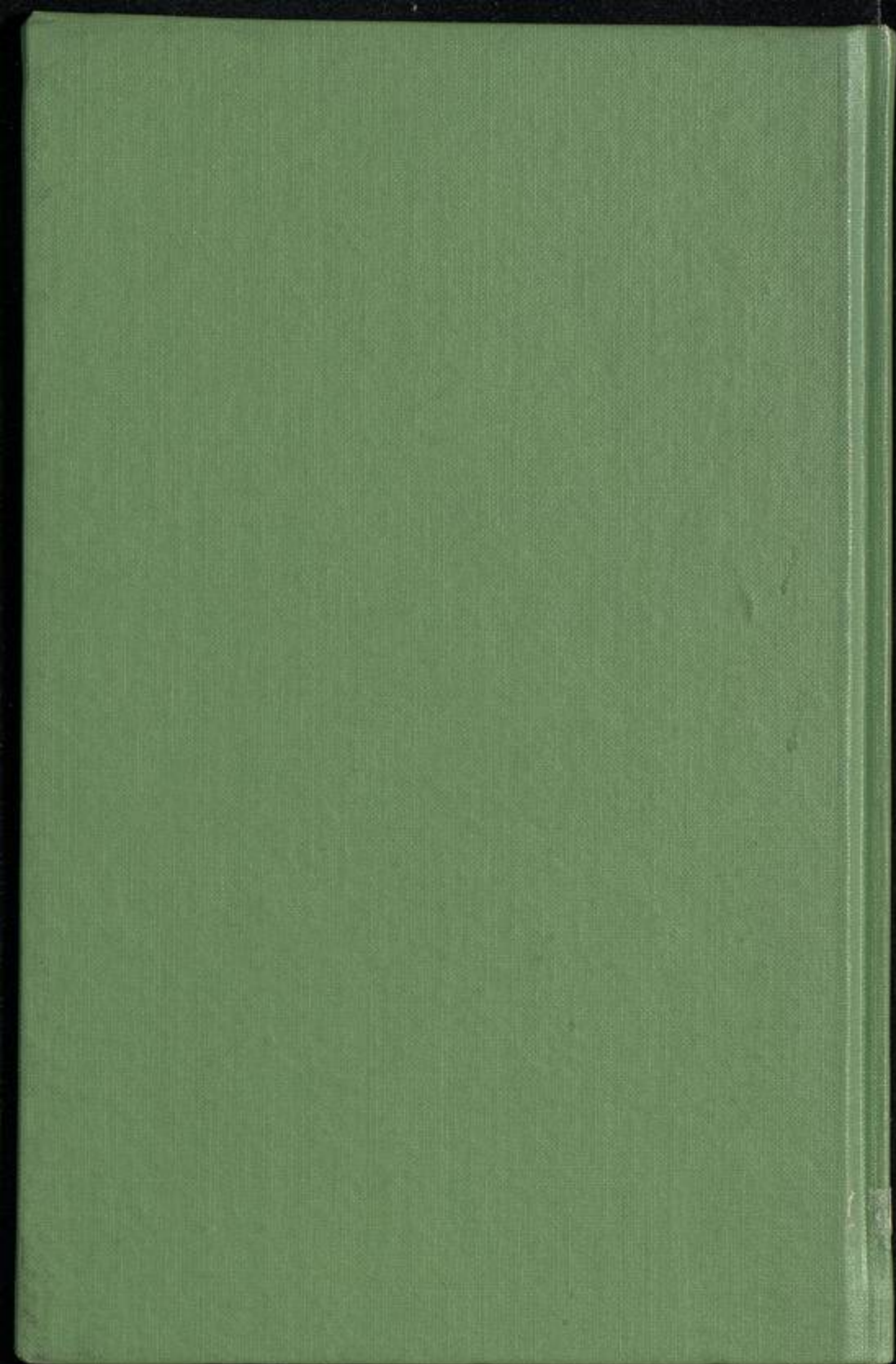
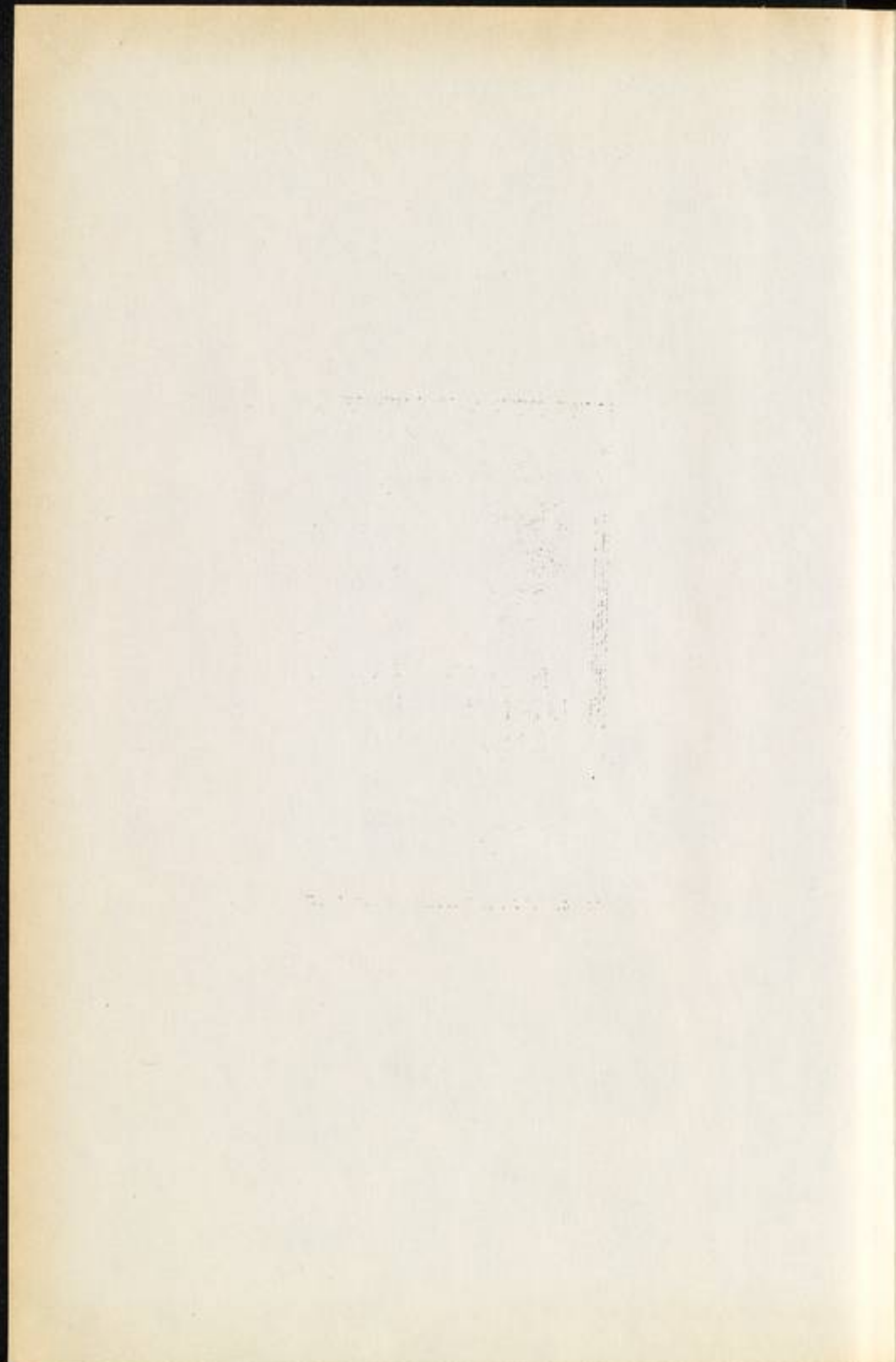


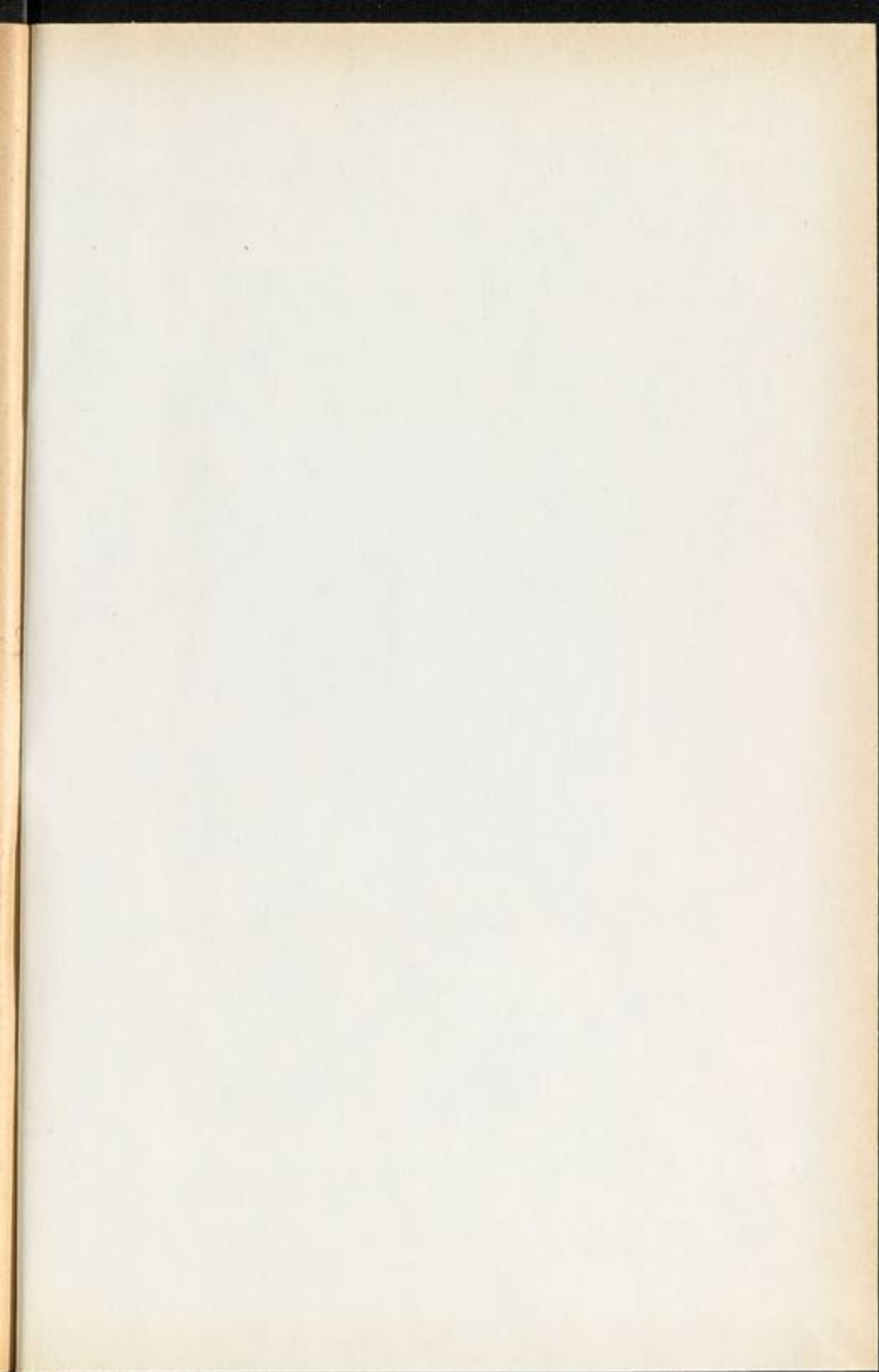




**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**





هدية المؤلف إلى دولة الأستاذ الكبير
الدكتور مصطفى العبد الله
اعترافاً بفضله
نصف رجب ١٣٧٨

al-Jabāwī, Muhammad Wahid

رفيق الأسفار

Raḥīq al-asfār / Fi 'ulum
al-dīn
في علوم الدين الأربعة باختصار

لعبد الله

محمد وعبد الجباري

طبع ونشر بمناية جمعية الإصلاح الاجتماعي الإسلامي بدمشق سنة ١٣٧٢

١٩٥٢

N. Y. U. LIBRARIES

13

ترجمته المؤلف بقلمه

هو محمد وحيد بن محمد صالح بن حسن بن خليل السعدي الجبائي . ولد بضواحي دمشق منصرف الناس من صلاة الجمعة ٢٨ صفر الحثير سنة ١٣٣٨ واثم تحصّله الابتدائي والثانوي في حمص ودمشق ونال شهادة دار المعلمين الاولى بجلب سنة (٦٠) وانصرف الى التعليم فترك شهادة الدراسة الثانوية حتى جدد الهمة فنهالها من الفرع الادبي سنة (٧٠) وتنقل به المطاف في التعليم حاضره وباده خاصه ورسميه ابتدائه وثانويه وهو الآن في بعض المدارس الثانوية الرسمية بدمشق مدرّساً للعرية . وشرع بطلب العلم الشرعي في شوال سنة ١٣٥١ مع طلبه العلم العصري وشغف بالمطالعة فطالع كتباً في التفسير والحديث والتوحيد والاصول والفقه والتصوف كان من أهماتها (التاج الجامع للاصول . في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم للاستاذ الشيخ منصور بن علي بن ناصف الحسيني عالم معاصر و) بلوغ المرام من أدلة الاحكام (للمحافظ ابن حجر العسقلاني و) فتح القدير (للكمال بن الهمام و) احياء علوم الدين (لحجة الاسلام الغزالي و) حاشية ابن عابدين رضي الله تعالى عنهم أجمعين ولم يزل يدأب على المطالعة فانه قبل (لا يزال الرجل عالماً ما طلب العلم فاذا ظن أنه علم فقد جهل) وقد حج سنة ١٣٦٢ وزار قبر الرسول صلى الله عليه وسلم وفي هذه السنة سنة ١٣٧١ زار بيت انقدس وخليل الرحمن عليه في الصلاة والسلام وعرضت عليه الفتوى سنة ١٣٦١ وكان في الجزيرة فاعتذر لرغبته الجيئة الى دمشق وقد ألف كتابين لم يطبعا في مسائل الاجماع وآي القرآن المكية والمدينة وكان باكورة كتبه المطبوعة ودأ على القاديانية سماه (حجة المبجلان على جماعة قاديان) وها هو يخرج على الناس بكتابه (رفيق الاسفار . في علوم الدين

الاربعة باختصار) وهو كالتلخيص لكتابه (عمدة المفتين . من حاشية ابن عابدين)
 وانه ليسأل الله تعالى أن ينفع بها ويجعله ممن طال عمره وحسن عمله انه على ما يشاء
 قدير وحرر ضحى الجمعة ٤ ذي القعدة الحرام سنة ١٣٧١

(خطبة الكتاب)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي (يبعث لهذه الامة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها) (١)
 وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه الذين هم
 هداة الامة وعبودها . أما بعد فاني قد شرعت منذ سنوات في تأليف كتاب سميته
 (عمدة المفتين . من حاشية ابن عابدين) ولما ينته بعد فرايت ان الامة لفي أمس
 الحاجة الى موجز يجمع لها ما يصير به المرء متوسطاً في العقائد والعبادات والمعاملات
 ومكارم الاخلاق فألفت لها بتوفيق الله تعالى هذا الكتاب وسميته * (رفيق
 الاسفار . في علوم الدين الاربعة باختصار) * وانتقيت مسائله من المقدمة وصغرى الصغرى
 للسنوسي وشرح النسفية للفتازاني وحاشية ابن عابدين واحياء علوم الدين للغزالي رضي
 الله تعالى عنهم ونفعنا بعلومهم وأمال الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وينفع
 به النفع العميم انه البر الرؤوف الرحيم .

(١) حديث ان الله تعالى يبعث الخ رواه ابو داود والحاكم والبيهقي في المعرفة عن
 أبي هريرة رضي الله عنه وسنده صحيح ومعنى التجديد احياء ما اندرس من العمل
 بالكتاب والسنة والامر بمقتضاها وبالله التوفيق

(الدين الاسلامي ومبطلاته)

بسم الله الرحمن الرحيم

ان دين الاسلام الذي بعث الله به النبي محمد آ صلى الله عليه وسلم الى الناس كافة اشرف الأديان وأتقاهما (ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين) يأمر بالعقائد السليمة والعبادات المستقيمة والمعاملات الحكيمة والآداب القويمة فيا سعادة من اهتدى بهداه وجعله نبواً ومسعاه . أمم العقائد فانه يأمر بالإيمان بالله تعالى الذي شهدت الاكوان انه موجودها ومبدعها لانده ولا ولد ولا نظير وبملائكته الذين (لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون) ولئن لم نره فحكم من اشياء لم يدركها البصر ولا المجهر ولا فوق المجهر ورسله الذين أرسلهم الله وأيدهم بالمعجزات ليخرجوا الناس من الظلمات الى النور وبما يمتاز به الاسلام انه يؤمن بجميع الرسل والديانات السماوية (آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا يفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير) . وباليوم الآخر فانه يوم الجزاء يوم ينتصر المظلوم من الظالم ويجازي المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته (ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون انما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الابصار مهطعين مقنعي رؤوسهم لا يرقد اليهم طرفهم وافئدتهم هواء . فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) حتى انه ليقاد للشاة الجماء من القرناء ثم يقال للبهائم كوني تراباً (ويقول الكافر) حين يرى النار المخلدة (يا ليتني كنت كالبهائم المعجمة) تراباً . وبالقدر خيره وشره من الله تعالى فانه خالق النفع والضرر (ألا يعلم

من خلق وهو اللطيف الخبير) فمن صبر على البلاء وشكر على الرخاء انقلبت النعمة لديه نعمة وزاده الله من الآلاء وبشر الصابرين الذين اذا أصابتهم مصيبة قالوا انا لله وانا اليه راجعون . أولئك عبهلم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون واذا ناذن ربكم اثن شكرتم لازيدنكم واثن كفرتم ان عذابي لشديد) .

وأما العبادات فان الله تعالى خلق الجن والانس لاجلها ليؤدوا شكر الخالق على ما أوجد وأنعم وجعل الصلاة عماد الدين لانها رأس العبادات وصلة ما بين العبد وربهِ وفي أدائها رياضة الابدان وفي جماعتها تآلف القلوب وتآزرها على ما فيه الخير العميم والنفع العظيم . وفي الزكاة رباط بين الغني والفقير فلا تكاد تنقص من مال الغني شيئاً واذا أدبت منعت الفقر أن يشيعه ، وفي الصوم عون على الزكاة اذ يشعر الغني بجوع الفقير في شهر يدور بجميع الفصول فنعناد الصبر وتحمل المشاق فان من تعود الراحة لم ينهض بالعزائم ومن أخلد الى الدعة حرم من المغائم (او من ينشأ في الحلية وهو في الحُصام غير مبين) هذا فضلاً عما في الصوم من صفاء الازهان وصحة الابدان . والحج مؤتمر اسلامي يجمع من سائر فئات المسلمين عربهم وعجمهم فيتداولون فيما بينهم (ومن لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم) وفيه تسوية بين الغني والفقير والكبير والحقير في الملبس والمنسك كما ان فيه شبهة باليوم الآخر وذكرى لتضعية الوالد بولده في سبيل الله ٢ ، اما الشهادتان وهما القطب الاعظم من الدين ففيهما اقرار لله بما يجب له وايمان بالنبى صلى الله عليه وسلم وغيره من الانبياء . وفي المعاملات بيع ونسكاح وحدود وجهاد تحفظ لكل ذي حق حقه فخييار الشرط مثلاً بحفظ حق البائع والمشتري والربا يمنع مبرة القرض الحسن وتكسح المرأة لجأها

١ — كما حدث ذلك أيام عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه كان يطاف بالزكاة فلا يقبلها أحد فقد اغنى الناس بالزكوات السابقة عن الزكوات اللاحقة

٢ — وهي قصة ابراهيم واسماعيل عليها السلام .

فاظفر بذات الدين تربت يداك ، ليقع الحفظ في الغيب وحسن التربية والطلاق اذا
استحال الوفاق وفي الحدود قطع للجرائم فاذا قتل القاتل وقطع السارق وجلد الزاني
والشارب والقاذف بطل الاعتداء على النفوس والاموال وهتك الاعراض والولوج
في الكرامات وتعطيل العقول و(لحد يقام في الارض خير من ان يطر الناس
اربعين صباحاً) لما فيها مع هذه الشدة من قطع الجريمة واستتباب الامن والنظام
وفي الجهاد نشر للدين بعد أن تقدم الحجة وتتضح المحجة لتلايقف أهل الباطل في
طريق أهل الحق لنشر دعوتهم ولتكون كلمة الله هي العليا فالسلم لمن سالم والحرب
لمن حارب والجهاد للدين ذروة وسنام . وانما يأمر الاسلام بكل خلق كريم وينهى
عن كل خلق لئيم يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر يأمر بالتوبة والصبر والشكر
والخوف والرجاء والزهد فيما لا ينبغي والتوكل على الله في كل أمر مع العمل والمحبة
والرضا عن الله والاخلاص والصدق والمراقبة والمحاسبة والتفكير في مذكرات
السوات والارض وساعة فكر خير من عبادة سبعين سنة ، وذكر الموت وما بعده
من نعيم مقيم وعذاب أليم ليزداد الاحسان وليقلع عن الاساءة وبالأمانة والكرم وصحبة
لاخيار واعتزال الاشرار والخشوع لله ولاسيما في الصلاة ونهاها عن أضدادها واتباع
المهوى والرياء والكذب الا في المعارض لحاجة وعن الغفلة والغيبة واللغو والحيانة
والبخل . وقد اتفقت الشرائع على العقائد ومكارم الاخلاق ثباتها واختلفت في
العبادات والمعاملات لان لكل زمان منها ما يناسبه ولا ينكر اختلاف الاحكام
 باختلاف الازمان والدين كله ايمان واسلام واحسان فقد روى الشيخان وغيرهما عن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ذات يوم اذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر لا يرى عليه أثر

المسافر ولا يعرفه منا أحد » ١٠ ، حتي جلس الى النبي صلى الله عليه وسلم فاستند ركبته الى ركبته ووضع كفيه على فخذه ٢٠ ، وقال يا محمد أخبرني عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاسلام أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت ان استطعت اليه سبيلا قال صدقت قال فعجبته له يسأله ويصدقه قال فأخبرني عن الايمان قال أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره قال صدقت قال فأخبرني عن الاحسان قال أن تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك قال فأخبرني عن الساعة قال ما المسؤول عنها باعلم من السائل قال فأخبرني عن اماراتها قال أن تلد الأمة ربتها وأن ترى الحفاة العراة العالقةاء الشاء يتطاولون في البنيان قال ثم انطلق فلبثت ملياً ٣٠ ، ثم قال يا عمر اندري من السائل قلت الله ورسوله اعلم قال فانه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم ٤٠ ،

١٠ ، وهذا هو وجه الغرابة ٢٠ ، جلسة المتعلم امام المعلم (٣) زمناً طويلاً وهو هنا ثلاث ليال كما في رواية (٤) ففيه أن جبريل قد اتصف بصفات الآدميين وكذا جميع الملائكة أعطاهم الله تعالى القدرة على التشكل وكذا الجن والله على كل شيء قدير .

بسم الله الرحمن الرحيم

يجب لله تعالى « ١ » عشرون صفة

١ - الحكم اثبات امر او نفيه عنه وهو شرعي وعقلي وعادي وشرعي خطاب
 الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين « اي البالغين العاقلين » وهو امر ونهي وإباحة
 ووضع له ايا جعل اشارة اي علامة من قبل الشارع على حكم عنها فالامر « فرض »
 ان طلب الشارع « وهو الله ورسوله » فعله طائفاً جازماً « اي بدليل قطعي ليس
 فيه شبهة » كالصلوات الخمس وحكمه الثواب على فعله والعقاب على تركه وكفر
 منكروه « وواجب » ان طلب الشارع فعله طائفاً غير جازم اي بدليل ظني ليس فيه
 شبهة كصلاة الوتر والعيدين وحكمه الثواب على فعله والعقاب على تركه « واثواب
 الفرض وعقابه ومنكره فاسق غير كافر وبسمى الفرض فرضاً اعتقادياً والواجب
 فرضاً عملياً « وسنة » ان ثبت بفعل النبي صلى الله عليه وسلم او قوله او تقريره مع
 المواظبة وعدم الترك الا احياناً وهي سنة هدى او مؤكدة كالاذان يشاب فاعلمها
 ويعاتب تاركها ويجرم من شقاعة خاصة للنبي المختار غير الشقاعة العامة التي تعم حتى
 الكفار وسنة زوائد او مستحبة كعادة النبي صلى الله عليه وسلم في طعامه وشرابه
 ولباسه بثاب فاعلمها ولا يعاتب تاركها « ومندوب » ان فعله النبي صلى الله عليه وسلم
 احياناً وحكمه الثواب على فعله والمأمورية لما عين ان طلب فعله من كل مكلف كالصيام
 واما كفاية ان طلب فعله من بعض غير معين كصلاة الجنازة ورد السلام وجماعة

= التراخي والنهي (حرام) ان نهي الله عن فعله نهياً قطعياً كشرب الخمر وحكمه استحقاق
 العقاب بالنار على فعله ومن أنكر حرمة الحرام لعينه كفر والعياذ بالله وكذا
 المستهين به والمستهزئ بالشريعة لأنه من أمارات التكذيب (ومكروه) ان كان
 تركه راجعاً في نظر الشرع فان كان الى الحرام أقرب فهو مكروه تحريماً أكثر
 بعض واجبات الصلاة وحكمه العقاب على فعله دون عقاب الحرام وفسق منكروه وان
 كان الى الحل أقرب فهو مكروه تنزيهاً وحكمه العتاب على فعله كالترك في الوضوء
 وهو ترك السنة المؤكدة وبعض المستحبات (ومفسد) وهو والمبطل في العبادات
 بمعنى نقض الاعمال المشروعة كالترك في الصلاة أما في المعاملات فالفساد ما كان
 مشروعاً بأصله دون وصفه كبيع سكت فيه عن الثمن وملك بالقبض وان وجب
 الفسخ فيضمن بالثمن والباطل ما كان غير مشروع بأصله ولا وصفه كبيع الحر والمدبر
 ولا يملك بالقبض ويضمن بالقيمة وهي ثلثا قيمته قنا أي عبداً (والمباح) ما استوى
 فعله وتركه من غير ترتب ثواب ولا عقاب كالأكل الى الشبع . والحكم العادي
 إثبات الربط بين أمر وامر وجوداً وعدمياً بواسطة التكرار مع صحة التخلف وعدم
 تأثير أحدهما في الآخر البتة بل يخلق الله تعالى عنده لابه كربط الشبع بالأكل
 وهو ربط وجود بوجود ووجود بعدم وعدم بوجود وعدم بعدم . والحكم العقلي
 إثبات أمر أو نفيه من غير توقف على تكرار أو وضع واضح (أي جعل جاعل)
 وهو (واجب) ان لم يتصور في العقل عدمه ضرورة (اي يدركها العقل بالتأمل)
 كالتمييز للجرم أي أخذ قدر ذاته من الفراغ ، أو نظراً أي يدركه العقل بعد
 التأمل ، كوجود مولانا جل وعلا فانه يدرك وجوبه بالتأمل فيها يترتب على نفيه من
 المستحيلات كالدور والتسلسل وتعدد الاله وتخصيص كل واحد منهم بنوع بلاخص =

« مستحيل » ان لم يتصور في العقل وجوده ضرورة كتحري الجسم عن الحركة والسكون معاً او نظراً كالشريك لمولانا جل وعلا « جائز » ان صح في العقل وجوده وعدمه ضرورة كالحركة والسكون لنا او نظراً كمنعذب المطيع واثابة العاصي ويجب على كل مكاف معرفة مايجب ويستحيل ويجوز في حقه تعالى وحق رسله عليهم السلام والواجب المذكور في المتن هو احد اقسام الحكم العقلي . ومذهب الجبرية في الافعال وجودها بالقدرة الازلية فقط من غير مقارنة لقدرة سادئة ومذهب القدورية بحوس هذه الامة وجود الافعال الاختيارية بالقدرة الحادثة فقط مباشرة ومذهب أهل السنة رضي الله عنهم وهو الحق وجود الافعال كلها اختياريها واضطراريها بالقدرة الازلية فقط مع مقارنة الافعال الاختيارية لقدرة حادثة لان تأثير لها مباشرة ولا تولدأ كيف وهي حليف المعجز التام والافتقار الذاتي على سبيل الدوام والكسب تعلق القدرة الحادثة بالمقدور في محلها من الفعل من غير تأثير . والشرك ستة أنواع « شرك الاستقلال » وهو اثبات الهين مستقلين كهر من لاخير ويزدان للشر وهو شرك المجوس « وشرك التبعية » وهو تركيب الاله من آلهة أي اقانيم « اصول » ثلاثة هي اقنوم الوجود واقنوم العلم واقنوم الحياة مع انها صفات فجمعوا بين نقيضين وحدة وكثرة والذات لاتركب من صفات بل تشتمل عليها وهو شرك النصارى « وشرك التقريب » وهو عبادة غير الله تقريباً الى الله زلفى وهو شرك متقدمي الجاهلية « وشرك التقايد وهه » هو عبادة غير الله تيمناً لاغير حمية وتعصباً للاياء والأجداد في متابعتهم الباطل كشرك متاخري الجاهلية « وشرك الاسباب » وهو اسناد التأثير اى اضافة الاختراع والايجاد كشرك الفلاسفة « بحجى الحكمة والمراد بهم فلاسفة اليونان ومن نهج نهجهم » والطب والطبايعين ومن تبعهم كقولهم بارتباط الشيع بالاكل من غير تخلف « وشرك الاغراض » وهو العمل لغير الله بل لمجرد الغفر =

= بنحو الحور والولدان والنجاة من النيران أو إنشاء الناس وحكم الاربعة الاول
الكفر بالاجماع بل تكفير من توقف في تكفيرهم أو فارق دين المسلمين وحكم السادس
المعصية من غير كفر بالاجماع وحكم الخامس التفصيل فمن قال ان الاسباب العادية
تؤثر بطبعها (اي بذاتها وحققتها) فقد حكمي الاجماع على كفره ومن قال بقوة
أودعها الله فيها كاعتزلة فهو ماسق مبتدع وفي كفره قولان. وأصول الكفر والبدع
سبعة (الايجاب الذاتي) وهو اسناد الكائنات الى الله تعالى على سبيل التعليل أو
الطبع من غير اختبار الله في إيجادها وهو كفر متقدمي الفلاسفة (والتحسين العقلي)
وهو كون أفعال الله وأحكامه موقوفة عقلا على الأغراض (أي البواعث والعلل
والحاجات) من جلب مصالح ودرء مفسد بحيث يجب على الله كون ذلك لذلك وأنه
لا واجب على الله وهو كفر البراهمة (والتقليد الرديء) وهو متابعة الغير لاجل
الحمية والتعصب من غير طلب للحق كدأحري الجاهلية قالوا انا وجدنا آباءنا على أمة
وانا على آئناهم مقتدون (والربط العادي) وهو اثبات التلازم بين امر وامر
وجوداً وعدمًا على سبيل التأثير كارتباط الشبع لا باكل وهو كفر الطبائعيين وجملة
المؤمنين (والجهل المركب) وهو جهل الحق وجهله بالجهل به كاعتقاد متقدمي
الفلاسفة التأثير الأفلاك وقدمها وتأثير الآلة بطريق التعليل أي الوجوب (والنسك في
عقائد الايمان بمجرد ظواهر الكتاب والسنة) من غير تفصيل بين ما يستحيل ظواهرها
منها وما لا يستحيل والعلماء في هذه المشكلات على ثلاثة مذاهب تفويض معناها الى
الله بعد القطع بالتزويه عن الظاهر المستحيل وهو مذهب السلف وأحسن الأقوال
وأسهلها أو حمل تلك المشكلات على اثبات صفة لله تعالى تليق بذاته لانعرف كنه
ذاته العلية وهو قول شيخ السنة أبي الحسن الاشعري رضي الله عنه أو جواز تعيين
التأويل للمشكل بما يصح بدلالة سياق أو كثرة استعمال العرب اللفظ المشكل فيه =

= كحمل النور على المنور في قوله تعالى الله نور السموات والارض وهو مذهب امام
 الحرمين وجماعة كثيرة من العلماء وهو أعلم (أي أحوج للعلم) نعم الاصل في
 النصوص الحمل على ظواهرها ما لم يصرف عنها دليل قطعي والعدول عنها الى معان
 يدعيها أهل الباطن ، وهم ملاحدة يدعون ان النصوص ليست على ظاهرها بل لها معان
 باطنة لا يعرفها الا المعلم وقصدهم بذلك نفى الشريعة بالسكينة (كفر والحاد لانه
 تكذيب للنبي عليه السلام اما ما يجمع مع الظاهر باطناً كما ينكشف لارباب السلوك
 فهو من كمال الايمان والعرفان والاصل السابع من أصول الكفر والبدع ، الجهل
 باللسان العربي) كاعتقاده زيادة الايمان من سماع القرآن أخذاً من قوله تعالى واذا
 تليت عليهم آياته زادتهم ايماناً مع ان الاسناد في ذلك مجازي عقلي وهو اسناد الفعل
 وما في معناه الى غير ما هو له في الظاهر فمن له قابلية لفهم هذه العلوم (أي الدينية
 وآلاتها من نحو لغة ومنطق) تعين عليه الاجتهاد في تحصيلها ومن لاوجب عليه تعلم
 ما هو فرض عيني في علم التوحيد والفقه ومن سمع في الكتاب والسنة ما يقضي بظاهره
 بخلاف ما عرف في علم التوحيد قطع ان الظاهر مستحيل غير مراد وان لا كلام معنى
 صحيحاً وتأويلاً ممكناً مليحاً وأن كلام الله ورسوله حق لا تناقض فيه ولا جادة عن
 الصواب فاذا عرف ذلك لم يضره بعده الجهل بالمراد . والموجودات اربعة قسم غني عن
 المحل (الذات) والمخصص (الفاعل) وهو ذات الله تعالى وقسم موجود في المحل
 ولا يفتقر الى المخصص وهو صفاته وقسم يفتقر الى المحل والمخصص وهو الاعراض وقسم
 يفتقر الى المخصص دون المحل وهو الاجرام (أي بقية الذوات) والممكنات
 المتقابلات سبعة الوجود والعدم والمقادير (كالطول والعرض والقصر) والصفات (كالحرارة
 والسكون والبياض والسواد) والأزمنة والامكنة والجهات والخبر يحتمل الصدق
 والكذب لذاته (أما بالنظر الى الخبر والمعنى المخبر به فقد يتعين احدهما أو يبقى على =

الوجود والقدم والبقاء (١) ومخالفته تعالى للحوادث (٢) وقيامه بنفسه (٣) والوحدانية (٤)

أو كذباً لذاته (ومثاله الامر والنهي والاستفهام والتمني والنداء) والصدق مطابقة الخبر لما في نفس الامر وافق الاعتقاد أم لا والكذب عدم مطابقته لما في نفس الامر وافق الاعتقاد أم لا وهذه انقذت لا بد منها قبل الدخول الى علم التوحيد . وصفات الله تعالى معان قائمة بذاته لا هي عينها (فان حقيقة الذات غير حقيقة الصفات ، الإلزام اتحاد المنة والموصوف وهو لا يعقل) ولا غيرها « المراد في الغير المنفك والا فهي غير ملازم » قديمة أبدية لا تشبه صفات المحدثين ولا تحتاج اليها وهي توقفية « أي لا تنطلق عنه تعالى الا بدليل شرعي أما تعلقها فيؤخذ من الدليل العقلي » والوجود صفة نفسية « أي ثبوتية يدل الوصف بها على نفس الذات دون معنى زائد عليها » والخمس بعدها سلبية « لأنها تدل على سلب مالا يليق به سبحانه » والسبع بعدها صفات معان « أي صفات هي معان فالإضافة تفسيرية » والسبع الأخيرة معنوية والمعاني والمعنوية متلازمة الا ان المعتزلة ابطالوا صفات المعاني فقالوا انه متكلم مثلاً بكلام هو قائم بغيره وليس صفة له ونحن نقول انه تعالى متكلم بكلام هو صفة له ضرورة امتناع اثبات المشتق للشيء من غير قيام مأخذ الاشتقاق به « ١ » هو الاول بلا بداية والآخر بلا نهاية والاحتاج الى الفاعل فكان حادثاً ووجب له من العجز ما يجب لسائر الحوادث بل يكون وجوده مستحيلاً لما يلزم على تقدير حدوثه من الدور ان ينتهي العدد وينحصر « والتسلسل « الا ينتهي العدد » المستحيلين (٢) في ذاته وصفاته وأفعاله والا كان حادثاً مثلها (٣) ذاتاً موصوفاً بالصفات غنياً عن المحل والفاعل والا كان صفة وحادثاً (٤) فلا مثل له في ذاته وصفاته ولا مؤثر معه في فعل من الافعال والا لما كان واجب الوجود لاحتياجه الى من يخصه بما يمتاز به مما يماثله وهو يستلزم الحدوث والعجز عن كل ممكن

= والقدرة والارادة (١) والعلم (٢) والحياة (٣) والسمع والبصر (٤) والكلام (٥) وكرنه تعالى قادراً مريداً عالماً حياً سميعاً بصيراً متكلماً وبسبحيل عليه تعالى اضاءها (٦) ويجريز في حقه فعل كل ممكن وتركه (٧) والملائكة عليهم السلام جسام نورانية لا يأكلون ولا يشربون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون الا يوصفون بذكورة ولا انوثة اعطاهم الله تعالى القدرة على التشكل ولهم القدرة على اعمال يعجز عنها البشر (٧)

(١) المتعلقان بكل ممكن اذ العجز عن بعض الممكنات مستلزم للعجز عن جميعها وهو يستلزم استحالة وجودها لتوقف كل حادث في وجوده واعدامه على اقتدار فاعله وفي تخصيصه على ارادته وفي كونه مراداً على علمه (٢) المتعلق بكل واجب وجائز ومستحيل (٣) لاستحالة وجود الصفات بدونها (٤) المتعلقان بجميع الموجودات (٥) الممتزعة عن الحرف والصوت والتقديم والتأخير والشكل والبعض والتجديد والكون المتعلق بما تعلق به العلم (٦) وهي العدم والحادث والفناء ومشابهته تعالى للحوادث وقيامه بغيره والتعدد والعجز والاكرام والجهل والموت والصمم والعمى والحرس وكونه عاجزاً مكبرها جاهلاً مبتساً أصم أعمى أخرس (٧) صلاحاً أو ضده اذ لا يجب عليه تعالى صلاح ولا أصلح لوجوب عموم قدرته وارادته جميع الممكنات فيجوز خلق الله تعالى الرؤية لذاته العلية والسمع لكلامه القديم والبعث لرسله الأكرمين والثواب في جنات النعيم والهدى والضلالة والايمان والكفر ويتغير العلم والرضا والارادة والأمر وليس علم الله بمكتسب والوسع الذي يقع به التكليف هو سلامة الأسباب والآلات والجوارح (٨) اما ابليس فكان من الجن ولكن بصفة الملائكة عبادة ورفع درجة فصح استثنائه منهم وأما هوت وماروت

= (١) والكتب كلام الله تعالى انزله على انبيائه اشهرها التوراة (٢) والا انجيل (٣) والزبور (٤) والقرآن الكريم (٥) ومائة صحيفة (٦)

فلمكان لم يصدر منها صغيرة ولا كبيرة ولكن عوتبا على نحو ما يعاتب الانبياء من السهو والزلة يعلمان الناس السحر بأمر من الله تعالى ويقولان انما نحن فتنة فلا تكفر وخواص الملائكة جبريل ميكائيل فاسرافيل وعزرائيل (اي عبد الجبار) فق بالؤمن وبآتيه في صورة حسنة دون الكافر وله أعوان على قبض الروح من الملائكة وهم رسل الملائكة ولكل امرئ ملسكان كل منها رقيب عتيد يكتبان أعماله وكتب الحسنات امير على كاتب السيئات بأمره بالانتظار ست ساعات وتكتب السيئة واحدة والحسنة عشرة فإذا مات المؤمن قاما على قبره يسبحان الله ويهللانه ويكبران ويكتبان ثوابه له الى يوم القيامة ويلعنان الكافر الى يوم القيامة ويكتبان حتى المباح ولا يفارقانه الا عند الغائط والغسل والجماع ولكن يجعل لهما علامة على العمل ومن الملائكة منكر ونكير هما لهماؤمن مبشر وبشير يسألان المرء في القبر عن ربه ودينه وما يقول في هذا الرجل للنبي صلى الله عليه وسلم فالؤمن يحب والكافر يضرب بقصاع من حديد وعذاب القبر ونعجه للروح والجسد معاً ومن لا يسأل الانبياء والصديقون والشهداء والمرابطون ومن يقرأ كل ليلة سورة الملك ومن الملائكة الحفظة يحفظون المرء من امر الله المعلق دون المبرم ورضوان خازن الجن ومالك خازن النيران وما يعلم جنود ربك الا هو والجن لا نراهم الا حين التشكل ومنهم المؤمن والكار والطائع والعاصي وقد خلقوا من نار السموم (نار لادخان لها تنفذ في المسام) ٢٥ بالعبرانية على موسى ٣٠ بالسريانية على عيسى ٤٠ بالعبرانية على داود ٥٠ بالعربية على سيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وعليهم وسلم وهو افضلها وناسخها (٦) عشر على آدم وخمسون على شيث وثلاثون على ادريس وعشر على ابراهيم عليهم السلام ولا شك ان الحروف والاصوات

وارسال الرسل عليهم الصلاة والسلام جائز (١)، ويجب لهم الصدق (٢)، والامانة (٣)،
والتبليغ (٤)، والفظانة (٥)، ويستحيل عليهم اضدادها (٦)، وتجوز في حقهم
الاعراض البشرية التي لا تنافي مراتبهم العلية (٧)،

فيها مخلوقة اما معناها فهو كلام الله القديم غير انه لما كان اطلاق لفظ المخلوقية عليها
قد يوقع في اعتقادها حتى في الكلام القديم فقد منع منه

(١)، فلبس بواجب ولا مستحيل (٢)، تقدم تفسيره في آخر المقدمات (٣)، هي حفظ
جميع الجوارح (الكواكب والاعضاء) الظاهرة والباطنة عن التلبس بكفر قبل
النبوة وبعدها وعن تعدد الكبائر (دون سهوها ودون الصغائر) الا ما دل على الحسة
شرط ان ينبهوا عليه) بعد الوحي لا قبله فيجب تأويل كل ما أوهم من الكتاب
والسنة نقصاً في حقهم او حق الملائكة، ولا يظهرون الكفر بل يفتية للحاجة الى الدعوة
مع قلة الانصار ولعدم نقل ذلك عنهم مع قتل الكثير منهم (٤)، فلم يترنوا شيئاً بما
امروا بتبليغه من غير بلاغ (٥)، الذكاء (٦)، وهي الكذب والحيانة والكنهان والبلادة
(٧)، كالمرض والطعام والشراب والحرف غير الدنية والرسول بشر حر ذكر سليم عن
منفرطياً (كعمى وبرص وجذام وبلاء أيوب عليه السلام ان صح انه منفرطاً فاناظراً
بعد تقررهما) أوحى اليه بشرع يعمل به ويبلغه والنبي كذلك الا انه لا يؤمر بتبليغ
شرعه بل بتبليغ أنه نبي ليجترم فكل رسول نبي ولا عكس يؤيده الله تعالى بالمعجزة
تكرماً منه وهي أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي الذي هو دعوة النبوة أو
الرسالة، منزلة منزلة قول الله تعالى صدق عبدي فيما يبلغني عنك كرجل قال بمعاينة ملك
يأمركم الملك ان تفعلوا كذا وآية ذلك أنه يقوم ثلاث مرات الآن ففعل الملك اورث
ذلك ضرورة تصديق الرجل فيما يبلغ عنه ولا بد للنبي من معجزة للبرهان على صدق
دعواه لئلا يختلط الحق بالباطل وخوارق العادات سبع المعجزة وقدمت والكرامة
(وتظهر على يد عبد ظاهر الصلاح وهو الولي اي العارف بالله تعالى وبصفاته =

= حسب الامكان المواظب على الطاعات المجتنب للمعاصي الا ان يتوب غير المنعمك في الشهوات ولومياحة (والمعونة) وتظهر على يد العوام المستورين تخليصاً لهم من شدة (والارحص) اي التأسيس ويظهر قبل النبوة تأييداً لها (والاستدراج) ويظهر على يد فاسق او كافر خديعة له ومكر آبه واهانة (والاهانة) وتظهر على يده تكذيباً له كنفل مسيلة الكذاب في عين اعمي لتبرأ فعميت الصبيحة (والسحر) وهو فعل اشياء او تخييلها بطلاسم او حمة وهرفسق او كفر ومنه الشعبذة وهي خفة البدن بحيث يظهر الشيء حقيقة وليس كذلك (

وافضل الخلق على الاطلاق نبينا فدل عن الشقاق

كما قال صاحب الجوهره رضي الله عنه ثم سائر اولي العزم من الرسل (ابراهيم فموسى فعيسى فنوح) فسائر الرسل فالانبياء (والاصح وقف عددهم ولكن تؤمن عينا بما ورد في القرآن الكريم على انهم رسل وهم آدم وادريس ونوح وصالح وهود وابراهيم ولوط واسماعيل واسحق ويعقوب ويوسف ويونس وشعيب وموسى وهرون وهارود وسليمان والباس واليسع وذو الكفل وايوب وزكريا ويحيى وعيسى ومحمد صلى الله تعالى عليه وعليهم وسلم) فضواص الملائكة فعوام البشر وهم المؤمنون المنتقون ابو بكر فعمير فعثمان فعلي فسائر العشرة فاهل بدر فاحد فبيعة الرضوان (وقت الحديبية) والسابقون (وهم الذين صلوا الى القبلتين) افضل ممن بعدهم فسائر الصحابة رضي الله عنهم (والصحابي من لقيه صلى الله عليه وسلم مؤمناً بعد البعثة على الارض وان لم يرو او يميز ومن عاد الى الاسلام بعد رده عادت صحبته مجردة عن الثواب كمبد الله بن أبي سرح لا كمبد الله بن خطل الذي مات مرتداً ومن الصحابة عيسى والحضر والباس ومن اجتمع به صلى الله عليه وسلم من الملائكة على الارض وعيسى آخر الصحابة من البشر الظاهرين والحضر نبي معمر يموت عند رفع القرآن والباس هي رسول) فالتابعون فتابعوهم فسائر =

والايمان باليوم الآخر (١)

=الامة المحمدية فغيرها من الامم فعوام الملائكة ولا يبلغ ولي درجة نبي لاث
النبي معصوم آمن من خوف سوء الحاققة مكرم بالوحي ومشاهدة الملك مأمور
بتبليغ الاحكام وارشاد الانام هذا بعد الاتصاف بكمالات الاولياء .
(١) وهو يوم القيامة واول علامات الساعة ظهور النبي صلى الله عليه
وسلم ومنها ظهور المهدي والدجال ونزول عيسى عليه السلام ليعصمكم بشرية
النبي صلى الله عليه وسلم وخروج الدابة وظهور بأجوج ومأجوج وطلوع
الشمس من مغربها ورفع القرآن وخروج ربح لينة من اليمن تقبض روح كل
مؤمن فلا يبقى الاثر ارا الخلق وعليهم تقوم الساعة فينفخ اسرافيل عليه السلام
في الصور (وهو قرن فيه ثقب بعدد الارواح) فيصعق (اي يموت ويغنى)
من في السموات والارض الا من شاء الله ومنه الروح (وهي جسم لطيف
مشبك باليدن اشبك الماء بالعود الاخضر) وعجب الذنب (عظم كالحردة في
آخر سلسلة الظهر في العصعص يختص بالانسان كمفرز الذنب الدابة) واجساد
الانبياء والشهداء والعرش والكرسي والجنة والنار (والارجع ان الجنة الان
فوق السماء السابعة والنار تحت الارض السابعة ولانفتيان ولاهلها) والحدود العين
والقلم واللوحي وبغش على من مات قبل ذلك الا موسى عليه السلام لانه صعق والا
الملائكة الرؤساء الاربعة والحدود العين ثم ينفخ النفخة الثانية وبينهما اربعون سنة ويرسل
الله تعالى قبل ذلك مطراً كني الرجال ينبت به الجسد من عجب الذنب فتعود
الارواح الى اجسادها فيخرجون من الاجداث باكفانهم ثم تتطاير عنهم فيقفون
حفاة عراة وتنسف الجبال وينتظر الناس الحساب في يوم كان مقداره خمسين
الف سنة وربما هون على المؤمن حتي يكون كاخف ركعتين صلاهما في الدنيا
وتدنو الشمس من الرؤوس مقدار ميل المسافة فيأخذ الناس العرق الى
الكهين او الحفويين او يلجمون كل بحسب عمله ويستظل سبعة اصناف في ظل =

= العرش يوم لا ظل الاظله امام عادل ، وشاب نشأ في عبادة الله ، ورجل قلبه
 معلق بالمساجد ، ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وافترقا عليه ، ورجل
 ذكر الله خالياً ففاضت عيناه ، ورجل دعت امرأته ذات منصب وجمال فقال
 اني اخاف الله ، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شئها له ماتتفق يمينه
 ويسام الناس من الموقف فيتمنون الخلاص ولو الى النار فيأتون آدم فنوحاً
 فإبراهيم فموسى فعيسى عليهم السلام كلهم يعتذر عن الشفاعة ويذكر ذنباً
 وما هو بذنب كما تقدم فيحيلهم عيسى عليه السلام الى النبي سيدنا محمد صلى الله
 عليه وسلم فيقول انا لها وهي الشفاعة العظمى لفكاك الخلق من الموقف الى
 الحساب (وهي خاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم وفي غيرها يشفع الانبياء
 والمرسلون والملائكة) اولهم جبريل وآخروهم التسعة عشر الذين على النار)
 والصحاب والشهداء والعلماء العاملين والاولياء وسائر الخيار (فيسجد تحت
 العرش اسبوعاً ثم يقال يا محمد ارفع رأسك واشفع تشفع وقل يسمع لك فيقول
 رب لا أسألك نفسي ولا فاطمة ابنتي ولكن أسألك امتي جزاء الله عنا ما هو
 اهل فيوضع الميزان وكل كفة طباق السموات والارض وتوزن كتب الاعمال
 (وبعد عين العرض الذي كان في الدنيا بصورة حسنة او سيئة وكذا الزمان)
 فتثقل موازين اناس وبأخذون كتبهم باليمين وتخفف موازين آخرين ويؤثرون
 كتبهم بشمالهم او من وراء ظهورهم لمن ابى منهم ثم يمر الناس على الصراط
 جسر على النار اذق من للشجرة وأحد من السيف في الف سنة صعوداً والنف
 استواء والنف هبوطاً فمنهم من يجوزه كالبوق الخاطف او الريح المرسلة او
 الفارس او الرجل سعيماً او شياً او جبواً ومنهم من يخدش او يقع ومنهم من
 يراه واسعاً او ضيقاً حسب عمله ، اما الكافرون فيمخلدون واما عصاة المؤمنين
 من لم يهف الله عنهم فلا يحسون بالعذاب الا حين دخول النار والخروج منها
 ويموتون بانقطاع الالم فيما بين ذلك ثم يدخلون جنة نعيم ويشفع الخيار =

وبالقدر خيره وشره من الله تعالى حق (١) والله تعالى اعلم

= و اخرهم خزنة النار (ويجوز مغفرة ما عدا الكفر ولا تكفر مؤمناً بذنب ويجب تعذيب بعض من ارتكب الكبائر وان لم يجلد وباجتناب الكبائر تغفر الصغائر) ولكل نبي حوض ترده امته وحوض النبي صلى الله عليه وسلم اعظمها شهر في شهر ماؤه ابيض من اللبن وريحه اطيب من المسك وكيزانه اكثر من نجوم السماء من شرب منه لم يظماً ابداً ثم يدخل اهل الجنة الجنة من ابوابها الثمانية بعضها اوجيها والله على كل شيء قدير ولكن منزلته فيها ما تشبهه الانفس وتلد الاعين من نحو حور وولدان وفاكهة كثيرة لا مقطوعة ولا ممنوعة ورضوان من الله اكبر واهل الاعراف وهم من تساوت حسناتهم وسيئاتهم عليهم الله تعالى سجدة يتقبلها منهم اذ يكونون بين الجنة والنار فيدخلون الجنة ويرى اهل الجنة الله تعالى منهم مرة ومنهم بكرة وعشياً والشهيد حي يرزق في البرزخ من الجنات .

(١) فكل شيء بقضاء وقدر والسعيد سعيد في بطن امه والشقي شقي في بطن امه ولا ينبغي ان يقول انا مؤمن ان شاء الله فان قالها شكاً كفر او تأدياً ولعدم علم خاتمة فالاولى تركه لاجل امه الشك ، والمعراج لرسوله صلى الله عليه وسلم يقظة بشخصه الى السماء السابعة ثم الى ما شاء الله تعالى حق ولا بد للامة من امام ظاهر غير مختلف ولا منتظر وتجز الصلاة خلف كل بر وفاجر (ولكن نكره خلف الفاسق) ويصلى على كل بر وفاجر ويكف عن ذكر الصحابة الا بخير لقوله صلى الله عليه وسلم : الله الله في اصحابي لا تتخذوهم غرضاً بعدي فمن احبهم فبحبي احبهم ومن ابغضهم فببغضي ابغضهم ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله ومن آذى الله فيوشك ان يأخذه ، وقال صلى الله عليه وسلم : لا تسبوا اصحابي فلو ان احدكم انفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد احدهم =

= ولا نصيفه . ونرى المسح على الخفين سفرأ وحضرأ ولا يصل العبد مادام بالغأ عافأأ الى حيث يسقط عنه الامر والنهي واعتقاد عكسه كفر وضلال اذ لم يسقط ذلك عن سيد الانام عليه الصلاة والسلام والباس والامن من مكر الله تعالى كفر وتصديق الكاهن فيما يخبر به من الغيب كفر وفي دعاء الاحياء للاموات والصدقة نفع لهم والدعاء ينفع مع أكل الحلال والايقان بالاجابة وعدم غفلة قلب ولو من كافر وماورد فبخصوص دعائه للخروج من النار ويستجاب الدعاء ما بعينه في فوره او مع تأخيره او بغيره لكونه اصلح ومن آدابه تحريم الاوقات الفاضلة كالسجود والاقامة والاذان وتقديم الوضوء والصلاة واستقبال القبلة ورفع الايدي الى جهة السماء وتقديم التوبة والاعتراف بالذنب والاخلاص وافتتاحه واختتامه وتوسطه بالحمدلة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والمجاهد في العقليات والشرعيات الاصلية والفريعة يخطئ ويصيب والحكم عند الله تعالى معين وعليه دليل ظني ان وجده المجتهد اصاب وان فقدته اخطأ غير ان المجتهد غير مكلف باصابته لغموضه وخفائه فالخطئ معذور بل مأجور ودليلنا قصة داود وسليمان عليهما السلام في قصة الحرث الذي نفشت فيه غم القوم ففهمها سليمان قال تعالى : « وكأأ اتينا حكماً وعلماً » والامام (القاء معنى في القلب بطريق الفيض) ليس من اسباب المعرفة بصحة الشيء عند اهل الحق بل التواتر وخبر الرسول والعقل والخلافة بعد النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثون سنة ثم كانت ملكاً عضوضاً وامارة الا من كان كالحلفاء الراشدين رضي الله عنهم كعمر بن عبد العزيز ، والمنوكل

والعرش اعظم المخلوقات جسم نوراني علوي وهو قبة فوق العالم تحمله في الدنيا اربعة ملائكة وفي الآخرة ثمانية ، والكرمي والقلم والوح حق وفي كل خلق حكم وان لم يحتج اليهم سبحانه . والحرام رزق ، والنوكل للصابر ارجح والاكتساب لغيره انجح وقد يجتمعان ان افلاح والكبيرة الحرام القطعي =

= (ومنها الشرك بالله وقتل النفس بغير حق والسحر وأكل مال اليتيم وأكل الربوا والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات) والا فصفيرة قد تعطى حكم الكبيرة بنحو الاحرار ولا تنقلب كبيرة وتجب التوبة من جميع المعاصي على الفور ولا كليات الست التي أنت بوجوبها سائر الديانات حفظ الدين والنفس والمال والنسب والعقل والعرض ومن جهد معلوماً من الدين بالضرورة (وهو ما بعلمه الخاص والعام كالصلاة) او استباح محرماً معلوماً كذلك او انكر مجماً عليه كذلك فقد كفر وطاعة الامام واجبة الا في كفر ومعصية ولكن لا يخرج عليه الا بكفر والامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب شرط ان يكون عالماً بما يأمر وينهي وان يأمن ان يؤدي انكاره الى منكر اكبر وان يغلب على ظنه تأثيره وان يكون المنكر ظاهراً من غير تجسس والا كان الانكار محرماً لحمة التجسس بقوله تعالى : ولا تجسسوا ، ويجوز تقليد غير الأئمة الاربعة لكن من غير افتاء والخير في اتباع من سلف والشر في ابتداء من خلف والبدعة واجبة في نحو ضبط المصاحف والشرائع اذا خيف عليها الضياع ومحرمه كالمكس وما نافي الشرع ومندوبة كجماعة التراويح قال عمر رضي الله عنه نعمت البدعة هي ومكروهة كزخرفة المساجد ومباحة كالتخاذل المناخل للدقيق والنفس امارة (بالسوء) ولوامة (اذا فعلت شراً لامت صاحبها بعده) وملهمة (الهمت فجورها وتقواها بسبب المجاهدة) وطمئنة (الى مكارم الاخلاق) وراضية (بالله ربا من غير منازعة باطنية) ومرضية (تجلى الله عليها بالرضا والعفو عما مضى) وكاملة (صارت الكمالات لها طبعاً وسجية ومع ذلك فهي تترقى في الكمال) وآباؤه صلى الله عليه وسلم ناجون محكوم بآلئهم قال تعالى وتقلبك في الساجدين واهل الفترة ناجون (لقوله تعالى وما كنا معذبين حتي نبعث رسولا) الا من اشرك (لاستقلال العفل بمعرفة الله فلم =

= يعذر بالشرك وعذر بترك العمل لتوقفه على الشرع وعدم استقلال العقل به (وإيمان المقلد صحيح ان كان بحيث لو رجع المقلد لم يرجع المقلد ولكنه عاص بتوكده النظر ان قدر وكل ما جاز عليه العدم استحالة عليه القدم والايمان (اي التصديق) والاسلام (اي قبول الاحكام) بمعنى واحد (قال تعالى فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين) والتمسك من الشهادتين ان اخترته المنية قبل النطق بها من غير تراخ فهو مؤمن عند الله والافواه كافر في الاحكام النبوية مؤمن عند الله (ان اتفق له عدم الاقرار من غير عذر ولا ابراء) فان طلب منه النطق بالشهادتين فابى كفر في الدنيا والاخرة ولا ينفعه الادعاء بقلبه ومن اقر بلسانه ولم يصدق بقلبه كالمناقض فهو مؤمن في الاحكام النبوية كافر عند الله والايمان لا يزيد في كميته بل في كيفيته بالعمل والثواب فضل والعقاب عدل والقدر علم والقضاء فعل وليست النبوة مكتسبة وكرامة الولي معجزة لنبية لدلائلها على صدق الولي المستلزم صدق النبي لانه تابعه وربما كانت بعد الموت لصفاء النفس من الاكدار حينئذ والآء الاربعة والجنيد رضي الله عنهم هداة الامة والعلم افضل من العقل ومقر العقل القلب ونوره في الدماغ وبراعة عائشة رضي الله تعالى عنها بما قذفت به حق يكفر منكراها والمقتول ميت باجله والله تعالى بضل من يشاء ويهدي من يشاء وان كان الكسب من العبد كما تقدم والسميع قد يشقى والشقي قد يسعد والحمد لله رب العالمين .

(٢- كتاب الطهارة)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين) فاركات الوضوء اربعة غسل الوجه (وهو من مبدأ سطح الجبهة الى اسفل الذقن طولاً ومابين شحمتي الاذنين عرضاً) واليدين مع المرفقين والرجلين مع الكعبين ومسح ربيع الرأس مرة مرة وغسل جميع اللحية فرض عملي دون المستترسل منها ويجب غسل بشرة لم يسترها الشعر كعاجب وعنقفة وحية خفيفة ترى بشرتها بعكس الكشافة التي لا ترى بشرتها حيث يكفي غسل ظاهرها . وسننه النية والتسمية وغسل الكفين ثلاثاً والمضمضة ثلاثاً ولو بآء واحد والسواك والاستنشاق ثلاثاً بآء ثلاثة (١) والمبالغة في المضمضة والاستنشاق لغير الصائم وتخليل اللحية الكثة والاصابع وتثليث الغسل واستيعاب الرأس بالمسح ومسح الاذنين ولو بآء الرأس (٢) والترتيب (٣) والدلك (٤) والولاء (٥) ومن مستحبه التيامن ومسح الرقبة دون الحلقوم وادخال خنصره صمغ اذنيه ونحره خلفه الواسع (٦) واستقبال القبلة وتقديمه على الوقت لغير المعذور وعدم الاستعانة بغيره الا لعذر وعدم التكلم بكلام الناس وحفظ ثيابه من النقاط والجمع بين نية القلب وفعل اللسان والتسمية

(١) انما اختلف الغم عن الانف لانطباق الاول دون الثاني (٢) لقوله

صلى الله عليه وسلم الاذان من الرأس (٣) حتى بين المذدوبات وهو بين الفرائض فرض عند الشافعي (٤) ولا سيما في الشتاء وهو فرض عند مالك (٥) بحيث يغسل العضو او يمسحه قبل جفاف سابقه وهو فرض عند احمد (٦) اما الضيق فتعريضه فرض ان لم يتخلل الماء بدونه .

عند غسل كل عضو وسجدة والدعاء بالوارد عنده (١) والشهادتان وقراءة سورة
القدر ثلاثاً وصلاة ركعتين في غير وقت كراهة. ويكره فيه نزعاً أطعم الوجه
بالماء والامسح باليد (٢) والتقيير (٣) وثبات المصحح بما جديده (٤) وينقضه (٥)
ظهور شيء من السبائين ولو غير نجس ولا معتاد (٦) وسيلان نجس الى ما باجته
حكم التطهير في غيرهما (٧) وريح الدبر (٨) وفيه ملاحظة بحيث لا يضبط

(١) وهو منقول عن السلف الصالح ويعلي بعده على النبي صلى الله عليه
وسلم فيقول عند المضمضة اللهم اعني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن
عبادتك وعند الاستنشاق اللهم ارحمني راحة الجنة ولا ترني راحة النار وعند
غسل الوجه اللهم ابيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل اليد
اليمنى اللهم اعطني كتابي بيمين يميني وحاسبي بحساب يسيراً وعند غسل اليسرى اللهم
لا تعطني كتابي بشمال يميني ولا من وراء ظهري وعند مسح رأسه اللهم اظاني تحت
ظل عرشك وعند مسح أذنيه اللهم اجمعني من الذين يستمعون القول فيتبعون
أحسنه وعند مسح عنقه اللهم اغني رقبتي من النار وعند غسل رجله اليمنى اللهم
ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام وعند غسل اليسرى اللهم اجعل ذنبي
مغفوراً وسعيي مشكوراً وتجارتني إن تبور وعند تخليل لحينه الكثرة بهذا امرني
ربي عز وجل وبعد الشهادتين اللهم اجمعني من التوابين واجمعني من المتطهرين
(٢) بزيادة صب الماء او الزيادة على ثلاث (٣) بحيث يكون الفصل
كالمسح وان لم ينقطر الماء لم يصح الفصل (٤) اما بمجرد اقبال اليد وادبارها
فلا (٥) اي بجملة (٦) كدودة وحادة (٧) ولو ندبا كوصول دم الى اربعة
انف لاجولان دم في عين (٨) شرط سماع صوت او ريح لارواح القبل (لانه
اختلاج حتى لو كان ريح الدبر كذلك لم ينقض الوضوء) الا في مفضاة اختلط
بمسكها وبها وغانطها

الا بتسكف ودم غلب على بصاق او ساواه (وما ليس يحدث ليس نجس (١))
ونوم يزيل مسكنه (٢) وانغما وجنون وسكر وقهقهة بالغ يقظان في صلاة
ذات ركوع وسجود (٣) ومباشرة فاحشة (٤) . وفرض الغسل غسل فيه
وانفه وسائر بدنه (٥) وسننه سنن الوضوء سوى الترتيب وآدابه آدابه سوى
استقبال القبلة (٦) بغسل النجاسة ويستنجي ثم يتوضأ ويؤخر غسل رجله ان
كان في موضع يستنقع به الماء (٧) ثم يفيض الماء على رأسه فمكتبيه الايمن
فالايسر فسائر بدنه وصح نفل ثلة عضو لا آخر فيه لافي الوضوء (٨) وفرض
الغسل عند خروج مني انفصل بشهوة عن مقره وان لم يخرج بها (٩) وعند
ابلاج حشفة ادمي او قدرها من مقطوعها في احد سبيلي آدمي حي يجمع مثله
على البالغ منها وان لم ينزل وعند رؤية من استيقظ من نومه بلالاً لم يعلم انه

(١) فقدم لم يسئل غير نجس (٢) مقعدته (٣) لانها حينئذ
في نهاية القحة فيزجر بعدم صلاته بذلك الوضوء ولكن بفعل به ماشاء غيرها
كمس الصحف اما الضحك وهو مالا يسمعه غيره فيفسد الصلاة دون الوضوء
وكذا قهقهة صبي او مجنون او معتوه او نائم او في صلاة جنازة او سجدة
تلاوة واما التبسم من غير صوت فمكروه (٤) هي النقاء الحثانين من غير ابلاج
(٥) لاغسل مافيه حرج كعين وثقب انضم وكفى بل اصل ضفيرته لا
ضفيرته ولا يمنع ونيم ذباب وحناء ووسخ وتواب وصباغ (٦) لانه يكون
غالباً مع كشف العورة (٧) اي يجتمع لئلا يصيبها الماء المستعمل (٨) لان
البدن كله في الغسل عضو واحد لطلب غسل كله بخلاف الوضوء فلا يصير الماء
مستعملاً بنقله بخلاف الوضوء (٩) وعند ابي يوسف اذا انفصل عن مقره شهوة
ولم يخرج بها لم يحنب (كأن احس بالانفصال عقب عبث او احتلام فأمسك حتى
مسكنت الشهوة ثم ارسل) وبفتى به في ضيف خاف الريبة .

حذي او ودي مع عدم تذكر الاحتلام او لم يعلم انه ودي مع تذكر الاحتلام
 خان لم ير بللاً لم يجب الغسل (١) ، ولو مع تذكر الاحتلام وعند انقطاع حيض
 ونفاس لا عند مذي او ودي (٢) ، ووطء ميتة او بهيمة (٣) ، او بكر لم يزل
 الوطء بكارنها الا مع الانزال (٤) ، وسن صلاة جمعة (٥) ، وعيـد واحرام
 ووقوف بعرفة وزندب لنحو اللابي الفاضلة (٦) ، وحرم بالاصغر من مصحف
 الا بغلاف متجاف وصلاة وبالا كبر هذا ودخول مسجد وتلاوة قران بقصده
 وطواف (٧) ، ومن عجز عن استعمال الماء لبعده ولو في المصر ميلاً (٨) ،
 او لمرض يشدد (٩) ، او يمتد (١٠) ، بغلبة ظن او قول حاذق مسلم او برد
 (١١) ، او خوف عدو (١٢) ، او عطش او عدم الة تيمم مستوعباً وجهه وبديه مع
 المرفقين ولو جنباً او طاهرة من حيض ونفاس (١٣) ، بمطهر من جنس الارض
 لا ينطبع ولا يترمد (١٤) ، وان لم يكن عليه نفع (١٥) ، وجاز قبل الوقت ولا اكثر
 من فرض ولغير الفرض والخوف فوت صلاة جنازة او عيد لاجمعة ووقت (١٦) ،
 ويجب طلب الماء غلوة (١٧) ، ان ظن قربة ظناً قويا وشرط له نية عبادة مقصودة

« ١ » لقوله صلى الله عليه وسلم انما الماء من الماء (٢) ، المذي ماء رقيق يخرج قبل المني عند
 بدء الشهوة والودي ماء غليظ يخرج عقب البول وفيهما الوضوء (٣) ، لقصور الشهوة
 « ٤ » اي في الكل « ٥ » لقوله صلى الله عليه وسلم من توضأ يوم الجمعة فيها
 ونعمت ومن اغتسل فالفصل افضل « ٦ » كنوبة وقتل الخ « ٧ » والطواف
 بالاصغر مكرره تحريماً « ٨ » هو الف باع والباع اربعة اذرع هاشمية ويقدر
 الان بنحو (٢ كم) « ٩ » يزداد « ١٠ » تطول مدته .

« ١١ » يخاف منه المرض او الهلاك (١٢) ، سبع او ادوي « ١٣ » لقوله تعالى ولم
 تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وايديكم « ١٤ » كما عادت
 والخشب « ١٥ » غبار لان امم الصعيد (وهو وجه الارض) يتناولوه « ١٦ » والعمل
 اليوم على التيمم لهما ثم اعادة الصلاة بعد ذلك « ١٧ » ثلاثاً ذراع من كل جانب

لاتصح بغير طهارة (١) ونذب لراحي الماء الانتظار الى آخر الوقت المستحب
 (٢) ويطلبه من معه ولو بشمن او بغبن يسير (٣) فاضلا عن حاجته وفاقده
 الطهورين المحصور يتشبه ثم يعيد ومقطوع اليدين والرجلين اذا كان بوجه جراحة
 يصلي بغير طهارة ولا يعيد وينقضه ناقض الاصل (٤) والقدرة على ماء فاضل
 عن حاجته كاف لطهوره (٥) لاردة ولو كان اكثر اعضائه في الوضوء عدداً
 وفي الغسل مساحة مجروحاً او به جذري تبعم والا غسل الصحيح ومسح
 الجريح ومن به وجع رأس لا يستطيع معه مسحه تركه . ومسح الخف جائز
 بالسنة المشهورة لمحدث لاجنب وشرطه كون الخف ساتر القدم مع الكعب
 ومشغولا بالرجل (٦) وبما يتابع المشي المعتاد فيه فرسخاً فأكثر يستمسك
 على الساق من غير شد ولا يشف مانحته ولو جورباً او جرموفاً (٧) ملبوسين
 على طهر تام عند الحدث (٨) وفرضه قدر ثلاثة من اصغر اصابع اليد طولا
 وسن ان يكون خطوطاً مفرجة باصابع الكف من اصابع رجله حتى الساق
 على ظاهر الخف ومدته للمقيم يوم وليلة والمسافر ثلاثة ايام ولبايها ويمنع خرق
 قدر اصغر ثلاثة اصابع القدم ونجم الخروق في خف لافيهما راقل خرق يجمع
 ماتدخل فيه المسلة وناقضه ناقض الوضوء ونزع خف ومضي مدة فيغسل رجله
 ان لم يخف بغلبة الظن ذهابها من البرد وبخروج اكثر قدمه او غسله ينزع
 = (٩) كالصلاة لامس المصحف وتلاوة القرآن وانما وجبت النية فيه لافي الوضوء
 لان التيمم فيه معنى القصد (١٠) وهو ما لم يدخل وقت كراهة كاشتباك النجوم
 في الفجر واصفرار الشمس في العصر (١١) وهو ما يدخل تحت تقويم المقومين
 (١٢) وهو الوضوء او الغسل (١٣) ومنه مرور قائم عليه (١٤) لا واسعاً فلو
 كان كذلك مسح على الزائد وقدم قدمه اليه (١٥) جلد يلبس فوق الخف
 لحفظه (١٦) فلو غسل رجله ثم لبس الخفين ثم اكمل وضوءه ثم احدث اعتبر
 ابتداء مدة المسح من وقت هذا الحدث .

ويعمل والعبرة لآخر الوقت فمن سافر قبل تمام يوم وليلة فهو مسافر ومن أقام قبلها أو بعدها فهو مقيم ولا يمسخ على عمامة ولا فلسوة وبرقع وقفازين أما الجبيرة وموضع القرحة والفصد والكي وعصابة جراحة ولو برأسه فمسح هذه ونحوها كالغسل لما تحتمل لا يتوقفت ويجمع مع الغسل ويجوز ولو شدت بغير وضوء ويترك المسح إن ضر وصحته مشروطة بالعجز عن مسح نفس الموضع (١) ولو انكسر ظفره فجعل عليه الدواء أو وضعه على شقوق رجله أجرى الماء عليه ويبطل المسح سقوط الجبيرة عن يده الرجل والمرأة والمحدث والجنب في المسح عليها وعلى توابعها سواء وبكفي مسح أكثرها ولا تشترط له نية . والحيض دم من رحم مشتمة لا لولادة وأقله ثلاثة أيام بلياليها وأكثره عشرة أيام وأقل الطهر خمسة عشر يوماً وما تراه من لون ولو طهرت بين الدمين في مدته فحيض حتى ترى البياض خالصاً (وكذا النفاس) والنفاس دم يخرج من دم عقب خروج أكثر ولد ولو منقطعاً (٢) ولا حد لأقله وأكثره أربعون يوماً وهو كالحيض ويمنعان الصوم والصلاة (٣) والطواف ودخول مسجد وقربان ما تحت أزار وقراءة قرآن ومسه إلا بغلافه وحل وطؤها إذا انقطع حيضها لا أكثره وإن لم تغسل ولم تصل أو لعلمتها إذا اغتسلت أو مضى عليها من الوقت زمن يسع الغسل والتجربة فلم تفعل فبقيت الصلاة ديناً في ذمتها والزائد عن العادة وجاوز أكثر الحيض والنفاس والنافس عن أقل الحيض

(١) بأن يضره الماء أو لا يجد من يربط العصابة إذا حلها (٢) فلو خرج أقله فوضأت إن قدرت أو تيممت وأومات بصلاة ولم تؤخر ووضعت قدراً أو حفر لها مثلاً تؤذي الولد فما عذر الصحيح إلا قدر أو يلايه لئلا ركهها والنفاس لأم نومة من الأول والعدة من الأخير والمرئي عقب الثاني استحاضة إن كان بعد الأربعين من الأول وسقط ظهر بعض خلقه كالصبي ولد فتصير به نفساء والا فحيض إن دام ثلاثاً فأكثر وإلا فاستحاضة . (٣) وتقضيه دونها لعدم الحرج

(والا فعادة الحيض والنفاس تبدل بمرة زيادة ونقصاً) استعاضة (١) ، لا تمتنع صوماً ولا صلاة ولا جماعاً وهي ومن به عذر (٢) يتوضأ ويصلي ماشاء من الفرائض والنوافل فاذا خرج وقت كل فرض بطل وان سال على ثوبه فوق الدرهم جاز له الا يغسله ان كان لو غسله تنجس قبل الفراغ من الصلاة وان احدث بغير عذره في الوقت انتقض وضوؤه .

والنجاسة قسمان مغلظة ومخففة فالاولى كعذرة آدمي وبول مالا يؤكل ودم غير شهيد (٣) وخمر وخرء طير لا يذرق في الهواء كدجاج وبط والثانية كبول ما كول وخرء طير غير ما كول فيعفى من الاولى قدر درهم وزناً في الكثيف ومساحة في الرقيق ومن الثانية دون ربع ثوب والثانية تبع للاولى ان اختلطتا وعفي دم ممك ورشاش بول كرثوس الابر وبقاء أثر المرثية يحتاج في ازالته الى غير الماء ويظهر غيرها بغسل وعصر ثلاثاً فيما ينصرف وتثليث جفاف في غيره والاستنجاء سنة ينحو حجر منق (والثلاث مستحب) وكذا الغسل بعده بلا كشف عورة (والا تركه لان الكشف اشد) ويفتوض غسل ما زاد على الدرهم وكره بعظم وطعام وروث ويحترق وجارح واستقبال قبلة واستدبارها لبول او غائط وامساك صبي نحوها واستقبال عين شمس وقمر

=فيه (١) وكذا ما تراه آيسة غير ما اعتادته قبل والاباس خمس وخمسون سنة (٢) كسلس بول او استطلاق بطن او انفلات ربح او شيء يخرج بوجع ان استوعب عذره تمام وقت صلاة مفروضة ولو حكماً بالآل يجد فيه وقتاً يتوضأ فيه ويصلي خالياً عن الحدث هذا في الابتداء وفي البقاء كفى وجوده مرة في الوقت وفي الانقطاع استيعابه تمام الوقت حقيقة (٣) اما دمه فما دام عليه فلا حكم له .

وكرها في ماء ولو جاريا وعلى ما ينتفع به (١) وفي مقابر ومهب وريح وجحر
والبول قائما او مضطجعا او مجردا وحيث يتوضأ او يعتسل . ويجوز التطهير
بالماء المطبق وان مات في قايـله حيوان غير دموي (٢) ومائي مولد (٣)
وينجس الكثير (٤) والجاري (٥) بتغير احد اوصافه بنجس وينجس القليل
الراكد به وان لم يتغير وتجاوز الطهارة بما مطلق (٦) وان خالطه طاهر جامد
ان بقيت رفته واسمه (٧) او مائع لم يغلبه (٨) وكل اهاب (٩) دبغ واحتمل
الدباغة (١٠) طهر الاجلد الخنزير (١١) وما طهر بدباغ طهر بدكاة شرعية ولو
لغير مأكول وكل ما لا تحله الحياة طاهر ولو من ميتة (١٢) وليس السكب
بنجس العين والمسك طاهر حلال وكذا نافجته (١٣) والبشر القليلة (١٤) اذا
وقع فيها نجاسة نزلت بعد اخراجها او استحالها واذا مات فيها نحو عصفور
وفأرة نزع منها عشرون دلوآ وجوبآ الى ثلاثين استحبابا فان نحو هرة وحمامة

(١) ولو ظلا في الصيف او شمسآ في الشتاء (٢) كزنبور (٣) كسمك وسرطان
ودبه طاهر لانه ليس بدم اذ يبيض بالجفاف اما مائي العاش يري المولد كبط
واوز فينجس بموته الماء القليل (٤) وهو ما كان عشر اذرع في عشر (٢٥ م
مربع) تقريبا (٥) وهو ما ذهب بتبته وان لم يكن جريانه بمدد (٦) وهو ماء
السما (من مطر وثليج وبرد) والارض (كالبشر والعين والنهر والبحر) قبل ان
يخالطها شيء (٧) الا ان يطبخ بما لا يقصد به التنظيف كحمص فلو بنحو اثنان
جازت الطهارة من الاحداث به (٨) وغلبته او مساواته تكون بظهور وصفين
فيما له ثلاثة اوصاف وبظهور وصف فيما له وصف او صفات وبالاجزاء في
الموافق كالماء المستعمل وماء الورد المنقطع الرائحة (٩) الجلد قبل ان يدبغ
(١٠) لا كفارة وحية (١١) لنجاسة عينه اما جلد الادمي فيطهر ولكن يحرم
استعماله لكرامته ولو كافرا (١٢) كالعظم والشعر والعصب والحافر والقرن
(١٣) جلدة يجمع فيها المسك (١٤) دون عشر في عشر في ظاهرها

فاربعون الى ستين وان نحر آدمي او شئ تزعت كلها الم بمصر ١٥، فما اثنان
الى ثلاثائة والمعتبر الدلو الوسط فان انتفخ الحيوان او تفسح تزعت كلها
واعادوا صلاة ثلاثة ايام والا فصلاة يوم وليلة ان لم يعلم وقت الوقوع وسور
الآدمي والمأكول طاهر وسور الهرة والدجاجة وسباع الطير وسواكن
البيوت مكروه وسور الخنزير والكلاب وسباع البهائم نجس وسور الحمار
والبغل ٢٥، مشكوك في طهوريته وطهارته ٣٥، والفرق كالسور وعرق
مدمن الخمر ليس بنجس ولا ينقض الوضوء ولو وجد في خبز خرم فأرة فات
صلياً رمي به ٤٥، ولا يفسد الدهن والحلطة للضرورة الا ان يظهر نطعمه اولونه
ولو لف ثوب نجس رطب في طاهر يابس فظهرت رطوبته على الطاهر لكن
لا يسبل منه لو عصر لا يتنجس كما لو نشر الثوب المبلول على جبل يابس نجس
وكذا المشي على نجس جامد ورجله مبلولة الم يجد على ورجله اثر النجاسة
ويجوز رفع النجاسة الحقيقية بماء مستعمل ومائع طاهر قانع ٥٥، ويظهر
خف تنجس بذات جرم ٦٥، بذلك وصقيل يسح وارض يمسها وزوال اثرها
٧٥، ومني يابس بالفرك (لان عائشة رضي الله عنها كانت تفركه من ثوب
النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان جافاً وتغسله اذا كان رطباً)

١٥ بان كانت مغسلاً لا تنضب كلما تزح عنها شيء عاد كما كان ٢٥، الذي هو اثنان
لا فرس لان الحيوانات تنضب لاماتها ٣٥، اذ الشك في الاولى سنن على
الشك في الثانية فاذا لم يجد غيره توضأ به وتيمم والاوى تقديم الوضوء ٤٥،
وكذا متقنات الم بتغير الطعم ٥٥، لا كلين ودهن ٦٥، ولو بولاً استجسد
٧٥، صلاة النجاسة فيتعري مكانا لا تيمم لقوله صلى الله عليه وسلم (ايما
ارض جفت فقد زكت) لكنها ليست بطيب لعدم ازالة النجاسة منها

ان طهر رأس حشفة وعين بقلبيها « ١ » ومن المطهرات الدخول « ٢ » والنار
(تحرق نحو رأس الشاة) والغلي « ٣ » وغسل البعض « ٤ » والتقور « ٥ » .



« ١ » كخنزير صار صايونا وكخمر تخللت او خللت « ٢ » من جانب
والخروج من آخر « ٣ » لما يختلط به الماء بعد تضيئه حتى يرجع الى مقداره ثلاثاً وفيما
لا يختلط يخرج الماء من غير غلي ثلاثاً « ٤ » ان لم يعلم موضع النجاسة فيتجرى
مكانا يغسل « ٥ » لجاء حل به نجاسة اذا لم ينطبق بعد التقور .

(٣ - كتاب الصلاة)

بسم الله الرحمن الرحيم

الصلاة عماد الدين من اقامها فقد اقام الدين ومن تركها فقد هدم الدين وهي فرض عين على كل مكلف (١) ووقت الفجر من طلوع الفجر الصادق (٢) الى طلوع الشمس ووقت الظهر من زوالها الى بلوغ الظل مثله سوى في الزوال ووقت العصر منه الى الغروب ووقت المغرب منه الى غروب الشفق الاحمر ووقت العشاء والوتر منه الى طلوع الفجر (٣) وفاقد وقتها كبلاد بلغار في الصيف يصلحها بعد الفجر ويقدر اوقات الصلاة فيما هو ابعد من ذلك (٤) ويستحب الاسفار في الفجر (٥) والابرار بالظهر وتأخير العصر والعشاء والوتر (٦).

(١) هو المسلم البالغ العاقل ولكن يجب أمر الصبي بها لسبع وضربه عليها لعشر ويفرق بينهم في المضاجع ويكفر جاحداً ويعزر تاركها عمداً ويحبس حتى يصلي او يموت ويحكم باسلام فاعلمها مع الجماعة وهي عبادة بدنية محضة فلا نيابة فيها اصلاً وسببها ترادف النعم والجزء الذي اتصل به الاداء من الوقت والا فجعلته (٢) وهو المستطير في الشرق من الشمال الى الجنوب لا المستعرض من الشرق الى الغرب وهو الكاذب (٣) اي الصادق ولكن لا يقدم الوتر على العشاء الا ناسياً (٤) كذلك البلاد الباردة التي يكون فيها النحر فوق اربع وعشرين ساعة وفي الصوم بقدر ليالهم باقرب البلاد اليهم عند الشافعية (٥) وهو الاضاعة حتى تتعارف الوجوه الحاجج بمزدلفة لحاجة الوقوف (٦) بالظهر صيفاً وتعجيله شتاء والعصر ما لم تصفر الشمس لتكثر النافلة والعشاء الى ثلث الليل

وكرهت الصلاة تحريماً (١) مع شروق واستواء وغروب (٢) ولا ينعقد فيها
 الفرض الا عصر يومه (٣) وكرهت النافلة تحريماً بعد طلوع الفجر
 الا سنته قبل فرضه وبعد صلاة عصر وقبل صلاة مغرب وعند خروج امام
 خطبة الى تمام صلاته وعند اقامة صلاة مكتوبة الا سنة فجر ان لم يخف فوت
 جماعة وقبل صلاة العيد مطلقاً وبعدها في مسجد لا بيت وبين صلاتي جمع بعرفة
 ومزدلفة (٤) وبعدها بعرفة (٥) وعند مدافعة احد الاخشين (٦) او
 الربيع وعند حضور طعام تتوق اليه نفسه وكل ما يشغل بالبال ويخل باخشوع
 والاذان سنة مؤكدة (٧) للقرائن في وقتها (٨) او قضاها (٩) ولا ترجع فيه
 (١٠) ولا الحن (١١) ويتوسل (١٢) ويلتفت يمينا ويساراً بصلاة وفلاح (١٣)
 ويقول ندبا بعد فلاح الفجر (الصلاة خير من النوم) ويجعل ندبا اصبعيه في
 صماخ اذنيه والاقامة كالاذان وافضل منه (١٤) ولا يضع فيها اصبعيه ويجذر (١٥)
 = والوتر الى آخر الليل لمن يشق بالانتباه وكره تنهياً تأخير عشاء الى ما زاد على
 النصف وتحريماً تأخير العصر الى اصفرار الشمس والمغرب الى اشتباك النجوم
 الا لعذر نحو صوم ونذوب تعجيل عصر وعشاء في غيم ومغرب مطلقاً والجمعة
 كالظهر اصلاً واستحبها (١٦) ولو جنازة او سجدة تلاوة لم تجباً فيه (٢٠) حتى
 ترتفع الشمس قدر ربح او ربحين وحتى تزول ومع اصفرار حتى تغرب (٣٠) لان
 الوقت وقته (٤٠) لثلا يزول معنى الجمع (٥٠) لكره النافلة بعد صلاة العصر (٦٠)
 البول او الغائط (٧٠) ولكنه والاقامة والجمعة من الشعائر يقاقل عليها اهل حجة
 اجعوا على تركها (٨٠) واذان الحبي بكفينا (٩٠) وبكفي اذان واحد لقوائن
 في مجلس ولكن تعدد الاقامة (١٠٠) اي بقول الشهادتين سر آثم بجهراً (١١٠) بخروج
 الصوت عن فواعد العربية (١٢٠) يتمهل (١٣٠) ويستدير في المنارة لزيادة البلاغ
 (١٤٠) لان النبي صلى الله عليه وسلم فعلها احياناً دونه (١٥٠) يسرع .

ويريد بعد فلاحها (قد قامت الصلاة) مرتين ولا يصح الاذان والاقامة الا بالعربية «١» ويستقبل القبلة بهما ولا يتكلم فيها ويثوب بينهما «٢» ويجلس الا في المغرب فيسكت قدر ثلاث آيات قصار ولا يسان فيا تصليه النساء ويجوز اذان مراحم وعبد وامى وولد زنا «٣» واعرابي وكره تحريماً اذان جنب واقامته ومثله المرأة والفساق والقاعد والراكب واقامة محدث ولكن يعاد الاذان ندبا دون الاقامة وكره تركها ويجيب من سمع الاذان «٤» وبقطع قراءة القرآن ندبا وجواب الاقامة كالاذان . ويشترط للصلاة الطهارة من الخلد والحديث «٥» وستر العورة «٦» واستقبال القبلة «٧»

«١» لانه لسان الملك النازل «٢» بنحو قوله الصلاة لظهور التواني في الامور الدينية «٣» لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى «٤» بان يقول مثل ما يقول المؤذن الا في الحيعتين فيقول وفي الصلاة خير من النوم فيقول صدقت وبررت «٥» الا ما عفي بما تقدم في الطهارة وهي من الثوب والبدن والمكان «٦» وهي للرجل ماتحت مرتته الى ماتحت ركبته وللأمة بزيادة الظهر والبطن وللحرة جميع بدننا الواجهها وكفيها وقدميها ويمنع كشف ربيع عضو الغليظة قبل ودبر وما حولها والخفيفة ما عدا ذلك وعاذم ساتر يصلي قاعداً مومياً بر كوع وسجود ولو صلى قائماً بر كع ويسجد جاز ولو ابيح له ثوب ربه طاهر ثبتت قدرته وصلاته في ثوب نجس الكل اولى من صلته عارياً ولو وجد ما يستبر به من العورة وجب استعماله وبيداً بالغليظة واذا لم يجد ما ينزل به النجاسة صلى ولا أعاده عليه «٧» باصابة عين الكعبة للمشاهد وجهته لغيره ويتحرى من عجز فان ظهر خطؤه لم بعد وان في الصلاة استدار وان لم يتحر فان علم باصابته بعد للصلاة صحت والا اعاد واذا صلى جماعة بالتحري فمن لم يتقدم امامه صحت صلته

والنية (١) مع عدم القاطع (٢) والتحريم (٣) وركنهما (٤) القيام (٥) والقراءة (٦) والركوع (٧) والسجود (٨) والقعود الاخير قدر التشهد (٩) . ويجب فحما الافتتاح بالتكبير وقراءة الفاتحة وسورة (١٠) في أوليها الفرض وجميع النفل والوتر وتقديم الفاتحة على السورة

(١) وهي عمل القلب الا لمن عجز عنه لهوم حذرته او ظهر خطؤه فيكفيه اللسان ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن احد من الصحابة والتابعين والائمة المجتهدين النية باللسان ولو من طريق ضعيف (٢) وكفى نية مطلق الصلاة لنفل وينوي المقتدي المتابعة والمصلي على الميت الصلاة لله والدعاء للميت ويشترط نية الامام امامة النساء لنصح صلاتهن لئلا يلزم الفساد بلا التزام المحاذاة والا لا (٣) بلفظ فيه تعظيم خالص كالله اعظم ووجب الله اكبر (٤) الفرض شرط وركن والركن من مساهية الشيء دون الشرط (٥) في فرض وواجب وسنة فجر لقادر عليه وعلى السجود في غير سفينة (٦) لغير المقتدي قدر آية قصيرة وحفظها فرض عين وحفظ جميع القرآن فرض كفاية وحفظ الفاتحة وقدر سورة صغيرة واجب عين (٧) بحيث لو مد يديه نال ركبتيه (٨) بيمينته واصبع واحدة من قدميه (٩) اي ادنى زمن يقرأ به وبقي من الفروض الخروج بصنعه وان كره تحريماً بغير السلام واليقظة فما اداه قائماً لم يعتد به ولو جاء بركعة تامة فسدت حملاته لعدم قبولها الرقص (١٠) ويقوم مقامها ثلاث آيات قصار او آية طويلة قدر (ثم نظر . ثم عبس وبسر . ثم ادبر واستكبر) ويسن في الحضر طوال المفصل (من الحجرات الى آخر البروج في الصبح والظهر واوساطه) الى آخر لم يكن (في العصر والعشاء وقصاره) الى آخر القرآن (في المغرب وتطال اولي الفجر فقط بقدر ثلثي ما في الركعتين واطالة الثانية مكروهة باكثر من قدر ثلاث آيات ويكره تعيين شيء من القرآن وقراءة المؤتم

وتعديل الاركان «١» والقعود الاول والتشهدان ولفظ السلام دون عليكم مرتين (والخروج من الصلاة لا يتوقف على لفظ عليكم فلو دخل رجل في صلاته بعد السلام قبل عليكم لا يصير داخلاً فيها) وتكبيرات العبدن وتكبير ركوع ثانيته «٢» وجهر الامام اداء وقضاء في قراءة الفجر والجمعة والعيد وأولبي المغرب والعشاء وصلاة الليل وامراره والمنفرد في غير ذلك «٣» راتيان كل واجب او فرض في محله وترك كل زيادة تتدخل بين الفرضين ارضات المقتدي والامام يقرأ مرأ او جهرأ ومتابعة الامام «٤» وسننها رفع اليدين للتعميرة حتى يجاذي باصابعه شعبي اذنيه ونشر الاصابع والا يطاق رأسه عند التكبير وجهر الامام به والثناء والتعوذ والتسمية والتأمين مرأ ووضع يمينه على يساره تارة والتعليق اخرى تحت السرة للرجال «٥» وتكبير الركوع والرفع منه «٦» والتسبيح فيه ثلاثاً والتسبيح منه «٧» للامام والمنفرد والتعجيل «٨» لها والمقتدي واخذ وكتبته بيديه وبسط ظهره فيه غير رافع ولا منكس رأسه وتفرج اصابعه «٩» وتكبير السجود ووضع وكتبته على الارض فيديه فوجه وفي الرفع عكسه والرفع منه بحيث يستوي جالساً وتكبير كل رفع وخفض «١٠»

= «١» قدر تسبيحة في الركوع والسجود والرفع منها «٢» لاخذها الوجوب من تكبيراته «٣» ويندب للمنفرد الجهر فيما يجهر به الامام وادنى الجهر اسماع غيره وادنى الخافتة اسماع نفسه ومن قربه وذلك في كل ما يتعلق بالنطق ولو ترك سورة في أولبي العشاء مثلاً قرأها وجوبا مع الفاتحة في الاخرين ولو ترك الفاتحة لا «٤» الا في مقطوع بنسخه او عدم سفته كقنوت فجر لغير نازلة «٥» ووضعها على الصدر للنساء «٦» بحيث يستوي قائداً «٧» قول سمع الله لمن حمده «٨» افضله قول اللهم ربنا ولك الحمد «٩» الرجل والمرأة تلصقها «١٠» خلا الرفع من الركوع ففيه التسمية كما تقدم

= والتسبيح في السجود ثلاثاً (١) واقتراش رجله اليسرى والجلوس بين السجدين ووضع يديه فيها على فخذه كالنشيد والاشارة والعقد عند الشهادتين في التشهد يرفع عند النفي ويضع عند الاثبات والاكتفاء بالفاحة فيما بعد الاولين (٢) والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاخيرة (٣) والدعاء بما يستحيل سؤاله من العباد وتحويل الوجه يمنة ويسرة بالسلام (٥) . ومن آدابها نظره الى موضع سجوده حال قيامه والى ظهر قدميه حال ركوعه والى ارنبة انفه حال سجوده والى حجره (٥) حال جلوسه والى منكبيه حال تسليمه وامساك يده عند الثأوب (٦) واخراج كفيه من كفيه عند التكبير (٧) ودفع السعال ما استطاع والقيام حين قيل حي على الفلاح ان كان الامام قرب المحراب والاقام كل صف انتهى اليه وشروع الامام كما فرغ من الاقامة . وكره فيها تنزيهاً ترك سنة وصلاة بثوب بذلة (٨) ووضع ما لا يمنع القراءة في الفم والصلاة حامر الرأس الا لتذلل وقلب الحصى الا للسجود مرة والالتفات ببصره والاشارة بالسلام والتربع بغير عذر وتغيبض عينيه الا لكمال خشوع وقيام الامام بجملة في المحراب (٩) وانفراده بالارتفاع قدر ذراع (١٠)

(١) وهو ادناه في الركوع والسجود ويندب حتمه على وتر (٢) ويجوز التسبيح ثلاثاً والصمت بقدره (٣) وكذا في كل قعود نافلة غير مؤكدة وهي فرض في العمر مرة وواجب كلما ذكر لكن يستحب ان تكرر في مجلس (٤) ويجعل الامام الثاني اخفض من الاول وزيادة عليكم ورحمة الله ونية من معه من الحفظة والجن (٥) حضنه (٦) فان لم يقدر غطاء بظهر يده اليسرى في غير القيام او كنه في القيام يغطي بظهر اليمنى اجتناباً لكثرة الحركات (٧) الا لضرورة بود (٨) مهنة وله غيره (٩) لا سجود فيه وقدماء خارجة (١٠)

وعند الآتي والسور والتسبيح في الصلاة « ١ » وكره تحريماً المرور بين يدي المصلي في بيت أو مسجد صغير وفي موضع سجوده في كبير أو صحراء « ٢ » وسدل ثوبه « ٣ » وكفه والعبث به ويجسده الحاجة وصلاته مع مدافعة أحد الاخبثين أو الريح وعقص شعره « ٤ » وفرقة الاصابع « ٥ » والتخصر والالتفات بالوجه أو بعضه « ٦ » والافقاء « ٧ » وصلاته الى وجه انسان أو حجر والتثاؤب العمد ولبس ثوب فيه تصاوير ذي الروح وان تكون هذه الصور في غير افتراش الا في موضع سجود « ٨ » واشتمال الصماء « ٩ » والاعتجار « ١٠ » والتلم « ١١ »

« ١ » لاغمز الاصابع والعد في القلب كما في صلاة التسابيح ولا قتل حية وعقرب خاف اذاهما بعمل قليل (وبالكثير تفسد) ولا صلاة الى ظهر قاعد او قائم الا اذا خيف الغلط بحديثه ولا الى مصحف وسيف وشمع ومراج « ٢ » وبغرز المصلي سترة بطول ذراع وعاظ اصبع على حاجبيه الايمن وسترة الامام تكفي المقتدي وحل المرور امامها ولو في مسجد صغير او بيت ورخص له الدفع بنحو تسبيح وجهر بقراءة وإشارة والمرأة تصفق « ٣ » ارساله بلا لبس معتاد « ٤ » ضفره وفتله « ٥ » ولو منتظراً لصلاة او ماشياً اليها لانه في صلاة من حيث الثواب « ٦ » اما بالصدر فمفسد واما بالعين فخلافه الاولى « ٧ » القعود على الالبتين ونصب الفخذين كالسكاب وكذا افتراش الرجل ذراعيه في السجود كالسبع ومن المرأة « ٨ » الا ان تكون صغيرة لاتبدو للنظرين تفاصيل اعضائها فانما وهي على الارض او تكون مقطوعة مالا تمشي بدنه كراس او محوته « ٩ » بعدم ترك متخذ للبدن « ١٠ » ترك وسط الرأس مكشوفاً « ١١ » تغطية الوجه والانف

والعمل القليل بغير عذر وقراءة المصلي خلف الامام وترك واجب او تأخير
او تأخير فرض . ويفسدها التكلم بخرفين او حرف مفهم عمداً او سهواً قبل
العود الاخير قدر التشهد ورد السلام بلسانه والتمتع بغير عذر والدعاء بما
يشبه كلامنا «١» والاذنين والنأوه والتأفيف والبكاء بصوت «٢» وتشميت
عاطس وجواب خبر بالاسترجاع «٣» وفتح على غير امامه واكاه «٤» وشربه
وقراءته من مصحف وكل عمل كثير وسجوده على نجس وممكنه من ركن «٥»
مع كشف عورة او نجاسة مانعة وتحويل صدره عن القبلة بغير عذر «٦»
وقدرة متبهم على ماء ومضي مدة المسح مع وجود الماء ولم يخف تلف رجله من
البود وتعلم امي آية الا ان يكون مقتدياً بقارى ووجدان الماري سائراً تصح
به الصلاة وتزع الماسح خلفه بعمل يسير وقدرة يوم على ركوع وسجود وتذكر
فائتة عليه او على امامه وهو صاحب ترتيب يصلي الوقتية او الفائتة وطلوع
الشمس في الفجر ودخول العصر في الجمعة وتقديم القارى امياً الا بعد التشهد
وزوال عذر المعذور وسقوط جبهة عن يره ولا تنقلب نفلا الا في نحو تذكر
فائتة وطلوع شمس ودخول عصر في جمعة وزلة القارى بزيادة كلمة تغير المعنى
وان كانت في القرآن او بنقص كلمة تغير المعنى او نقص حرف غير المعنى او
تقديم او ابداله بآخر اذا غير ولم يكن مثله في القرآن ولم يكن الشغ وكذا
مايشق تمييزه كالطاء مع الضاد والصاد مع السين والطاء مع التاء والتاء مع
السين والزاي المحض مكان الذال احتياطاً .

«١» بان لم يكن في القرآن ولم يستعمل طلبه من العباد كزوجي فلانه «٢»
لغير خشوع في الكل «٣» وكذا كل ما قصد به الجواب كبا يحي خذ الكتاب
«٤» والادوت حصه من بين اسنانه بعمل يسير «٥» وهو ثلاث حركات
متواليات «٦» مع سنة وهو قدر ثلاث تسيبحات «٧» فلو بعد رجع قبل
استكمال قدر ركن

والامامة (١) افضل من الاذان والاقامة والجماعة سنة مؤكدة تقرب من (١) هي صغري وكبرى فالاولى ربط صلاة مؤتم بامامه وهي المرادة هنا والكبرى هي استحقاق تصرف عام على الانام (بخلاف الامارة والقضاء) وهي رياسة عامة في الدين والدنيا خلافة عن النبي صلى الله عليه وسلم والقيام بها فرض كفاية بل هو من اهم الواجبات ولذا قدموه على دفن صاحب المعجزات وتجب طاعته في غير معصية ولو جائزاً وشرط فيه كونه مسلماً حراً ذكراً بالعلماء فلا قادراً قرشياً (لاهاشمياً او علويّاً او معصوماً) وكره تقليد الفاسق ولو قلده عدلاً ثم فسق استحق العزل الا لفتنه وكذا ان وجد منه ما يوجب اختلال احوال المسلمين وانتكاس امور الدين فللامة خلعه كما لهم نصبه وكذا ينحل عقدها بما يزول به المقصود منها كالردة والجنون المطبق لاصور ورته اسيراً لا يروجى خلاصه وبالمرض الذي ينسيه المعلوم وبالعمى والحرس وخلعه نفسه لاستشماره العجز من نفسه عن القيام بمصالح المسلمين وان لم يكن ظاهراً فان بلا سبب فلا (وعزله بقول اهل والعقد عزلناك عن خلافتك وبكفي واحد ولكن لا بد من شهود لدفع الانكار) ويجب ان يدعى له ولا يجب الخروج عليه وتثبت الامامة ببيعة اهل الحل والعقد (وهي جماعة من العلماء او اهل الرأي والتدبير وبكفي عند الاشعري واحد من العلماء المشهورين اولى الرأي اذا كان بحضور شهود لدفع الانكار) او باستخلاف (ومنه العهد والانتقاء كما ان من البيعة الالتزام وبها كانت خلافة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم) وتصح سلطنة متغلب (لدفع الفتنة ولولم يكن قرشياً لقوله صلى الله عليه وسلم اسمعوا واطيعوا ولو امر عليكم عبد حبشي ابجدع هذا اذا نفست حكمه في رعيته خوفاً من قهره فان يوبع ولم ينفذ بمعجزه لا وصي للضرورة فهما (كما لو مات السلطان واتفقت الرعية على ابن له صغير يفوض اهل الحل والعقد امور التقليد

الوجوب «١» الرجال «٢» البالغين العقلاء الاحرار القادرين عليها من غير حرج «٣»
والاحق بالامامة السلطان او نائبه فالقاضي فصاحب البيت (يقدم المستعير والمستأجر
على صاحب البيت لانه احق بالمنافع) فام الحي فالاعلم باحكام الصلاة فالاحسن
تجويداً فالاورع (والورع اتقه الشبهات والتقوى اتقه المحرمات) فالأندم
اسلاماً فالاحسن خلقاً «٤» فالاحسن وجهاً فاكثرهم بشاشة فالاحسن صوتاً
فالاحسن زوجة (لتعففه) فالأكثر مالاً فالأكثر جاهاً فالأناطف ثوباً فالأكبر
وأماً (لدلالته على كبر العقل)

= الى وال يعد نفسه تبعاً لابن السلطان لشرفه ويكون سلطاناً في الحقيقة
الى بلوغه لئلا يحتاج لعزله عند تولية الابن ولذا يحتاج هذا الوالي لتقليد جديد
بعد بلوغ الابن ولم يكن الابن سلطاناً على الحقيقة لعدم صحة اذنه بالقضاء
والجمعة قلت وهذا حين غلبة اسرة على الحكم والا فشرط الخليفة البلوغ ولذا
اعقبة بالمتغلب للضرورة والله اعلم «١» ويجب حضورها احياناً وهي افضل
من صلاة الفذ اي الفرد بسبع وعشرين درجة «٢» وافلها او واحد مع الامام
«٣» بخلاف المريض والمقعّد والزمن ومقطوع احدى اليدين والرجلين والمفلوج
والشيخ الكبير العاجز والاعمى وان وجد قائداً ومن حال بينه وبينها طين
ومطر وبرد وظلمة شديدان ورياح ليلا او خاف على نفسه او ماله او من غريم
او ظالم ومدافعة احد الاخشين وارادة سفر تفوته قافلته وقبامه بمريض
وحضور طعام تتوقه نفسه واشتغاله بفقّه لاغيره (الا اذا اعتاد ذلك تكاملاً
فلا يعتذر ويعزر) ولو يجلس ماله عنه مدة ولا تقبل شهادته الا ابتأويل ابدعة
الامام . «٤» فاكثرهم حسباً (والحسب مانعه من مفاخر اباؤك او المال او
الدين او الكرم او الشرف في الفعل الخ) فالأشرف نسباً

فالاغفر عضواً «ذكرآ» والمقيم مقدم على المسافر والحر على العتيق والمتيمم عن
حدث على المتيمم عن جنابة ولا يقدم احد في التزامه الا برجع ومنه السبق
الى درس او افتاء او دعوى فان استؤوا في الجبه اقرع بينهم ندياً او الحيار
الى القوم فان اختلفوا اعتبر اكثرهم ولو قدموا غير الاولى اسأوا وبلا اثم
وكذا في الامارة والحكومة اما الخلافة فلا يجوز فيها ترك الافضل مع العلم
به وعليه اجماع الامة وتكره امامة عبد وأعرابي وفاسق واعى الا ان يكون
اعلم القوم ومبتدع لا يكفر بها وبلد زنا للنفرة منه وكره تعريماً تطويل الصلاة
وجماعة النساء في غير جنازة فان أعلن وقف الامام وسطن كجماعة العراة
وكره حضورهن الجماعة الآن في ايل او نهار وامامة الرجل لمن في بيت
ليس معهن غيره ولا محرم منه ويقف الواحد محاذيا ليمين امامه والزائد خلفه
ويصف الرجال فالصبيان فالحنائي فالنساء واذا حادثته امرأة مشتهة (وهي
التي بلغت تسعا) ولو ماضيا (كعجوز شوها) ولا حائل بينهم في صلاة
ذات ركوع وسجود مشوكة تحريمه واداء واتحدت الجهة فسدت صلاته ان
نوى الامام امامتها ولم يشر اليها المصلي بالتأخر والافسدت صلاتها ولا يصح
اقتداء رجل بامرأة وخنثي وصبي ومجنون في غير حال افاقته وسكراته
وطاهر بمعدور ومعدور بما هو فوقه في العذر وقارى بأمي ومستور بعار
وراكع ساجد بموم ومفتوض بمنفل او مفتوض غير فرضه وناذر بناذر او
حالف الا ان ينوي عين نذره او بلاحق ومسبوق او مسافر بمقيم بعد الوقت
او نازل براكب ويمنع الاقتداء طريق نذر به عجلة ونهر تجري به السفن وخلاء
في صحراء بسم صفيين وصح اقتداء متوضي بمقيم وغاسل بماسح وقائم
بقاعد واحد لم يبلغ حده الركوع وموم بمثل وممنفل بمفتوض وصح الاقتداء
وبخلاف المذهب ما لم يعلم منه مفسداً لصلاته عند المقتدي واذا ظهر حدث

الامام لزم اعادةها والاخبار بذلك بالقدر الممكن ولو بكتاب او رسول
والمدرک من صلاحها كاملة مع الامام واللاحق من فاتته كلها او بعضها بعد
اقتدائه بعذر كنوم وسبق حدث والمسبوق من سبقه الامام بها او بعضها وهو
منفرد فيما يقضيه غير انه لا يجوز الاقتداء به وبأبي بتكبيرات العيد والتشريق
ولو كبر بنوي استئناف صلاته وقطعها بصير مستأنفاً فاطماً ولو قام لضقاء
ما سبق به وعلى الامام سجود سهو فعليه ان يعود والا سجد آخر صلاته
ولو سبق الامم حدث سمائي لا اختيار فيه للعبد ولا في سببه ولو بعد
التشهد جاز له الاستخلاف (ما لم يجاوز الصفوف في الصحراء او يخرج من
المسجد) ولو في جنازة باشارته او جر لحراب ولو لمسبوق وبشير باصبع لبقاء
ركعة واصبعين لبقاء ركعتين والاستئناف افضل وتفسد صلاته بالقراءة ذهاباً
واياباً لاداءه كنأمع حدث او مشي (بخلاف تسبيح) وبكشف عورته من غير
ضرورة الاستنجاء وبطلب الماء بالاشارة وشراء ماء بالمعاطة ومكث قدس
أداء ركن بعد السبق الا لعذر ومجاوزة ماء لآخر اكثر من قدر صفين الا لعذر
ويتوضاً فوراً بكل سنة ويبنى على ما مضى ويتم صلاته ثمة وهو اولى ان يعود
لما كان كمنفرد ان فرغ خليفته والا عاد لمكانه او ما يصح الاقتداء فيه بالخليفة
اذا كان بينهما ما يمنع الاقتداء كالقندي اذا سبقه الحث اذا تعد عملاً ينافها
بعد التشهد تمت ولو بغیر صنة بطلت وبقدم المسبوق مدرکاً للام ولو اتى بما
ينافها فسدت صلاته دون المدرکين ولا يكون مصلية جماعة من لم يدرك سائر
الركعات ولكن احرز فضلها فلو حلف لباصلين الصبح جماعة فسبق حيث

والوتر فرض عملا واجب اعتقاداً سنة ثبوتاً لا يكفر جاحده وتذكره في الفرض مفيد له كعكسه ويقضي وهو ثلاث ركعات بتسليمه يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة ويكبر قبل وكوع ثالثه رافعا يديه ويقنت مخافتا ويسن الدعاء المشهور « اللهم انا نستعينك ونستهديك ونستغفرك وتوب اليك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثني عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبد واليك نصلي ونسجد واليك نسعى ونخمد نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد بالكفار ملحق وصلى الله على النبي واله وسلم » وصح الاقتداء بشافعي امامه بفصل بين ثانيته وثالثته بسلام وبأبي الماهوم بقنوت الوتر ولو تركه الهافه على ما يظهر ولو تذكره في الركوع لم يعد ولم يقنت في الركوع ولو ركع امامه قبل فراغه منه تابعة ولو لم يقرأ منه تركه ان خاف فوت الركوع والا قرا منه قدر ما لا يفوته الركوع معه ولو قنت في غير ثالثته اعاده في ثالثة وسن ركعتان قبل الفجر واربع قبل الظهر واثنان بعده واثنان بعد المغرب والعشاء « وهي اثنتا عشرة ركعة من صلاتها كل يوم في قصر في الجنة ولا يصلي في الرواتب التي هي اربع ركعات علي النبي صلى عليه وسلم في الركعة الثانية ولا يستفتح في الثالثة وتندب اربع فصاعدا في الضحى واربع قبل العصر والعشاء وابلاغ ما بعد الظهر اربعا وما بعد المغرب ستا وما بعد العشاء اربعا واكد هاسنة الفجر « فلا تجوز قاعداً او راكبا الا اعذر فيك ويكفر منك » شرعا « ٣ » والوصاي ركعتين تطوعا فتبين انه طلع الفجر انجزائه عنها بغير شبهة او تاويل « فسنة المغرب فسنة بعد الظهر فبعد العشاء فقبل الظهر فقبل العصر فقبل العشاء وتكون الزيادة علي اربع في النهار بتسليمه وعلى ثمان

في الليل والافضل فيهما اربع ولم يصح الفذل بين كل ركعتين من وكداات الاربع
بسلام ولا يصلي في قعودها الاول على النبي صلى الله عليه وسلم ولا تبدأ ثالثها
بالاستفتاح بخلاف السنن المستحبة وطول القيام احب من كثرة الركوع والسجود
ويستحب تحبة المسجد وينوب عنها كل صلاة عند الدخول وركعتان بعد
الوضوء قبل الجفاف وصلاة الليل واحياء ليلتي العيدين وليلة النصف من شعبان
والعشر الاخير من رمضان والاول من ذي الحجة (بعبادة تعم الليل او
اكثره ولو بصلاة العشاء بجماعة والعزم على صلاة الصبح بها) وركعتا الحاجة
والاستخارة وصلاة التسبيح والتكلم بين السنة والفرص ينقص ثوابها وكذا
كل ما ينافي التحريمة والتغليس بسنة الفجر افضل ولو ترك السنن ان راها
حقا اثم والا كفر والافضل في النفل البيت الا التراويح الا ان يكون غير
البيت اخشع واخص ولزم نفل شرع فيه قصدا ولو عند غروب وطولوع
واستواء فان افسده حرم الا بعذر ووجب قضاؤه وقضى ركعتين ولو نوى
اربعا غير مؤكدة وكل شفع من النافلة صلاة الا بعارض افتداء او نذر او ترك
فعود اول ولا كراهة في تنفله قاعدا مع قدرته على القيام ابتداء وبناء وله
نصف اجر القائم الا بعذر غير النبي صلى الله عليه وسلم فصلاته بقعود وقيام في
الاجر سواء ولا يصلي بعد صلاة مثلها ويتنقل المقيم راكباً خارج المصر ومثلاً
الى اية جهة توجهت دابته ولو افتتح راكباً ثم نزل بنى وفي عكسه لا ولو
افتتحها خارج المصر ثم دخله اتم على الدابة والصلاة على المحمل والعجل له
وطرف منها على الدابة صلاة على الدابة ولا يجوز فرضها وواجبها وسنة الفجر
الا بعذر كخطر وطين يغيب فيه الوجه وذهاب الرفقاء ودابة لا تركب الا

بمعناه والقادر بقدرته غيره عاجز ولو جمع في نية صلاته أشياء رجح الفرض ولو
 نذر ركعتين بغير طهر لزمه طهر . ومن ترك واجباً أو آخره أو آخر فرضاً
 سهواً وان تكرر وجب عليه سجدة واحدة بعد سلام واحد عن يمينه بعد التشهد
 وتشهد وسلام إذا كان الوقت صالحاً (لا كما لو طلعت الشمس بعد
 سلامه في الفجر حيث لا سهو لعدم صلاح الوقت) ويسجد المقتدي وجوباً
 لسهو إمامه أن يسجد له ولا لسهوه والمسبوق منفرد فيما يقضيه أما اللاحق فيسجد
 آخر الصلاة فلو سجد مع الإمام أعاده ولو سها عن القعود الأول من الفرض
 ولو عملياً ثم تذكره عاد إليه ما لم يستقم والا لا ويسجد للسهو ولو عاد إساءه ولو
 سها عن القعود الأخير عاد ما لم يقيد الزائدة بسجدة فإن قيدها عامداً أو ناسياً
 تحول فرضه نقلاً برفع رأسه منها وضم أخرى إن شاء ولو في العصر والفجر
 ولا يسجد للسهو فإن قعد قدر التشهد ثم قام عاد وسلم فأتى سجدة للزائدة سلم
 لئلا يفتنون وضم هو إليها أخرى زافلة وسجد للسهو ولم تنب عن الراتبة ولو ترك
 القعود الأول في النفل سهواً سجد للسهو ولم يفسد ويسجد إلا أن يسلم للقطع ما لم
 يتحول عن القبلة أو يتكلم أو يسلم على رأس الركعتين بظن الإكمال أتمها وسجد
 للسهو بخلاف ما لو سلم بظن أنه مسافر أو انتهاء الجمعة أو أن الفرض ركعتان
 وهو قريب مهابد بالسلام والأولى ترك سجود في جمع كثير لئلا يقع الناس
 في الفتنة وإذا شك من لم يشك في صلاة قط بعد بلوغه كم صلى استأنف فإن
 هاد إليه عمل بغالب ظنه والا أخذ بالآقل وقعد في كل موضع نوهه موضع قعوده
 وإذا شغله ذلك قدر أداء ركن ولم يقرأ أو يسبح سجد كما في الإخذ بالآقل
 مطلقاً . والتراويح سنة الحنفاء الراشدين رضي الله عنهم الرجال والنساء بعد
 صلاة العشاء قبل الوتر بعده ويستحب تأخيرها إلى ثلث الليل ولا نقض إذا
 فاتت والجماعة فيها سنة كفاية وكل ما شرع بجماعة في فالمسجد فيه أفضل

وهي عشرون ركعة بعشر تسليمات يجلس ندباً بعد كل اربع يقدرها وكذا بين الخامسة والوتر مغيراً بين تسبيح وقراءة وسكوت وصلاة والحنم بها مرة سنة الا اذا لزم تنغير القوم وتعطيل كثير من المساجد (١) خصوصاً في زماننا وبأني الشاء في كل شفع ويكتفي باللهم صل على محمد ابن ملو ويترك الدعوات ويجتنب الهزيمة (٢) الاسراع في القراءة مع عدم استكمال النطق بالحروف وترك التعوذ والتسمية والطمأنينة والتسبيح والاستراحة وتكره قاعداً مع القدرة على القيام كتأخير القيام الى ركوع الامام ولو تركوا الجماعة في الفرض لم يصلوا التراويح جماعة ولوم يصلها مع الامام صلى معه الوتر ولا يصلى الوتر والتطوع بجماعة خارج رمضان على سبيل النداء (٣) وبه يصلان بجماعة . ولو شرع في أداء الفريضة منفرداً ثم شرع فيها الامام قطعها قائماً بتسليمه واحدة واقتدى بالامام ما لم يقيد الركعة الاولى بسجدة في الرابعة فان فعل ضم اليها اخرى وجوبا لتكون الثنتان له نافلة ثم يأتي ثم ان قيد الثالثة اتم ثم اقتدى متنفلاً في غير العصر وفي غير الرباعي متى سجد للثانية اتم ولم يقتد (٤) ولا بقطع الشارع في نقل ولو غير مؤكداً اذا اقيمت الجماعة (٥) او خطب الامام ورجع سلامه على رأس ركعتين ما لم يقم الى الثالثة فيتم وكره تحريماً

(١) خصوصاً في زماننا (٢) الاسراع في القراءة مع عدم استكمال النطق بالحروف (٣) وهو اقتداء اربعة بواحد فيكره ولا يحصل فضل الجماعة باقتداء الأقل ولو اقتدى متنفلون بفترض فلا كراهة (٤) لكراهية التنفل بعد صلاة الفجر ولعدم التنفل بوتر في المغرب (٥) اي شرع الامام بالصلاة فالعبارة له لا مجرد الاقامة من حيث قطع الصلاة اما من حيث ابتداء التنفل فيمنع منذ الاقامة

خروج من لم يصل من مسجد بعد دخول الوقت الا لنحو حاجة ومن عزمه ان يعود (١) ومن صلى وحده لم يكره خروجه الا لتركه الجماعة ولا سيما عند الإقامة في الظهر والعشاء. لا يمكن من الاقتداء متفلاً وله الخروج في غيرهما واذا خاف فوت جماعة الفجر بالاستغفال بسنتها تركها والا لا ولا يقضيها الا تبيهاً فمريضاً قبل زوال يومه لابعده اما سنة الظهر فيتركها للجماعة ثم يقضيها في وقته بعد شفائه ولا يقضي التي قبل العشاء والعصر لعدم ورود ذلك واذا أمن فوت الوقت تطوع ما شاء قبل الفرض والا لا . وقضاء الفرض فرض والواجب واجب والسنة سنة والترتيب بين الفروض الخمسة والوتر اداء وقضاء لازم الا اذا ضاق الوقت المستحب او نسيت الفائتة حتى فرغ من الصلاة او خرج وقت الصلاة السادسة الاعتقادية (٢) للخرج ولا يعود الترتيب بعد سقوطه بعود الفوائت الى الفلة وفساد الصلاة بترك الترتيب موقوف فان كثرت وصارت ستاً صحت والا لا والا حوط تعيين نية الصلاة ازل فرض مثلاً او آخره ولو مات وعليه صلوات أوصى لكل منها والوتر واصوم كل يوم بصدقة فطر ويعذر بالجهل حربي اسلم ثمة (٣) ومكث مدة فلا قضاء عليه لما قبل العلم ولا يقضي مرتد ما فاته زمن الردة الا الحج ويلزم باعادة فرض ارتد عقبه واسلم في الوقت (٤) . ومن تعذر عليه القيام او تعسر بشدة ألم او خوف زيادة مرض او بطله براء او دوران رأس صلى قاعداً كيف شاء (٥) بركوع وسجود ولو قدر على بعض القيام قام بقدره وان تعذر عليه الركوع او السجود ولم

(١) كأن يكون اماماً بمسجد آخر الخ (٢) فلا يدخل في الحساب الوتر لانه فرض عملي والترتيب عند الشافعي ليس بفرض ولا يقضي عنده الوتر الا ندباً (٣) اي في دار الحرب وسيأتي تعريفها في الجهاد (٤) وهي علة اعادة الحج لان وقته العمر بخلاف الصلاة (٥) والاولى فعوده كالشهاد الا ان يكون غيره ايسر

يعذر القيام او ما قاعداً وهو افضل من القيام لقربه من الارض مكان السجود وجعل سجوده اخفض من ركوعه وكره تحريماً ان يرفع رأسه شيئاً يسجد عليه فان فعل وهو يخفض بسجوده اكثر من ركوعه صح والا لا وان تعذو عليه القعود ولو حكماً (١) او ما مستلقياً على ظهره ورجلاه الى القبلة (٢) او على جنبه الايمن والاول افضل فان تعذر الايمان وزادت الفوائت على خمس اعتقادية سقط عنه القضاء وان فهم والا لا (٣) ولم يؤم بعينه وقلبه وحاجبه ولو عرض له مرض في صلاته اتم بما قدر ولو صلى قاعداً بركوع وسجود فصح بنى ولو بالاياء لا وفسدت صلاته لتركه نصف الاركان (٤) وللمنطوع الاتسك مع الاياء والقعود ولمن صلى في سفينة جارية القعود او في فرض مع الاساءة من غير عذر ومثلها المربوطة ان حركها الريح تحريكاً شديداً والا لم تجز الصلاة فيها من قعود وان قدر على الخروج الى البر لم تجز الصلاة فيها سائرة او واقفة والسفینتان المربوطتان كسفينة واحدة من حيث الاقتداء ويستقبل القبلة ان قدر ومن جن او اغمي عليه قضى ما لم يزد عن يوم وليلة اما من زال عقله بينج او خمر فانه يقضي مطلقاً حرمة السبب . ويجب سجود التلاوة بسبع اربع عشر آية (منها اولى الحج وص) او تلاوتها او الائتام بمن تلاها ولو تلاها المؤتم لم يسجد وسجد الخارج ان سمع وشروطها كشروط الصلاة خلا التحريم وهي سجدة واجبة بين تكبيرتين مسنوتين وقيامين مستحيين ويندب الا يرفع السامع رأسه منها قبل التالي وليس ذلك باقتداء

(١) كأن بزغ الطبيب الماء من عينه وامره بالاستلقاء اياماً (٢) ونصب ركبته لكرامية مد رجله اليها تنزيهاً (٣) ولو استنبه على مريض اعداد الركعات والسجودات بان وصل الى حال لا يمكنه ضبط ذلك سقط عنه الاداء ولو اداها بتلقين غيره اجزأه (٤) والله اعلم

وليس فيها تقدم صفوف ولا رفع يد ولا تشهد ولا سلام وتسيبها في صلاة
 الفرض تسبيح السجود ونحب على من نحب عليه الصلاة وبسلاوة كافر وصبي
 ومجنون غير مطبق (١) وحائض ونفساء وان لم يجب عليهم السجود بالقراءة
 والسمع لابساع من صدى وطير ومؤتم من آخر في صلاته وهي على التواخي
 ان لم تكن صلوية (٢) ومن سمعها من امام فائتم به قبل ان يسجد لها يسجد
 معه فان اتم في ركعتها بعد ان سجد لا وان في غير ركعتها سجد لها خارج
 الصلاة ولا تقضى الصلوية وينوب عنها في الصلاة الركوع ان لم يفصل بينها
 وبينه ثلاث آيات وكان غير ركوع الصلاة او ركوعها ونواه فيه وبالسجود
 للصلاة وان لم ينو ولو سمع المصلي من غيره سجد خارجها وان تلاها في غير
 الصلاة فسجد ثم دخل الصلاة فتلاها سجد اخرى ولو لم يسجد حتى دخل كفته
 سجدة الصلاة ولو كرر اية سجدة في مجلس كفته واحدة تنوب عما قبلها وبعدها
 ومن تكرر مجلسه من سامع او قال تكررت عليه دون غيره وكره ترك آية
 سجدة وقراءة باقي السورة (٣) دون عكسه ولكن ندب ضم آية او آيتين لدفع
 قوهم التفضيل ولو سمعها مقطوعة او تلاها لم يسجد وكره للامام قراءتها مخافة
 او في جمع عظيم لئلا يحصل التشويش الا ان يسجد لها في ركوع الصلاة او
 سجودها كما مر . ومن خرج من جانب خروجه من عمر ان موضع اقامته وفنائه
 المتصل به (بالا يفصله عنه مقدار غلوة وهو ما اعد لمصالحه كدفن الموتى وركض
 الخيل) فاصداً مسيرة ثلاثة ايام من اقصر ايام السنة وذلك قدر ما بين الفجر
 الحيل (١) الجئون قاصر ان بقي يوماً وليلة وكامل ان زاد ومطبق ان لم يزل
 (٢) وغير الصلوية بكرة تأخيرها تنزيها خوف الفسيان وتأخير الصلوية مكرره
 تحريماً (٣) لشبهة هجر اية السجدة .

الى الزوال من كل منها بالسير الوسط (وهو سير الابل او الاقدام فلا اعتبار
بسير السيادة والطائرة) مع الاستراحات المعتادة ولو عاصياً بفرضه فعليه قصر
الرباعي من الفروض ركعتين حتى يدخل موضع اقامته او ينوي اقامة نصف
شهر بموضع صالح لها كمصر او قرية او صحراء دارنا وهو من اهل الاغنية لافي
موضعين مستقلين والملاح مسافر وكذا من لم يستقل برأيه كعبد وامرأة
وجندي غير متطوع واجير واسير مالم يعلم بنية متبوعه الاقامة ومن ترقب
السفر سنين فهو مسافر ان كان لا يتوقف كل ترقب مدة اقامة فلو اتم المسافر
ان اتى بالقرء الاول ثم فرضه واساء وما زاد نفل والا بطل فرضه وانقلب
نقلًا وصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت وبعده ولا يقرأ فيما يأتي به بعد سلام
الامام لانه خلفه حكماً لانه لاحق وندب ان يقول الامام بعد السلام اتوا
صلاتكم فاني مسافر اما المسافر فانه يقتدي بالمقيم في الوقت لابعده لتقرر فرضه
ركعتين بعد خروج الوقت ويأتي المسافر بالسنن حال الامن والقرار دون
الخوف والفراغ والمعتبر في لزوم القصر والاكمال آخر الوقت مالم يصل قبله
والوطن الاصلي وهو مكان الولادة او التأهل او التوطن يبطل بمثله ووطن
الاقامة يبطل بمثله وبالاصيل والسفر والقضاء يحكي الاداء سفرًا وحضرًا
والجمعة فرض عين يكفر جاحدها ومن تركها ثلاث جمع متواليات طبع على
قلبه ومن طبع على قلبه جعل في اسفل درك جهنم كما في الحديث الشريف
ويشترط لصحتها المصرد وهو كل موضع له امير وقاض يقدر على اقامة الحدود
او رفناؤه (وهو كل ما اعد حوله لمصالحه كدفن الموتى وركض الخيل
اتصل ام انفصل) والسلطان او مأموره باقامتها (ومن ملك الجمعة ملك اقامة
غيره وجازت بمنى في المومم للخليفة لا لامير المومم لقصور ولايته الا ان

بأذن له الخليفة ولا تجوز بعرفات لانها مفازة ولومات الوالي فجمع من كانت
 يخلفه جاز وللعمامة نصب الخطيب مع عدم وجود الامير (فالقاضي فمن ولاء
 القاضي فصاحب الشرط) وتؤدى في مصر واحد بمواضع كثيرة (ووقت
 الظهر فتبطل بخروجه والخطبة قبلها بحضرة جماعة تنعقد بهم الجمعة (وهم
 الذكور البالغون العاقلون ولو معدورين بسفر او مرض ولو صمّاً
 او نبياً فلو خطب وحده لم يجوز وكفت تحميده او تهليله او تسبيحه بنيتها
 مع الكراهة التنزيهية وسن خطبتان خفيفتان (تكره زيادتهما على قدر
 سورة من طوال المفصل) بجلسة بينهما قدر ثلاث آيات وطهارة وقيام وندب
 في الثانية ذكر الخلفاء الراشدين والعين رضي الله عنهم والدعاء للسلطان من
 غير مباينة (والجماعة واقبلها ثلاثة سوى الامام (ولو غير الذين حضروا الخطبة
 فلو نفروا قبل سجوده بطلت ولو بعده اتم وحده (والاذن العام فلو اغلق
 الباب لم تنعقد وشرط لافتراضها اقامة بمصر او فوائده وصحة وحرية وذكورة
 محقة وبلوغ وعقل وبصر وقدرة على مشي وعدم حبس وخوف ومطر شديد
 واقامتها لهم افضل الا المرأة لامرها بالستر وتقنع عن مكلفهم فرضاً وبصلاح
 الائمة لها من صلح لغيرها وحرم لمن لا عذر له تفويتها فان صلى الظهر قبلها
 مشى اليها فان كان فيها الامام حين فصل عن داره بطل ظهره والا لا وكره
 لمعدور ومسجون اداء الظهر بجماعة في مصر يومها ومن ادركها في تشهد او
 سهو اتمها جمعة واذا خرج الامام من الحجرة او قام ان لم تكن ، فلا صلاة
 ولا كلام (الى تمام صلاة الامام فيها مكروهان تحريماً ككل ما احرم في الصلاة
 بلا فرق بين قريب وبعيد فارت صلى خطيب على النبي صلى الله عليه وسلم صلى
 المستمع في نفسه وانصت بلسانه (خلا قضاء فائنة لم يسقط الترتيب بينها وبين

الجمعة وفرض السعي بالاذان الاول بسكينة ووقار وكره المبيع تحريماً عنده
الا ان يبيع وهو ماش وسن الاذان الثاني من واحد بين يدي الخطيب اذا
جلس على المنبر ولا ينبغي ان يصلي غير الخطيب ولا بأس بالسفر يومها اذا
خرج من العمرات قبل دخول وقت الظهر والقروي اذا نوى الخروج بعد
الاذان الاول لزمته الجمعة ويخطب الامام بسيف في بلدة فتحت به والا لا
والدعوة المستجابة عندنا يوم الجمعة بين ان يجلس الامام على المنبر الى ان
يقضي الصلاة (فيسن الدعاء بقلبه لا بلسانه لانه مأثور بالسكوت وهذا اصح الاقوال
او من اصحابها وصح ايضاً انها آخر ساعة من يوم جمعة وهي ساعة لطيفة يختلف وقتها
بالنسبة الى كل بلدة وكل خطيب فينبغي الدعاء في هذين الوقتين لانها دائرة فيها)
وتجب صلاة العيدين على من تجب عليه الجمعة بشرائطها سوى الخطبة (وتقدم
على الجنازة والجنازة على الخطبة) وندب استياكسه واغتساله وتطيبه بها لا
لونه لانه طيب النساء ولبسه احسن ثيابه ثم يخرج الى الجبابة وهي المصلى
العام وبناء المنبر حسن في زماننا لكثرة الازدحام وبكبر في الطريق سراً في
الفطر وجهرآ في النحر وبأكل في الفطر قبل خروجه حلواً وترآ وندب ان
يكون قرآ وفي الاضحى يؤخر حتى يأكل من اضحيته وكذا يؤخر المصري
الى ما بعد الصلاة ولو ام يضح ولا يتنفل في البيت او المسجد قبل الصلاة
بغير ركعتي الفجر وبعدها في المسجد لا في البيت ووقت صلاة العبد من
من ارتفاع الشمس قدر رمح او رحين وقدر ذلك بثلاث ساعة او ثلثها
الى الزوال فتفسد لو زالت الشمس في اثنائها وتنقلب نفلاً وهي ركعتان
يكبر بعد الشاء هي الاولى ثلاث تكبيرات وقبل الركوع في الثانية
ثلاثاً وتسمى تكبيرات الزوائد ولو زاد الامام تابعه المقتدي الى ست عشرة
لانه مأثور ويوقع بدبه في الزوائد وليس بينها ذكر مسنون ولذا يرسل يديه

ويضعها بعد الثالثة في الاولى ولو ادرك الامام في القيام كبر فأت ركع
كبر مقتدي من قيام ان ادركه في الركوع والا كبر في الركوع واذا سبق
بركعة اخر تكبيرها الى ما قبل ركوع التي بقضيا لثلاثين بين التكبير فان
سبق بها أتى بالتكبير على صفة تكبير الامام ويقرأ الامام فيها كما في الجمعة
الاعلى والغاشية وخطب بعد الصلاة خطبتين يستفتح الاولى بتسع تكبيرات
تتلى والثانية بسبع تتلى ويكبر قبل نزوله من المنبر اربع عشرة ويعلم الناس
احكام الفطر والاضحية وتكبير التشريق ولا يصلها وحده ان فاتت مع الامام
وتؤدى بمصر في مواضع كثيرة وتؤخر بعذر الى الزوال من الغد في الفطر وفي
النحر الى ثالث ايامه بكراهة من غير عذر ويكره تحريماً الوقوف بغير عرفة
وكشف الرؤوس بلا موجب كالاتسقاء لا الاجتماع على طاعة بدون الوقوف
ويجب تكبير التشريق مرة عقب كل فرض ولو منفرداً او مسافراً او امرأة
او قضاء لها في ايامه من عامه وبأني المؤتم به وان تركه امامه وتكبير التشريق
هو (الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد) . ويصلي
للكسوف من يملك اقامة الجمعة استحب ايا ركعتين بر كوع واحد في كل ركعة (وعند
الشافعي بر كوعين) من غير اذان ولا اقامة ولا خطبة ولا جهر وبطيل فيها
الركوع والقراءة حتى تنجلي الشمس وان لم يحضر الامام صلى الناس في منازلهم
فرادى يخرجون عن الفتنة بالافتئات على الامام وكذا الحسوف والرياح والظلمة
والفرق . والاتسقاء دعاء واستغفار من غير خطبة ولا قلب رداء ولا جماعة
ولا حضور ذمي وصلاتهم فرادى ركعتين مشروعة وينبغي للامام ان يأمرهم
بالصوم ثلاثة ايام والتوبة ثم يخرجون ثلاثة ايام متتابعات مشاة في غسيل او
مرقع متذللين لله تعالى فاكسي رؤوسهم ويقدمون الصدقة كل يوم قبل الخروج
ويجددون التوبة ويستغفرون المسلمين ويستسقون بالضعفة والشيوخ اقله

صلى الله عليه وسلم وهل ترزقون وتنصرون الا بضعفائكم ويجمعون بالمسجد في مكة والمدينة والقدس . وصلاة الحُصوف جائزة بعده عليه السلام شرط حضور عدد او سبع يجعل الامام طائفة منهم بازاء العدو ويصلي باخرى ركعة في الثنائي وثنتين في غيره كثنائي وذهبت الى العدو ثم يصلي بالاخري مابقي وذهبت الى العدو وجاءت الاولى فأتمت بغير قراءة لاحقة ثم جاءت الاخرى فأتمت بقراءة مسبوقه وان اشتد الخوف صلوا ركبانا فرادى بالايماء الى جهة قدرتهم وفسدت بمشي لغير اصطفاف وسبق حدث وبركوب وقتال كثير ولا تشرع صلاة الحُوف للعاصي في سفره كالبلغاة والسابع في البحر ان امكن ان يرسل اعضاءه صلى بالايماء والا لا . والسنة توجيه المحتضر (وعلامته استرخاء قدميه واعوجاج منخره وانخساف صدغيه) الى القبلة على يمينه وجاز الاستلقاء وقدماء اليها ويرفع رأسه قليلاً ليتوجه الى القبلة وان شق ترك على حاله ويلقن ندبا الشهادتين قبل الفرغة من غير امر لثلا يضجر وما ظهر من كلمات كفر اغتفر في حقه لعدم وعيه فاذا مات شد لحياه وانغمضت عيناه وقال مغمضه (باسم الله وعلى ملة رسول الله) ووضع كيف تيسر وسترت عورته وغسلها تحت خرقة بعد اف مثلها على يديه ويجرد كما مات ويوضأ ويصب عليه ماء على بسدر (وهو ورق النبق) او حرص (وهو الاشنان) ان تيسر وغسل رأسه ولحيته بالخطمي او بالصابون واضجع على يساره فغسل حتى يصل الماء الى مايلي التخت منه ثم على يمينه كذلك ثم يجاس مسنداً اليه ويمسح بطنه مسحاً رقيقاً وماخرج منه غسله ثم اضجعه على الايسر وغسله ثلاثة وصب عليه الماء عند كل اضجاع ثلاث مرات وكره الامراف والتفتير ولا يعاد غسله ولا وضوؤه بالخارج منه ونشف في ثوب وجعل الحنوط عطر من غير الزعفران والورس لكرامتها للرجال ، على رأسه ولحيته ندبا والكافور على مساجده وكره نحرهما

تسريح شعره وقصه وقص ظفره ومنع زوجها من غسلها ومسها ولم تمنع هي للعدة بخلاف ام الولد لضعف الفراش ولا يغسل حتى يكون اكثر من نصفه وجاز للغافل ابتغاء الاجر ان كان ثمة غيره ولا بد من التنية لاسقاط الفرض لا لظهوره فلو وجد ميت في ماء حرك بنيته ثلاثاً ليسقط الفرض فلو لم ينو طهر وصحت الصلاة عليه وان لم يسقط فرض الغسل وسن في كفنه الازار والقميص وكرهت العمامة وزيدت المرأة خم ساراً وخرقه لربط الثديين والبطن وكفن الضرورة ما وجد وعلى الزوج كفن زوجته ولو موسرة وعلى المسلمين تكفيف من لا منفق عليه والصلاة عليه فرض كفاية كدفنه وشرطها اسلام الميت وطهارته ووضعه او اكثره امام الامام وستر العورة واستقبال القبلة وركنهما التكبيرات والقيام وسنهما التمجيد والثناء والدعاء وهي فرض على كل مسلم مات خلا بغاء وقطاع طريق وعصية قتلوا حال الحرب ومكابر في مصر ليلاً او بسلاح نهاراً وقاتل احد ابويه لا قاتل نفسه وهي اربع تكبيرات يرفع يده في الاولى فقط وبثني وبعد الثانية يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بعد الثالثة ويسلم بعد الرابعة من غير قراءة ولا تشهد ولا يستغفر فيها لصبي ومجنون بل يقول بعد الدعاء (اللهم اجعله لنا فرطاً) سابقاً الى الحوض ايمى الماء ، واجعله ذخراً وشافعاً ومشفعاً) ويقوم الامام ندباً بجذاء صدر الميت لانه موضع القلب والمسبوق لا ينتظر تكبير الامام ولكن يكبر كما جاء واذا اجتمعت جنازة فافراد الصلاة اولى وان جمع جعلها صفّاً بما يلي القبلة وقرب اليه الافضل الرجل فالصبي فالخنثى فالبالغة فالمرأهة وقدم في الصلاة السلطان او نائبه فالقاضي فامام الحي فلولي على ترتيب العصوبة الاب فيقدم على الابن الا ان يكون الابن عالماً والاب جاهلاً فيقدم الابن وان لم يكن ولي قدم الزوج فالجيران ومولى العبد اولى من ابنه الحر ولين له التقدم ان يأذن لغيره الا ان

يكون من يساويه فله المنع كما للولي إعادة الصلاة لو صلى من ليس له التقدم
وان صلى الولي بحق لأبلي غيره بعده وان دفن بغير صلاة صلى على قبره مالم
يغلب على الظن تفسيخه ولم تجز الصلاة عليها راكبا ولا قاعداً بغير عذر وكرهت
تحريراً في مسجد جماعة وان كان الميت خارجه ومن استهل فمات غسل وصلي عليه
وسمي وورث وورث والا غسل وسمي ودفن في خرقه ولم يصل عليه كصبي
صبي مع احد ابويه ولم يسلم (فان سبي بدونه او به وأسلم او أسلم الصبي وهو يميل
الاسلام صلي عليه) والمسلم يغسل قريبه الكافر عند الاحتياج غسل الثوب النجس
ويغسله في خرقه ويلقيه في حفرة من غير مراعاة للسنة وليس للكافر غسل قريبه
المسلم وتحمل الجنازة بوضع مقدمها ندبا فمؤخرها على يمينه في كل ثم على يساره
اربعين خطوة تكفر اربعين كبيرة ومن كان فوبق العظيم حمله واحد بين يديه
ويسرع بالميت بلا حجب وهو مايضطرب به الميت وكره تأخير الصلاة عليه
ودفنه لحضور الجمع العظيم كما كره جلوس قبل وضعها وقيام بعده ولا يقوم
من في المصلى اذا رآها وندب المشي خلفها وان تباعد عنها او تقدم الكل كره
وحفر القبر نصف قامه وحده ولا يشق الا في ارض رخوة ولا يوضع فيه مضرية
ولا بأس بالتأبوت عند الحاجة ويفرش فيه التراب ومن مات في سفينة غسل
وكفن وصلي عليه وألقي في البحر مالم يكن البرقريب ولا يدفن في الدار الا
الانبياء عليهم السلام ويدخل الميت من قبل القبلة ويقول واضعه باسم الله وبالله
وعلى ملة رسول الله ويوجه اليها وهو السنة وتحل العقدة ويسوى عليه اللبن
والقصب لا الآجر لدخوله النار الا بارض رخوة وسجي قبرها لا قبره واهبل
عليه التراب وتكره الزيادة على ما اخرج من تراب ولا بأس بوش الماء وبسم
ندبا قدر شبر ولا يربع وبطين ولا يخصص ولا يرفع عليه بناء ولا بأس بالكتابة
ليعلم ولا يخرج الا ان تكون الارض مغصوبة او اخذت بشفعة ولم يرض

صاحبها ببقائه او تسويته والزرع عليه واذا ماتت حامل وولدها حي شق بطنها
واخرج ولدها ولو بالعكس وخيف على الام قطع لو ميتا وتكره التعزية
ثانيا وبعد ثلاثة ايام الا لغائب وهي في اليوم الاول افضل وتستحب زيارة
القبور الرجال (وللنساء ان كن عجايز وارذن الاعتبـار والترحم والتبرك
بالصالحين من غير بكاء والا كرهت لهن) والشهيد كل مسلم مكلف طاهر عن
جنابة قتل ظلما بجراحة توجب القصاص ولم يجب بنفس القتل مال (وان وجب
بغيره كعارض الابوة فيمن قتل ابنه فلا تسقط شهادة الابن) ولم يرث (بان
أكل او شرب او نام او تدأوى او أرى الى خيمة او مضى عليه وقت صلاة
وهو يعقل او نقل من المعركة وهو يعقل (لاخوف وطء الخيل او ارضى بأمر
الدنيا لا بأمر الآخرة كما ارضى سعد بن الربيع رضي الله عنه اذ قال في غزوة
أحد اني اجد ربح الجنة ولا اذر لسكم عند الله ان خلص الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم مكروه وفيكم عين تطرف ثم لم يبرح ان مات) او باع او اشترى
او تكلم بكلام كثير هذا كله بعد انقضاء الحرب والا فلا) وكذا لو قتله باغ
او حرني او قاطع طريق ولو بغير جراحة او وجد جريحاً ميتاً في معركة هؤلاء
(وهم شهداء دنيا وآخرة وقد يكون شهيد دنيا يعامل معاملة الشهيد ولا أجر
كأحد هؤلاء لابنوي اعلا كلمة الله وقد يكون شهيد آخرة له في الآخرة أجر
شهيد وان لم يعامل في الدنيا كذلك وهو احد من فقد فيه شرط من هؤلاء
ونحوهم كطالب علم مات وهو يطلب العلم وقارى سورة الملك كل ليلة)
فينزع عن يعامل معاملة الشهيد في الدنيا مالا يصح للكفن ويزاد وينقص لبتن
في الكفن السنة ويصلى عليه بلا غسل ويدفن بدمه وثيابه لحديث زملوم
بكلوهم ودمائهم فانهم يأتون يوم القيامة اللون لون الدم والريح ريح المسك
وغسل من قتل بحد او قصاص او ارتث والجنب ونحوه ومن قصد العدو

فأصاب نفسه والغريق والمحترق والغريب والممدوم عليه والمطعون والنفساء
والميت ليلة الجمعة وصاحب ذات الجنب ومن مات وهو يطلب العلم تأليفاً أو
تدريساً أو حضوراً ولو درساً في كل يوم ولولم ينهك وهم عسداً المقتول بمجد
وقصاص شهداء آخرة . وصح في الكعبة الفرض والنفل (وكره فوقه الحرق
حرمها) منفرداً أو بجماعة وإن اختلفت جهاتهم إلا إذا جعل ظهره لوجه إمامه
وكره جعل وجهه لوجهه بغير حائل وصح التعلق بحملها (والافضل للإمام أن
يقف في مقام إبراهيم عليه السلام) ولو بعضهم أقرب إليها من إمامه فالم يكن
في جانبه وكذا لو اقتدوا خارجها بإمام فيها فتح الباب أو أغلق ولكنه
حكروه لقيام الإمام بجملته في المحراب حينئذ وقد مر ذلك في المكروهات .



(٤ - كتاب الزكاة)

بسم الله الرحمن الرحيم

الزكاة فليكن جزء من مال عينه الشارع من مسلم فقير غير هاشمي ولا مولاه لله تعالى وشرط افتراضها البلوغ والعقل والاسلام والحريّة والعلم بالافتراض ولو حكما كالكون في دارنا وسبب الافتراض ملك تام النصاب حولي فارغ عن دينه له مطالب من جهة العباد وعن حاجته الاصلية (وهي ما يدفع عنه الهلاك تحقيقا كالتياب او تقديرآ كآلات الحرفة واثاث المنزل ودواب الركوب وكتب العلم لاهلها) تام ولو تقديرآ بكونه في يده او يد نائبه فلا زكاة على مكاتب ومدّين بقدر دينه وثياب بدت واثاث منزل ودور سكنى ونحوها ولا في مال مفقود وساقط في بحر ومغصوب لا بينة عليه ومدفون بديرية نسي مكانه ودين جده المدين ولا بينة له عليه حتى ينكل عن الحلف عند القاضي وما أخذ مصادرة (اي ظمنا) ثم وصل اليه ولو كانت الدين على مقر ملي او معسر او مفلس (محكوم بافلاسه) او جاحد له عليه بينة فوصل الى ملكه لزم زكاة ماضى ، وسبب لزوم اداء الزكاة توجه الخطاب وهو قوله تعالى وآتوا الزكاة وشرط افتراض ادائها حولان الحول والمال في ملكه وثنينة المال (كأن يكون دراهم او دنانير) والسوم في السوائم ونية التجارة في العروض وشرط صحة ادائها نية مقارنة للاداء ولو حكما (كما لو دفع الوكيل بلا نية ثم نوى والمال قائم في يد الفقير او نوى عند الدفع للوكيل ثم دفع الوكيل بلا نية او نوى الزكاة وسماها قرضا جاز) او لعزل ما وجب وتسقط زكاة ماضى لو تصدق بكل ماله

واقتراضها فوري فلولم يؤد حتى مضى حولان اساء وأثم وردت شهادته
لفسقه ولا يبقى للتجارة ما اشتراه لها فنوى خدمته ثم لا يصير للتجارة
المالم ببعه بجنس ما فيه الزكاة لان التجارة عمل فلا تتم بمجرد النية ولا
زكاة في الآلى والجراهر الا ان تكون للتجارة . والسائة هي المكتنفة
بالرعي المباح اكثر العام لقصد الدر والنسل والزيادة والسمن فلو للحم
والحل والركوب فلا زكاة ولو للتجارة فزكاة التجارة ويبطل حول
زكاة التجارة يجعلها للسوم وانما تكون السائة من الابل والبقر والغنم والمعز
ويعتبر نوعاً من الغنم ويضم اليه فيؤخذ من الابل في كل خمس شاة (اي ثني)
وفي خمس وعشرين بنت مخاض (طعنت في الثانية) وفي ست وثلاثين بنت
لبون (طعنت في الثالثة) وفي ست واربعين حقة (طعنت في الرابعة) وفي
احدى وستين جذعة (طعنت في الخامسة) وفي ست وسبعين بنتاً لبون وفي
احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين ثم تستأنف الفريضة وارجع الى
المطولات وفي البقر والجاموس نوع منه يضم اليه في ثلاثين تبسيع (ذو سنة)
او تبسعة وفي اربعين مسن (ذو سنتين) او مسنة وفي ستين تبسيعان وهكذا
في كل ثلاثين تبسيع وفي كل اربعين مسنة الا اذا تداخلا فيخير كما في مائة
وعشرين وفي الغنم والمعز في اربعين شاة وفي مائة واحدى وعشرين شاتان
وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وفي اربعمائة اربع شياه ثم في كل مائة شاة
ويؤخذ في زكاتها الثني وهو ما أتى عليه حول من الذكر او الانثى لا الجذع
(وهو ما أتى عليه اكثرها) الا بالقيمة وما بين النصابين في زكاة السوائم
عفو ولا شيء في خيل وبغال وحمر وعوامل وعكوفة ليست للتجارة ولا في
حمل (ولد الشاة الى سنة) وفصيل (ولد الناقة حتى يكون ابن مخاض)
وعجول (ولد البقرة الى شهر) الا تبعاً للكبير ولا في هالك بعد وجوبها

بخلاف المستهلك بعد الحول وجاز دفع القيمة في زكاة وعشر وخراج وفطرة
ونذر وكفارة (في غير الاعتاق) وتعتبر القيمة يوم الوجوب وفي السوائيم
يوم الاداء والمصدق (آخذ الصدقة) يأخذ الوسط فان لم يجد اخذ الأدنى
والفضل او الأعلى ورد الفضل او القيمة والمستفاد وسط الحول يضم الى نصاب
من جنسه ولو اخذ البغاة زكاة الاموال الظاهرة فلا اعادة على اربابه ان صرف
في محله والا اعادوا ديانة غير الخراج ولو عجل ذو نصاب زكاته لثنين او
نصب صح ولا شيء في مال صبي تغلي وعلى المرأة ما على الرجل منهم وبنو
تغلب نصارى من العرب اراد عمر رضي الله عنه ان يضرب عليهم الجزية فقالوا
نحن عرب لا نؤدي مايؤدي العجم ولكن خذ منا مايأخذ بعضكم من بعض
يعنون الصدقة فقال عمر لا هذه فريضة المسلمين قالوا فزد ماشئت لا باسم الجزية
فتراضى هو وهم ان يضعف عليهم الصدقة (وفي بعض طرق هذا الحديث هي
جزية سموها ماشئت) ولا تؤخذ الزكاة من التركة بغير وصية لفقد النية وان
اوصى بها اعتبر من الثلث وحول الزكاة قمرى لاشمسي وكذا سائر المقدرات
الشرعية ولو شك تحرى فما غلب على ظنه انه اداء سقط عنه وادى الباقي وان
لم يغلب شيء ادى الكل . ونصاب الذهب عشرون مثقالاً والفضة مائتا
درهم ١١

١١ كل درهم وزن سبعة مثاقيل والمثقل وهو الدينار عشرون قيراطاً
والدرهم اربعة عشر قيراطاً والقيراط خمس شعيرات والمثقال العرفي (٢٤)
قيراطا والقيراط العرفي (٤) حبات والدرهم للعرفي (١٦) قيراطا اي (٦٤)
حبة والليرة العثمانية (١٤٤) حبة والانجليزية (١٦٠) حبة والفرنسية (١٢٨)
حبة والمجدي (٤٨٠) حبة فيكون النصاب من الاول ٩/٨ - ١٣ ، ومن
الثانية ٢/١ - ١٣ ، ومن الثالثة ٧/٥ - ١٥ ، ومن المجدييات ٩/١ - ٢٩

والمعتبر وزنها اداء وجوباً لا قيمتها. ضروريين اولاً ولو حلياً او تبرأ او عرض
تجارة مقوماً بما هو انفع للفقير «١» فيجب ربع العشر وما زاد فيه حسابه
وغالب الفضة والذهب وكذا المساوي فضة وذهب وغالب الغش يقوم بشرط
كمال النصاب في طرفي الحول ولو في السوائم فلو هلك كله بطل الحول اما
الدين فلا يقطع ولو مستغرقاً وقيمة العرض تضم الى الثمنين والذهب الى الفضة
قيمة او العكس بحسب ما يكون انفع للفقير ولا تجب الزكاة في نصاب مشترك
من سائمة وان صحت الخلطة ما لم يبلغ مال الكل بانفراده نصاباً والديون ثلاثة
قوي ووسط وضعيف فالاول قرض وبدل مال تجارة والثاني بدل مال لغيره
تجارة كثر من سائمة وعبيد خدمة ونحوها هو مشغول بخواجه الاصلية كطعام
وشراب واملاك والثالث بدل غير مال كهمر ودية وبدل كتابية وخلع ففي
الاول تجب الزكاة بقبض اربعين ورهماً منه وفي الثاني بقبض مائتين وفي الثالث
بقبضها «٢» وحولان الحول (فيزكي في القوي والمتوسط لما مضى لا في الضعيف)
وعلى المرأة زكاة ما ردت من نصف المهر بعد الحول اطلاق قبل الدخول لان
النقود لا تتعبد في العقود والفسوخ وتسقط عن موهوب له في مرجوع فيه بعد
الحول بعد بقضاء او رضا . والعاشر مسلم حر غير عاشر في قادر على الحماية نصبه
الامام على الطريق لاختذ الصدقات من التجار المارين باموالهم الظاهرة والباطنة
عليه فمن انكر غنام الحول او قال علي دين او أدبت الى عاشر آخر وكان او
الى الفقراء في المصر وحلف صدق الا في السوائم وقوله في الباطنة أدبت زكاتها
بعد الاخراج من المصر لا لتعاقبها بالاخراج بالاموال الظاهرة وكل ما صدق فيه
مسلم صدق فيه ذمي الا في قوله أدبت الى فقير لعدم ولايته ذلك ولا يصح صدق

«١» اي بحيث يبلغ النصاب قبل الآخر من ذهب او فضة «٢» اي المائتين

يصدق حرابي في شيء الا في أم ولده وقوله لفلان يولد مثله لمثله هذا ولدي
وقوله أدبت لعاشر آخر وكان اثلاً يؤدي للاستئصال واخذ منا ربع العشر ومن
الذمي تغليباً او غيره نصف عشر ومن الحرابي العشر شرط ان يكون المال
نصاباً ونجهل ما يأخذون منا فان علمنا اخذنا مثله الا اذا اخذوا الكل فنترك
له قدر ما يبلغه مأمته ولا نأخذ منهم شيئاً ان لم يبلغ مامعهم نصاباً وان اخذوا
فان لم يأخذوا منا شيء لم نأخذ لانا الحق بالمسكارم ولا يؤخذ من صبي حرابي
الا ان يأخذوا من صبياننا ولو أخذ من حرابي مرة لم يؤخذ منه اخرى في
تلك السنة الا ان يعود لدار الحرب ويؤخذ قيمة نصف عشر آخر كافر لا خنزيره
ومال في بيته ولو مر على عاشر الخوارج فعشروه ثم على عاشر اهل العدل
اخذ منه ثانياً بخلاف مالو اضطر للمرور عليهم او غلبوا على بلد . والوكاز مال
في ارض من معدن «١» خلقي او كنز دفنه الكفار فلو وجد مسلم او ذمي
ولو قنا صغيراً أنشئ معدنا خمس وباقيه للمالك الارض ان كان والا فلو اوجد فان
وجده في داره لم يخمس والكنز يخمس كيف كان والمعدن ان كان ينطبع وعليه
سنة الاسلام لقطعة وان عليه سمة الكفر خمس وباقيه للمالك اول الفتح والا فلو اوجد
والحرابي المستأمن يسترد منه ما وجد الا ان يعمل باذن الامام فله ما شرط وان استبى
الامر فجاهلي ولا يخمس وكاز وجد في دار الحرب . ويجب العشر في عمل ارض
غير خراج وثمره جبل او مقبرة حماء الامام «٢» ومسقي ماء وسبح بلا شرط
نصاب وحولان حول «٣» ونصف العشر في سقي غرب «٤» ودالية «٥» بلا
«١» كل جامد ينطبع بالنار ومنه الزئبق لا النفط والاحجار «٢» من
اهل الحرب والبلغاة وقطاع الطريق والافتر الجبال مباح لا يجوز منع المسلمين
منه «٣» الا فيما لا يقصد به استعمال الارض كخطب وقصب فارسي وحشيش
«٤» ولو كبير «٥» دولا

رفع مؤن الزرع وضعفه في ارض عشرية لتغلي وان اسلم او ابتاعها منه مسلم او ذمي لانه لا يبدل كالحراج ويجب الحراج على ذمي غير تغلي اشترى عشرية من مسلم والعشر على مسلم اخذها منه بالشفعة او ردت عليه بغير اقالة والعشر في بستان مسلم سقاه بانه او ماثما والا فالحراج ويؤخذ العشر عند ظهور الثمر ولا يحل لصاحب العشرية او الحراجية اكل غلتها قبل اداء العشر والحراج ولا يسقط العشر والحراج بالمولوت ولكن يؤخذان من التركة. ومصرف الزكاة فقير وهو من يملك دون النصاب ومسكين وهو من لا شيء له وعامل وهو الساعي او العاشر ولو غنياً لا هاشمياً لتفريغ نفسه لهذا العمل وكذا طالب العلم يعطى بقدر عمله ومكاتب غير هاشميين ولو عجز حل لمولاه ولو غنياً وغارم وهو مدين لا يملك نصاباً فاضلاً عن دينه وفي سبيل الله منقطع الغزاة والحاج وطلبة العلم وابن السبيل من لا مال معه وان كان له مال في بلده يصرف الى كلهم او بعضهم فملكاً فلا تصح لبناء مسجد وكفن ميت وقضاء دينه واصل وفرع وزوجة ومملوك غني «١» وطفله وبني هاشم ومواليهم «٢» وذمي «٣» ولو دفع بتحر فبان انه عبده او مكاتبه او حره ولو مستأمناً اعاد والا لا وان بغير نحر لم يجوز ان اخطأ وكره اعطاء فقير نصاباً الا ان يكون مديناً او ذاعياً لو فرقه عليهم لايخص كلاً نصاب وكره نقلها تنزيهاً الا لمصاحبة «٤» ولا يحل له ان يسأل من له قوت يومه ولو سأل للكسوة جاز. ونجس صدقة الفطر موسعاً في العمر على كل مسلم «٥»

«١» غير مكاتب وكذا مملوك المزكي «٢» لان مولى القوم منهم كما في الحديث الشريف ولهم الصدقات والتطوعات والأوقاف «٣» وجاز دفع غيرها وغير العشر والحراج اليه «٤» كأقارب في غير بلدته «٥» ولو صغيراً او مجنوناً فلولم يخرج عنها واجها وجب عليها الاخراج بعد البلوغ والافاقة

ذي نصاب فارغ عن حاجته الاصلية وان لم يتم وبهذا النصاب تحرم الصدقة
ايضا ووجوبها بقدرية ممكنة لا مبسرة (١) عن نفسه وطفله الفقير والكبير
المجنون الفقير وعبد له للخدمة ومديره وام ولده (٢) لازوجته وعبيده
المغضوب والآبق والمجهود ومكاتبه ولا على المسكاتب والعبيد المشتركة
وهي نصف صاع من بر وصاع من تمر او شعير او زبيب (٨) ودفع القبية
افضل حال السعة وتجب بطول فجر يوم الفطر فمن مات قبله او ولد او
اسلم بعده لم يجب عليه شيء والمستحب اخراجها قبل الخروج الى المصلى بعد
طلوع فجر يوم الفطر وصح تقديم اداؤها على يوم الفطر ولو قبل رمضان وكره
التأخير تنزيها وجاز دفع فطرة الى مسكين او مساكين كما جاز دفع جماعة
الى مسكين ولو خلطت امرأة حنطتها بحنطته بغير اذنه ودفعت الى
فقير جاز عنها لاعتنه وان امرها باداء فطرته ولا يبعث الامام على صدقة
الفطر ساعيا ومصرفها مصرف الزكاة ولكن جاز دفعها لذمي وان كره
واو دفع صدقة فطره الى زوجة عبده جاز وان كانت نفقتها عليه لانها
تبعه بها فيكون السيد قد التزم بالنفقة تبرعا .

(١) فلا تسقط بهلاك المال بعد الوجوب بخلاف نحو الزكاة (٢) واو
كان العبد كامرا لانه رأس يونه (٣) والصاع ما يسع الفا واربعين درهما
من ماش او عدس وقدر نصف الصاع الآن بنحو ثمن مد دمشق

(٥ - كتاب الصوم)

بسم الله الرحمن الرحيم

الصوم هو الامساك عن المفطرات حقيقة او حكماً (١) من الفجر الصادق الى الغروب من مسلم ظاهر عن حيض او نفاس مع النية وسبب صوم رمضان شهود جزء منه يمكن انشاء الصوم فيه من كل يوم (٢) وهو فرض معين كاداء رمضان وغير معين كقضاائه وواجب معين كالنذر المعين وغير معين كالنذر المطلق والكفارات وسنة ومستحب كصوم عاشوراء مع التاسع والبيض من كل شهر (٣) وعرفة (٤) ومكروه تنزيهاً كعاشوراء وحده وسبت وحده ونيروز (٥) ومهرجان (٦) أن تعمداً وصوم الدهر وان افطر الايام المنية (٧) وصوم صمت (٨) ووصال (٩) ومكروه تحريماً وهو صوم العبدن وايام التشريق ويصح صوم رمضان والنذر المعين والنفل بنية من الليل الى قبيل الضحوة الكبرى (١٠)

(١) كمن طعم ناسياً (٢) فلو افاق المجنون شيئاً من رمضان بين الفجر والضحوة الكبرى من يوم وجب عليه قضاء الشهر لتمكنه من انشاء الصوم فيه والا فلا (٣) وهي ثلاث عشرة واربع عشرة وخمس عشرة وخمس عشرة لبياض القمر فيها (٤) وصومه يكفر السنتين الماضية والمستقبلية لانه شرع بمحمدي وصوم عاشوراء يكفر الماضية لانه شرع موسوي (٥) اول الربيع (٦) اول الحريف (٧) لاضاعافه البدن وقلبه الصوم الى عادة (٨) وكان شرع من قبلنا ونسخ فلبنطق بخير او ليسكت (٩) فلا يفصل بفطر في الليل بين صوم يومين (١٠) وهو ان يبقى الى الزوال نصف ما بين فجر وشمس ذلك اليوم

ويطلق النية وبنية نفل «١» ولا بد في الباقي من تبييت النية وتعيينها وكره
 تزيماً صوم يوم الشك الا نفلاً «٢» ومن رأى وحده هلال رمضان او الفطر
 ورد قوله صام فان افطر ولو قبل الرد قضى ولا كفارة عليه وقبل بلا لفظ
 دعوى وشهادة للصوم مع علة كغيم وغبار خبز عدل او مستور «٣» وشرط
 للفطر مع العلة العدالة ونصاب الشهادة ولفظها وعدم الحد في قذف للدعوى «٤»
 وقبل بلا علة جمع عظيم يقع العلم «٥» بخبرهم وهو مفروض الى رأي الامام ومنه
 نواتر الخبر من كل جانب ويثبت الصوم والفطر بطريق الدعوى تبعاً وبعد صوم
 ثلاثين يثبت الفطر بقول عدلين «٦» والاضحى وسائر الشهود كالفطر ولا عبء
 بقول المؤقتين واختلاف المطالع غير معتبر «٧» . واذا اكل الصائم او شرب
 او جامع قاسياً او دخل حلقة غبار او ذباب او دخان «٨»

«١» وفي اداء رمضان بخطأ في وصف كنية واجب آخر الا ان ينوي
 المسافر والمريض (الذي يستطيع الصوم وتحمل زيادة المرض) واجباً آخر فيقع
 مما نواه ويحتاج صوم كل يوم من رمضان الى النية «٢» بل هو احب للخواص
 والا افطر بعد الضحوة الكبرى ومن علم ما تقدم فهو من الخواص والا فمن
 العوام ولو صامه عن واجب آخر صح الا ان يظهر رمضان فحين رمضان
 وكره وليس بصائم من نوى ان يصوم غداً ان كان من رمضان والا فلا «٣»
 ولو قنأ او اننى او محدوداً في قذف وتاب وعلى الجارية المحذرة الخروج من
 بيت مولاهما للشهادة ولو بغير اذنه ان توقف اثبات الرؤية عليها «٤» ولو كانوا
 في بلد لا احكام بها صاموا بقول ثقة وافطروا باخبار عدلين للضرورة «٥» اي غلبة
 الظن «٦» لا بقول عدل «٧» فيلزم اهل المشرق برؤية اهل المغرب اذا ثبت
 عندهم ذلك بطريق موجب «٨» لا ان ادخل الدخان

او ادهن او اكنهل «١٥» او احتجم او قبل ولم ينزل او احتلم او انزل بنظر «٣»
 او فكر وان طال او بقي بلل في فيه بعد المضضة وابتلعه مع الريق «٣» او
 دخل الماء «٤» والدهن «٥» او ابتلع دون الحصة «٦» او طعن بومج ولو بقي
 في جوفه او ادخل عوداً او اصبعه اليابسة في دبره وطر فيها خارج او جامع فيما
 دون الفرج ولم ينزل «٧» او جامع بهيمة او ميتة او صغيرة لا توطأ من غير
 افضاء «٨» او اصبح جنباً او اغتاب او استنشق الخاط محمداً «٩» او ذاق
 شيئاً بفيه «١٠» لم يفطر فان افطر خطأ «١١» او مكرهاً او عمدأ بعد نسيان
 او في غير غم «١٢» او لم ينو في رمضان كله صوماً ولا فطراً او اكل بعد نية
 قبل الضحوة بعد الفجر او دخل حلقه مطر او ثلج او فسد صوم غير رمضان
 او وطئت مكرهة او نائمة او مجنونة او تسعر يظن عدم الغروب وطلوع
 الفجر «١٣»

«١» ولو وجد الطعام في الحلق «٢» ولو الى فرجه مراراً «٣» ولكن بعد
 بصق من غير مبالغة «٤» ولو بفعاء «٥» بغير صنعه «٦» بما بين اسنائه ومنه دم
 مغلوب ببصاق وفي الحصة قضى فقط وكذا او اخرجها فأكله ان عاقبه نفسه
 وبأكل مثل سمسة من خارج يفطر ويكفر الا اذا مضغ فتلاشت الا ان يجد
 الطعام في الحلق وهو الاصل في كل قليل مضغه «٧» وبلاستمناء باليد مع
 الانزال يفطر على المختار «٨» بحيث يختلط فيها المسلكان «٩» خلافاً للشافعي
 رضي الله عنه «١٠» وان كره بغير عذر «١١» كأن تغمض فدخل بعض الماء
 حلقه «١٢» بنحو احتقان واستعاط واقطار دهن في اذن ومدارة جائفة (في
 الجوف) وآمة (في الرأس) وابتلاع نحو حصاة بما تعافه النفس «١٣» اما
 الشك فيمنع الكفارة في الطلوع لا الغروب نظراً الى الاصل

قضى فقط وامسك بقية يومه احتراماً للشهر كمسافر اقام وحائض ونفساء طهرتا
 ومجنون افاق ومريض صبح وصبي بلغ وكافر أسلم وقضوا الا الاخيرين وان
 جامع في اداء رمضان او جومع في احد سبيلي آدمي حي او اكل
 او شرب ما يفطر به من غذاء او دواء «١» قضى وكفر ككفارة
 المظاهر وتداخل الكفارة ولو من رمضانين ولا يجب تعيين صوم
 قضاء ولو من رمضانين وان ذرعه القيء «٢» او عاد لم يفسد فان استقاء
 او اعاد افسد ان ملأ الفم وكره دوق شيء ومضغه لغير عذر ومضغ عليك
 ابيض بمضغ ملتئم «٣» وقبلة ومس ومعاينة ومباشرة غير فاحشة «٤» ان
 لم يأمن لادهن شارب وكحل وشم ومسك وورد وسواك «٥» وحجامة
 لانضمام والتفاف بمبتل ومضضة واستنشاق واغتسال للتبريد ويستحب تأخير
 السحور وتعجيل الفطر والحرا اذا اجهد نفسه باختياره كفر ومن كان لو
 صام عجز عن الصلاة قائماً صام وصلى قاعداً لجمعه بين العبادتين .
 والمسافر «٦» والحامل والمرضع «٧» تخافان بغلبة الظن على النفس او الولد
 والمريض يخاف الزيادة «٨»

«١» ولو ريق حبيبه الا ان يفطر بعد حجامة وقتوى مفت معتقد
 كحنبلي او سماع حديث به لم يعلم تأويله «٢» في طعام او ماء او مرة
 (صفراء) ولا يفسد في البلغم مطلقا «٤» والا افطر ويستحب للنساء في
 غير صوم وهو سواكن «٥» الفاحشة هي المعاينة مع التجرد ومس الفرج للفرج
 «٦» وهو سنة خلافا للشافعي بعد الزوال «٧» سفر شرعياً يجب منه قصر الصلاة
 ولو بمعية «٧» وتنبه للصوم ما لم يغيره أو رفيقه «٨» اما او ظنراً ولو العقد
 في رمضان «٩» كصحيح وخادمة خافتا المرض بغلبة ظن بامارة او تجربة

الفطر وقضوا على التراخي ما قدروا بلا فدية وولاء «١» وإن ما توفي
 العذر لم تجب الفدية والا وجبت الوصية بقدر ما قدروا عليه «٢» وللشيخ
 القاني العاجز عن الصوم الفطر ويفدي وجوبا ولو في أول الشهر «٣» ولزم
 دفع شرع فيه قصداً «٤» أداء وقضاء الا في العبدن والتشريق «٥» ولا يفطر
 بلا عذر والضيافة عذر للضيف والمضيف «٦» قبل الضحوة الكبرى ولو نوى
 مسافر الفطر فاقام ونوى الصوم في وقتها صح ووجب ذلك او في رمضات
 ويجب على مقيم اقام صوم يوم منه سافر فيه ولا كفارة عليه او افطر فيها الشهية
 السفر وقضى ايام اغنامه ولو مستغرقا سوى اول يوم نوى الصوم فيه
 او في ليلته ولو نذر صوم الايام المنهية صح وافطر وجوبا وقضى
 وان صامها خرج عن العهدة وصيغة النذر تحتمل اليمين فلو لم ينور
 بنذره الصوم شيئا او نوى النذر فقط او النذر والا يكون يمينا كان
 نذراً فقط وان نوى اليمين والا يكون نذراً كان يمينا فقط وان
 اخبر طبيب حاذق مسلم مستور ولالة الامتناع عن امتثال امر المولى
 اذا كان يعجزها عن الفرائض «١» وقدم الاداء لو اخر لرمضان التالي ولا فدية
 وفدى عنه وليه لكل يوم كالفطرة من الثلث ولو تبرع جاز ان
 شاء الله والشواب للولي وان صام وصلى عنه لا وكذا لو تبرع بكفارة
 يمين بغير اعتناق وفدية كل صلاة فرض ولو وترأ كصوم يوم وكذا
 فدية الشيخ القاني ويقضي او قدر بعد فان فقيراً استغفر الله تعالى «٣» وبلا
 تعدد فقير كالفطرة «٤» ليخرج ما شرع فيه بعد قعود اخير «٥» فصومه
 كراهته غير لازم «٦» ان كان احدهما لا يرضى بمجرد الحضور وترك
 افطار ولو حلف بطلاق امرأته افطر ولو قضا هذا قبل الضحوة الكبرى
 لا افطر لاحد ابويه قبل العصر

نواهما او نوى اليقين ولم ينف النذر فهو نذر ويمن عملاً بعموم
 المجاز فيجب بالحلف الكفارة والقضاء ولو نذر صوم شهر متتابعاً
 فافطر يوماً استقبل ولو صوم شهر معين لا لثلا يقع الكل خارج الوقت
 والنذر لا يختص بزمان ومكان ودرهم وفقير غير انه لا يجوز تعجيل المعلق
 منه قبل وجود الشرط (١) ولو قال لله علي صوم شهر فمات قبل ان يصح
 فلا شيء عليه ولو صح يوماً ولم يصمه لزمه الوصية بجميعه والنذر الذي يقع
 للاموات من العوام باطل ما لم تكن صبغة النذر لله تعالى تقرباً اليه والصرف
 على من بباب الاولياء من الفقراء ومع ذلك يجوز الصرف لغيرهم والله در الامام
 محمد اذ يقول لو كانت العوام عبيدي لاعتقتهن ولاسقطت ولائي عنهن (٢) لانهم
 لا يمتدون فالكل بهم بتعيرون . والاعتساف اللبث في المسجد بذية ويكره
 للمرأة تنزيها في غير مسجد بينها وهو واجب بالنذر بلسانه وبالشرع وسنة
 كفاية مؤكدة في العشر الاخير من رمضان ومستحب في غيره من الازمنة
 وشرط الصوم لصحة المنذور فلو نذر اعتساف ليلة لم يصح الا ان ينوي بها
 اليوم واقله نفلا ساعة (٣) ويحرم الخروج فيه الا حاجة الانسان (٤) فلو خرج
 فاميا واو قليلا بغير عذر فسد فيقضيه ونحو المعتكف بجواز اكل وشرب ونوم
 وعقد احتاج اليه لنفسه او عياله (٥)

(١) فلو نذر صوم يوم انت قدم الغائب لم يجوز تعجيل الصوم قبل
 قدومه (٢) وان كان لا يسقط ولكن جاء به على سبيل المبالغة (٣) زمانية
 وهي جزء من الزمان لارملية وهي جزء من اربع وعشرين من اليوم (٤)
 الطبيعية كالبول والغائط والشرعية كالغسل للمعتكف لم يمكنه ذلك في المسجد
 والخروج للجمعة وقت الزوال او في وقت يدركها فيه او بعد معتكفه (٥)
 كبيع ونكاح ورجعة وكره التجارة

وكره احضار مبيع فيه «١» وكره تحريماً صحت ان اعتقده قربة وكره تكلم
الا بغير «٢» وبطل بجماع ولو خارج المسجد ناسياً او ليلاً وبأنزال بقبة او لمس
وباغماء وجنون منعاه من الصوم ولزمه اللبالي بنذره بلسانه اعتكاف ايام ولاء
وان لم يشترط التتابع كعكسه «٣»



«١» لانحو أكل وشرب ونوم «٢» كقراءة قرآن وحديث وعلم ومنه
مباح حاجة «٣» فلو نوى في نذر الايام النهار خاصة صحت نيته ولزمته بغير ليل
لنيتة الحقيقة اللغوية ولو نوى بها اللبالي لا كما لو نوى اعتكاف شهر ونوى
النهر خاصة او عكسه لم تصح نيته ولزمه الليل والنهار واللبالي تابعة للايام
للمستقبل الا ليلة عرفة واللبالي النحر فللمأضية رفقا بالناس وليلة القدر في رمضان
تتقدم فيه وتتأخر .

٦- (كتاب الحج)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحج لغة القصد الى معظم وشرعا زيارة مكان مخصوص في زمن مخصوص بفعل مخصوص وهو فرض على الفور «١» على مسلم «٢» حر مكلف عالم بفرضيته «٣» صحيح بصير ذي زاد وراحلة «٤» فضلا عما لا بد له منه ونفقة عياله الى عودته مع أمن الطريق «٥» شرط ان يكون مع المرأة ولو عجوزاً «٦» زوج او محرم بالغ او مراقب عاقل غير مجرمي «٧» ولا مساجن «٨» ولو احرم الصبي العاقل او احرم عنه وليه فبلغ او عبد فعتق فمضيا لم يسقط فرضها لانعقاده نفلا دركن الحج احرام ووقوف بعرفة ومعظم طواف الزيارة «٩» وواجبه الوقوف بمزدلفة والسعي بين الصفا والمروة ورمي الجمار وطواف الصدر الآفاقي «١٠»

«١» فلا اخره أثم ولو حج بعـده ارتفع الاثم «٢» والكافر مخاطب بالعبادات اداء واعتقاداً لقوله تعالى ما سئلكم في سقر الآيات ولكن لاتصح منه حتى يسلم «٣» اما بالكون بدارنا او باحد شطري الشهادة او العدالة اي باخبار عدلين او مستورين «٤» اي شيء يركبه ولو طائرة «٥» وما يؤخذ من المكس والحفارة ايسر بعذر «٦» وكذا في كل سفر مسيرة يوم وليلة «٧» لانه لا يبالي بوطء محرمه ونسكاحها «٨» هو الذي لا يبالي ما يفعل وما يقال فيه وكذا يشترط عدم عدة عليها «٩» او الافاضة وهو الذي يكون بعد الوقوف «١٠» هو من كان خارج المواقيت والصدر الوداع

والخلق أو التقصير وإنشاء الاحرام من الميقات ومد الوقوف بعرفة الى الغروب
 «١» والبداية بالطواف من الحبر الاسود «٢» والتيامن فيه والمشي فيه لمن
 ليس له عذر «٣» والطهارة فيه من النجاسة الحكمية «٤» وسحق العورة وبداءة
 السعي من الصفا والمشي فيه لمن ليس عذر وذبح الشاة للقارن
 والمتمتع وصلاة ركعتين لكل طواف والترتيب بين الرمي والذبح والخلق
 «٥» وفعل طواف الاضفة في ايام النحر وكون الطواف وراء الخطيم وكون
 السعي بعد الطواف أو اكثره وتوقيت الخلق بالمسكان «٦» والزمان «٧» وترك
 المحذور «٨» وكل ماوجب بتوكه دم ومن سنته وآدابه التوسع في النفقة
 والمحافظة على الطهارة وصون لسانه واستئذان ابويه «٩» ودائنه وكفيله وتوديع
 المسجد بركعتين ومعارفه واستسعا لالههم والتمس دعائهم والتصدق بشيء عند
 خروجه وان يكون خروجه الجمعة أو الخميس أو الاثنين بعد الاستخارة «١٠»
 واشهره شوال وذو القعدة والعشر الاول من ذي الحجة «١١»

«١» لوجوب شهود جزء من الليل فيها «٢» للمواظبة من غير ترك «٣» فلو
 تركه بلا عذر اعاده وان لم يعده فعليه دم «٤» اما الطهارة من الحقيقية فسنة
 حتى لو طاف بثوب نجس الكل لم يجب شيء وكره لادخاله النجاسة المسجد
 «٥» بان يكون الرمي قبل الذبح والذبح قبل الخلق اما الطواف فلا يجب
 ترتيبه على شيء منها «٦» الحرم «٧» ايام النحر «٨» هو هنا المكروه تحريماً
 كالجماع بعد الوقوف (اما قبله فيبطل للحج) ولبس الخيط وتغطية الرأس
 والوجه وكل ماوجب بتوكه دم فهو واجب «٩» ان لم يحتاجا اليه والا كره
 الخروج تحريماً «١٠» في نحو سفر البر أو البحر والا فهي في الواجب والمكروه
 لا محل لها «١١» فلو فعل شيئاً من افعال الحج خارجاً لم يحزه الا الاحرام
 لانسحابه اليها ولكن كره فعله قبلها تحريماً .

والعمرة سنة مؤكدة مرة في العمر وفرضها الاحرام ومعظم الطواف
 (ويجب اكمله) والسعي والخلق او التقصير وجازت في كل السنة ونذبت في
 رمضان وكره انشاؤها تحريماً يوم عرفة واربعة بعده وان رفضها بعد الانشاء
 اما اداؤها فيما بالاحرام السابق كفائت الحج من قارن ومتمتع اعتمر فيها
 فغير مكروه . والمواقيت التي لا يجاوزها مريد مكة الا بحرماً ذو الحليفة
 (والحلقة نبت في الماء معروف) على ستة اميال من المدينة وتسمى آبار علي
 وهي لأهل المدينة ولأهل العراق ذات عرق ولأهل الشام الجعفة قرب رابغ
 ولأهل نجد قرن وهو جبل مطل على عرفة ولأهل اليمن يللم وهي لمن مر بها
 من غير اهلها وحرم تأخير الاحرام عنها كلها «١» لا فاق «٢» قصد دخول
 الحرم ولو لغير حج او عمرة وحل التقديم عليها «٣» وحل لكل من وجد داخل
 المواقيت دخول مكة غير محرم ما لم يرد نسكاً فيقاته الحل وميقات من بداخل
 الحرم للحج الحرم وللعمرة الحج ليمتدح نوع سفر والتنعم افضل «٤»
 والاحرام شرط الحج ولا يخرج عنه الا بعمل ما احرم به وان افسده الا في
 الفوات فبعمل العمرة وعليه الحج من قابل والا في الاحصار فبذبح الهدي ومن اراد
 الاحرام تدب له الفسل وهو افضل او الوضوء (وهما للنظافة لا للطهارة
 فتفعلها الخائض والنفساء ولذا لم يشرع التيمم هنا لانه ملوث) وجماع
 زوجته او أمته ولبس ازار (يستور العورة) ورداء «٥»

«١» فالمنع من التأخير مقيد بالميقات الاخير فاذا جاوزه غير محرم فعليه
 العود الى ميقات منها وان لم يكن ميقاته ليحرم منه والا فعليه دم «٢» ومن
 الحق به كحرمي وحلي خرجا من الميقات «٣» ولو من دويرة اهل بل هو افضل
 ان قدر «٤» وعلى الحرم علامات منصوبة «٥» على ظهره وبين الاضطباع في
 طواف القدوم او الاغاضة (ان لم يطف للقدوم) او العمرة وهو اخص الم

جدبدين او غسيلين طاهرين ابيضين «١٥» وتطيب بدنہ «٢» وصلاة ركعتين في غير وقت مكروه «٣» والتلبية ديها «٤» فاذا احرم «٥» فليتنق ما نهى الله عنه من الرفث «٦» والفسوق «٧» والجدال «٨» وقتل صيد البر «٩» والاشارة اليه والدلالة عليه «١٠» والنطيب وان لم يقصده «١١» وقلم الظفر وسائر الوجه كله او بعضه «١٢» وغسل رأسه ولحيته بخطمي «١٣» وقصها وحلق رأسه وازالة شعر بدنہ «١٤»

الرداء تحت يمينه والقاؤه على كتفه الايسر «١٥» ككفن الكفابة وهو من حكم الحج تذكيرا بالموت والآخرة «٢» ولو با تبقى عينه «٣» ونجزيه المكتوبة «٤» وهي لبيك اللهم لبيك لاشريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك وكذا ندب قول اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني للمفرد ويقول القارن الحج والعمرة والمتمتع والمعتل العمرة «٥» بالتلبية ناويا نسكاً او ساق هدبا او قلد بدنة (يربط فلادة على العنق) لنفل او واجب وتوجه معها يريد الحج او العمرة ثم لحقها قبل الميقات او بعثها لمتعة او قران وقلد في اشهر الحج وتوجه بنية الاحرام وان لم يلحقها فان اشعر (يجرح سنابها الايسر وهو مكروه لان كل احد لا يحسنه فيلحق الحيوان تعذيب) او جلال (بوضع الجلل) او بعثها لالمتعة وقران ولم يلحقها اولها قبل اشهر الحج او قلد شاة لا «٦» الجماع او ذكره بحضرة النساء «٧» الخروج عن طاعة الله «٨» الحصى مع الرفقاء والخدم والمساكين «٩» اما صيد البحر فقد اهل للمحرم والحلال للاية الكريمة «١٠» فان لم يفعلها وصاده حلال حل للمحرم الاكل منه وصيد البر في الحرم لا يحل لمحرم او حلال «١١» وكره شيه «١٢» وكذا الرأس وفي ستر الربع من احداهما يوما وليلة وفي الاقل من اليوم او الربع صدقة «١٣» لما فيه من الطيب «١٤» الا لتأبى في العين فلا شيء فيه عندنا

ولبس كل مخيط معمول على قدر البدن او بعضه (١) وعمامة وقلنسوة وخفين
الا ألا يجد نعلين فيقطعها اسفل من الكعبين (٢) وثوب صبيغ بافيه طيب الا بعد
زواله لا الاستحمام والاستظلال ببيت او محمل لم يصب رأسه او وجهه (٣)
وشد هميان (٤) ومنطقة وسيف وسلاح وتختا واكتح لا بغير مطيب (٥)
وختانا وحجامة وفصداً (٦) واكثر التلبية ندبا كلما صلى او علا شرفا او هبط
واديا او لقي ركبا وبلا سحار (٧) رافعا اسفنانا صوته بها بلا جهد ويستحب
دخول مكة نهاراً من المعلى (٨) ويبدأ بالبيت بعد ان يأمن على امتعته داخلاً
من باب السلام نهاراً ندبا ملبياً متواضعا خاشعاً ملاحظاً جلال البقعة ويسن
الفعل لدخولها للنظافة ويكبر حين يشاهد البيت ثلاثاً ويهلل ويدعو ثم يبتدىء
بالطواف (٩) فيستقبل الحجر الاسود مكبراً مهللاً رافعا يديه كالصلاة ويستلمه
بكفيه ويقبله بلا صوت (١٠) ولا ابتداء (١١) ويكبر ويهلل ويحمد الله

(١) قميص وسراويل وقباء (٢) عند معقد الشراك وسط القدم (٣)
فلو اصاب احدهما كره (٤) شيء يشبه تكة السراويل يشد على الوسط وتوضع
فيه الدراهم (٥) فلو بمطيب مرة او مرتين فصدقة ولو ثلاثا فاكثر فدم (٦)
وكذا فلع خرس وجبر كسر وحك رأس وبدن برفق ان خاف سقوط شعره
وقبله اذ في الواحدة منها تصدق بشيء وفي الثلاث بكف من طعام (٧) لان
التلبية في الحج والعمرة كالنكبير في الصلاة يؤتى به عند الانتقال من حال
الى حال (٨) ليستقبل البيت كما يستحب الخروج من السفلى (٩) لانه تحية
البيت ما لم يخف فوت الوقت المستحب للمكتوبة او جماعتها او الوتر او صلاة
راغبة (١٠) ويسجد عليه استعجاباً وقال عمر رضي الله عنه اني لاعلم انك حجبر
لاتضر ولا تنفع ولولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبلتك
(١١) طرتمه فيمس حينئذ بالحجر شبتاً ثم يقبله فان لم يمكنه استقباله مشيراً اليه
بباطن كفيه كأنه واضعها عليه

ويصلي على نبيه (١) ويحطوف (٢) للقُدوم ويضطجع (٣) ويأخذ عن يمينه بما يلي الباب (٤) ورمل في الثلاثة الاول استئنافاً (٥) واستسلام الركن الثاني مندوب ثم يجتم الطواف باحتلام الحجر استئنافاً ثم يصلي وجوباً بعد كل طواف (٦) عند المقام (٧) ندباً (٨) ثم يلتزم الملتزم (٩) ويشرب من ماء زمزم ويستلم الحجر ان اراد السعي ويكبر وحال ويخرج من باب الصفا ندباً فيصعد الصفا ويستقبل البيت (١٠) ويكبر وحال بصوت مرتفع ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويرفع يديه نحو السماء روعاً ليختم العبادة (١١) بما شاء ثم عشي نحو المروة ساعياً بين الميادين الاخضرين (١٢) ويصعد عليها ويفعل ما يفعل على الصفا وهكذا سبعاً يبدأ بالصفا ويختم بالمروة كما بدأ الله (١٣) ثم يبقى في مكفة حجر ما (١٤) ويحطوف بالبيت كلما بدأ له فعلاً ما شياً بلارمل وسعي (١٥)

(١) ثم يقبل كفيه وفي بقية الرفع في الحج يجعل كفيه الى السماء الاعند الجمرتين فالى الكعبة وتوقيت الدعاء يذهب بركة القلب وان تبرك بالمنقول وحسن (٢) بالبيت استئنافاً وهو للآفاقي فقط (٣) ويأخذ عن يمينه مما يلي الباب ولو طاف ثامناً مع العلم به لزمه قام الاسبوع للشروع وستة اذرع من الحطيم من البيت ولو طاف من الفرجة او استقبل الحطيم في الصلاة لم يجز احتياطاً (٤) ولو زحجه الناس وقف حتى يجد فرجة فيرمل بخلاف الاستلام لان له بدلاً وكلما مر بالحجر استلمه او بدله (٥) على التراخي ما لم يرد طوافاً آخر فعلى الفور (٦) حجر ظهر فيه اثر قدمي الخليل عليه السلام (٧) وفي صلاتها في غير الحرم اصابة (٩) ما بين الحجر الاسود وباب الكعبة المشرفة (١٠) بحيث يرى الكعبة من الباب (١١) لعلها هنا الطواف (١٢) المتحوتين في جدار المسجد (١٣) فلو فلو بدأ بالمروة لم يعتد بالاول وختمه ندباً بركتين في المسجد لا يمنع المار فيه (١٤) ولا يجوز فسحه بالعمره بعدما احرم به (١٥) والصلاة افضل من الطواف الا للقرابة الطواف لهم افضل لانهم لو استوفوا بالصلاة فاتهم الطواف من غير امكان التدارك (٦م)

ويخطب الامام (١) سابع ذي الحجة بعد الظهر (٢) يعلمهم المناسك فاذا صلى
الفجر يوم الثامن (٣) خرج الى منى (٤) فاذا طلعت شمس التاسع (٥) ذهب
الى عرفات (٦) على طريق ضب (٧) وخطب بعد الزوال كالجمعة خطبتين (٨)
وعلم المناسك وصلى بهم الظهر والعصر باذان واقامتين وأمر ولم يصل بينهما ولا
بعدهما (٩) ثم ذهب الى الموقف ووقف على ناقته قرب جبل الرحمة (١٠) مستقبلاً
القبلة (١١) ودعا جهرًا بجهده وعلم المناسك ووقف الناس خلفه بقربه مستقبلي
القبلة سامعي قوله خاشعين باكين (١٢)

(١) وخطب الحج الثلاث كلها واحدة بلا جلسة الا خطبة عرفة (٢)
وكرهه قبل الزوال (٣) وهو يوم التروية (٤) قرية في الحرم على فرسخ من
مكة المكرمة (٥) وهو يوم عرفة (٦) وكلها موقف الا بطن عرنة (واد من
الحرم غربي مسجد عرفة لرؤية النبي صلى الله عليه وسلم الشيطان فيه) ولكن
الافضل قرب جبل الرحمة لانه موقف النبي صلى الله عليه وسلم (٧) جبل يلي
مسجد الحُجُف (٨) والاذان قبلهما بين يديه والاقامة بعدهما وبين الغسل وهو
افضل او الوضوء (٩) لكراهة النافلة بعد العصر وشرط للجمع الامام الاعظم
ارنائه والا صلوا وحدًا كل صلاة في وقتها (١٠) في وسط عرفة عند
الصخرات الكبار ولا يستحب صعوده وموقفه صلى الله عليه وسلم ظناً هو
الفجوة المستعملة المشرفة على الموقف التي عن يمينها ووراها صخرة متصلة
بصخرات الجبل وهذه الفجوة بين البناء المربع عن يساره وهي الى الجبل
اقر بقليل بحيث يكون الجبل قبالتك بيمينك اذا استقبلت القبلة والبناء المربع
عن يسارك بقليل وراؤه (١١) والقيام والنية في الوقت ليسا بشرط فصح
وقوف مجاز وهارب وطالب غريم وناثم ومجنون وسكران (١٢) وهو من
مواضع الاجابة

فاذا غربت الشمس اتى على طريق المأزمين «١» مزدلفة ماشياً استعجاباً وكبر
وعمل وحمد ولى ساعه فساعة وكل مزدلفة موقف الا وادي محسر «٢» ونزل
عند جبل فزح وهو المشعر الحرام وصلى العشاءين «٣» باذان واقامة ولو منفرداً
ولو صلى المغرب في الطريق او في عرفة اعاده ما لم يطالع الفجر فيعود الى الجواز
وكذا لو صلى العشاء قبله في مزدلفة بعينها بعد ما لم يطالع الفجر فتعود الى
الجواز ويجزي تلك الليلة فانها افضل من ليلة القدر ثم يصلي الفجر بغلس ويقف
«٤» ويهلل ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو فاذا اسفر جداً
اتى الى منى مهلاً مصلياً فاذا بلغ بطن محسر امرع قدر رمية حجر لانه موقف
النصارى اصحاب الغيل ثم يرمي جمرة العقبة من بطن الوادي «٥» سبعاً حذفاً
«٦» ويكون بينهما خمسة اذرع ولو وقعت على ظهر رجل او رجل انت وقعت
بنفسها بعد ذلك قرب الجمرة جاز والا لا وثلاثة اذرع بعيد وما دونه قريب
ويكبر مع كل حصاة يقول الله اكبر رغماً للشيطان وحزبه اللهم اجعل حبي
مبوراً وسعي مشكوراً وذني مغفوراً ويقطع التلبية عند اول الرمي ولو رمى
باكثر من سبع جاز لا باقل وجاز الرمي بكل ما كان من جنس الارض
شرط ان يقصد به الاهانة فيجاز بحجر ومدن وبما جاز به التيمم وكف من
تراب يقوم مقام حصاة لا بحشب وعنب ولؤلؤ وجوهر وذهب وقضة وبعر
وكره تنزيهاً اخذها من عند الجمرة لانها مردودة لحديث من قبلت حاجته رفعت
جمرة وكذا كسر حجر سبعين حجراً والرمي بمنجسة ييقن وقت الرمي من
الفجر الى الفجر ولكن سن من طنوع الشمس الى الزوال وأبوسع الى المغرب

«١» جيلان بين عرفة ومزدلفة «٢» بين منى ومزدلفة «٣» المغرب والعشاء
«٤» وجاز لو ارأى كما في عرفة ولو تركه اعذر كرحمة بمزدلفة فلا نهي عليه
«٥» وكره تنزيهاً من فوق «٦» برؤوس الاصابع .

وكره الى الفجر ثم يذبح بعد الرمي ان شاء ثم يحلق او يقصر أغله من ربيع
 رأسه وجوبا والاول افضل والافرع يمر بالموسى على الريع وحل له كل شيء الا
 النساء ثم يطوف للزيارة يوماً من ايام النحر واول وقته بعد طلوع فجر
 يوم النحر ويمتد الى آخر العمر وهو في اول ايام النحر بعد الحلق افضل
 فيطوف سبعة بلا رمل وسعي ان كان فعلها والا رمل وسعي وحل له
 النساء بالحلق السابق حتى لو طساف قيل الحلق لم يحل له شيء فان أحر
 الطواف عن ايام النحر كره تحريماً ووجب دم الا لعذر حيض ونفاس ولو
 ان الركب هم بالسفر فاغتسلت وقت انقطاع فاغتسلت وطسافت فان لم
 يعد الدم فيها ونعمت والا ذبحت بدنة ثم يأتي منى ويرمي الجمار الثلاث
 بعد الزوال ثاني النحر بادناً استئنافاً بالتي تلي مسجد الحيف ثم بالوسطى ثم بالعقبة
 سبعة لكل جرة ووقف حامداً مهالاً مكبراً مصلياً على النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد كل رمي بعده رمي قدر قراءة البقرة واقله قدر عشرين آية ودعا ورفع
 كفيه نحو السماء وفعل من الغد كذلك ومن الرابع بعده كذلك ان مكث
 وهو احب وان قدم الرمي في الرابع على الزوال جاز ووقت الرمي في
 الرابع من الفجر الى الغروب وفي الثاني والثالث من الزوال الى طلوع
 الشمس ولكنه يكره بعد الغروب وله النفر قبل طلوع فجر الرابع لابهده
 وجاز الرمي راكباً وفي الاولين ماشياً افضل وركوبه في الاخيرة افضل ولو
 قدم ثقله الى مكة واقام بمكة كره الا ان أمن واذا نفر الى مكة نزل
 استئنافاً ساعة بالمحصب وهو الابطاح وليست المفبرة منه ثم اذا اراد السفر طاف
 للصدر (اي الوداع) بلا رمل وسعي وهو واجب الا على من بداخل المواقيت
 فيندب ويسقط عن الحائض والنفساء ثم يشرب من ماء زمزم قائماً مستقبلاً

القبلة متضاماً (١٠) متنفساً (١١) ناظراً في كل مرة الى البيت ماسحاً به وجهه ورأسه وجسده صاباً منه على جسده وقبل العتبة تعظيماً للكعبة ووضع صدره ووجهه على الملتزم وتثبت بالاستار كالاستشفع بها ولولم ينلها وضع يديه على رأسه مبدوطتين على الجدار قائمتين والتصق بالجدار ودعا بجهداً وبصكى او تباكى ورجع القمقرى حتى يخرج من المسجد وبصره ملاحظ البيت وسقط طواف القدوم عن وقف بعرفة ساعة يوم عرفة قبل دخول مكة ولا شيء عليه واما بترك السنة دون الكراهة التحريمية ومن وقف بعرفة ساعة لغربة او او شرعية (١٢) من زوال يومها الى طلوع فجر النحر او اجتاز مسرعاً او نائماً او مغمى عليه واهل عنه رفته مع احرامه عن نفسه او بدونه (١٣) او جهل انها عرفة فيطوف صح حجه لان الشرط الكون في عرفة لا النية ومن لم يقف فيها فاته الحج لحديث الحج عرفة فيطوف ويسعى ويتحلل بافعال العمرة ويقضي ولو نذراً او تطوعاً من قابل والمرأة كالرجل لكنها تكشف وجهها لا رأسها (١٤) ولا تلبس جهرأ بل تسمع نفسها ولا ترمل ولا تضطبع ولا تسمى بين الميادين ولا تحلق بل تقصر من الكل او الربع وتقصرها من الكل افضل وتلبس الخيط والحفين ولا تقرب الحجر في الزحام والحشى المشكل كالمرأة وحبيصهما لا ينع الا الطواف فلو طهرت في ايام النحر قدر اكثر الطواف لزما الدم بتأخيرهما . والقران عندنا افضل فالتمتع فالافراد

(١٥) اي شارباً شرباً كثيراً (١٦) ثلاثاً كما في غيره من الشراب (١٧) وهي يسير من الزمان وهو ما يطلقه الفقهاء (١٨) وكذا الصغير غير المميز والمجنون فاذا افاقوا مضوا على احرامهم والا طيف بهم الماسك وان احرموا عنه اكتفى بمباشرتهم (١٩) ولو سدل شياً على وجهها وجافته عنه وجب عند الامكان اذ المنهي عنه ان يستتر الوجه بها فصل على قدره كالبرقع والنقاب

فالقرآن ان يحل «١» من الميقات اوقبله بحجة وعمره معا في اشهر الحج او قبلها او يقول بعد الصلاة اللهم اني اريد العمرة والحج «٢» فيسرهما لي وتقبلهما لي وبطوف للعمرة اولا وجوبا «٣» يوم في الثلاثة الاول ويسعى بلا حلق فلو حلق لم يحل من عمرته ولزمه دمان لجنابته على احرامين ثم يحج فيطوف للقُدوم ويسعى بعده «٤» وبذبح للقرآن دم شكر بعد رمي يوم النحر وان عجز صام ثلاثة ايام ولو تفرقة آخرها يوم عرفة ندبا رجاء القدرة على الاصل «٥» وسبعة بعد تمام اعمال حجه «٦» ابن شاه «٧» فان فانت الثلاثة قبل الحج تعين الدم فان لم يقدر تحلل وعليه دمان للقرآن وللمتمتع قبل الاوان ولو قدر عليه في ايام النحر قبل الحلق بطل صومه وان وقف القارن بعرفة قبل اكثر طواف العمرة بطلت عمرته ولو اتى بأربعة اشواط ولو بقصد القدوم او التطوع لم تبطل ويتمها قبل طواف الزيادة «٨» وقضيت بشروعه فيها ووجب دم لرفض العمرة وسقط دم القران لانه لم يوفق للجمع بين النسكين . والتمتع ان يفعل العمرة او اكثر اشواط طوافها في اشهر الحج ثم يحج من عامه هذا في سفر واحد حقيقة او حكما بالا بلم باهله اماما صحيحا «٩»

«١» اي يرفع صوته بالتلبية والمراد به هنا النية «٢» باستحباب تقديم لفظ العمرة لتقدمها في الافعال «٣» حتى لو نواه للحج لا يقع الا لها لان من طاف طوافا في وقته وقع عنه نواه اولا «٤» او بعد طواف الاضة والاول افضل فان اتى بطوافين متتابعين ثم سعين لهما جاز واساء بتأخير سعي العمرة وتقديم طواف النحية للبيت عليه «٥» فلا بعده لم يجزه الصوم «٦» اي ايام التشريق «٧» ولو في بلده «٨» وذلك ان المأني به من جنس ما هو متلبس به في وقت يصلح له ينصرف المتلبس به «٩» ككوفي اعتمر قاله بالبصرة صحيح فتمعه والامام

ويحرم للجميع يوم التروية وقبله افضل ويجزى كالمفرد الا انه يرمل في طواف
الزيارة ويسعى بعده ان لم يكن قد سعى عقب طواف تطوع بعد الاحرام بالحج
ولم يشرع المتمتع طواف القدوم لانه كالمكي في الحج ويدبغ كالقارن ولم
تنب الاضحية عنه فان عجز صام كالقارن وجاز صوم الثلاثة بعد احرام العمرة
(لاقبله) لكن في اشهر الحج وتأخير الصوم افضل رجاء وجود الهدي فان
ساق المتمتع الهدي وهو افضل احرم ثم ساقه معه وهو اولى من قوده الا ان
كانت لا تنساق وقد بدنته وهو اولى من التجليل ويستحب الاشعار وهو شق
سنامه الايمن من اسفله طعنا بالرمح من اسفله للجلد دون اللحم لاشتغال الاخبار
بعملة كالنقليل علامة للهدي والا كره الحرف الملاك لان كل احد لا يحسنه
واعتمر ثم لا يتحلل من العمرة ثم يحرم للحج ويحلق يوم النحر (فلو حلق
قبله لم يتحلل ولزمه دم الا ان يرجع الى اهله بعد ذبح هديه وحلقه)
فيحل من احرامه ولو سكن كوفي داخل المواقيت بعد ان اعتمر في اشهر
الحج او سكن غيره ببلده ثم حج من عامه ذلك فهو متمتع لبقاء سفره
ولو افسد العمرة في اشهر الحج بات جامع قبل افعالها وقضاها وحج
لا يكون متمتعاً لانه كالمكي الا اذا ألم باهله ثم رجع واتى بهما ولو
قضاء للعمرة لانه سفر آخر واي النسكين افسده المتمتع اتمه بلا دم
للمتمتع بل للفساد . ويجب دم « ١ » على محرم بالغ ولو ناصباً او جاهلاً
== الصحيح ان يعود لبلده ولا يكون عليه هدي او حلق بمنعائه العود الى الحرم
للتحلل اما المكي فهو لم باهله المأمراً صحيحاً لانه في الحرم سواء تحلل ام لا
ساق الهدي ام لا فلا يصح قمعه وجاز قرانه مع الاساءة وعليه دم جبر ولا
يجزئه الصوم ولو ميسراً وكذا من كان بداخل المواقيت « ١ » اي شاة فلا
يكفي سبع بدنة في الجنائيات بخلاف بدنة الشكر

او مكرها «١» ان طيب عضواً كاملاً «٢» او خضب رأسه بخضاء رقيق «٣» او لبس الخيط لبساً معتاداً «٤» او ستر رأسه بمعتاد «٥» يوماً كاملاً او لبسة كاملة (وفي الاقل صدقة في الستر واللبس فان عزم على الترك عند النزاع ثم لبس تعدد الجزاء كغير الاول ام لا كما يتكرر لو كفر ثم بقي يوماً آخر) او حلق ربع رأسه او لحيته او محاجمه «٦» او حلق احدى ابطنيه او عانته او رقبته او قص اظافر احدى يديه او رجله او جميع الاظافر في مجلس واحد «٧» او طاف لغير الفرض جنباً او للفرض محدثاً «٨» او افاض من عرفة ولو بنسب بغيره قبل الغروب «٩» او ترك اقل طواف الفرض ولم يعده «١٠» او ترك اكثر طواف الصدر «١١» او اكثر السعي «١٢»

«١» فيجب على نائم غطى رأسه او غطي له «٢» ولو بطيب قليل او اقل بطيب كثير والا فصدقة «٣» وفي المتلبد «مات» «٤» فلو اتزر او وضعه على كنفه فلا شيء عليه «٥» لا بجمل اجانة (كطاسة وطست) وعدل «٦» موضع الجماعه من العنق واحتجم والا فصدقة «٧» فلو تعدد تعدد الدم الا اذا اتحد المحل «٨» فلو للفرض جنباً فبدنة ما لم بعد الكل ونجب البدنة في الجنابة وتندب في الحدث والثاني جابر والمعتبر الاول فلا تجب اعادة السعي ولو طاف للعمرة جنباً او محدثاً فعليه دم وكذا لو ترك من طوافها شوطاً لانه لا مدخل للصدقة في العمرة «٩» ويسقط بالعود ولو بعد الغروب «١٠» فلو اعاده او طاف غيره انتقل ما يمكنه اليه وبترك اكثر طواف الفرض يبقي محرماً في حق النساء حتى يطوف فكلما جامع ازمه دم اذا تعدد المجلس الا ان يقصد الرض وان كانت نية الرض باطلة «١١» ولا يتحقق الا بالخروج من مكة فلو نفر ولم يطف وجب عليه الرجوع ليطوف ما لم يجاوز الميقات فيخير بين اراقة الدم والرجوع باحرام جديد للعمرة ولا شيء عليه لتأخير «١٢» او ركب فيه بلا عذر

أو الوقوف بمزدلفة أو الرمي «١» أو حلق في حل يحج «٢» أو عمرة «٣» أو قبل
وأس بشهوة أو استمنى بكفه أو جامع بهيمة أو نزل «٤» أو أخر الحاج الحلق
أو طواف الفرض عن أيام النحر أو قدم نسكا على آخر «٥» ويجب دمان على
قارن حلق قبل ذبحه لانه انى ينسكين «٦» وان طيب اقل من عضو «٧» أو
متر رأسه أو لبس اقل من يوم أو حلق شاربيه أو اقل من ربع رأسه أو لحينه
أو بعض رقبته أو قص اقل من خمسة من اظافيره من كل عضو «٧» أو طاف
اغبر الفرض محدثا أو ترك اقل الصدر «٨» أو احدى الجمار الثلاث «٩» أو حلق
رأس غيره «١٠» أو رقبته أو قلم ظفره «١١» تصدق بنصف صاع من البر
كالفطرة وهو المعروف هنا بالصدقة وان طيب أو حلق أو لبس بعذر أو فعل
شيئا من المحظورات دون الواجب بعذر ذبح في الحرم أو تصدق بثلاثة أصع «١٢»
على ستة مساكين ابن شاء أو صام ثلاثة أيام ولو متفرقة ابن شاء وبوطئه في
حدى سبيلي آدمي ولو ناسيا أو مكرها أو نائما أو صيبا أو مخنونا «١٣» قبل
وقوف عرفة «١٤» فسد حججه ومضى وجوبا فيه كجائزه وذبح

«١» أو رمي يوم في أيام النحر فلو بعدها فدمان «٢» لان الحلق بالحرم
لا في معتمر رجوع من حل ثم قصر وحاج رجوع في أيام النحر وقصر والا
قدم للتأخير «٣» قيد في الكل «٤» بخلاف ترتيب (ردح) الرمي قبل
الذبح والذبح قبل الحلق «٥» حج وعمرة «٦» ولو اكثره اذا كان الطيب
قليلا كما مر «٧» فلكل ظفر نصف صاع الا ان يبلغ دما فينقص ما شاء
اي صدقة «٨» ولكل شوط منه ومن السعي صدقة الا ان يبلغ دما
فينقص صدقة «٩» ولكل حصة صدقة الا ان يبلغ دما فينقص صدقة
«١٠» محرما كان أو حلالا «١١» بخلاف ما لو طيب عضو غيره أو لبسه
مخيطا فلا شيء عليه «١٢» جمع صاع «١٣» وان لم يجب عليها الدم
والقضاء «١٤» وكذا لو استدخلت قبل ما ذكر أو مقطوعا أو ذكر حمار لان =

واعاد (١) من قابل ولم يتفرق الزوجان (٢) وان قتل المحرم صبيداً
 (٣) او دل عليه قاتله فعليه جزاؤه (٤) والجزاء ما قومه عدلات
 في مقتله او اقرب مكان اليه وفي سبع (٥) لايزاد على شاة وللقاتل ان يشتري
 بالقيمة هديا او هدايا ويذبحها بمكة او طعاما يتصدق به على كل مسكين ولو
 ذميا نصف صاع (٦) ابن شاه او صام عن طعام كل مسكين يوما وان فضل
 عن طعام مسكين تصدق به او صام يوما بدله ولا يفرق نصف صاع
 على مساكين ولا يدفع الطعام كله لمسكين واحد ولا الى ائله او فرعه
 او زوجه ووجب بجرعه وتنف شعره وقطع عضوه مانقص ان لم يقصد
 الاصلاح كتنخيلص حمامة من سنور او شبكة والا فلا شيء عليه وان ماتت
 وبنتف ريشه وقطع قوائمه (٧) وكسر بيضه غير المذر (٨) وخروج فرخ
 ميت به وذبح حلال صيد الحرم وحلبه وقطع حشيشه وشجره غير المملوك ولا
 المنبت القيمة الا ما جف او انكسر لعدم النماء او ذهب بحجر كانون او ضرب
 فسطاط لعدم امكان الاحتراز والعبوة للاصل لا للفضن والرأس ان كانت في
 حل او حوم ولو شوى بيضا او جراداً او حلب لبن صيد فضمنه لم يحرم
 اكله وكره بيعه ولا يوعى ولا يقطع من حشيشه الا الاذخر والكمأة
 وبقبل قملة وجرادة تصدق بها شاه باكثر من ثلاث نصف صاع وكذا

=دواعي الشهوة فيمن آثم « ١ » ولو افسد الثاني اعاده وهكذا كلما افسد
 اعاد « ٢ » وجوبا بل نسبيا ان خاف الوقاع « ٣ » اي حيوانا يربا
 مستوحشا باصل خلقته (وان كان الآن مستأنساً كغزال) بمنتهى بجناحه
 او قوائمه « ٤ » ولو سباعا غير صائل او مستأنسا او اضطر الى اكله (٥) اي
 غير مأكول (٦) لا اكثر ولا اقل (٧) حتي خرج عن حيز الامتناع (٨)
 اي الفاسد

الدلالة ولا شيء يقتل غراب الا العمق ولا يقتل حدة وذئب وعقرب
وحية وفأرة وكلب وبعوض ونمل وبرغوث وقراد وسامقة وفراش وذباب
وهوام الارض وصبع صائل وان لم يحل قتل ما لا يؤذي والمبرة للام فله
ذبيح شاة ابوها ظلي كذبيح بقر وبعير ودجاج وبط اهلي واكل ما صاده حلال
وذبحه في الحل بلا دلالة محرم وامره واعانته ونجب القبة بذبيح حلال صيد
الحرم يتصدق بها ولا يجوز الصوم ومن دخل الحرم او احرم وفي يده لا
في بيته وقفصه صيد وجب ارساله على وجه غير مضيع لان تسبب الدابة
حرام لاضاعة المال فيودعه او يرسله في قفص ولا يخرج عن ملكه به اذا
الارسال ولو كان جارحاً فقتل حمام الحرم فلا شيء عليه ولو ماله رد المبيع
ان بقي والا فعليه الجزاء والصيد لا يملكه الحرم بسبب اختياري بل جبري
كالارث وكل ما على المفرد به دم او صدقة من الجنائيات فعلى القارن
الضعف الا بمجاوزة الميقات غير محرم فعليه دم ولو قتل محرمان صيداً
تعدد الجزاء ولو حلالان لا وبطل بيع محرم صيداً وشراؤه وتصرفه به فسلو
قبض المشتري فمطب في يده فعليه وعلى البائع الجزاء ولو ولدت ظبية
اخرجت من الحرم وماتت هي وولدها غرمها وان ادي جزاءها ثم
ولدت لم يجزه واذا اراد (٥) الآفاقي المسلم البالغ الذك وجاوز وقته ثم
احرم لزمه دم كما اذا لم يحرم فان عاد الى ميقات ما ثم احرم او عاد اليه
محرم ولم يشرع في نسك رلبي سقط عنه الدم والا لا ولو دخل الآفاقي الحل
طاجة دخل بعدها مكة غير محرم ووقته الحل ان اراد الذك ولا شيء عليه
وفات الحليج اذا احرم به او بعمره وجب الرفض بالتحلل بافعال للعمرة
ثم يقضي ويذبح . واذا احصر بعدد او مرض او موت محرم او هلاك نفقة

(١) وتعتبر الارادة عند المجاوزة

بعث المفرد ما أو قيمته فان لم يجد بقي محرما حتى يجد أو يتحلل بطواف
وسعي وحلق وبعث أقارن دمين فلو بعث واحدا لم يتحلل وعين يوم الذبح
في الحرم ولو قبل يوم النحر ولو لم يفعل ورجع الى أهله بغير تحلل وصبر
محرما حتى زال الخوف جاز فان أدرك الحج فيها والاتحل بالعمرة وبذبحه
يحل ولو بلا حلق وتقصير في غير الحرم وعليه ان تحلل من الحج حج
وعمرة ان لم يحج من عامه وعلى المعتمر عمرة وعلى القارن حجة وعمرتان فان
بعث ثم زال الإحصار وقدر على الهدي والحج توجه وجوبا والا لا ولا
إحصار بعدما وقف بعرفة والمنوع بمكة عن الركنين محصر والا للتمام
حجه بالوقوف أو تحلله بالطواف . ومن أتى بعبادة ما فله جعل ثوابها لغيره
وان نواها عند الفعل لنفسه فقد ورد في السنة ما يفيد أنه صلى الله عليه
وسلم ضعى بكبشين أحدهما عن الآخر عن أمه روي عن عدة من
الصحابة وانتشر نحر جوه فلا يبعد ان يكون مشهورا يجوز تقييد الكتاب به
بما لم يجعله صاحبه لغيره وهو قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى والعبادة
المالية تقبل النيابة مطلقا والبدنية لا مطلقا والمركبة منها كحج الفرض والنذر
تقبل النيابة عند العجز شرط ان يدوم الى الموت وينوي المأمور الحج عن
الآمر (اما حج النفل فيقبل النيابة من غير اشتراط عجز ومرض لا يرجى
زواله كالعمى والزمانة يسقط الفرض بحج الغير عنه سواء استمر عذره ام لا)
وبقع الأمر به فلا يجوز حج الغير بغير إذنه الا اذا حج الوارث عن مورثه
أو أحج فان أوصي الميت بالأحجاج لم يحز تبرع غيره عنه وبقع الحج فرضه
ونفله عن الأمر شرط ان يكون المأمور أهلا لصحة الأفعال فجاز حج
الضرورة (وهو من لم يحج حجة الاسلام) والمرأة ولو أمة والعبد والمراهق
الغ بعكس الذمي والمجنون واذا مرض المأمور في الطريق فليس له دفع المال
الى غيره ليحج عن الأمر الا اذا أذن له بذلك أو بصنع ما شاء فيجوز مرض

او لا ولو خرج الى الحج ومات في الطريق واوصى بالحج عنه فان فسر المال او المكان فعلى ما فسر والا فمن بلدته ان وفي به الثلث والا فمن حيث يبلغ ومن حج عن امره وقع عنه وضمن ماله وله تعيينه ان اطلق او اهم الاحرام اذا عين احدهما قبل طواف القدوم (ان طافه) والوقوف (ان لم يطفه) بخلاف المتبرع فانه اذا عين بعد ذلك جاز ودم الاحصار فقط على الامر في ماله ولو ميتا ثم ان فاته بتقصير منه ضمن وان باقة سجاوية لا ودم القران والتمتع والجنابة على الحاج وضمن النفقة ان جامع قبل الوقوف والا لا وان مات المأمور او سرفت نفقته في الطريق حج من منزل آمره بالباقي من الثلث (على ما يظهر ولا رجوع على المأمور) لا من حيث مات ، والهدي ما يهدي الى الحرم ليتقرب به وادناه شاة طعنت في الثانية واعلاه بدنة من البقر (طعنت في الثالثة) او الابل (طعنت في السادسة) ويندب تعريقه بنحو ما مر من الاشعار والتقليد اذا كان للنطوع والنذر والمتعة والقران فقط غير ان الشاة لا تقلد وحسن الذهاب يهدي الشكر الى عرفة ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز في الضحايا فصح اشتراك سبعة في بدنة شريت لقربة وان اختلفت اجناسها من نحو دم ومتعة واحصار وجزاء صيد ولو كان الكل من جنس واحد فهو اجب ويجوز الشاة الا في طواف الركن جنبا او حائضا ووطء بعد الوقوف قبل الخلق ففيها بدنة وجاز اكله بل ندب كالا ضحية من هدي التطوع اذا بلغ الحرم والمتعة والقران وفي غيرها ضمن قيمة ما اكل ولا يركبه في الطريق الا لضرورة ولا يحلبه ولو عطب هدي التطوع او تعيب قبله نحره وضرب صفعة سنامه بدمه ليعلم انه هدي للفقراء فلا يأكله غني ويتعين ايام النحر لذبح هدي المتعة والقران لا قبلها ويتعين الحرم للكل لا لغير الحرم

لكنه افضل ويتصدق بجلاله وخطاهه (اي زمامه) ولم يعط اجر الجزاء منه
فان اعطاء غير متصدق ضمن وينضح ضربه بالماء البارد ولو المذبح قريباً والا
حلبه وتصدق به ويقوم بدل هدي واجب عطف او تعيب بما يمنع التضحية
ويصنع بالمعيب ما شاء ولو شهدوا بالوقوف بعد وقته لم تقبل وقبه قبلت ان
امكن التدارك مع اكثرهم ليلاً والا لا ولو روى في اليوم الثاني غير الاولى
قضاها وسن الترتيب فيعيد الاخرين ولو نذر حجاً ماشياً مشى حتى يطوف
الفرض ولو ركب في كاهن او اكثره لزمه دم وفي اقله بحسبه ولو اشتري
محرمه ولو بالاذن فله ان يحللها بلا كراهة بنحو قص شعرها او قلم ظفرها ثم
يجامعها وهو اولى من التعليل بالجماع ولا يقتل في الحرم الا من قتل فيه ولو
قتل في المسجد الحرام او غيره من المساجد لم يقتل بها للتقدير ويندب دخول
البيت اذا لم يشتمل على ايذاء نفسه وغيره وحرم اخذ الاجرة ممن يدخل البيت
او يقصد زيارة مقام ابراهيم عليه السلام بلا خلاف بين علماء الاسلام وأئمة
الانام وما حرم اخذه حرم دفعه الا لضرورة ولا ضرورة هنا لاث دخول
الكعبة لبس من مناسك الحج ولا حرم المدينة عندنا ومكة افضل الاماكن
اعضائه صلى الله عليه وسلم فانه افضل من الكعبة والعرش والكريسي وزيارة
قبره صلى الله عليه وسلم مندوبة قريبة من الوجوب لمن وجد سعة لقوله صلى الله
عليه وسلم من جاءني زائراً لا تحمله حاجة الا يزارني كان حقاً علي ان اكون
له شفيعاً يوم القيامة وقوله صلى الله عليه وسلم من وجد سعة ولم يزرني فقد جفاني
والاحسن تقديم حج الفرض عنها ما لم يغر بالمدينة المنورة فيبدأ بزيارته صلى الله
عليه وسلم لانه لا محالة ويفردها بالنية فاذا قدم حصلت له زيارة المسجد وتكره
المجاورة بمكة والمدينة (انضاعف الحسنات والسيئات بها) الا لمن وثق بنفسه
وينبغي ان قصد زيارته صلى الله عليه وسلم ان يكثر من الصلاة عليه واذا

شاهد ابنية المدينة المنورة قال اللهم هذا حرم نبيك ومهبط رحمتك فامنن علي
بالدخول فيه واجعله وقاية لي من النار واماناً من العذاب واجعلني من الفائزين
بشفاعته يوم المآب ثم يغتسل ويتطيب ويلبس احسن ثيابه ثم يدخل المدينة
ماشياً ان امكنه بلا ضرورة (بعد الاطمئنان على حوائجه) متواضعاً بالسكينة
والوقار ويقول باسم الله وعلى ملة رسول الله رب ادخلني مدخل صدق واخرجني
مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطاناً نصيراً ويصلي الصلاة الالهية ويقول
واغفر لي ذنوبي وافتح لي ابواب رحمتك وفضلك ثم يدخل المسجد الشريف
ويصلي للنعبة عند المنبر ويقف هناك فان ما بين قبره ومنبره صلى الله عليه وسلم
روضة من رياض الجنة ثم يصلي ركعتين شكر الله على هذا التوفيق ثم يدعو
بما شاء ثم ينهض الى القبر الشريف فيقف على بعد اربعة اذرع منه بغاية الادب
مخاضاً رأسه الشريف صلى الله عليه وسلم ويقول السلام عليك ياسيدي يا رسول
الله السلام عليك يا نبي الله السلام عليك يا حبيب الله السلام عليك يا نبي الرحمة
السلام عليك يا شفيع الامة السلام عليك ياسيد المرسلين السلام عليك يا خاتم
النبيين السلام عليك يا زميل السلام عليك يا مدثر السلام عليك وعلى اصولك
الطيبين واهل بيتك الطاهرين الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً
جزاك الله عنا افضل ما جزى نبياً عن قومه ورسولاً عن امته اشهد انك رسول
الله قد بلغت الرسالة واديت الامانة ونصحت الامة ووضحت الحجة وجاهدت
في سبيل الله حق جهاده واقمت الدين حتى اتاك اليقين صلى الله عليه وسلم
وعلى اشرف مكان تشرف بحلول جسمك الكريم فيه صلاة وسلاماً دائمين من
رب العالمين عدد ما كان وعدو ما يكون بعلم الله صلاة لا انقضاء لأمدها يا رسول
الله نحن وفدك وزوار حرمك تشرفنا بالحلول بين يديك وقد جئناك من بلاد
شامسة وامكنة بعيدة نقطع السهل والوعر بقصد زيارتك لنفوز بشفاعتك والنظر

الى ما ترك ومعاهدك والقيام بقضاء بعض حقك والاستشفاع بك الى ربنا فان
الخطايا قد قصت ظهورنا والاوزار قد انفلت كواهلنا وانت
الشافع المشفع الموعود بالشفاعة العظمى والمقام المحمود والوسيلة وقد قال الله
تعالى ولو انهم اذ ظلموا انفسهم جاؤوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول
لوحدوا الله توابا رحيم وقد جئناك ظالمين لانفسنا مستغفرين لذنوبنا فاشفع لنا
الى ربك واسأله ان يبيننا على سننك وان يحسننا في زمرك وان يورثنا
حوضك وان يسقينا بكأسك غير خرابا ولا ندامى الشفاعة الشفاعة الشفاعة
يا رسول الله ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا
غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم ويبلغه سلام من اوصاه به فيقول
السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان يتشفع بك الى ربك فاشفع له
وللمسلمين ثم يصلي عليه ويدعو بها شاء عند وجه الكريم مستديراً القبلة ثم
يتحول قدر ذراع حتى يحاذي رأس الصديق الاكبر ابي بكر رضي الله عنه
ويقول السلام عليك يا خليفة رسول الله السلام عليك يا صاحب رسول الله وايدسه
في الغار ورفيقه في الاسفار وامينه على الاسرار جزاك الله عنا افضل ما جزى
اماما عن امة نبيه فلقد خلقته باحسن خلف وسلكت طريقه ومنهاجه خير مسلكتك
وقاتلت اهل الردة والبدع ومهدت الاسلام وشيدت اركانه فكنت خير امام
ووصلت الارحام ولم تزل قائما بالحق ناصراً للدين واهله حتى انك الباقين سل
الله سبحانه لنا دوام حبك والحشر مع عزبك وقبول زيارتنا والسلام عليك
درحمة الله وبركاته ثم يتحول مثل ذلك حتى يحاذي رأس امير المؤمنين عمر بن
الخطاب رضي الله عنه فيقول السلام عليك يا امير المؤمنين السلام عليك يا مظهر
الاسلام السلام عليك يا مكسر الاصنام جئناك الله عنا افضل الجزاء لقد نصرت

الاسلام والمسلمين وفتحت معظم البلاد بعد سيد المرسلين وكفلت اليتام
ورصلت الارحام وقوي بك الاسلام وكنت للمسلمين اماما مرضيا وهاديا
مهديا جمعت شملهم واعنت فقيرهم وجبرت كسيرهم السلام عليك ورحمة الله
وبركاته ثم يرجع قد در نصف ذراع فيقول السلام عليكما يا ضجيجي رسول الله
صلى الله عليه وسلم ورفيقه ووزيريه ومشيريه والمهارين له على القيام بالدين
والقائمين بعده بمصالح المسلمين جزا كما الله احسن الجزاء جئنا كما نتوسل بكما
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليشفع لنا ويسأل الله ربنا ان يتقبل سعينا
ويجيبنا على ملتى ويميتنا عليها ويحشرنا في زمرة ثم يدعوا لنفسه ولوالديه وللمن
اوصاه بالدعاء ولجميع المسلمين ثم يقف عند رأس النبي صلى الله عليه وسلم
كأول ويقول اللهم انك قلت وقولك الحق ولو انهم اذ ظلموا انفسهم جاؤوك
فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما وقد جئناك سامعين
قولك طائعين امرك مستشفعين بنبيك اليك اللهم ربنا اغفر لنا ولا بائنا وامهاتنا
واخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك
رؤوف رحيم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار
صبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين
ويزيد ما شاء ويدعو بما حضره ووفق له بفضل الله ثم يأتي اسطوانة ابني لبابة
التي ربط بها نفسه حتى تاب الله عليه وهي بين القبر والمنبر ويصلي ما شاء نفلا
ويتوب الى الله ويدعو بما شاء ويأتي الروضة فيصلي ما شاء ويدعو بما احب
ويكثر التسبيح والتهليل والثناء والاستغفار ثم يأتي المنبر فيضع يده على الرمانة
التي كانت به تبر كآ باثر رسول الله صلى الله عليه وسلم ومكان يده الشريفة اذا خطب
ويصلي عليه ويسأل الله ما شاء ثم يأتي الاسطوانة الخدانة وهي التي فيها بقية

الجدع الذي حن الى النبي صلى الله عليه وسلم حين تركه وخطب على المنبر حتى
 نزل فاحتضنه فسكن ويتبرك بما بقي من الآثار النبوية والاماكن الشريفة
 ويجهتد في احياء الليالي مدة اقامته واغتنام مشاهد الحضرة النبوية وزيارته
 صلى الله عليه وسلم في عموم الاوقات ويستحب ان يخرج الى البقيع فيأتي المشاهد
 والمزارات خصوصا قبر سيد الشهداء حمزة رضي الله عنه ثم الى البقيع فيزور
 العباس والحسن بن علي وبقيّة آل البيت رضي الله عنهم ويزور امير المؤمنين
 عثمان رضي الله عنه وابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم وعمته وصفية والصحابه
 والتابعين رضي الله عنهم ويزور شهيداء أحد وان تيسر يوم الخميس فهو احسن
 ويقول سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار ويقرأ آية الكرسي والاخلاص
 احدى عشرة مرة وسورة يس ان تيسر ويهدي ثواب ذلك لجميع الشهداء ومن
 يجوارهم من المؤمنين ويستحب ان يأتي مسجد قباء يوم السبت او غيره وبصلي
 فيه ويقول بعد دعائه بها احب يا صريح المستصرخين يا غياث المستغيثين يا مفرج
 كرب المكروبين يا مجيب دعوة المضطرين صل على سيدنا محمد وآله واكشف
 كربى وحزنى كما كشفت عن رسولك حزنه وكرهه في هذا المقام يا حقان يا ممان
 يا كثير المعروف والاحسان يادائم النعم يا ارحم الراحمين صلى الله على سيدنا
 محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما دائما ابدآ يارب العالمين آمين . ويقول عند
 الوداع غير مودع يا رسول ويجهتد في خروج الدمع فانه من امارات القبول
 ويتصدق بشيء على جيرانه صلى الله عليه وسلم ثم ينصرف متباكيا متحسرا على
 مفارقة الحضرة النبوية ويكبر على كل شرف من الارض ويقول آيئون تائبون
 عابدون ساجدون لربنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده
 ولا تبغث اهل بل يرسل من يخبرهم وبصلي في المسجد ركعتين ويحمد الله ويشكره

على ما اولاه من اقام العباداة والرجوع بالسلامة وبديم حمده وشكره مدة حياته
ويجهد في مجاهدة ما يوجب الاحباط في باقي عمره وعلامة الحج البرور ان يعود
خيراً بما كان والحمد لله رب العالمين .

٧- (كتاب النكاح)

بسم الله الرحمن الرحيم

النكاح عقد يفيد حل استمتاع الرجل قصداً (١) بامرأة تحققة الانوثة (٢)
لم يمنع من نكاحها مانع شرعي وهو واجب عند التوقات سنة مؤكدة حال
الاعتدال (٣) مكروه خوفاً الجور فان تيقنه حرم وفرض ان يثقن الزنا الا
به وينعقد بايجاب من احدهما وقبول من الاخر وضعا او احدهما للمضي والاخر
للاستقبال ويصح بتزويج ونكاح وكل ما وضع لتمليك عين كاملة في الحال
كهبة وصدقة وتعليك لا بتعاط وشرط سماع كل من العاقدين (٤) لفظ الاخر
وحضور حرين او حر وحرتين مكلفين سامعين قولهما فاهمين انه نكاح مسلمين لنكاح
مسلمة ولو فاسقين او محدودين في قذف او ابني الزوجين وان لم يثبت النكاح

(١) خرج الاستمتاع بالامة فانه فرع التملك (٢) خرج الحنثي المشكل
وخرجت الجنية وانسان الماء لانها ليست بامرأة (٣) وهو القدرة على الوطء
والمهر والنفقة (٤) ولو حكما كالكتاب واسارة الاخرس

بهما فان كل من ملك قبول السكاح بولاية نفسه انعقد بحضرته وان لم تقبل شهادته والوكيل اذا عقد بحضور الاصيل جعل الاصيل عاقداً والوكيل شاهداً. وحرم نسكاح الاصل والفرع علا او سفل والاخت وبناتها وبنات الاخ وان تزولوا ولو من زنا «١» وفروع اصوله لبطن واحد وحرم بالمصاهرة بنت زوجته الموطوءة «٢» وام زوجته وجداتها بمجرد العقد وزوجة اصله وفرعه ولو لم يدخل بها وحرم من الرضاع ما حرم من النسب والمصاهرة الا ما استثنى «٣» وحرم بالمصاهرة اصل مزنيته «٤» وفرعها وحرم عليها اصله وفرعه وكذا المسوسة بشهوة ولو من احدهما والمنظور الى فرجها المدور الداخل ولو من زجاج او ماء هي فيه «٥» والناظر الى ذكره والعبرة للشهوة عند المس والنظر لابعدهما وحدها تحرك آله او زيادته وفي امرأة ونحو شيخ كبير تحرك قلبه او زيادته ولو اتزل مع مس ونظر فلا حرمة لأنه بالانزال تبين انه «٥» غير مفض الى الوطء ولا فرق في المس والنظر بشهوة بين عمد ونسيان وخطأ واكرام فلو ايقظ زوجته او ايقظته لجماعها فمست يده ببناتها المشتبهة او يدها ابنه المراهق حرمت الام ابدأ والاصل ان الشهوة في التقبيل والمعانقة وعدمها في المس ما لم يظهر خلاف ذلك ولو على الفم وبنات تسع غير مشتبهة ولو ادعت الشهوة في تقبيله وانكرها صدق الا ان يعانقها بعد انتشار او يأخذ ثديها او يمسها على

«١» تعميم لما سبق ويعرف يقيناً بان يزني ببكر ثم يمسكها حتى تلد «٢» فلو تزوج صغيرة لانتشهن ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها وتزوجت بآخر جاز للارل التزوج ببناتها لان الدخول هنا لا يقوم مقام الوطء «٣» وسبأني في الرضاع «٤» والمراد بالزنا هنا الوطء الحرام وان لم يوجب الحسد «٥» لامن امرأة او ماء بالانعكاس لان المرئي مثاله لاعمينه ويرى بانطباع مثل الصورة لا بالانعكاس والا لراة بعينه «٦» اي النظر او المس

الفرج او بقبلها على الفم وتقبل الشهادة على الاقرار باللمس والتقبيل عن شهوة
وعلى نفس اللبس والتقبيل والنظر عنها لان الشهوة بما يوقف عليه في الجملة
بانتشار او آثار (١) وحرم الجمع نكاحا وعدة ولو من طلاق بائن ووطأ
بملك يمين بين امرأتين لو فرضت احدهما ذكرآ لم تحل للآخرى على التأييد
(٢) فان تزوجها معا او بعقدين ونسي الاول فرق بينه وبينها ولها نصف المهر
ان استوى المهران (٣) وكانت الفرقة قبل الدخول (٤) وحرم نكاح المولى
أتمه (٥) والعبد سيده ونكاح كافرة غير كتابية وكره تنزيها نكاح كتابية
ذمية وتحريما نكاح كتابية حربية خوفا على الولد والكتابية من اقرت بكتاب
وآمنت بنبي وان اعتقدت المسيح الها (٦) وكره تنزيها نكاح المحرم محرمة ونكاح
الامة ولو كتابية مع طول الحرة وصح نكاح حرة على امة لا عكسه وصح اوراجعها
على حرة وحل للمهر نكاح اربع من الحرائر والاماء (٧) والتسر بما شاء من
الاماء (٨) وصح نكاح حبل من زنا لا من غيره وان حرم وطؤها حتى تضع
وصح نكاح موطوءة ملك يمين (٩) او زنا (١٠)

(١) اي بمن لا يتحرك عضوه (٢) فجاز الجمع بين امرأة وبنت زوجها
وان تزوج امة وطئها صح ولكن لا يوطأ واحدة منهما حتى يحرم الامة عليه
بسبب ما كبيع كلها او بعضها (٣) والا فنصف أقل المسميين (٤) فان لم يسم
فلهما متعة واحدة وان بعد الدخول فلكل مهر كامل (٥) ولكن بطؤها بملك
اليمين (٦) والصابئة ان عظموا الكواكب كتعظيم المسلمين الكعبة فهم اهل
كتاب وان عبدوها حقيقة فليسوا بذلك (٧) ان لم يخف الجور وللعبد نصف
ذلك (٨) ولبس للعبد تسر (٩) ولا يستبرئها زوجها وجوبا ولا استحبابا الا
اذا علم ان المولى لم يستبرئها فيستبرئها الزوج وجوبا واستبراء المولى واجب
عليه (١٠) وله وطؤها بلا استبراء

ولا يجب على الزوج تطبيق الفاجرة ولا عليها تسريع الفاجر «١» الا ان يخافا
 الا بقيا حدود الله «٢» فيستحب الطلاق لو مؤذية او تاركة صلاة ويجب لو
 فات الامساك بالمعروف وصح نكاح المضمومة الى محرمة والمسمى كله لها
 ونكاح مؤقت «٣» ولغا التوقيت ونكاح شغار «٤» ولها مهر المثل وبطل نكاح
 متعة «٥» والقضاء بالزور ينفذ ظاهراً وباطناً فله وطء من ادعت عليه زواجا
 ولم يكن كذلك في نفس الامر اذا قضى القاضي بذلك ولا يصلح تعليق
 النكاح بالشرط «٦» ولا اضافته الى المستقبل ولا يبطل النكاح بالشرط الفاسد
 ولكن يبطل الشرط دونه الا ان يعلق بشرط كائن لا محالة فيكون تنجيزاً
 وتحقيقاً . والولي «٧» هو البالغ العاقل الوارث ولو فاسقاً ما لم يكن مهتكمّاً
 «٨» الا بشرط المصلحة والولاية تنفيذ القول على الغير سواء او ابى وتثبت بقراءة
 ملك وولاء وادامة وهي في النكاح ولاية ندب على المكلفة ولو بكراً
 واجبار على الصغيرة ولو ثيباً وعلى المعتوهة والمروقة ولو بالغتين والولي
 شرط صحة نكاح صغير ومجنون ورقيق لا مكلفة حرة فنفذ نكاحها بغير رضا

«١» لان رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان امرأتى
 لا تدفع يد لامس فقال طلقها قال اني احبها وهي جميلة فقال استمتع بها ام
 وهو لا ينفي الكراهة مع القدرة وهو نفس علة المسألة السابقة «٢» فلا بأس ان
 يتفرقا «٣» هو ان يجعل نكاح كل من المراتبين الاخرى «٤» هو ان يتزوجها
 الى شهر بغير مادة متع لثلا يكون متعة وصحته والغاى التوقيت احدى المسائل
 التي يفتي فيها بقول زفر «٥» هو ما فيه مادة متع ونسخ بعد حل «٦» كإن جاء
 غالي فقد تزوجتك فقبلت «٧» اي من جهة القرابة واما في عرف اصول الدين
 فهو العارف بالله تعالى وبأسمائه وصفاته حسبما امكن المواظب على الطاعات المجتنب
 للمعاصي غير المنهمك في الشهوات والملذات وشرعاً هو الحاكم وسيد العبد
 «٨» لا يبالي ان يتمتكت سترة

ولها لو من كف. ١٥، ولا تجبر البالغة العاقلة على النكاح لانقطاع الولاية
 بالبلوغ فان استأذنها الولي ٢٥، وهو السنة وهي بكر فسكتت مخنارة ٣٥، فهو
 اذن ان علمت بالزوج لا بالمهر ومن زالت بكارتها بوثبة او درور حبض او جراحة
 او تعنيس ٤٥، او زنا ٥٥، فهي بكر حكما وللولي انكاح الصغير والصغيرة ٦٥،
 ولو جبراً او هي ثيب ولزم النكاح ولو بغين فاحش ٧٥، او بغير كف. ان كان
 الولي أباً او جدّاً ٨٥، وللصغير والصغيرة عند البلوغ او العلم بالنكاح بعده
 الفسخ ٩٥

١٥، فلو من غير كف. لم ينفذ النكاح لفساد الزمان ان كان لها ولي ولا
 تحل مطلقة ثلاثاً نكحت غير كف. بلا رضا ولي بعد معرفته به وان لم يكن لها
 ولي صح نكاحها غير كف. وقبضه المهر ونحوه رضاً لا سكوتاً ٢٥، او وكيله
 او رسوله او زوجها ولها واخبرها رسوله او فضولي عدل او فضوليان مستوران
 فلا يكفي اخبار واحد غير عدل ٣٥، او ضحك غير مستهزئ او تبسمت او
 بكت بغير صوت (فلو بصوت فليس باذن ولا رد حتي لو رضيت بعده انعقد)
 وكذا اذا زوجها الولي بحضرتها فسكتت فان استأذنها غير الاقرب كالجني او
 ولي بعيد كالأخ مع الاب اذا لم يكن في غيبة منقطعة فلا بد من القول او ما
 في معناه كطلب المهر والنفقة وتمكينها من الوطء وقبول التهنئة كالثيب ٤٥،
 كبر بلا زواج ٥٥، ان لم يتكرر او لم تحمده والا فثيب كموطوءة بشبهة او
 نكاح فاسد ٦٥، كمتوه ومجنون امتد جنونه شهراً ٧٥، بنقص مهرها وزيادة
 مهره ٨٥، او مولى او ابناً لمجنونة لم يعرف منهم سوء الاختيار وهو المجانة والفسق
 والا لا وان غير هؤلاء لم يصح اصلاً من غير كف. او بغين فاحش وامث من
 كف. وبهر المثل صح ٩٥، ان كان المزوج غير الاب والجد لقصور الشفقة

بشرط القضاء (١)، وبطل خيار بلوغ البكر بالسكوت لو مختارة عاملة باهل
النسكاح (٢)، ولا يمتد الى آخر المجلس وان جهلت به (٣)، والولي في النسكاح هو
العصبة بنفسه وهو من يتصل باليت (٤)، بسلا واسطة انشئ على ترتيب الارث
والحجب (٥)، بشرط حرية وتسكيف واسلام في حق مسلمة وولد مسلم (٦)، فان
لم يكن عصبة فللأم ثم البنت ثم الاخت ثم ذوي الارحام (٧)، ثم السلطان ثم
القاضي اذا نص عليه في منشور ولايته (٨)، والولي الابعد التزويج بغيبة الاقرب
(٩)، والكفاءة معتبرة من جانب (١٠)، لا من جانب (١١).

(١) فيتوارثان قبله ويلزم كل المهر والفرقة من قبلها فسخ لا ينقص عدد
الطلاق ولو يلحقها طلاق الا في الردة وان من قبله فطلاق الا في الملك والردة
وخيار العتق (٢)، فلو سألت عن قدر المهر قبل الخلوة او عن الزوج او سلمت
على الشهر لم يبطل خيارها (٣)، لتفرغها للعلم بخلاف خيار المعنقة فانه يمتد
لشغلها بخدمة المولى عن العلم ولا بد من الفسخ في حال البلوغ او العلم فلو سكنت
ولو قليلاً بطل خيارها ولو قبل تبدل المجلس وتشهد فائقة بلغت الآن لضرورة
احياء حقها (٤)، ولو غير محرم حتى المعنقة فالعصبة بغيره كالبنات مع الابن ومع
غيره كالاخت مع البنت ليسوا باولياء (٥)، فيقدم ابن المجنونة على ابنتها لانه
يحجبها حجب نقصان (٦)، ولا ولاية في نسكاح ومال لمسلم على كافرة الا بالسبب
العام بان يكون سيدها او نائبة او شاهداً ولا كافر ولاية على مسلمة (٧)، على
ترتيب يعلم من المطولات في الكل (٨)، لا الوصي (٩)، وعضله (منعه من
زواج مسلم ينتظر الكفء الخاطب) ولا ينفذ اقرار الولي والوكيل والمولى
بالنسكاح مالم يشهد عليه او يصدقهم الزوج بعد البلوغ (١٠)، لان الشريعة تأبى
ان تكون فراشاً لدي (١١)، لان الزوج مستفرش فلا تغيبه دناءة الفراش

وهي حق الولي لاحقها - (١) وهي في النسب (٢) والدين (٣) والمال (٤) والحرف (٥) ولا يضر زوال الكفاءة بعد العقد ولو نكحت باقل من مهر مثلها فالولي العصبية الاعتراض حتى يتم مهر مثلها او يفرق القاضي بينهما دفعا للعار (٦) ولو امره بتزويجه امرأة فزوجه امة جاز (٧) ولا يتوقف الايجاب على قبول غائب عن المجلس في سائر العقود (٨) ويتولى طرفي النكاح واحد

(١) فلو نكحت رجلاً ولم تعلم حاله فاذا هو عبد فلا خيار لها بل لوليها
(٢) فغريش بعضهم اكفاء وبعض والعرب بعضهم اكفاء وبعض والفقهاء العجمي كنف. للجاهل القرشي وفي العجم (وعامة اهل القرى والامصار منهم وان وسلكوا العربية مالم يكن لهم نسب معروف) تعتبر اسلاماً وحرية فلم ينكح بنفسه او معتق غير كنف لمن ابوها مسلم او حر او معتق وابوها حرة الاصل ومن ابوه مسلم او حر غير كنف لذات ابوين في الاسلام والحرية وابوان فهما كالأباء. لنكاح النسب بالجد ولا تعتبر الكفاءة بين اهل الذمة لا لدفع الفتنة كتزوج سوقة بنت ملك منهم وخيفت الفتنة بفسخ النكاح (٣) في العرب والعجم فليس فاسق كفؤاً لصاحلة او فاسقة بنت صالح (٤) بان يقدر على المعجل ونفقه شهر لو غير محترف وان محترفاً فعلى اكتساب كفايتها اليومية لو تطبيق الجماع (٥) فنحو حائك غير كنف لنحو خياط ولا هو ابزاز وتاجر ولا هما لعالم وفاض والقرري وكنف للمدني ولا عبدة بالجمال ولكن بالمعقل فليس مجنون كفؤاً لعاقلة والصبي كنف بغنى من ينكح المهر عنه كآب عادة وجد بالنسبة للفهر لا للنفقة (٢٥) ولو طلقها قبل التفريق والدخول فلها نصف المسمى (٦) ولو امرأتين في عقد واحد لا (٧) بل يبطل ولا تلحقه الاجازة اتفاقاً

ليس بفضولي ولو من جانب «١» ونكاح عبد وامة بغير اذن السيد موقوف على الاجازة كنكاح الفضولي «٢» والمهر اقله عشرة دراهم فتجب ان سماها او دونها ويجب الاكثر ان سماه وبتاً كدالمهر بالوطء او الخلوة الصحيحة او موت احدهما ويجب نصفه باطلاق قبل الوطء او الخلوة ويجب مهر المثل في نكاح الشغار وامهارة خدمة زوج حر منسة وفي عدم تسمية المهر او تسمية ما ليس بمال كخمر او خنزير سماها المسلم ونجب متعة بفضوة «٣» طلفت قبل الوطء وهي درع «٤» وخمار «٥» وملحفة «٦» لا تزاد على نصف مهر المثل ولا تنقص عن خمسة دراهم وتكون المتعة في المختلفين من القز الوسط وفي الغنيتين من الاربعة - سم الوسط وفي الفقيرين من الكرباس الوسط وكل فرقة جاءت من قبل الزوج بعد الدخول تستحب فيها المتعة الا ان يرتد وبأبى الاسلام لان الاستحباب طلب فضيلة والسكافر ليس من اهلها وما فرض من المهر بعد العقد او زيد لا يتنصف وصح حطها لكاه او بعضه عنه قبل اولا ويرتد بالرد وانما تكون الخلوة كالوطء اذا لم يمكن مانع حسي او طبعي او شرعي فالاول

«١» لان قبوله غير معتبر لان الايجاب لا يتوقف على قبول غائب كما تقدم آنفاً فلا ين العم ان يزوج ابنة عمه الصغيرة من نفسه وكذا الوكيل اذا وكلته بتزويجها من نفسه لا من رجل معين او غير معين او وكلته ان يتصرف في امرها او قالت له زوجني ممن شئت «٢» لان عقود الفضولي متوقفة كلها ان لها يحيز حال العقد والا تبطل ولو اجاز نكاح الفضولي بعد موته صح بخلاف اجازة بيعه لاشتراط قيام الاربعة العاقلين والمتابع الآخر والحاجة ولا يملك الفضولي قبل الاجازة نقض النكاح بخلاف البيع «٣» وهي من زوجت بلا مهر «٤» قميص «٥» غطاء الرأس «٦» مما تلتحف بها من قرناتها الى قدمها

كمرض احدهما مرضاً يمنع الوطء او يلحقه به ضرر ومنه الرقيق (١) والقرن (٢) والعقل (٣) وصغر (٤) لا يطاق معه الجماع والثاني كوجود ثالث يعقل واو نائماً او اعمى بخلاف صغير لا يعقل والثالث كاحرام لفرض او نفل لحج او عمرة وكأداء رمضان وصلاة الفرض فاذا لم يكن مانع فهي كالوطء ولو كان الزوج خصياً او عتيقاً او مجبواً في حق ثبوت النسب وتأكد المهر والنفقة والسكنى والعدة وحرمة نكاح اخنها واربع سواها وحرمة نكاح امة لا في حق الاحصان وحرمة البنات وحلها للاول والرجعة والميراث وتزوجها كالأبكار ونجب العدة ولو في خلوة فاسدة احتياطاً ولو نكحها على الف ان اقام بها وعلى الفين ان خرج فان وفي قلها الالف والافهم المثل لايزاد على الفين ولا ينقص عن الف وان تزوجها على الف ان قبيحة والفين ان جميلة صح الشرطان لقلة الجهالة ولو تزوجها على حيوان ذكر جنسه دون نوعه لزم الوسط منه فلو جهل الجنس وجب مهر المثل بالوطء (٥) في نكاح فاسد لايزاد على المسمى والكل فسخه بغير محضر صاحبه دخل او لا خروجا من المعصية ونجب العدة بعد الوطء من وقت التفريق او متاركة الزوج وان لم تعلم المرأة بها وبثبت النسب من الفاسد والموقوف احتياطاً بلا دعوة وتعتبر مدته من الوطء فان كانت منه الى الوضع اقل مدة الحمل ثبت وان اقل لا ومهر مثلها مهر مثلها من قوم ابها سنا وجمالاً ومالا وبلداً وعصراً وعقلاً وديناً وبكارة وثبوبة وعفة وعلماً وأدباً (٦) باخبار رجلين او رجل وامرأتين ولفظ الشهادة والا فللزوجة يمينه فان لم توجد من قوم

(١) التلاحم (٢) مانع يمنع من سلوك الذكرك في الفرج كغدة غليظة او لحم او عظم (٣) شيء يخرج من قبل المرأة شبيه بأدرة الرجال (٤) ولو بزوجه (٥) لا بالخلوة (٦) وكالخلق وعدم ادب

أبها فمن الأجانب ولها منعه من الوطء والسفر بها «١» لاخذ معجلها المشروط
او المعروف ان لم يعجل او يؤجل كله ولها النفقة والسفر والخروج ويسافر بها
بعد أدائه معجله اذا كان مأمونا والا لا وينقلها فيما دون مدة السفر من المهر
الى القرية وبالعكس ولو بعث الى امرأته شيئا ولم يذكر عند الدفع جهة غير
المهر فقالت هو هدية وقال هو من المهر فالقول له بيمينه والبينة لها في غير المهر
للاكل «٢» ولا مهر في أنكحة الكفار ان اعتقدوا جواز عدمه لانا امرنا ان
نتركهم وما يدينون ويصح في أنكحتهم كون المهر خمرآ او خنزيرآ ولها في غير
المعين قبضة الخمر ومهر المثل في الخنزير ان اسلما او احدهما وفي المعين لاشيء
لها غير ذلك فيخلل الخمر ويقتل الخنزير . وتوقف نكاح قن «٣» ومن به رق
على اجازة المولى فان اجاز نفذ وان رد بطل (فلا يملك تزويجه الا من يملك
اعتاقه) وعلى الرقيق المهر والنفقة ويسقطان بموته وبيع فيها ان كانت محلا
للبيع والاسعى وبيعاع في النفقة مرارآ ان تجددت وفي المهر مرة واحدة
ويطالب بالباقي بعد عتقه ولو زوج أمته من عبده لم يجب المهر ولو باعه
بعد ما تزوجه امرأة فالمهر بريقته يدور حيث دار كدين الاستهلاك «٤»
والمرأة فسخ البيع لو المهر عليه لانه دين فكانت كالغرماء وقوله لعبد
طلقها رجعية اجازة للموقوف لاطلقها او فارقتها لاستعمالها للتماركة ولو
زوج عبدا له مأذونا مدينا صح وسأوت الغرماء في مهر مثلها والزائد
تطالب به بعد استيفاء الغرماء كدين الصحة مع المرض ولو زوج بنته
مكاتبه ثم مات لا يفسد النكاح الا اذا عجز فرد في الرق للمكاتب اياه ولا

«١» ولو بعد وطء وخلوة رضيتهما «٢» وفي المهر له بالعكس «٣» وهو
المملوك كلاً ولذلك عطف عليه من به رق وهو المملوك بعضا «٣» كما لو استهلك
مال انسان عند سيده «٤» وهو الانزال خارج الفرج بعد النزاع منه

تجب على السيد تبوئته مازوج من امانه في بيت زوجها لكن لانفقة لها ولا سكنى الا بها وتخدم المولى ويطؤها الزوج ان ظفر بها فارغة عن خدمة المولى وبكفي في تسليمها قوله متى ظفرت بها وطئتها فان بواها ثم رجع عنها صح لبقاء حقه وسقطت النفقة ولو خدمت السيد بعد التبوئة بلا استخدامه او استخدمها نهاراً واعادها لبيت زوجها ليلا لانسقط لبقاء التبوئة وله السفر بها وان ابى الزوج وله اجبرار قنه وأمنه على الزواج وان لم يرضيا لا مكاتبه ومكاتبته بل بتوقف على اجازتها ولو صغيرين بعد بلوغها ويجب الاستبراء على السيد اذا اراد ان يزوجها وكان يطؤها ولو قتل أمته قبل الوطء وهو مكلف سقط المهر لمنعه البذل لا لو قتلت نفسها او قتلها بعده والاذن في العزل (١) لمولى الأمة لالهالان الولد رقيقه وبعزل عن الحرة والمكاتبه في زماننا لفساده ولو بغير الاذن (٢) وان كان لابد من الاذن في اصل المذهب (٣) وخيرت امة ومكاتبه عتقت تحت حر او عبد ولو كان النكاح برضاها او كانت عند النكاح حرة ثم صارت امة (٤) والجلل بهذا الحيار عذر (٥) ولا يتوقف على القضاء ولا يبطل بسكوت ولا يثبت لغلام لان الطلاق في يده ويقتصر على مجلس العلم ولو نكح العبد والأمة بلا اذن غعتقا نفذ ولا خيار لهما فلو وطئ الزوج الامه قبل العتق فالمر المسمى للمولى وان بعده فلها ومن وطئ قنه ابنه فولدت (٦) فاعاده الاب وهو حر مسلم عاقل ثبت نسبه (٧) وصارت ام ولده لاستناده الملك الى وقت العلوق وعليه قيمتها ولو فقيراً (٨)

(١) وهو الا تزال خارج الفرج بعد النزع منه (٢) اذا خاف على الولد سوء ولعله يقال كذلك في الامه ايضا كما بباح بغير الاذن في امته التي يطؤها (٣) في الحرة والمكاتبه (٤) بان ارتدت فاسترقها الزوج كما هو المعنى به في يومنا واقع اعلم (٥) لانشغالها بخدمه المولى عن العلم (٦) فلو لم تلد لزم عقرها وهو مهر مثلها في الجمال وارسكب محرماً ولا يحذف قاذفه (٧) بشرط بقاء ملك الابن من وقت الوطء الى الدعوة وبيعها لاختيه مثلاً لا يضر (٨) لاعقرها بقيمة ولدها

وجد صحيح كآب عند عدم ولايته لا قبل ذلك ولو تزوجها أبوه ولو
بنكاح فاسد فولدت لم تصر أم ولده ويجب المهر لا القية وولدها حر ولو
قالت حرة لمولى زوجها اعتقه عني بألف ففعل ففسد النكاح والولاء لها ويقع عن
كفارتهما ان نوته ولو لم تقل بألف لم يفسد النكاح والولاء له . وكل نكاح
صحيح بين المسلمين صحيح بين الكفار وكل نكاح حرم على المسلمين لفقد شرطه
كعدم شهود يجوز في حقهم اذا اعتقدوه ويقرون عليه بعد الاسلام وكل
نكاح حرم لحرمه المحل كنكاح المحارم يقع جائزاً لكن اذا اسلمها او
احدهما او ترافعا اليها (١) وهما على الكفر فرق بينهما وكذا لو طلقها
ثلاثا وطلبت التفريق كما يفرق بينهما من غير مراعاة لو خالعا ثم اقام
معها من غير عقد او تزوج كتابية في عدة مسلم واذا اسلم احد الزوجين
المجوسيين او امرأة الكفائي عرض الاسلام على الآخر فان اسلم والا فرق
بينهما ولو كان صبياً يميز او صبية مميزة لان من صح منه الاسلام اذا اتى
به صح منه الاباء اذا عرض عليه فلو غير يميز انتظار تميزه ولو نحنونا غرض
على ابويه لعدم نهاية الجنون فايها اسلم تبعه فان لم يكن له أب نصب القاضي
وصيا عنه فيقضي عليه بالفرقة ولو اسلم الزوج وهي مجوسية فتمودت او تصرّت
بقي نكاحها والتفريق طلاق او ابى لا لو ابت واباء المميز واحد ابوي
المجنون طلاق ولو اسلم احدهما في دار الحرب وملحق بها كالبحر الملح لم
يبن حتى تمضي عدتها قبل اسلام الآخر ولو اسلم زوج الكتابية فهي له وتبين
بتبين الدارين لابلسي فلو خرج اليها مسلماً او ذمياً او اخرج مسيئاً لان
اهل الحرب كانوا وان سببها معاً فلا ومن هاجرت اليها حائلاً (٢) بان
يلا عد فويل تزوجها اما الحامل فحتى تضع لا للعدة ولكن لشغل الرحم

بحق الغير وارتداد احدهما فسخ (فلا ينقص عدد الطلاق) عاجل فلا يحتاج الى قضاء فلمدخل بها كل مهرها ولغيرها نصفه لو ارتد وعليه نفقة العدة ولو ارتدت فلا شيء من المهر والنفقة سوى السكنى وبقي النكاح ان ارتدا معاً ثم اسلما كذلك استحصانا وفسد ان اسلم احدهما قبل الآخر ولا مهر قبل الدخول لو المتأخر هي فسلو هو فنصفه او متعة ان لم يسم مهر والفتوى اليوم انها لو ارتدت استولى عليها الزوج بعد الردة وتكون فيئاً للمسلمين ثم يشتريها من الامام او يصرفها اليه ان كان مصرفاً حسباً لهذا الباب ولو استولى عليها الزوج بعد الردة في دار الحرب ملكها ولا يحتاج الى شرائها من الامام ولو اسلمت بعد ذلك في المسألتين وله بيعها ما لم تكن ولدت منه فتكون كأنم الولد والولد يتبع خير الابوين ديناً ان اتحدت الدار ولو حكماً بان كانت الصغير في دارنا والاب المسلم ونحوه «١» ثمة بخلاف العكس والمجوسي شر من الكتاني والنصراني شر من اليهودي في الدارين «٢» ولو تمجس ابو صغيرة نصرانية تحت مسلم بانث بلا مهر ان تمجست الام ايضاً «٣» ولا ينكح مرتد او مرتدة احدى ولو مرتدآ ولو اسلم وتحتة خمس نسوة او اختان بطل نكاحهن ان تزوجهن بعقد واحد فان رتب بطل المتأخر . ويجب العدل في القسم بالتسوية في البيثوته والملبس والمأكل «٤» والصعبة لا في الجامعة «٥» والمحبة ويسقط حقها في الجامعة بمرة قضاء ويجب ديانة احياناً ولا يبلغ في الترك مدة الايلاء الا برضاها ويؤمر المتعبد بصحبته احياناً ولو تضررت من كثرة الجماع لم تجز الزيادة على قدر طاقتها والرأي في ذلك الى القاضي او اخبار النساء والا فبقولها مع يمينها ولا فرق في وجوب التسوية بين فعل وخصي وعنين ومحبوب وصحيح ومريض وبالغ وصبي وحائض ونفساء

«١» اي الذي «٢» الدنيا والاخرة لانه موحد والنصراني مثلث «٣» والا لا «٤» على اعتبار حال الزوج والمرأة في النفقة «٥» بل تستحب

وبجنونة لانخاف (١)، ورتقاء وقرتاء وصغيرة يمكن وطؤها وان اقام عند واحدة شهراً في غير سفر ثم خاصمته الاخرى امر بالعدل بينها في المستقبل وهدر ماضى وان اثم به لانه القصة انما يقضى بها بعد الطلب وان عاد الى الجور بعد نهى القاضي عزز بغير الحبس الا ان يقول انما فعلت ذلك لان خيار الدور الى فبقي القاضي بقدره والبكر والثيب والجديدة والقديمة والمسلمة والكتابية في ذلك سواء ولما راق نصف الحرة ولا قسم في السفر فله السفر بمن شاء والقرعة احب تطيباً للقلوب ولو تركت قسمها (٢) اضرمتا صح ولها الرجوع في ذلك لانه ما وجب فما سقط وانما تلزم التسوية في البيتونة بالليل فلو جاء الاولى بعد الغروب والثانية بعد العشاء فقد ترك القسم اما في النهار ففي الجملة ولا يجامعها ولو نهاراً في غير نوبتها ولا يدخل عليها الا لعبادتها ولو اشتد مرضها فله ان يقيم حتى تشفى او تموت اذا لم يكن عندها من يؤنسها ولو مرض في بيته دعا كلاً في نوبتها وكذا في صحته اذا لم يكن في بيته واحدة منهم والا فان لم يقدر على التحول الى بيت الاخرى اقام بعد الصحة عندها قدر ما اقام عند الاولى مريضاً وله ان يجعل لكل منهم سبعة ايام يقيم عند الاخرى اكثر الا باذن الاولى والخييار في البداة اليه ولو كان عمله ليلاً قسم نهاراً ويجب عليها طاعته في المباح وله منعها من العزل ومن كل ما يتأذى به والرضاع هو وصول ابن آدمية ولو بكراً او مينة او آيسة الى جوف من لم يبلغ حولين من ثم وانف فقط ولو بعد القطام والاستغناء بالطعام ولم يسبح الارضاع بعد الحولين لان الانتفاع يجزئ الادمي لغير ضرورة حرام ولللاب والمولى اجبار أمته على فطام ولدها منه قبل الحولين ولها اجبارها على الارضاع وليس له ذلك مع زوجته الحرة ولو قبل الحولين ويثبت بالرضاع وان قبل امومية الموضع

(١) فان خيف منها فهي في حكم الناشئة (٢) نصيها ونوبتها

للرضيع وابوة زوج مرضعة وسبدها اذا كان لبنها منه فيحرم منه ما يحرم من النسب الا ام اخيه واخنه واخت ابنه وبنته وجدته ابنته وبنته وام عمه وعمته وام خاله وخالته وعمه ولده وبنت عمه وبنت اخت ولده وام اولاد اولاده واذا ابن المرأة لها حرمة هؤلاء من السبب (١) دون النسب وتحل اخت اخيه رضاعاً ونسباً ولا حل بين رضيعي امرأة وان اختلف الزمن والاب ولا بين الرضيعه وولد مرضعتها وولد ولدها وابن بكر بنت تسع سنين فاكثر يحرم والا لا ويحرم لبن الميتة والمخلوط بما او دواء او لبن شاة اذا غلب لبن المرأة او استويا فان غلب لبن المرأة لم يحرم وابن المراتين مطلقاً يحرم منها ولا يحرم المخلوط بطعام او المجبن ولا الاعتقان والاقطار في اذن او جائفه او آمة ولا لبن رجل ومشكل الا اذا قال النساء انه لا يكون على غزائته الا المرأة فيكون امرأة ولا ابن شاة لعدم الكرامة ولو ارضعت الكبيرة ضرثها الصغيرة حرمتها ابداً ان دخل بالام وابن منه اولاً (والا جاز تزوج الصغيرة) ولا مهر للكبيرة ان لم توطأ وللصغيرة نصفه ورجع به على الكبيرة او الموجب ان تعمد الفساد والا لا ولو اطلق ذات ابن فاعتدت وتزوجت بآخر فعيلت وارضعت فحكمه من الاول حتى تلد والوطء بشبهة كالحلال ولا يتعلق بلبن الزنا تحريم ولو قال تزوجته هذه رضيعتي ثم رجع صدق لانه مما يخفي فان ثبت عليه بان قال بعد الافرار هو حق فرق بينهما وان اقرت ثم كذبت نفسها او لم تكذب جاز له تزوجها وكذا اذا اقر انهم اكذبا انفسهما ولا يلزمه من النسب الا ما ثبت عليه وحجته حجة المال (٢) ولا يتوقف ثبوته على دعوة المرأة كالشهادة بطلاقها .

(١) المصاهرة (٢) اي رجلان او رجل وامرأتان

(٨ - كتاب الطلاق)

بسم الله الرحمن الرحيم

الطلاق رفع قيد النكاح بالبائن في الحال وبالرجعي في المآل وهو مكروه الا لحاجة ويجب ان فات الامساك بالمعروف ويستحب لو مؤذية او تاركة صلاة وهو حسن ان كان طلقة لغير مدخول بها ولو في حيض وللمدخول بها بتفريق الثلاث في ثلاثة اطهار لا وطء فيها ولا في حيض قبلها ولا طلاق فيه «١» وفيمن لا تحيض بتفريق الطلقات في كل شهر طلقة وحل طلاقها بعد وطء ادمم توهم الحبل منها واحسن وهو طلقة رجعية فقط في طهر لا وطء فيه وتركها حتى تمضي عدتها والبدعي ثلاث متفرقة او بكلمة واحدة او ثلثات كذلك «٢» في طهر واحد لم تقع فيه رجعة او واحدة في طهر وطئت فيه او في حيض موطوءة «٣» وهو حرام فتجب مراجعتها رفعا للمعصية فاذا طهرت طلقها ان شاء ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل ولو سكران (الا بباح) او عبداً او مكرهاً او هازلاً او سفهاً او اخرس باشارته (وايماء الاخرس وكتابته كالبيان بخلاف معتقل اللسان الا في حد فليس ايماء هذين كالبيان للشبهة وكذا الكتابة) او مخطئاً او مريضاً او كافراً وطلاق الفضولي كنكاحه فلا يقع طلاق المولى على امرأة عبده لاث الطلاق لمن اخذ بالساق ولا طلاق المجنون والصبي والمعتوه والمبرم «٣» والمنعنى عليه والمدهوش والنائم

«١» اي في الحيض «٢» اي بكلمة واحدة «٣» اي مدخول بها او مختلى بها «٤» والبرسام ورم حاد يعرض للحجاب الذي بين الكبد والامعاء ثم يتصل بالداغ

واذا ملك أحد الزوجين صاحبه او بعضه بطل النكاح ولو حررت
بعد شرائها له او خرجت الحربية البنا مسلمة ثم خرج زوجها كذلك فطلق كل
منها امراته في العدة لم يقع الطلاق لسبق الفراق وطلاق الحرة ثلاث وطلاق
الامة ثنتان ويقع الطلاق بلفظ العتاق بنية او دلالة حال لاعكسه لقوة العتق
ويقع الطلاق بالكتابة المستبينة . وصريح الطلاق ما لم يستعمل الا فيه ولو
بغير العربية كطلقتك وانت طالق ومطلقة ويقع بها وبما في معناها ولو
مصحفة طلقة رجعية وان نوى خلافا او لم ينو شيئا ولو مكرها صدق
ديانة بنيته الطلاق عن وثاق وفي انت الطلاق او طالق طلاقاً او الطلاق
واحدة رجعية الا ان ينوي ثلاثا في الحرة او ثنتين في الامة لانها فرد حكمي
كامل في كل منها «١» واذا اضاف الطلاق اليها او الى ما يعبر به عنها
كالرقبة والعنق والروح والبدن والجسد «٢» والفرج والوجه والراس والاسن
«٣» او الى جزء شائع منها كنصفها وثلاثها وقع الا ان يقول الرقبة منك
طالق او هذا العضو لانه لم يجعله عبارة عن الكل وجزء الطلقة تطليقة ومن
واحدة الى ثنتين واحدة والى ثلاث ثنتان لان الاصل فيما اصله الحظر دخول
الغاية الاولى فقط وفيما مرجعه الاباحة دخول الغائتين وبثلاثة انصاف طلقة
تطليقتان وبواحدة في ثنتين واحدة ان لم ينو او نوى الضرب لانه
يكثر الاجزاء لا الافراد وان نوى الجمع فثلاث وفي غير المدخول بها
واحدة كقوله واحدة وثنيتين لانه لم يبق للثنتين محل وان نوى مع الثنتين
فثلاث مطلقا ومن هنا الى الشام واحدة رجعية مالم يصفها بطول او
كبر وبائنة وانت طالق بمكة او في مكة او في الدار او الظل او ثوب
كذا تنجز يقع للعل لالا ان ينوي التعليق فيدين

«١» اي هو كل طلاق الحرة او الامة «٢» والفرق بينهما ان الاطراف تدخل

في الجسد دون البدن «٣» بخلاف البضع والدر

وإذا دخلت مكة تعليق (١)، وأنا منك طالق ليس بشيء، ولو نوى به الطلاق وتبين في البائن أن نوى والحرام وإن لم ينو للعرف (٢)، وانت طالق هكذا مشيراً بالاصابع وقع بعدد المنشورة لا المضمومة إلا ديانة ولو أشار بظهورها فالمضمومة للعرف وتقع واحدة بآنية ما لم ينو الثلاث بأنت طالق بآن أو البتة أو افحش الطلاق أو طلاق الشيطان أو البدعة أو شر الطلاق (٣)، كما لو قال طلقة فملكين بها نفسك بخلاف أكثر الطلاق فإنه يقع به الثلاث ولا يدين في الواحدة. ولو قال لزوجته غير المدخول بها أنت طالق ثلاثاً وقعت وإن فرق بآنت بالاولى ولم تقع الثانية وكذا بقوله أنت طالق ثلاثاً متفرقات يقع واحدة والطلاق يقع بعدد قرئت به لا به فلو ماتت قبل العدد لغا الطلاق ولو مات قبله وقعت واحدة ولو قال أنت طالق واحدة وواحدة أو قبل واحدة أو بعدها واحدة وقعت واحدة وفي بعد واحدة أو قبلها واحدة أو مع واحدة أو معها واحدة ثنتان وبأنت طالق واحدة وواحدة إن دخلت الدار ثنتان لتعلقهما بالشرط دفعة واحدة إن قدم الشرط لأن المعلق كالمنجز وفي المدخول بها ثنتان في كلها ولو قال امرأتي طالق وله امرأتان أو أكثر طلقت واحدة وله خيار تعيينها ولو قال لنفسه الأربع بينكن تطليقة أو أربع طلقت كل واحدة تطليقة واحدة إلا أن ينوي فسمه كل بينهما فتطلق كل ثلاثاً ولو قال بينكن خمس تطليقات أو ثمان تطليقات وقعت على كل ثنتان وفي أكثر ثلاث ولو قال لامرأتين لم يدخل بواحدة منهما امرأتي طالق امرأتي طالق ثم قال

(١) وراجع المطولات في الفاظ التعليق (٢) والمراد قوله أنا منك بآن أو عليك حرام (٣) ونحوها

أردت واحدة منها لم يصدق ولو مدخولتين صدق لصحة تفريق الطلاق على المدخولة دون غيرها ولو قل امرأتى طالق ولم يسم وله امرأة طلقت فلو امرأتان فله صرفه الى ايهما شاء ولو كرر لفظ الطلاق وقع الكل وان نوى التأكيدي وان كان اسمها طالقاً او جرة فان نوى بالنداء الطلاق او العتاق وقعا والا لا . وكتابة الطلاق ما لم يوضع له واحتمله وغيره فما يحتمل منها الرد ويصلح جواباً لاسباباً وشتماً كالخروجي واذهي وقومي وما يصلح سبباً كخلية وبرية وحرام (١) وبأن وما لا يحتمل السبب والرد كاعتدي واستبرئي وحكم وانت واحدة ففي الرضا تتوقف الاقسام الثلاثة على النية وفي الغضب الاولان وفي مذاكرة الطلاق (٢) الاول فقط وتقع الرجعية باعتدي واستبرئي وحكم وانت واحدة وبقاها البائن والثنتان والثلاث ان نواها خلا اختاري فان نية الثلاث لانصح فيه كما لا تصح في الالفاظ الثلاثة الآتية ولو طلقها واحدة بعد الدخول فجعلها ثلاثاً صح كما لو طلقها رجعية فجعله قبل الرجعة بائناً او ثلاثاً والصريح يلحق الصريح والبائن والبائن يلحق الصريح دون البائن اذا امكن جعله اخباراً عن الاول الا اذا كان البائن معلقاً بشرط او مضافاً قبل ايجاد المنجز البائن كقوله ان دخلت الدار فأنت بائن (٣) فلو بائن ثم دخلت بائن باخرى وكانت بائن غداً (٤) ثم ابانها ثم جاء الغد بائن باخرى لانه لا يصلح اخباراً وكل فرقة هي فسخ من كل وجه كاسلام وردة مع لحاق وخيار بلوغ وعق لا يقع الطلاق في عدتها وكل فرقة هي طلاق يقع الطلاق في عدتها (٥)

(١) ويفنى الان بعدم الحاجة الى النية في ايقاع الطلاق بلفظ الحرام لعرف وحلال الله او المسلمين بعم بخلاف احدا كن واليه البيان وانت حرام الف مرة تقع واحدة (٢) وهي دلالة الحال (٣) مثال للمعلق (٤) مثال للمضاف (٥) على نحو ما مر من لحوق الصريح البائن وعكسه الخ

ولو قال لها اختاري او امرك بيدك بنوي نفويض الطلاق او قال طلقي نفسك
فلما ان تطلق في مجلس علمها به وان طال ما لم تقم او تمل ما يقطعه لا بعده
الا اذا زاد متى شئت ونحوها ولم يصح رجوعه لانه تمليك ويمين من جهته لا
توكيل وفي طلقي ضربك وقوله لاجنبي طلق امرأتي يصح رجوعه ولا يتقيد
الموكل بالمجلس لانه توكيل محض الا اذا زاد ان شئت فيصير تمليكا ولا يرجع
وفي طلقي نفسك وضربك تمليك في حقها توكيل في حق ضربها وجلس القائمة
واقكام القاعدة ودعاء الاب للمشورة وشهود الاشهاد وايقاف دابة هي راكبتها
لا يقطع والفلك لها كالبنت وصير دابتها كسيورها وفي اختاري نفسك لا تصح نية
الثلاث لعدم تنوع الاختيار بخلاف انت بائن او امرك بيدك وذكر النفس
والاختيار في احد كلامها شرط متصلاً فان منفصلاً في المجلس صح والا لاولو
كرر لفظ اختاري ثلاثا فقالت اخترت او اخترت اختيارة او الاولى او الوسطى
او الاخيرة وقع بلانية ثلاثا ولو قالت في جوابه طلقت نفسي او اخترت نفسي
بتطبيقه او اخترت الطلقة الاولى بانته بواحدة في الاصح لتفويضه بالباين فلا
غلك غيره لان العبرة لتفويضه لا لابقاعها ولو قال امرك بيدك في تطبيقه او اختاري
تطبيقه فاختارت نفسها طلقت رجعية لتفويضه اليها بالصريح والمفيد للبينة اذا قرن
بالصريح صار رجعياً كمكسه (فالصريح اذا قرن بالكناية كان بائناً كانت طالق بائن)
ولو قال لرجل خير امرأتي لم تختار ما لم يخبرها بخلاف اخبرها بالحبار لا فراده .
واذا قال لها ولو صغيرة لانه كالتعليق امرك بيدك « ١ » او شمالك او انفك او
لسانك بنوي ثلاثا فقالت في بجنهها اخترت نفسي بواحدة وقعن ومثله أعرتك
خلافك واتحاد المجلس وعلمها شرط فلو جعل امرها بيدها ولم تعلم وطلقت
نفسها لم تطلق وكل لفظ صلح للابقاع منه صلح للجواب منها ومالا فلا الا

الاختبار خاصة فانه ليس من الفاظ الطلاق ويصلح جواباً منها بخلاف طلقنك لان المرأة توصف بالطلاق دون الرجل ولو قالت طلقت نفسي واحدة او اختوت نفسي بتطليقة بانث بواحدة ولا يدخل الليل في امرك بيدك اليوم وبعد غد لانها تملك ان ردت الامر في يومها بطل وكانت لها ذلك بعد غد ويدخل الليل بامرك بيدك اليوم وغداً فن ردته في يومها لم يبق في الغد لانه غليك واحد ولو قال امرك بيدك اليوم وامرك بيدك غداً فهما امران ولا يدخل الليل ولو نكحها على ان امرها بيدها صح ولو ادعت جعله امرها بيدها لم تسمع الا اذا طلقت نفسها بحكم الامر ثم ادعته ولو قال لها طلقي نفسك (٢) ولم ينو او نوى واحدة او ثنتين في الحرة فطلقت وقعت رجعية وان طلقت ثلاثا وقعت وبقولها أبنت نفسي طلقت لا باخوت وان اجازته لانه ليس بصريح ولا كناية بل تفويض واذا قال لها طلقي نفسك ثلاثا او ثنتين وطلقت واحدة وقعت لافي عكسه ولو قال طلقي نفسي ثلاثاً ان شئت فطلقت واحدة لا يقع وكذا عكسه لا شترائط الموافقة لفظاً ولو امرها بيبائن او رجعي فعكست وقع مسا أمر به ولو قال لها انت طالق متى شئت فردت لم يرتد ولم يتقيد بالمجلس ولا تطلق نفسها الا واحدة ولها تفريق الثلاث في كلها شئت ولا ثنتي ولا تجمع ولو طلقت بعد زوج آخر لا يقع ولو قال انت طالق حيث شئت او اين شئت لم تطلق الا اذا شئت في المجلس وان قامت من مجلسها قبل مشيتها لا وفي كيف شئت يقع في الحال رجعية فان شئت بائنة او ثلاثا وقع ذلك مع نبته وفي كم شئت او ماشئت لها ان تطلق ماشئت وان ردت ارتد ولو قال طلقي من ثلاث ماشئت تطلق مادون الثلاث وكذا اختاري من ثلاث ماشئت والتعليق ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى وشرط صحته كون الشرط معدوماً على خطر الوجود فالحقق تنجيز والمستعجل لغو وشرطه الملك

او اضافته اليه كان نكحها فانت طالق فلغدا قوله لاجنبية ان زرت زيداً
فانت طالق فنكحها فزارت كما لغا ايقامه مقارنا لثبوت ملك او زواله ويبطل
تعليقه بتجيز الثلاث لا مادونها والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل وكلها ومتى
ومتى ما وفيها تنحل اليمين اذا وجد الشرط مرة الا في كلها فانه ينحل بعد الثلاث
فلا يقع ان نكحها بعد زوج آخر الا اذا دخلت كلها على التزويج نحو كلها
تزوجتك فانت كذا وزوال الملك لا يبطل اليمين فلو ابانها او باعه ثم نكحها
او استنواه فوقع الشرط طلقت وعنت لبقاء التعليق ببقاء محله وتنحل اليمين بعد
وجود الشرط مطلقا لكن ان وجد في الملك طلقت وعنت والا لا فمحيلة من
علق الثلاث بدخول الدار ان يطلقها واحدة ثم بعد العدة تدخلها فتنحل اليمين
فينكحها وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له مع اليمين الا اذا برهنت وما
لم يعلم الا من قبلها صدقت في حق نفسها استحسانا ومراعاة كبالغة (وكذا
يقبل من الآيسة دون الصغيرة) واحتمال كحيض (فلو قال سيد لعبدته ان
احملت فانت حر فقال احتملت صدق لانه لا يعرفه غيره) وفي ان حضت
وفي ان حضت لا يقع مالم يستمر ثلاثا فمن حين رأت وكان بدعيها
حيضة لا حتى تطهر وكذا ان صمت او صمت يوماً ولو علق الثلاث بشيئين يقع
ان وجد الثاني في الملك والا لا ولا تطلق الجديدة بقوله للقدية ان نكحها عليك
فهي طالق فنكحها في عدة البائن من الاولى لعدم مشاركتها في القسم فلو في
الرجعي او لم يقل عليك طلقت ولو قال لها انت طالق انت شاء الله متصلاً
مسموعاً بحيث لو قرب شخص اذنه الى فيه سمع (فصح استثناء الاحم) لا يقع
الطلاق (وان مات قبل قوله ان شاء الله) ولا يشترط القصد والتلفظ (١٥) والعلم
بمعناه ويقبل قوله ان ادعاه وانكرته وعرف بالصلاح والا لا لغلبة الفساد وحكم
من لم يوقف على مشيئته كذلك كالجن والانس والملائكة والجنار وكذا

(١٥) فلو كتب الاستثناء لم يقع الطلاق ونحوه

ان شاء الله وشاء زيد ولو قال انت طالق ثلاثا وثلاثا ان شاء الله طلقت وكذا العتق لغو الثاني وعدم الوجه لجعله نو كيداً للفصل بالواو ولا يقع بان شاء الله انت طالق او فانت طالق او طالق بمشيئة الله او ارادته او محبته او رضاه لان الباء للالصاق فكانت كاللصاق الجزاء بالشرط وان اضافته الى العبد كان قبلها كما في «١» ويعتبر في المستثنى كونه من جملة الكلام كلاً او بعضاً لا من جملة الكلام الذي يحكم برحمته فلو قال طالق اربعاً الا ثلاثا طلقت واحدة واستثناء الكل باطل واخراج بعض التعليل لغو بخلاف ايقاعه ولو سألت امرأة الثلاث فقال انت طالق خمسين طلقة فقات ثلاث تكفي في فقال ثلاث لك والباقي لصواحبك وله غيرها طلقت المحاطبة ثلاثاً لا غيرها لصيرورة البراق لغوا فلم يقع بصرقه لصواحبها شيء ولو كرر ثلاثا انت دخلت الدار فانت طالق وقع الثلاث والفار بالطلاق هو من غالب حاله الهلاك بمرض او غيره بان عجز عن اقامة مصالحه خارج البيت او قدم ليقول او بارز رجلاً اقوى فلا يصح تبرعه الا من التثنت ولو ابانها طائعا بلا رضاها وهو كذلك ومات به او بغيره ورثت وكذا طالبة رجعية طلقت باننا او ثلاثا وكذا مبانة قبلت ابن زوجها ومن لاعنها في مرضه او آلى منها كذلك ولو الزوج في صف القتال او محبوساً بقصاص او جرم فليس بفار لغلبة السلامة والحامل لا تكون فارة حتى تتلبس بالخض فلو باشرت سبب الفرقة وهي مريضة ومات قبل نقضاء العدة ورثها الزوج كما لو اختارت نفسها في البلوغ والعتق او قبلت او طأعت ابن الزوج او ارتدت وهي مريضة ثم لحقت بدار الحرب او مانت بخلاف وقوعها بالجلب والعنف واللعان واذا علق طلاقها البائن بفعل اجني او بمجيء وقت والتعليل والشرط في مرضه او بفعل نفسه وهما او الشرط في المرض او بفعلها ولا بد لها منه

طبعاً كَأَكْلٍ أو شرعاً ككلام ابوين وهما أو الشرط في المرض ورثت لافي
غير ذلك ولو تصادقا على ثلاث في الصحة وعلى مضي العدة ثم اقر لها بدين أو
عين أو اوصى لها بشيء فلها الاقل منه ومن الميراث للتمسك وتعتد من وقت
اقراره ولو قال احدا كما طالق في صحته ثم بين في مرضه صار فاراً بالبيان
فترث منه ولا يشترط علمه بأهليتها للميراث فلو طلقها بائناً في مرضه وكانت
سيدها اعتقها قبله أو كانت كتابية فأسلمت ولم يعلم بذلك كان فاراً ولو قال
آخر امرأة اتزوجها طالق ثلاثاً فنكح امرأة ثم أخرى ثم مات الزوج طلقت
الاخرى عند التزوج ولا يصير فاراً ولو وهبت مهرها لزوجها فماتت وطالبت
ورثتها بمهرها وقالوا كانت الهبة في مرض موتها وقال الزوج بل في الصحة
فالقول للورثة لانهم ينكرون سقوط المهر . والرجعة استدانة الملك القائم بلا
عوض مادامت في عدة الدخول اذ لا رجعة في عدة الخلوة وتصح مع اكراه
وهزل ولعب وخطا بنحو راجعتك وردوتك وامسكتك بلائيه وبالفعل مع
الكرهية (وهو كل ما يوجب حرمة المصاهرة وانما تكون رجعة المجنون بالفعل
ولا تصح بالقول) ويتزوجها في العدة ووطنها في الدبر لانه لا يخلو عن مس
بشهوة وهو المعتبر هنا بخلاف المصاهرة اذ المعتبر فيها شهوة تكون سبباً للولد
فلا يوجبها ذلك الوطء كما لو انزل بعد المس بخلاف ما ههنا ويراجعها ان ابنت
مالم يكن الطلاق بائناً ونذب اعلامها واشهاد عدلين وعدم دخوله عليها بغير
ذنبا لتناهب ولو ادعى بعد العدة انه راجعها في العدة وصدقته صح والا لا
ولو اقام بينة بعد العدة انه جامعها في عدتها أو قال راجعها كانت رجعة
ولو قال راجعتك يريد الانشاء فقالت مضت عدتي لاتصح لمقارنتها انقضاء
العدة حتى لو سكنت ثم اجابت صحت والقول للمكذب من سيد أو أمة اذا
ادعى الزوج الرجعة في العدة ولا بينة ولو قالت انقضت عدتي ثم قالت

لم تنقض كان له الرجعة وتنقطع الرجعة اذا طهرت من الحيض الاخير
لعشرة وان لم تغتسل وان لاقى لا حتى تغتسل ولو بسؤر حمار لاحتمال
طهارته مع وجود المطلق (لكن لا تصلي ولا تتزوج احتياطاً لاحتمال
النجاسة) او تصير الصلاة ديناً في ذمتها او تقيم وتصلي ولو نفلاً صلاة
تامة وفي الكتابية والمجنونة والمعتوه يكفي مجرد الانقطاع لعدم الخطاب
ولو نسيت في الغسل اقل من عضو انقطعت الرجعة لتسارع الجفاف فلو
تيممت او تركته عمداً او نسيت عضواً لا والمطلقة الرجعية تزني لزوجها اذا
كانت الرجعة مرجوة ولا يخرجها من بيتها ولو دون السفر ما لم يشهد
على رجعتها فلو لم يصرح بعدم رجعتها كان السفر بها رجعة دلالة والطلاق
الرجعي لا يحرم الوطء فلا يوجب العقر ولكن تكره الحلو بها تنزهاً ما لم
يكن من قصده المراجعة ويثبت لها القسم ان من قصده المراجعة وينكح
مبانتة بها دون الثلاث في العدة وبعدها بالاجماع بخلاف ما لو طلق الحرة ثلاثاً
والامة ثنتين ولو قبل الدخول فلا تحل حتى يطأها زوج آخر ولو مراها
بنكاح نافذ ١٠ ونقض عدته ولو وطئ مفضاة لم تحل حتى تحبل ليعلم ان
الوطء في القبل وكذا المجهول والابلاج في محل البكارة يحلها والموت عنها
لا وكره تحريمها نكاحها بشرط التعليل وان حلت للاول وجعل الشارع الاول
تيسراً مستعيراً والثاني تيسراً مستعاراً بخلاف ما لو اخمراه فأتى الثاني بوجبر
وبعدم بالدخول الثلاث وما دونها ولو اخبرت مطلقة الثلاث بمضي عدتي الاول
والثاني والمدة تحتل ذلك جاز للاول ان يصدقها ان غاب على ظنه صدقها لو
علمت بالقدر ولم تقدر على منعه الا بقتله فلما قتله بدواء خوف القصاص فلو

قدّرت بغدية او هرب فعلت ولو قال بعد طلاقها ثلاثا كان قبيلها طلقة
وانقضت العدة وصدقته لا يصدفان . والايلاء هو الحلف على ترك قربانها
اربعة اشهر للحرة وشهران للامة فأكثر بشيء شاق يلزمه كحج وكفارة وهي
منكوحة وقت تنجيز الايلاء والزواج من اهل الطلاق فصح ايلاء الذمي بغير
ما هو قربة محضة كالصوم والحج فتقع بائنة ان بر ولزم الكفارة او الجزاء ان
حنث وسقط الحلف لو مؤقّتا ولو بعمدين وببضي الثانية تبين بثانية وسقط الايلاء
لا لو مؤبداً فلو نكحها ثانيا وثالثاً ومضت المدة بلا في «١» بانث باخريين
فان نكحها بعد زوج آخر لم تطلق ان وطئها كفر للحنث لبقاء اليمين ومن
صرّح الايلاء لا اقربك او لا اقربك اربعة اشهر او ان قربتك فعلي حج او
انث طالق او عبده حر ومن كذابه لا امسك ولا آتيك ولا اغشاك
ومن المؤبد حتى تخرج الدابة او الدجال وان قال والله لا اقربك شهرين
وشهرين بعد هذين الشهرين فهو مول ولو مكث ساعة ثم قال لا اقربك شهرين
لا ولو قال لا اقربك سنة الا يوماً لم بك مولياً حتى يطأها ويبقى اربعة
اشهر فان بعد ذلك لم تبقى فلا ايلاء وابلاؤه من مائة او اجنبية فنكحها غير
صحيح وفيه عند عجزه حقيقة بقوله فثت اليها فان قدر في المدة ففيه
الوطء في الفرج لا في الدبر . والخلع ازالة ملك النكاح متوقفة على قبولها
بلفظ الخلع او ما في معناه ولا بأس به عند الحاجة ولو في حالة الحيض دفعاً
للسقاق بما يصلح للمهر وهو يمين في جانبه فلا يصح رجوعه قبل قبولها ولا يصح
شرط الخيار له ولا يقتصر على المجلس معاوضة في جانبها فصح رجوعها وشرط
الخيار لها ويقتصر على المجلس وطرف العبد في العتاق على مال كطرفها في
الطلاق ويكون الخلع بلفظ البيع والشراء والطلاق والمباراة والواقع به
وبالطلاق على مال طلاق بائن والخلع من الكنايات فيعتبر فيه ما يعتبر

حقها فلو خلعها وقال لم انو به الطلاق لم يصدق ان ذكر بدلا والا صدق
 في الخلع والمباراة وكره تحريما اخذ شيء ان كان النشوز منه لامنها ولو
 اكرهها الزوج عليه طلقت بلا مال ولو خلعها او طلقها على خمر او خنزير
 او ميتة ونحوها وقع مجانا طلاق بان في الخلع رجعي في غيره ويسقط
 الخلع والمباراة كل حق لاحدهما على الآخر بما يتعلق بذلك النكاح الا نفقة
 العدة وسكنائها الا ان ينص على النفقة فتسقط الاولى دون الثانية وليس
 الطلاق على مال مسقطا للمهر ولو خالع الاب صغيرته بما لها او مهرها او خالعت
 بذلك وهي غير رشيدة فان خالعتها ضامنا البذل صح والمال عليه بلا سقوط
 مهر وان شرطه عليها فقبلت وهي من اهله (بأن تعقل ان النكاح جالب
 والخلع سالب) طلقت بلا شيء (لعدم اهلية القرامة وان لم تقبل او لم تعقل
 لم تطلق وان قبل الاب ولو بلغت واجازت جاز) ولو قال خالعتك فقبلت
 طلقت ويرى عن المؤجل او عليه والاردت ما ساق اليها من المعجل وخلع
 المريضة من الثلث . والظهار تشبيه المسلم زوجته او جزأ شئها منها بمحرم عليه
 فأبدأ وصح اضافته الى ملك او سببه وظهارها منه لغو والظهار كقوله انت
 علي كظهر أمي او رأسك او نصفك كظهرها او بطنها او فرجها او فخذها
 مما يحرم عليه النظر اليه من محرمه فيحرم بالظهار وطؤها عليه ودواعيه حتى
 يكفر فان وطئ قبله استغفر وكفر للظهار والمرأة ان تطأ بالوطء وعليها
 ان تمتعه من الاستمتاع حتى يكفر وعلى القاضي الزامه به وان نوى بأن
 علي مثل أمي برأ او ظهاراً او اطلاقاً صح والا لغا ولاظهار من أمته ولا
 بمن نكحها ثم ظاهر منها ثم اجازت النكاح وعليه كفارة لكل واحدة
 من نسائه اذا ظاهر منهن وان ظاهر مراراً من امرأته فعليه لكل كفارة
 فان عني التكرار والتأكيده صدق ان يجلس واحد قضاء والا لا والكفارة

تحرير رقبة ولو رضيعاً او كافراً او اصم او خصباً او مجبوباً لافانئت جنس المنفعة
كاعمى ومجنون لا يعقل ومقطوع الايمان او اكثر اصابع كل يد او الرجلين
او يد ورجل من جانب ومعتوه مغلوب ومفلوج ومدير وام ولد ومكاتب ادى
بعض بدل الكتابة ولم يعجز نفسه وصح شراء قريبه بذية الكفارة بخلاف
ارثه لانه بغير صنعه وصح اعتاق نصف عبده ثم باقيه عنها فان لم يجد ما يعتق
صام شهرين متتابعين قبل المسيس ليس فيها رمضان وايام عيد وتشريق وكذا
كل ما شرط فيه التتابع فان افطر فيها ولو بعذر او وطئ استأنف الصوم
لا الاطعام ان وطئها في خلاله ولا يجزى العبد الا الصوم فان عجز اطعم ستين
مسكيناً كالفطرة وان غداهم وعشاهم جاز كما لو اطعم واحداً ستين يوماً ولو
اباحه كل الطعام في يوم دفعة او دفعات اجزأ عن يوم واحد ولو امر غيره ان
يطعم عن ظم ره ففعل صح ويرجع ان ذكر الرجوع وان سككت رجع فيه
الدين دون الكفارة والزكاة وصحت الاباحة في طعام الكفارات (١) والقديبة
دون الصدقات والعشر ولو حرر عبيدين عن ظهارين صح عنها وكذا الاطعام
والصيام . واللعان شهادات اربعة كشهود الزنا مؤكدات بالايمان مقرونة شهادته
باللعن وشهادتها بالغضب لانهم يكثرن اللعن فكان الغضب اردع قنئة مقام
حد القذف في حقه وحد الزنا في حقها وشرطه قيام الزوجية ولو بعدة رجعية
وكون النكاح صحيحاً وسببه قذف الرجل زوجته بصريح الزنا قذفاً
يوجب الحد في الاجنبية وحكمه حرمة الوطء والاستمتاع بعبد التلاعن ولو
قبل التريق واهله من هو اهل للشهادة على المسلم فمن قذف زوجته الحية (٢)
(١) سوى القتل (٢) فلو ميتة وطالبه اولادها من غيره حد للقذف ولو
حده لم يجد اولده

العقوبة (١) وصالحا لاداء الشهادة على المسلم (٢) او نفى نسب الولد وطالبته به
لا عن فان ابي جلس حتى يلاعن او يكذب نفسه فيعده للقذف فان لاعن لاعنت
والاحبست حتى تلاعن او تصدقه فيندفع به اللعان ولا تحدر ان صدقته اربعا
لانه ليس باقرار قصدآ ولا ينتفي الذنب لانه حق الولد واذا لم يصلح الزوج
شاهدا لرقه او كفره وكان اهلا للقذف (٣) حد اذ الاصل ان اللعان اذ سقط
لمعنى من جهته فلو القذف صحيحا حد والا فلا حد ولا لعان فان صلح شاهدا
وهي لم تصلح او كانت بمن لا يحذر فاذفها فلا حد ولا لعان ولكن يعزر بطلبها
حسب الباب . باظهاره الفاحشة الا ان تكون مجاهرة ويعتبر الاحصان عند القذف
فلو قذفها وهي امة او كافرة ثم اسلمت او اعتقت فلا حد ولا لعان ويسقط
اللعان بعد وجوبه بالطلاق البائن ثم لا يعود بتزوجها بعده لان الساقط لا يعود
ويسقط بزناها ووطئها بشبهة ورددتها ولا يعود لو اسلمت بعده ويسقط بموت شاهد
القذف وغيبته لا لو عمي او فسق او ارتد ولو قال زنت وانت صبية او مجنونة
والجنون معهود منها فلا لعان لاسناده لغير محله بخلاف وانت ذمية او امة او
منذ اربعين سنة وعمرها اقل وصفته ما نطق به الكتاب والسنة (٤) فان التعنا
ولو اكثرت اللعان بانتهى بتفريق الحاكم الذي وقع اللعان عنده وان لم يرضيا
وبتوارثان قبل التفريق فلو لم يفرق حتى مات او اعتزل استقبله الحاكم الثاني
ولو اخطأ الحاكم ففرق بينهما بعد وجود الاكثر من كل منهما صح وبعد الاقل لا
وحرم وطؤها بعد اللعان قبل التفريق ولها نفقة العدة وان قذف بولد حي نفى

(١) بان لم توطأ حراما بشبهة ولا بتكاح فاسد ولا لهبا ولد بغير اب (٢)
فخرج نحو قن صغير ومحدود في قذف وكافر (٣) اي بالغاً عاقلاً ناطقاً (٤) وهي
آيات الملاعة في سورة النور

الحاكم نسبة عن ابيه والحقه بامه بشرط صحة النكاح وكون العلق في حال يجري فيه اللعان حتى لو علق وهي امة او كتابية فعنتت او اسلمت لم ينفذ لعدم التلاعن وأن اكذب نفسه حد وله ان ينكحها وكذا اذا قذف غيرها فحد او صدقته او زنت وان لم تحد ولا لعان لو كانا خرسين او احدهما او طراً ذلك بعده قبل التفريق فلا حد ولا تفريق كما لا لعان ينفي الحمل الا ان يصرح بالزنا ولا ينتفي الحمل وصح نفي الولد الحي عند التهنئة (١٥) وابتياح آلة الولاد لا بعدهما ولا عن صح النفي او لا لوجود القذف ولو نفي اول التوأمين واقر بالثاني حد لتكذيبه نفسه (٢٠) وان عكس لاعن والنسب ثابت فيها ولو مات ولد اللعان وله ولد فادعاء الملاعن ان ولد اللعان ذكر آ ثبت نسبة وان انثى لا لاستغنائها بنسب ابيه والعنن من لا يقدر على جماع فرج زوجته لمانع منه ككبر او سحر فلو منها كرتقاء فلا خيار لها فاذا وجدت زوجها مجبوا او مقطوع الذكر او صغيره كالزور فرق بينهما في الحال فلو جب بعد وصوله اليها مرة او صار عتيماً بعدها لا ولو جاءت امرأة المجهوب بولد بعد التفريق الى سفتين ثبت نسبة والتفريق بحاله ولو عتيماً بطل التفريق ولو وجدته عتيماً او خصيا اجل سنة قمرية لاشتغالها على الفصول الاربعة فلعله يقوى في فصل دون فصل ورمضان ومدة حيضها من السنة لا مدة مرضها او مرضه فان وطئ في خلالها والا بانت بالتفريق بطلها ولو امة فالحيار لمولاه ولو وجدته عتيماً ولم تحص زمانا لم يبطل حقها ولو ادعى الوطء وانكرته فان قالت ثقة هي بكر بان تبول على جدار او لا يدخل في فرجها مع بيضة (٣٠) خيرت وان قال ثوب صدق بيمينته فان نكل في الابتداء اجل وفي الانتهاء من الحول

(١٥) ولا تقدير لمدتها بشيء في الاصل ويقدرونها عادة بسبعة ايام (٢٠) الا ان يرجع باقراره بالثاني فيلاعن (٣٠) اي بياضها

خيرت كما يصدق لو وجدت ثيباً وزعمت زوال عذرتها بسبب آخر غير وطئه
 كما صبه مثلاً وان اختارته ولو دلالة بطل حقها كقيامها من مجلسها او اقامها
 اعوان القاضي او قام القاضي قبل ان تختار شيئاً ولو تزوج اخرى عالمة بحاله
 لم يك لها خيار ولا يتخير احد الزوجين بعيب الآخر ولو تراضيا على النكاح بعد
 التفريق صح وله اجبار زوجته وامته على شق رتقها ولو تزوجته على انه خر او
 سني او قادر على المهر والنفقة فبان بخلافه كان لها حق الفسخ للتفريق لا للكفارة
 لانها حق الاولياء والعدة تربص يلزم المرأة عند زوال النكاح او شبهته وسبب
 وجوبها النكاح المتأكد بالتسليم وما جرى مجراه ويصح الطلاق فيها والعدة في
 حرة تحيض لطلاق او فسخ بعد الدخول حقيقة او حكماً ثلاث حيض وكذا
 في ام ولد مات مولاه او اعتقها «١» وموطوءة بشبهة «٢» او نكاح فاسد في
 الموت والفرقة وفيمن لم تحض لصغر او اباس او بلغت بالسن ولم تحض ثلاثة
 اشهر ان وطئت وللموت اربعة اشهر مطلقاً وفي امه تحيض حيضتان
 فان لم تحض او مات عنها زوجها فنصف الحرة وفي حامل ولو من زنا «٣»
 وضع حملها ولو زوجها صغيراً غير مراهق وولدت لافل من نصف حول من
 موته فان لنصف فاكثر فعدة الموت لعدم الحمل عند الموت ولا نسب في حاله
 لانه لا ماء للصبي وفي امرأة الفار من البائن ابعد الاجلين من عدتي الوفاة
 والطلاق احتياطاً ولمطابقة الرجعي عدة الموت ان مات عنها قبل انقضاء عدة
 الطلاق وعدة من اعتقت في رجعي عدة حرة فلو في بائن وموت فعدة امه ولو
 اعتدت آيسة بالاشهر ثم عاد دمه على جاري عادت او جعلت من زوج آخر
 بطلت عدتها وفسد نكاحها واستأنفت بالحيض لان شرط الحلفية تحقق الاباس
 «١» لان لها فراساً كالحره «٢» كمن زفت لغير بعلمها «٣» كأن تزوج حبلى
 منه ثم مات

عن الأصل وذلك بالعجز الدائم الى الموت والصغيرة لا تستأنف الا اذا حاضت في انشاء الاشهر كما تستأنف بالشهور من حاضت ثم ابست قبل تمام العدة تحرزاً عن الجمع بين الأصل والبذل وسن الاياس خمس وخمسون وعدة المنكوحه فاسداً والموطوءة بشبهة وام الولد (غير الآيسة) والحامل الحيض للموت وغيره ولا اعتداد بحيض طلقت فيه واذا وطئت المعتدة بشبهة ولو من المطلق وجبت عدة اخرى وتداخلتا والموتى منها وتتم الثانية وان تمت الاولى ومبدأ العدة بعد الطلاق والموت لا من وقت القضاء وتنقضي ولو جهلت بها وفي الفاسد بعد التفريق او اظهار العزم على ترك وطئها ولو قالت مضت عدتي والمدة تحتمل له وكذبها الزوج قبل قولها مع حلفها والا لا ومن نكح معتدته ولو من فاسد وطلقها قبل الوطء ولو حكما فعليه مهر تام وعليها عدة مبتدأة لبقاء اثر الوطء الاول فهي مقبوضة به في يده فكان الدخول في النكاح الاول دخولا في الثاني والذميمة لا تعتد اذا لم تعتدده ان لم تكن حاملا او متزوجة بمسلم لانا نتركهم وما يدينون ولا تعتد مسبية افتقرت بقبائين الدارين الا الحامل لان الحربي ملحق بالجماد وكذا حربية خرجت اليها مسلمة او ذمية او صارت كذلك بعد ان كانت مسأمنة الا الحامل ولا عدة لو تزوج امرأة الغير ودخل بها علما بذلك لانه زنا بخلاف ما اذا لم يعلم وتحد مكافئة مسلمة ولو امة وجوبا اذا اعتدت لبثت او موت بترك الزينة والطيب والدهن ولو بغير طيب «١» والكحل والخاء وابس المعصفر والمزعفر الا لعذر لا معتدة عتق ونكاح فاسد وتحرم خطبة المعتدة وصح التعريض كأريد التزوج لمعتدة وفاة لاطلاق اثلا يعادي المطلق ولا تخرج من بيتها الا لضرورة ومنها خروج معتدة الوفاة في النهار وبعض الليل لان نفقتها عليها وتعتد ان في بيت وجبت فيه وتعودان الى مسكنها فوراً

ان طلقت او مات وهي في غيره ولا يخرجان منه الا لضرورة كخرف هدم
وتلف وكخراج وعدم وجود كراء ولا بد من سترة بينهما في البائن فان ضاق
المنزل او كان الزوج فاسقاً فخروجه اولى وحسن ان يجعل القاضي بينهما امرأة
قادرة على الجلالة بينهما ترزق من بيت المال ومطلقة الرجعي كالبائن ولكنها
لا تفارق زوجها في سفر (لقيام الزوجية) . ومدة الحمل اكثرها سنتان واقلها
سنة اشهر فيثبت من غير دعوة نسب ولو معتدة رجعي ولدت لاكثر من
سنتين ما لم تقر بمضي العدة وكانت رجعة لا في الاقل وثبت النسب كما في ميتوة
جاءت به لاقل منها لانها لا تنكح الا بدعونه وان لم تصدقه ويثبت النسب من
المراقة المدخول بها ان ولدت لاقل والا فلا فلو ادعت حبلاً فهي ككبيرة
لاعترافها بالبلوغ ويثبت نسب ولد معتدة الموت ان جاءت به لاقل منها من
وقته اذا كانت كبيرة ولو غير مدخول بها وان ولدته لاكثر ولا ومن اقرت
بمضي العدة ثبت نسب ولدها ان جاءت به لاقل من اقل مدته من وقت
الافراق ولاقل من اكثرها من وقت البت للتيقن بكذبها والا لا واذا ولدت
امته الموطوءة له ولداً توقف ثبوت نسبه على دعوته اضعف فراشها كأمة
مشتركة بين اثنين استولدها واحد ثم جاءت بولد لا يثبت النسب بدونها لحرمه
الوطء واكتفوا بقيام فراش الزوجة بلا دخول كتزوج المشرقي مغربية بينهما
سنة فولدت لسته اشهر مذ تزوجها لتصور الدخول كرامة بان يكون من اهل
الخطوة او استخدما لنحو الجن وزاد الآن ثالث وهو الطائفة ونحوها ولو
غاب عن امراته فتزوجت بآخر وولدت ثم جاء الزوج الاول فسخ النكاح
الثاني وعادت للاول والاولاد للثاني . وتثبت الحضانة للام ولو بعد الفرقة الا
ان تكون مرتدة او فاجرة او غير مأمونة او بها رق (الا ان تلده بعد الكتابة

الدخوله فيها) او تزوجت بغير ذي رحم محرم للصغير او ابنت انت تربية مجازا
والاب معسر ومحرمه تقبل ذلك ولا تجبر عليها الا اذا تعينت (بان لم يأخذ
تدي غيرها او لم يكن للاب ولا للصغير مال واذا اسقطت الام حقها صارت
كمنته او منزوجة فتنقل الى الجدة) وتستحق اجرة الحضانه اذا لم تكن منكوحه ولا
معتدة لأبيه (فان كانت منكوحه او ممتدة لغير الاب فلها الاجرة اذا كانت
النكاح محرما للصغير والا فلا حضانه لها) ثم ام الام ثم ام الاب وان علوا ثم
الاخت الشقيقه ثم لأم ثم لأب ثم الحالات كذلك ثم العمت وكذلك والذمية
كسالمه الم يعقل ديناً او يخف ان يألف الكفر ويسقط حقها بنكاح غير
محرمه وتعود الحضانه بالفرقة البائنة والحضانه احق بالغلام الى سبع وبالجارية
الى تسع ولا خيار للولد عندنا قبل البلوغ وبعده يخير بين ابويه وله الانفرد
واذا بلغت الجارية مبلغ النساء ضمها الاب اليه ان بكرأ وان ثيبا لا الا ألا
تكون مأمونة على نفسها وليس للاب ضم الغلام البالغ الى نفسه الا ألا يكون
مأمونا والجد كالاب وكذا الاخ والعم الا ان يكونا مفسدين وليس للمطلقة
بأثنا بعد عدتها الخروج بالولد من بلد الى آخر بينهما تفاوت بحيث لا يبصر الاب
ولده ثم يرجع في نهاره الا اذا انتقلت من القرية الى المصر وفي عكسه لا الا
ان يكون وطنها ونكحها فيه ولا تنقل لغير الام الا باذنه ولو اخذ المطلق
ولدها منها لتزوجها سافر به حتى يعود حق امه . والنفقة الطعام والكسوة
والسكنى ونجب نفقة الغير على الغير بزوجية او قرابة او ملك فتجب للزوجة بنكاح
صحيح على زوجها ولو صغيراً جداً لا يستطيع الوطء في ماله (١) او فقيراً ولو
كانت كافرة او صغيرة تطبق الوطء ولو فيما دون الفرج او غنية موطوءة ام لا ان
امسكها (٢) في بيته ولو منعت نفسها للمهر بقدر حالها فنفقة المومنين نفقة
(١) لا في مال ابيه الا ضمها (٢) اي غير الموطوءة التي منها انللع

البسار ونفقة المعسرين نفقة الاعسار ونفقة المختلفين الوسط ويخاطب الزوج بقدر وسعه والباقي دين الى الميسرة فتجب النفقة من حين العقد الصحيح وان لم تنتقل الى منزل الزوج اذا لم يطلبها لا اذا خرجت من بيته بغير حق حتى تعود او حبست ولو ظلمها (١) او مريضة قبل الزفاف مرضا لا يمكنها من الانتقال معه او مغصوبة او حاجة مع غيره ولو محرما ولو مع زوجها فعليه نفقة الحضر دون السفر وان امتنعت المرأة ان كانت ممن لا تستخدم او بها علة فعليه ان ياتىها بطعام مهيا والا لا وعليه ادوات البيت ولها الكسوة في كل نصف حول مرة وللزوج الاتفاق عليها بنفسه الا ان يظهر للقاضي عدم انفاقه فيفرض لها كل مدة تناسب زوجها كيوم للمعتوف وسنة للدهقان ويقدرها بقدر الغلاء والرخص والشتاء والصيف وتجب لحادتها المملوك لو حرة وهو موثر ولو له اولاد لا يكفيه خادم فرض لحادمين او اكثر ولا يفرق بينها بعبئها عنها ولا بعدم ايفائه حقها منها وله موثرا وبامرها القاضي بالاستدانة لتجيل عليه ولو انسر فخصمته تم وبالعكس وجب الوسط ولو صالحت زوجها على شيء ثم قال لا اطيقه لم يلتفت اليه الا اذا علم ان مادونه يكفها والنفقة لا تصير ديناً الا بالقضاء او الرضاء ويسقط المفروض بموت احدهما وبطلاقها ولو رجعيها الا اذا استدانته بامر القاضي ولا ترد المعجلة وببيع القن الماذون في النكاح ويسعى المدير والمسكن قبل تعجيزه في نفقة زوجته اذا اجتمع عليه ما يعجزه عنه ولم يفده سيده مرة بعد اخرى وتسقط يموت وقتله وببيع في غيرها من الدين مرة واحدة لعدم التجدد ونفقة الامة المنكوحة انما تجب بالتبوة فلو استخدمها المولى او اهله بعدها او بواها بعد الطلاق لتقضي العدة ولم يكن بواها قبله سقطت وتجب للزوجة الكسنى في بيت خال

(١) الا اذا حبسها بدين هو له

عن امه واهلها سوى طفله الذي لا يفقه معنى الجماع وامته وام ولده بقدر حالهما وكفاها بيت منفرد من دار له غلق ولا يلزمه اتيانها بمؤنة ولا يمنعها من الخروج الى الوالدين والى غيرهم من الاقارب في كل سنة (١)، ولا يمنعهم من الدخول عليها في مثل ذلك ويمنعهم من البيوتنة وتقرض لزوج غائب وطفله وابويه وكبير زمن وانثى من اولاده (٢) في مال له من جنس حقهم عند من يقر به ويزوجيه وولاد او علم القاضي بذلك وكفلها وحلفها ان الغائب لم يعطها النفقة وان اقامت البينة على غائب بالنكاح لم يقض به ولكن قضي بالنفقة وتجب المطلقة رجعي وبائن وفرقة من قبلها بغير معصية كخيار عتق وبلوغ وتفريق بعدم كفاة لالمعتدة موت الا ان تكون ام الولد حاملاً فلها النفقة من جميع المال ولا تجب الا السكنى لمعتدة فرقة بمعصيتها كردة وتجب لطفله الفقير الحر ولولده الكبير العاجز عن الكسب كانش وزمن ومن يلحقه العار بالنكس وطالب علم لا ينفق لذلك لا يشاركه احد في نفقة ولده وابويه وعمره وليس على امه ارضاعه فضايل ديانته الا اذا تعينت ويستأجر الاب من ترضعه عندها لا امه لو منكوحته او معتدة رجعي وهي احق بعد العدة ان لم تطلب زيادة على ما تاخذه الاجنبية ولو دون اجر المتل وعليه بما فضل عنه نفقة اصوله الفقراء القادرين على الكسب بالسوية فان لم يفضل وقدر على الكسب وجب ان الاصل عاجزاً وبقي فضل والا فلو الولد وحده ضم اصله اليه ديانة لثلاث يضيع ولو له عيال ضمه اليهم قضاء والمعتبر فيمن تجب عليه النفقة من الفروع الجزئية والقرب دون الميراث وكذا في الفروع مع الحواشي وفي

(١) وقيد في الفتوح خروجها بما اذا لم يقدر الوالدان على اتيانها والا فبقدر متعارف دفعا للفساد (٢) اي الغائب

الفروع مع الاصول الاقرب جزئية فالتوجيه والارث وكذا في الفروع
والاصول مع الحواشي لسقوط الحواشي بالفروع وفي الاصول ان كان معهم
اب فالتفقه عليه والا فعلى الاقرب جزئية فان استنوا ترجع الوارث وان
كانوا كلهم وارثين فكلا ارث وفي الاصول مع الحواشي ان كان احدهما غير
وارث اعتبر الاصول وان كان كل وارثا اعتبر الارث وفي الحواشي الارث بعد
كوته ذا رحم محرم ولا نفقة مع الاختلاف دينا الا للزوجة والاصول والفروع
الذمين دون الحريين لانقطاع الارث ويبيع الاب لا الام عرض ابنه الكبير
الغائب (لا الحاضر) لاعقاره في النفقة (ويبيع عقار الصغير والمجنون للنفقة
له ولزوجته واطفاله بقدر حاجته لا فوقها) ولا في دين له سواه او ضمن قضاء
مودع الابن ومدبته لو انفقا على ابويه وزوجته واطفاله بغير امر او قاض ان
كان ولو انفق الابوان من ماله على انفسهما وهو من جنس النفقة لم يضمن ولو
قضى بنفقة غير الزوجة والصغير ومضى شهر فاكثر سقطت لحصول الاستغناء
الا ان يستدين بامر قاض وينفق فلو مات من عليه دين النفقة بعد الاستدانة
فهو دين ثابت في تركته وتجب النفقة لملوكه فلو امتنع فهي في كسب المملوك
والا امره القاضي يبيعه والا الزم بالانفاق ولو عجز عن الكسب ولم ينفق عليه
مولاه اكل قدر كفايته بغير رضاه ونفقة العبد المغصوب على الغاصب الى ان
يرده الى مالكه فان خاف القاضي على العبد الضياع باعه دون الغاصب وامسك
ثمنه للمالك والمودع واخذ الا بق واحد شريكى عبد غاب احدهما آجره وانفق
منه او باعه وحفظ ثمنه لمولاه ويجبر الشريك على الانفاق على الدواب والزرورع
فان لم يك شريك امر صاحبه بالانفاق عليها في الديانة لا في القضاء .

(٩ - كتاب الجهاد)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجهاد فرض كفاية ابتداء لا على صبي وبالغ له ابوان أو أحدهما () ويحرم الخروج بغير إذنهما أتركه فرض العين إلى فرض لم يتعين عليه () وعبد وامرأة واعنى وأخرج وأقطع ومدين بغير إذن غريمه وكفيله وعالم ليس في البلدة أفعه منه فليس له الغزو خوف ضياعهم وفرض عين أن هجم العدو فيجب على مؤن استطاع حمل السلاح ولو ولدأ وعبدأ وامرأة ومدينأ بغير إذن والد وسيد وزوج وغريم وقبل خبر المستنفر ومناذي السلطان ولو فاسقأ لانه خبر يشهر في الحال وكره الجعل (١) مع وجود شيء في بيت المال والا لا فان حاصرته الكفار دعوتهم ندبا أن بلغتهم الدعوة والا فوجوبا (٢) إلى الاسلام فان أسلموا فيها ونعمت والا فإلى الجزية (٣) فان قبلوا كان لهم مالنا وعليهم ما علينا (٤) والا استعنا بالله تعالى وحاربناهم بكل قاتل كنصب المجانيق (٥) وحرقتهم وحرقت دورهم وامنعتهم وأغراقهم وقطع أشجارهم ولو مشرة وأفساد زروعهم (٦)

(١) وهو أخذ المال من الناس لأجل الغزاة (٢) ما لم تتضمن الدعوة ضرراً (٣) ما لم يكونوا مرتدين أو من مشركي العرب (٤) إلا الحمر والخنازير وحده الشرب والنسكاح لو اعتقدوا جوازهم بلا مهر أو شهود أو في عدة غير مسلم بخلاف الربا لحرمته عليهم في شريعةهم (٥) جمع منجنيق وتأنيشها أحسن آلة ترمى بها الحجارة الكبار قال تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة (٦) إلا إذا غلب على الظن ظفروا بدونهم فيكره

ورمهم وان تتوسوا ببعضنا ونقصد الكفار بالرمي (١)، ولو فتح الامام بلدة فيها مسلم او ذمي لم يحل قتل احد منهم حتى يخرج واحد او يخرج فيجمل قتل الباقيين ولا يخرج ما يحرم الاستخفاف به كصحف وكتب فقه الا في جيش يؤمن عليه واخراج العجائز والامهات اولى من الشابات الحرائر واذا دخل مسلم اليهم بامان جاز حمله المصحف اذا كانوا يوفون بالعهد ونهينا عن غدر وغلول (٢) ومثله (٣) بعد الظفر بهم وقتل امرأة وغير مكلف وشيخ خرفان او لا يقدر على القتال والصباح والاحبال واعى ومقعد وراهب واهل كنائس لم يخاطبوا الناس الا ان يكون احدهم ملكاً او مقاتلاً او ذارأي او مال في الحرب (٤) ويحملونهم الى دارنا كثيراً للقي. ولا بأس بحمل رأس المشرك لو فيه غيظهم ولا بأس بنيش قبور الكفار طلباً للمال ولا يبدأ اصله المشرك ولا قريبه الباغي يقتل بل يشغله ليقتله غيره ولو قتله هدر وعليه التوبة فان خيف عوده الى دار الحرب ولم يكن ثمة غيره قتله وكذا ان لم يمكن دفعه الا بالقتل او جمعه يذكر الله تعالى او رسوله صلى الله عليه وسلم بسوء فقد قتل سيدنا ابو عبيدة الجراح رضي الله تعالى عنه اياه حين سمعه يسب النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم عليه ذلك ويجوز الصلح بمال منا او منهم لو خيراً ونبتد (٥) لو خيراً ونقاتل بلا نبتد مع خيانة ملكهم ولو بقتال ذي منعة باذنه ونصالح المرتدين ان غلبوا على بلدة وصارت دار حرب لو خيراً

(١) وما اصيب من المسلمين لادية فيه ولا كفارة لان الفروض لا تقرت بالفرامات ولو تتوسوا بنبي سئل (٢) خيانة من مغرم قبل قسمته (٣) قطع الاطراف والتشويه (٤) فلو قتل من لا يحل قتله فعليه التوبة لان دم الكافر لا يتقوم الا بالامان (٥) النبتد هو الاعلام بنقض الصلح تحرزاً عن الغدر حتى يعمرها حصونهم ويعلموا اطراف مملكتهم الا ان تنتهي المدة

بغير مال فان اخذ لم يرد (١)

ويحرم بيعهم ما فيه تقويتهم على الحرب ولا نحملة اليهم ولو بعد صلح ولا نقل
من امنه مسلم حر او حرة او عبد او صبي اذن لها في القتال ولو فساقاً بعد
معرفة المسلمين ذلك وسماع الكافر له وينقض الامام ويعلم بالنقض لو شراً
ومباشرة بلا مصلحة يؤذ وبطل امان ذمي (٢) واسير وتاجر عندهم ومجنون
ومسلم لم ياجر . واذا فتحت بلدة صلحاً جرى الامام فمن بعده على موجب
وارضا بمالوكهم ولو عنوة قسمها بين الجيش او اقر اهلها عليها بجزية وخراج
او اخرجهم منها واتزل بها قوما آخرين ووضع عليهم الجزية والخراج لو كفاراً
والعشر لو مسلمين وقتل الامرئ (٣) ان لم يسلموا او استرقهم او تركهم
انصرفوا ذمة للمسلمين وحرم منهم وقد اؤتمهم وردهم الى دارهم وعقر دابة شق نقلها
بل تذبح وتحرق كالسليحة وامعة تعذر نقلها ومالا يحرق منها كحديد دفن
بموضع خفي وتكسر او انهم وتراق ادهانهم ويترك صبيان ونساء شق اخر اجهم
في خراب حتى يموتوا جوعاً وعطشاً ولو وجدوا حية او عقرباً في رحالهم ثمة
تزعوا الذنب والنايب وتركهما للسل ولا تقسم غنيمته الا لاجتماع او حاجة
غزاة او ابداع ولم تبع قبل القسمة ورد البيع لو وقع ومدد لحقنا ثمة (٤)
كفان لا سوقي لم يقاتل ومن مات بعد قسمة او بيع او احراز بدارنا ورث
نصيبه ولم الانتفاع في دار الحرب بها مست اليه الحاجة من الغنيمه كالطعام بلا
بيع وقسمة وتقول وبعد الخروج لا الا برضاهم ومن اسلم قبل امره عصم نفسه
وطفله الصغير ومالا معه او اودعه معصوماً واذا دخل الحربى دارنا بغير امانه
فاخذ احدنا فهو وما معه فيه للمسلمين سواء وقع الاخذ قبل اسلامه في دار

(١) بخلاف بغاة فيرد بعد ان تضع الحرب اوزارها (٢) الا بامر مسلم (٣)

غير النساء والذراري بل يستوفون لمنفعة المسلمين (٤) اي في دار الحرب

الاسلام او بعده (١) . والمعتبر وقت المجاوزة عن دار الاسلام في استحقاق
 سهم الفارس او الراجل فلو دخل دار الحرب فارسا فنفق فرسه استحق سهمين
 فان دخلها راجلاً فاشتري فارساً استحق سهمها ولا يسهم لغير فارس واحد صالح
 لقتال كما لا يسهم لعبد وصبي وامرأة وذمي ومجنون ويوضح لهم قبل اخراج
 الخس بها لا يبلغ السهم (الا في الذمي لانه كالاجرة) اذا باشروا القتال او
 قامت المرأة بمصالح المرضى او ذل الذمي على الطريق والبراذين (٢) والعناق (٣)
 سواء ويصرف الخس لليتيم والمساكين وابن السبيل بقدم فقراء ذوي القربى
 ومن دخل دار الحرب باذن الامام او بمنعة فاغار خمس والا لانه اختلاس
 ونذب للامام ان ينقل بنحو من قتل قتيلاً فله سلبه او من اخذ شيئاً فهو له
 وسماح المقاتل ليس بشرط وهو انما يكون في مباح القتل ولا ينقل بعد الاحراز
 بدارنا الا من الخس وسلب القتيل مامعه من مركب وثياب وسلاح وحكمه
 قطع حق الباقي او اتمام ملكه فبعد الاحراز بدارنا (ويورث بعد موته قبل
 الاحراز) وهو لكل ان لم ينقل الامام . واذا سبي كافر كافراً بدار الحرب
 واخذ ماله ملكه واذا سبي الحرني ذمياً لا وملكنا مانجد من سبيهم ان غلبنا
 عليه وان غلبوا على اموالنا (٤) وحرزوها بدارهم ملكوها لانه مال غير
 معصوم في حقهم وان غلبنا عليهم فمن وجد ملكه قبل القسمة بين المسلمين فهو
 له وان بعدها فله بالقيمة ولو مثلياً فلا سبيل له عليه بعدها وله بالثمن ان اشتراه
 منهم تاجر وان فقاً عينه واخذ ارشه والقول للتاجر المشتري في مقداره مع
 اليمين عند عدم البهوان وان تكرر الاسر والشراء اخذ المشتري الاول من
 الثاني بثمانه والقديم بالثمانين ان شاء ولا يملكون حرناً ومدبرناً وام ولدنا

(١) فانت اسلم في دار الحرب فقد عصم نفسه الخ كذا مر (٢) خيل العجم

(٣) خيل العرب (٤) ولوعبد مؤمن

ومكاتبنا ونملك عليهم جميع ذلك بالغلبة ويملكون ما نملكهم من دواب
بجلاف قن مسلم ابق اليهم فاخذوة قهراً (اذ لم يبق محلاً للتملك بظهور يده
نفسه بالدخول) وعنتق عبد مسلم او ذمي شراه مستأمن وادخله دارهم كعبد لهم
اسلم ثمة فجاونا او ظهر عليهم . والمستأمن من يدخل دار غيره بامان فلو دخل
مسلم دار الحرب بامان حرم عليه التعرض لشيء من انفسهم واموالهم فلو أخرج
شيئاً ملكه حرماً فيصدق به وجوباً بجلاف الاسير وان اطلقه طوعاً فإنه
كالمخلص يحل له اخذ المال وقتل النفس دون استباحة الفرج الا ان يجد
امراته او مدبرته او ام ولده ولم يظنهن اهل الحرب وبقي المسلم برد المغصوب
والدين (١) ولو قتل احد المسلمين المستأمنين صاحبه عمداً او خطأ نجب الدية في
ماله دون العاقلة والكفارة في الخطا وفي الاسيرين يقتل احدهما صاحبه وفي قتل
مسلم من اسلم ثمة كفر فقط في الخطا ولا شيء في العمد لسقوط القود ثمة ولا
يمكن حربي مستأمن من دارنا سنة اثلاث يصير عوناً علينا ويقول له الامام ان اقم
كذا (٢) وضعنا عليك الجزية فان مكثه فهو ذمي ولا جزية عليه في حول المكث
الا بشرط اخذها منه فيه ومنع كالذمي من العود الى دار الحرب بلا رجوع
لان عقد الذمة لا ينقض كما لو وضع عليه الخراج او صار للحربية زوج مسلم او
ذمي لا عكسه بل تبقى ذمته فان رجس حل دمه وسقط دينه وصار ماله فيثماً
ان اسر او قتل بعد الظهور عليهم وان اسلم الحربي عندنا او صار ذمياً فما له
وذريته ثمة فيه وان اسلم ثمة فجاونا فظهرنا عليهم فطقله حر مسلم ووديعته مع
معصوم له ومع غيره فيه وللامام اخذ دية مسلم لا ولي له ومستأمن اسلم هنا من
عاقلة قاتله خطأ وفي عمد المستأمن القتل او الدية برضا القاتل لا العفو لحق العامة

(١) فعلها ثمة (٢) ولا توقيت ما دون السنة

ومن التبج الى الحرم حبس عنه الغذاء حتى يخرج فيقتل ولا تصير دار الاسلام دار حرب الا باجراء احكام الشرك وبتصالها بدار الحرب (١) والا يبقى فيها مسلم او ذمي آمن بالامان الاول ودار الحرب تصير دار اسلام باجراء احكام الاسلام فيها وان بقي فيها كافراً أصلي وان لم تتصل بدار الاسلام وكل مصر فيه والى مسلم من جهة الكفار جاز منه اقامة الجموع والاعياد واخذ الخراج وتقليد القضاة وترويج الايامي وفي بلاد عليها ولاية كفار المسلمين اقامة الجموع والاعياد ويكون القاضي قاضياً بتراضهم ويجب عليهم طلب وال مسلم وطاعة الكفرة موادة ومخادعة . وارض العرب (٢) وما اسلم اهل طوعاً او فتح عنوة وقسم بين جيشنا والبصرة عشيرة وسواد العراق (٣) وما فتح عنوة واقر اهل عليه او نقل اليه كفار آخر الامكة او فتح صلحاً خراجية وارض السواد مملوكة لاهلها وارض الوقف والصبي والمجنون يجب فيها الخراج لو خراجية والعشر لو عشيرة وموات احياء ذمي باذن الامام او رضى له خراجي ولو احياء مسلم اعتبر فربه من العشر او الخراج والماء . يعتبر لو احياء مسلم ارضاً او جعل داره بستاناً وخراجيه (٤) ما كان عليه يد الكفرة ثم حوينا قهراً وما سواه عشري والخراج مقاسمة ان وجب بعض الخراج ووظيفة ان وجب شيء في الذمة بالتمكن من الانتفاع كما وضع عمر رضي الله عنه على سواد العراق (٥) لكل جريب (٦) يبلغه الماء صاعاً من بر او شعير او درهما من اجود النقود (٧) وجريب الرطبة خمسة دراهم وجريب الكرم او النخل متصلة ضعفيها ولما ليس فيه توظيف عمر طاقته لايزاد على النصف ولا ينقص عن الخمس

(١) ومنه البحر الملح والصحراء (٢) من حد الشام والكوفة الى اقصى اليمن (٣) من العذيب الى عقبة حلوان عرضاً ومن القلت الى عبادات طولاً (٤) اي الماء (٥) قراء (٦) ستون ذراعاً في ستين بذراع كسرى سبع قبضات (٧) هذا في حريب البر او الشعير

ولا خراج ان غلب الماء او انقطع او اصاب الزرع آفة سامة لا أكل سباح
وان عطلها صاحبها او اسلم او اشترى مسلم ارض خراج وجب ولو منع من
الزراعة او كان خراج مقامه لا ولو ترك السلطان الخراج لرب الارض جاز
ولو ترك العشر لا ويخرجه بنفسه للفقراء . والموضوع من الجزية يصلح لا يغير
وما وضع بعدما قهروا واقروا على املاكهم بقدر كل سنة على فقير
يستطيع العمل اثنا عشر درهما وعلى متوسط الحال ضعفه وعلى غني ضعفه
ومن ملك مائة المائتين او لم يملك شيئاً فقير ومن ملك مائتي درهم متوسط
ومن ملك عشرة آلاف درهم فصاعداً غني وتوضع الجزية على كتابي وبحسبي ولو
عربيين وعلى وثني غير عربي لا على مرتد وصبي وامرأة وعبد وزمن واعمي وفقير
غير معتمل وراهب لا يخالط والمعتبر الاهلية وقت الموضوع بخلاف الفقير اذا
ايسر بعد الوضع فانها توضع عليه وهي عقوبة على الكفر وتسقط بالاسلام
والموت والتكرار «١» وبان يستمر عدم الاهلية نصف حول فاكثر ولا
تقبل من نائبه بل لابد ان يأتي بنفسه فيعطى قاشاً والقابض منه قاعد
ولا يجوز ان يحدث (اي في مصر المسلمين الذي تقام فيه الجمع والحدود
بل لا تترك لهم القديمة وتجعل مساكن لهم وفي غيره بما وقع الصلح عليه
او فتح غنوة ولم يقسم بين الغانمين بل اقر اهله عليه فاهم الاحداث ما
لم يصر مصر للمسلمين) بيعة ولا كنيسة ولا صومعة ولا بيت نار ولا
مقبرة ولا صنفاً في دار الاسلام وبعاد المنهدم من غير زيادة على البناء الاول
ويميز الذمي عنافي زبه ومركبه وسرجه وسلاحه فلا يركب الا لضرورة
وينزل في المجامع ولا يعمل بسلاح (لا يستعمله ولا يحمل) ويظهر
«١» اي التداخل ولو اعموا كثيراً به يسقط الخراج اي يتداخل

الكتيب (١) وينبغي من لبس العمامة (٢) وزنار الأبريسم والسياب الفاخرة
 المختصة بأهل العلم والشرف ومن استكناب ومباشرة ما يكون به معظماً عند
 المسلمين وبلازم الصغار فيما بينه وبين المسلم فيمنع من القعود حال قيام المسلم
 ويحرم تعظيمه وتكرره مصافحته ولا يبدأ بسلام الحاجة ولا يزداد في الجواب
 على وعليك وبضيق عليه في الطريق ويجعل على دأره علامة لئلا يدعوله
 سائل بالمغفرة ويمنعون من استيطان جزيرة العرب والقيام والخدمة له أن خوفاً
 من شره أو طمعاً في فلوته أو ليميل إلى الإسلام فلا بأس به وإن
 لتعظيم الكفر فكفر ولا يمنع من شراء دار أو استجارها في مصر إلا إذا
 كانوا بحيث تنعطل أو تقل جماعات المسلمين فيسكنون في ناحية ليس فيها
 للمسلمين جماعة وينتقض عهدهم بالغلبة على موضع للحرب أو بالحقاق بدار
 الحرب أو بالامتناع عن قبول الجزية أو بيعت المشركين إياه ليطلع على
 عورات المسلمين وصار كالمرتد إلا أنه يسترق ويجبر على قبول الدية لا ينتقض
 بقوله نقض العهد بخلاف الأمان ولا بالامتناع عن أداء الجزية ولا بالزنا
 بمسلمة وقتل مسلم وقتل مسلم عن دينه وقطع طريق وسب النبي صلى الله
 عليه وسلم إلا إذا أعلن به أو اعتاده وكان السب مما لا يعتقد (٣) فيقتل
 ويؤخذ من بالغ تغليبي وتغلبية ضعف زكائنا بما تجب فيه الزكاة ومولاه
 في الجزية والخراج كمولي القرشي فيوضعات عليه لأن مولى القوم منهم
 ومصرف الجزية والخراج ومال التغليبي وهديتهم للامام () ويقبل الهدية منهم
 إذا وقع عندهم أن قتال لنا للدين لا للدنيا وإذا لم يطمع في إيمانهم إذا

(١) زنار من صوف أو شعر وللإمام تمييزهم بكل هذا إذا فتح الإمام البلد
 عنوة والا فعلى الشرط (٢) ويلبسون بلبس قلنسوة طويلة سوداء (٣) فإن قال
 هو غير رسول مثلاً لم يقتل

ردت إليهم) وما اخذ منهم بلا حرب «١» مصالحا ككفاية العلماء والمتعلمين
 والقضاة والعمال ورزق المقاومة وذرائعهم وسد الثغور وبناء القناطر والجسور
 ومن مات في نصف الحول حرم من العطاء ومن مات في آخره او
 بعد ثلثه استحب الصرف الى قريبه والامام والمؤذن اذا كان لها وقف
 ولم يستوفيا حتى ماتا اعطي ورثتها بقدر ما باثرا . والمرئد هو الراجع عن
 دين الاسلام والعباد بالله وركنها اجراء كلمة الكفر على اللسان بعد
 الايمان «٢» وشرائط صحتها العقل والصحو والطوع لا البلوغ والذكورة
 ومن ارتد عرض عليه الحاكم الاسلام استجابا وتكشف شبهته ويجبس وجوباً
 ثلاثة ايام ان استعمل «٣» يعرض عليه الاسلام في كل منها فان اسلم والا
 قتل لحديث من بدل دينه فاقتلوه «٤» واسلامه ان يتبرأ عما سوى
 الاسلام من الاديان او عما انتقل اليه وكره قتله قبل العرض بلا ضمان لان
 الكفر مبيع للدم «٥» ولا يبقى بكفر مسلم امكن حمل كلامه على يحمل
 «١» ومنه تركه ذمي وما اخذه عاشر مفهم «٢» وقد تكون بدوئ
 الانسان كما لو عرض له اعتقاد باطل او نوى الكفر بعد حين كفر من ساعته
 «٣» والاقتل من ساعته بعد كشف شبهته «٤» رواه احمد والبخاري وغيرهما «٥»
 والكفار خمسة اصناف من ينكر الصانع كالدهرية ومن ينكر الوجدانية كالثنوية
 (وهم المجوس يقولون بالله للخير و الله للشر) ومن يقر بهما ولكن ينكر بعثة الرسل
 كالفلاسفة (فانهم وان اثبتوا الرسل لكن على وجه الايجاب على الله خلافاً
 لاهل الاسلام فكان كالعديم ومنهم من ينكر الرسل اصلاً) ومن ينكر الكل
 كالوثنية وان اثبتوا الصانع تعالى ومن يقر بالكل لكن ينكر عموم رسالة
 المصطفى صلى الله عليه وسلم كالعيسوية من اليهود (نسبة لعيسى الاصفهاني
 يقولون محمد رسول الله الى العرب خاصة) ويكتفي من كل ما يناسبه لدخول الاسلام

حسن او كانت في كفره خلاف ولو رواية ضعيفة بل لانكفر احداً من
اهل القبلة وان وقع الزاماً في المباحث وكل مسلم ارتد فتوبته مقبولة
ولو كفر أبسب نبي ولا يكفر بسب الشيخين «٣» او الطعن فحما بل
يكفر بقذف عائشة وانكار صحبة الصديق واعتقاد ألوهية علي رضي الله
عنهم وان جبريل غلط في الوحي ونحو ذلك من الكفر الصريح المخالف
للقرآن والزنديق «٢» الداعي والساحر «٣» والخناق والسكاهن والاباحي
والمنافيق والمردة يقتل ان لم يتب الا والمرأة «٤» والحشى ومن اسلامه تبع «٥»
والمكره على الاسلام والصبي اذا اسلم استقلالاً للشبهة ومن ثبت اسلامه بشهادة
رجلين ثم رجعا او رجل بشهادة امرأتين ومن ولدته المرتدة بيننا اذا بلغ مرتداً (الخ
ما في المطولات) ويجبرون على الاسلام بالحبس والضرب ولو شهدوا على مسلم
بالردة وهو منكر لا يتعرض له لان انكاره توبة ورجوع ولا يترك المرتد
على رده باعطائه الجزية ولا بامان مؤقت او مؤبد ولا يجوز استرقاقه بعد
الاحاق بدار الحرب بخلاف المرتدة والكفر كله ملة واحدة فلو تنصر يهودي او
او عكسه ترك على حاله ويحول ملك المرتد عن ماله زوالاً موقفاً فان اسلم عاد

«١» ابي بكر وعمر رضي الله عنهما «٢» وبطلق عند العرب على من ينفي الصانع
ويثبت الشريك او ينكر حكمته والفرق بينه وبين المرتد العموم الوجهي لانه
قد لا يكون مرتداً كان يكون كافراً اصلياً والمرتد قد لا يكون زنديقاً كما
لوثهود او تنصر «٣» اذا اخذ كل منها قبل توبته فان بعدها قبلت والا لم تقبل
وقتلا سياسة وكذا كل من يحكم بكفره من هؤلاء «٤» غير الساحرة «٥» كصبي
ابواه مسلمان بلع كافراً ولم يسمع منه اقرار باللسان بعد البسوخ لا يقتل
لانعدام الردة

ملكه وان قتل او مات او حكم بلحقه ورث كسب اسلامه وارثه المسلم «١»
بعد قضاء دين اسلامه وكسب رده فيء بعد قضاء دين رده وان حكم القاضي
بلحقه بدار الحرب «٢» عتق مدبره من ثلث ماله وام ولده من كل ماله وحل
دينه وقسم ماله وادى مكاتبه الى الورثة والولاء للمرتد وينفذ من تصرفات
المرتد ما لا يعتمد تمام ولاية «٣» ويبطل ما يعتمد الملة «٤» ويتوقف منه غيرهما «٥»
ويقضي ما ترك من عبادة في الاسلام «٦» وما ادى منها فيه بطل ولا يقضى الا
الحج لان سببه البيت وهو باق ولو اصاب المسلم ما يجب به الحد او القصاص
او الدية ثم ارتد او اصابه وهو مرتد ثم لحق ثم جاء مسلماً اخذ به كله ولو
اصابه بعد ما لحق مرتداً فاسلم لا لاث الحربي لا يؤخذ بعد الاسلام بما اصابه
حال كونه محارباً لنا ولو اخبرت بارتداد زوجها فلها التزوج باخر بعد العدة
كما لو اخبرها بموته او تطليقه او اناها بكتاب طلاقها واكبر رأيها انه حق

«١» ولو زوجته بشرط العدة «٢» وكذا ما تقدر من موته وقتله «٣»
وهو الاستيلاء والطلاق وقبول الهبة وتسليم الشفعة وحجره على مأذونه وايداعه
واستيداعه ولقطته والنقاطه «٤» وهو النكاح والذبيحة والصيد والشهادة
والارث وامانه وعقله «٥» كالذي يعتمد المساواة (وهو المفاوضة) والولاية
المتعدية (وهو النصرف على ولده الصغير) وكل ما كان مبادلة مال بمال او
عقد تبرع كالمبايعه والصرف والسلم والعتق والتدبير والكتابة والهبة والرهن
والانجارة والوصية والصلح عن اقرار وقبض الدين وان جاء مسلماً قبل الحكم
باللحاق فسكاته لم يرتد وان بعده وماله مع وارثه اخذه لا لاث هلك او ازاله
الوارث عن ملكه او كان في بيت المال لانه في «٦» لاث المعصية تبقى بعد
الردة وحديث الاسلام يجب ما قبله ليس فيه

والمرتدة تحبس ولا تجالس ولا تؤاكل وتضرب حتى تسلم ولا تقتل وان قتلها
احد فلا ضمان وصح تصرفها واكسابها مطلقاً لورثتها ولو ارتد الزوجان ولحقا
فولدت وولد لولدها ثم ظهر عليهم فالولدان كاصليها في. والاول يجبر بالضرب
على الاسلام دون الثاني لعدم تبعيته للجد وتصح ردة الصبي العاقل (١) كاسلامه
فلا يرث ابويه الكافرين ويجبر على الاسلام بالضرب. والبلغاة هم المسلمون
الخارجون على طاعة الامام الحق (٢) بغير حق فان غلبوا على بلد دعاهم الى
الطاعة وكشف شيعتهم استجابا (٣) فان تميزوا مجتمعين حل لنا قتالهم بدأ حتى
نفرق جمعهم (٤) ومن دعاه الامام الى قتالهم فرض عليهم اجابته (٥) لو قادراً
والا لزم بيته ولو طلبوا المواعدة اجبوا لو خيراً للمسلمين والا لا يؤخذ
منهم شيء (٦) ولو فئة اجهز على جريحهم واتبع موالهم (٧) والا لا لعدم
الخوف ويقتل الامام اسيرهم او يجلسه حتى يتوب اهل البغي ثم يتوب هو
ونقاتلهم بما نقاتل به اهل الحرب ولا نقتل ما لا نقتله منهم ولا تسبي ذرارهم
وتحبس اموالهم حتى تظهر توبتهم وبيع الكراع (٨) اولى ونقاتل بسلاحهم وخیلهم
عند الحاجة ولا ننتفع بغيرهما ولو بحاجة ويكف عنه اذا قال ثبت. والقي السلاح
من يده او قال كف لانظر في امري والقي السلاح وان لم يلقه في الحالين

(١) والعاقل المميز هو ابن سبع سنين وهنامتى عقل الاديان (٢) او نائبه الذي يامن
الناس به (٣) فان لظلم ازاله وان لدعوى ان الحق معهم والولاية لهم فهم بلغاة (٤) ولو
اندفع شرهم باهون من القتل وجب قدر ما يندفع به (٥) لان طاعة الامام فيما ليس
بمعصية فرض فكيف فيما هو طاعة (٦) فلو اخذنا منهم رهونا واخذوا كذلك
ثم قتلوا رهونا غدرأ لانقتل رهونهم بل يجلسون حتى يهلك اهل البغي او يتوبوا
وكذا اهل الشرك وتجبر رهونهم على الاسلام او الجزية (٧) هاربهم (٨) ما
استدق ساعده من البقر والغنم والمزاد هنا الحيوان

لا ولو قتل باغ مثله ثم ظهر عليهم فلا شيء ولا اثم وقتلانا شهداء ولا يصلى على باغ قتل حال المحاربة بل يغسل ويكفن ويدفن وكره نقل رؤوسهم ورؤوس اهل الحرب الى الآفاق لانه مثله الا ان يكون فيه كسر شوكتهم ولو غلبوا على مصر فقتل مصرى مثله عمداً فظهر على المصر قتل به ان لم يجر على اهل احكامهم والا لا لانقطاع ولاية الامام ولكن يستحق عذاب الآخرة وان قتل عادل باغياً ورثه وكذا عكسه ان قال انا على حق وان قال انا على باطل فلا لعدم الشبهة وكره بيع السلاح تحريماً لمن علم انه من اهل الفتنة لقيام المعصية بعينه وانزجاً ببيع ما يتخذ منه السلاح كالحديد وان لم تقم المعصية بعينه لقرب زوال البغاة وعدم تفرغهم بخلاف اهل الحرب فيكره بيعهم الحديد تحريماً وينفذ حكم قاضيه بعد ظهورنا لو عدلا كما لو كتب قاضيه الى قاضينا .

(١٠ - كتاب العتق)

بسم الله الرحمن الرحيم

العتق اسقاط المولى حقه عن مملوكه بحيث يصير من الاحرار ويصح من حر مكلف في ملكه او باضافته اليه بصريحه بلا نية كحر وعتيق وحرر وبما يعبر به عن البدن وبكنايته ان نوى كلاً ملك ولا سبيل ولا رق لي عليك ولا يصح بالفاظ الطلاق الا في اطلقتك وامرك بيدك واختاري ام نوى ويصح بملك ذي رحم محرم ولوجه الله والصنم وان كفر به المسلم ان قصد به التعظيم وبإكراه وصكر بمحذور وهزل وان علق صح والتعليق بكائن تنجيز ومن

اعتق حاملاً عتق ولدها ان جاءت به لدون نصف حول منذ عتقت أصالة ولا أكثر
تبعاً وان حرره عتق فقط والولد يتبع الام في الملك والرق «١» والحرية
والعتق «٢» وولد الامة من زوجها ملك سيدها ومن مولاها حر . ولو اعتق
بعض عبده صح وسمى فيما بقي كملكاتب بلارد الى الرق لو عجز وان اعتق
شريك نصيبه فشريكه بالخيار اما ان يحرر او يدبر «٣» او يستعمي والولاء
لها او يضمن المعتق لو وموسراً «٤» ويرجع على العبد والولاء له «٥» ومن ملك
قريبه المحرم مع آخر عتق حظه بلا ضمان علم الشريك بالقرابة او لا وله ان
يعتق او يستعمي فان اشترى اجنبي نفسه ثم الفريب باقيه كان له تضمين القريب
لو موسراً او يستعمي العبد ولا قيمة لام ولد الا لضرورة اسلام ام ولد نصراني
فتسعي في ثلث قيمتها فنة وتضمن بالجناية عليها كذلك كاث قريبها الى سبع
فاقتربها ولو شهدا لعنق احد مملوكيه ولو أمته لغت (لانها على عتق مهم فجهل
من له الحق) الا في وصية (كندبير في صحة وعتق في مرض) او طلاق مهم
كما لو شهدا بعد موته انه قال في صحته لقنيه احداً حر لشيوخ العتق فيها
بالموت فصار كل خصماً متعيناً والمملوك لا يتناول الحمل (فلو قال كل مملوك لي
ذكر حر لم يعتق الحمل) والملكاتب والمشتوك ويتناول المدير والمرهون
والمأذون . ولو اعتق عبده على مال صحيح معلوم الجنس والقدر فقبل العبد في
المجلس «٦» عتق ولو علقه بادائه صار مأذوناً لا مكاتباً فلا يتوقف على قبوله

«١» الا ولد المغرور فانه حر بالقيمة يوم الخصومة «٢» وفروعه كالكتابة
ونحوها «٣» ويسعى في الحال فلو مات المولى فلا سعاية ان خرج من الثلث «٤»
ما الكا قدر نصيب الآخر يوم الاعناق سوى الكفاف «٥» اي للمعتق «٦» ولو
يجلس علمه ان غائباً

ولا يبطل برده والمولى بيعه قبل وجود شرطه وعق بالتخلية بحيث لو رد المولى يده المال اخذه ولو ادى غيره عنه لم يعتق كما لوحظ عنه البعض (لانت شرط العتق لايحتمل الخط) او مات المولى واداه الى الورثة وتعلق اداؤه بالمجلس ان علق بان وان باذالا وهو دين صحيح يصح التكفيل به بخلاف بدل الكتابة ولو قال انت حر بعد موتى بالف وقبل بعد الموت واعتقه وارث او وصي او قاض عند امتناع الوارث عتق بالالف والولاء للميت والا لا ولو حرره على خدمته حولا فقبل في المجلس عتق للعمال وخدمه فان مات او المولى قبل انقضائه وجبت القيمة ولو اعتقها على ان تزوجه نفسها فان فعلت فلها مهر مثلها وان بابت فعليها القيمة الا ان تكون ام ولده فلا شيء عليها لعدم تقومها . والتدبير تعليق العتق بموت المولى ولو ذهب عقله بعده بخلاف الوصية ولا يقبل الرجوع ويصح مع الاكراه بخلافها ايضاً ولا يباع المديون ولا يوهب ولا يرهن ولا يخرج من الملك الا بالاعتاق او الكتابة ويستخدم ويستأجر وتوطأ ويشكعها المولى جبراً والمولى احق بكسب المديون وارثه ومهرها وبموته عتق من ثلث المال ان خرج والا سعى فيما زاد عليه من قيمته ان لم يجز الورثة عتق كله وسعى في كل قيمته لو كان المولى مدينياً بمحيط وولد المدبرة مديون ولو ولدت المدبرة من سيدها فهي ام ولده وبطل التدبير لانت الاستيلاء اقوى لانه من كل المال والتدبير من الثلث وبيع المديون المقيد «١» قبل وجود الشرط وعتق ان وجد الشرط كعتق المديون وقيمة المديون ثلثا قيمته قناً والمقيد يقوم قناً . والامة اذا ولدت ولداً من سيدها «٢» باقراره ولو حاملا او من زوج فملكها كلاً او بعضاً فهي ام ولد كالمديونة الا انها تعتق بموته من كل ماله من غير سعاية وان ولدت بعده ولداً ثبت نسبه بغير دعوى لكنه ينتفي بنفيه من غير لعان لضعف

«١» بان مات في سفر في هذا فان حر «٢» ولو باستدخال منيه فرجها

فراشها الا اذا قضى به قاض او تطاول به الزمان لانه دليل الرضا واذا اسلمت
ام ولد الكافر «١» او مدبرته عرض عليه الاسلام فان اسلم فهي له والا سمعت
في ثلث قيمتها وعنتت وهي مكاتبة في حال معاينتها بلا رد الى الرق لو عجزت
ولو اسلم قن الذمي عرض عليه الاسلام فان ابى امر ببيعه ولو ادعى ولد امة
مشتركة ثبت نسبه منه وهي ام ولده وضمن يوم العلق نصف قيمتها ونصف
عقرها ولو معسراً لاقيمة ولدها لانه علق حرّاً وان ادعياء معاً او جهل السابق
وقد استويا وقت الدعوة لا العلق في الاوصاف (بان يكونا مالكين اجنبيين
مسلمين او حربيين او ذميين او مجوسيين) فهو ابنهما وهي ام ولدهما وعلى كل
نصف عقرها وتقاصا الا ان يكون نصيب احدهما اكثر فيأخذ الزيادة لان
المهر بقدر الملك اما البنوة والارث والولاء فاهما بالسوية وان كان احدهما
اكثر نصيباً من الآخر وورث الابن من كل ارث ابن كامل وورثا منه ارث
اب واحد وجارية بين رجلين ولدت فادعاه احدهما واعتقه الآخر فالدعوة
اولى لاستنادهما للعلق ولو استولد جارية احد ابويه او امرأته وقال ظننت حلها
فلا حد للشبهة ولا نسب وان ملكه يوماً عتق عليه لانه جزؤه حقيقة .

(١١ - كتاب المكاتب)

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتابة تحرير المملوك يدأ حالاً ورقبة مآلاً ورقنما الايجاب والقبول
وشرطها كون البدل معلوماً ونصح مكاتبته فنه ولو صغيراً يعقل بهال حال او
منجم او مقسط وغرم المولى العقر ان وطىء مكاتبته او جنى عليها او على ولدها
او اتلف مالها ولو اعتقه عتق بحانا وفسد ان كاتبه على خمر او خنزير (١) او
على قبة نفس العبد او على عين لغيره او على مائة دينار ليرد سيده عليه وصيفا
ولو على نحو ميتة ودم يطل لعدم المالبة مطلقاً وصح على حيوان بين جنسه دون
نوعه وصفته ويؤدى الوسط او قيمته وعلى خدمته شهراً له او لغيره وعلى حفر
او بناء اذا بين بها يرفع النزاع ولا تفسد الكتابة بشرط الا ان يكون في
صاحب العقد . والمكاتب البيع والشراء ولو بمحاباة والسفر وان شرط عدمه
وتزويج امته وكتابة عبده والولاء له ان ادى بعد عتقه والا فليس له
التزوج بغير اذن مولاه ولا الهبة ولو بمعوض ولا التصديق الا باليسير منها (٢)
ولا التكفل والاقرض واعتاق عبده ولو بهال ولا يبيع نفسه وتزويج عبده
واب ووصي وقاض وامينه في رقيق صغير كمكاتب بخلاف مضارب
ومأذون وشريك ولو اشترى قرابة ولاء مكاتب عليه لا غيرها ولو اشترى

(١) لعدم ماليتهما في حق المسلم فلو ذميين جاز فان اداهما عتق لما ليهما في
الجملة وسمي في قيمته ولم ينقص عن المسمى بل يزداد عليه ومن اسلم منها (اي
العبد والمولى) فله قيمتهما رعتق بقبضها (٢) اي الهبة والصدقة

ام ولده مع ولده منها لم يجوز بيعها ولا تدخل في كتابته فلا تعتق بعته ولا يفسخ نكاحه وكذا المكاتبه تشتري بعلمها ولكن لها بيعه ولو ملكها بدون الولد جاز له بيعها واذا ولدت مكاتبه من سيدها مضت على كتابتها او عجزت نفسها وهي ام ولده ولو كاتب شخص ام ولده او مديره صح وعقت ام الولد بموته بحال وسعى المدير في ثلثي قيمته او في كل البديل بموت سيده فقيراً لم يترك غيره ولو دير مكاتبه صح فان عجز بقي مديراً والا سعى في ثلثي قيمته او ثلثي البديل بموت المولى معسراً فان موسراً وخرج من الثلث عتق وسقط عنه بدل الكتابة كما او اعتق المولى مكاتبه ولو كاتبه على الف مؤجل فصالحه على نصفها حالا صح ولو قال حر لمولى عبد كاتب عبدك فلانا على الف درهم فمكاتبه المولى على هذا الشرط وقبل الحر ثم ادى الفأعتق واذا بلغ العبد فقبل صار مكاتباً وان كاتب الامة على نفسها وعلى ابنتين صغيرين لها صح واي ادى لم يرجع ولو كانت عبد لشريكين فاذن احدهما لصاحبه ان يكاتب حظه من المأذون بالف وبقبض بدل الكتابة فمكاتب الشريك المأذون له نفذ في حظه فقط لتجزى الكتابة واذا اقبض بعضه فعجز فالمقبوض للقباض . ولو عجز المكاتب عن اداء نجم فان كان له مال سيصل اليه لم يعجزه الحاكم الى ثلاثة ايام والا عجزه وفسخ الكتابة بطلب مولاه او فسخ المولى يرضى المكاتب ولو الكتابة فاسدة فله الفسخ بغير رضاه ويملك المكاتب فسخها في الجائزة والفاسدة وان لم يرض مولاه وعاد رقه بفسخها وما في يده لمولاه واذا مات وله مال بقي بالبدل لم تفسخ وتؤدى من ماله وحكم بعته في آخر حياته كما حكم بعته اولاده المولودين في كتابته لا قبلها والباقي من ماله ميراث لورثته ولو لم

مالا وترك ولداً ولد في كتابته ولا وفاء بقيت كتابته وسعى الابن في كتابة
 ابيه على نجومه فاذا ادى حكم بعثى ابيه قبل موته وبعثقه تبعاً ولو ترك ولدا
 اشتراه في كتابته ادى البذل حالا او رد الى حاله رقيقاً ولو اشتري ابنه
 فمات عن وفاء ورثه ابنه لموته حراً وكذا لو كان هو وابنه مكاتبين كتابة
 واحدة وطاب لسيدته وان لم يكن مصرفاً ما ادى اليه من الصدقات فعجز
 لتبدل الملك كما في وارث فقير مات عن صدقة اخذها وارثه الغني وكان
 سبيل اخذها ثم وصل الى ماله والزكاة في يده وكفقر استغنى وهي في يده
 بخلاف الاباحة لعدم تبدل الملك فان جنى عبد وكتبه سيده غير عالم بجنايته او
 جنى مكاتب فلم يقض بها جنى فعجز دفعه السيد او فداء وان قضى به عليه
 مكاتباً فعجز بيع فيه وان مات السيد لم تنسخ الكتابة كالتدبير وامومية الولد
 ويؤدي المال الى ورثته على نجومه وان حرروه في مجلس واحد عتق بجنا
 وان حرره بعضهم في مجلس وبعض في آخر لم ينفذ عتقه لانه لم يملكه ولو
 عجز بعد موت المولى عادره ولو كاتباً عبداً كتابة واحدة وعجز المكاتب
 لا يعجزه القاضي حتى يجتمعا ولو ملك مكاتب او حر امة طلقها ثنتين لم يحل له
 وطؤها حتى تنكح زوجاً غيره والقول له كاتب في قدر البذل ولا يحبس في
 دل الكتابة لمولاه (لانه دين قاصر حتى لا تجوز الكفالة له) .

(١٢ - كتاب الولاء)

بسم الله الرحمن الرحيم

الولاء تناصر بعنافة او موالاة ومن آثاره الارث والعقل وولاية النكاح وسببه العتق على ملكه فمن عتق باعناق او فرعه او ملك قريب فولأؤه لسيده ولو شرط عدمه لمخلفته الشرع ومن اعتق امته وزوجها قن غيره فولدت لافل من نصف حول مذة عتقت لم ينتقل ولاء الحمل عن موالي الام ابدأ وكذلك ولدت ولدين احدهما لافل من ستة اشهر والآخر لاكثر وبينهما اقل من نصف حول فاذا ولدته بعد عتقها لاكثر من نصف حول فولأؤه لموالي الام لكن ان عتق الاب جر ولاء ابنه الى مواليه الا ان تكون معتدة ولدت لاكثر من نصف حول من العتق ولدون حولين من الفراق فلا ينتقل لموالي الاب ولو نكح أعجمي معتقة فولأؤه ولدها المولاه والمعتق مقدم على الرد وذوي الارحام مؤخر عن العصبه الذمبية لانه عصبية سببية فان مات المولى ثم المعتق ولا وارث له نسبي فميراثه لا قرب عصبه المولى الذكور وليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن كما في الحديث الشريف (وانظر تمامه في الفرائض) فلو مات المعتق ولم يترك الا ابنة معتقة فلا شيء لها وبوضع ماله في بيت المال والذمي اذا ملك عبداً ولو مسلماً فولأؤه له ولو اعتق حرني في دار الحرب عبداً حربياً لم يعتق حتى يخلي سبيله ولا ولاء له فيوالي من شاء ولو دخل مسلم دار الحرب فاشتري عبداً واعتقه عتق بلا تخليه ولو كان العبد مسلماً فأعتقه مسلم او حربياً في دار الاسلام فولأؤه لمعتقه وتعتبر الكفاية في ولاء العتاقة فمعتق التاجر كف لمعتقه العطار دون الدماغ واذا لم يكن في اصل الام رق فلا ولاء

على ولدها . ولو اسلم اعجمي مكلف على يد آخر او والاه او غيره على ان يرثه ويعقل عنه صح وعليه عقله وله ارثه ولا ولا عتاقة ولا موالاة في العرب لقوة انسابهم ولو والى صبي عاقل باذن ابيه او وصيه وعبد باذن سيده صح ويكون العبد وكيلاً عن سيده في عقد الموالاة وآخر ولا موالاة في الارث عن ذوي الارحام لضعفه وله النقل عنه بمحضه الى غيره ما لم يعقل عنه او عن ولده ولا يرثه معق احمداً ولو والت امرأة وولدت مجهول النسب تبعها فيها عقدت وشرط ولا موالاة ان يكون حراً مجهول النسب غير عربي والعقل والارث لا الاسلام فتجوز موالاة المسلم الذمي وعكسه وان اسلم الاسفل ولا ولا عتاقة ولا موالاة لمن عقل عنه (لغير عاقله) او عقل عنه بيت المال .

(١٣ - كتاب المأذون)

بسم الله الرحمن الرحيم

الاذن فك الحجر واسقاط الحق ثم يتصرف العبد لنفسه باهليته فلا يتوقت ولا يتخصص حتى لو اذن لعبده يوماً صار مأذوناً مطلقاً حتى يحجر عليه ولو اذن في نوع عم اذنه الانواع كلها لانه فك لا توكيل ويثبت دلالة (١) وصريحاً (٢) فيبيع ويشتري ولو بغن فاحش وبوكل بها ويهرن ويهرن ويعير الثوب والدابة (٣) وبصالح عن قصاص وجب على عبده

(١) فعبد رآه سيده يبيع ملك اجنبي او ملكه ويشتري وسكت مأذون لا في ذلك الشيء الا بالنطق (٢) فلو اذن مطلقاً صح منه كل تجارة اجماعاً (٣) لانه من صبيح التجار

ولا يبيع مولا باقل من القيمة ولا يشتري منه باكثر (١) وتقبل الشهادة عليه وان لم يحضر مولا ولا يشارك مفاوضة ولا يقر لاصل وفرع وزوج وبضيف من يطعمه ضيافة بسيرة بقدر ماله ويحط من الثمن بعيب قدر ما يحط التجار ولا يتزوج الا باذن ولا ينسرى وان اذن له المولى (٢) ولا يزوج رقيقه ولا يكتبه (٣) ولا يعتقه ولو بهال ولا يهب ولو بعوض ولا يكفل ولا يصالح عن قصاص وجب عليه ولا يعفو عن قصاص وكل دين وجب عليه بنجارة او بها هو في معناها (٤) يتعلق برقبته (٥) وبكسب حصل له قبل الدين او بعده وبها وهب له وان لم يحضر مولا (٦) وطولب بها بقي له بعد عتقه ولا يباع ثانيا ولمولاه اخذ غلة مثله بعد وجود دينه وما زاد فللغرماء وينحجر بحجره ان علم واكثر اهل سوقه ان الاذن شائعا (٧) وبموت سيده والحكم بلعاقه بدار الحرب مرتداً وجنونه (٨) وباباي العبد واستيلاها (٩) لا بالتدبير وضمن بهما (١٠) القيمة للغرماء واقراره بعد حجره صحيح ان امامه امانة او غصب او دين عليه لآخر ولو احاط دينه بهاله ورقبته لم يملك سيده ماله (١١)

(١) اذا كان المأذون مدينا والا لم يحز مطلقا وللمولى حبس المبيع بقبض شئ من العبد ويبطل الثمن لو سلم المبيع قبل قبضه لانه لا يجب له على عبده دين فخرج بجنا ولو باعه المولى باكثر حط الزائد او فسخ العقد (٢) لعدم الملك (٣) الا باذن ولا دين عليه وولاية القبض للمولى (٤) كفرم ووديعة وغصب وامانة جعدها (٥) فيباع فيه بحضرة مولا ويقسم ثمنه بالخصص (٦) لا بما اخذه منه قبل الدين (٧) وان لم يعلم الا العبد كفى علمه بالحجر (٨) وكذا العبد في الموت وما بعده (٩) ولم يعد الاذن (١٠) لتفريقها عادة ما لم يصح بخلافه (١١) التدبير والاستيلاء (١١) فلم يعتق عبد من كسبه بتحرير مولا ولو اتلف المولى ما في يده من الرقيق ضمنه

وصح اعتاقه المأذون مديناً بمحيط وضمن للفرماء الاقل من دينه وقيمته وطواب
بما بقي بعد بيعه وان باعه السيد معلماً «١» بدينه فللفرماء رد البيع وان غاب
البائع او المشتري فالآخر ليس بخصم ولو قدم عبد مأذون مصرأ فقال اذن لي
سيدي فلان في التجارة فهو مأذون في حق كسبه وكذا لو سكت السيد
ولا يباع لدينه الا اذا اقر به «٢» مولاه . وتصرف الصبي والمعتوه يصح في
النافع بلا اذن كالاسلام والاثاب لا في الضار واو بالاذن كالطلاق والعناق
والصدقة والقرض وتوقف على الاذن ما تردد بين النفع والضرر كالبيع والشراء
فان اذن الولي فهما كعبد مأذون شرط ان يعقلا البيع سالباً للملك والشراء
جالباً له وولي له ابوه فوصيه بعد موته فوصي وصيه فجده الصحيح وان علا
فوصيه فوصي وصيه فالقاضي او وصيه دون الام او وصيها وليس سكو
القاضي اذنا وله الاذن للبتيم والمعتوه ليس لهما ولي ولعبد هما اذا امتنع ولهما عن
الاذن له وطلب ذلك من القاضي ولا ينجبر لانه حكم الا بيجبر قاض آخر .

(١٤ - كتاب الحجر)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحجر منع من نفاذ تصرف قولي وسليبه صغر وجنون ورق فلا يصح
طلاق صبي وجنون لا يفيق «٣» ولا اعتاقهما واقرارهما وصح طلاق عبد
واقاراه في حق نفسه لا في حق سيده

«١» اي مقرأ «٢» بالاذن «٣» وحكمه وقت افاقته كما قبل

فلو اقر بهال لغير مولاه «١» اخر الى عتقه ويجد وقود اقيم في الحال ومن عقد منهم وهو يعقله اجاز وليه او رد وان اتلفوا شيئاً ضمنوا لانه فعلي وضمن العبد بعد العتق ولا يجبر على حر مكلف بفسق ودين بل بسفه وغفلة صيانة لماله ويكون في احكامه كصغير الا فيما يستوي فيه الجذ والهزل كتنكاح وطلاق وعتاق واستيلاء وتديبر وجوب زكاة ويمتنع مفت جاهل بعلم الحبل الباطلة «٢» وطيب جاهل ومن بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله ولو بلغ خمساً وعشرين سنة مالم يرشد والرشد ان يصلح في ماله ولو فاسقاً والقاضي يحبس الحر المدين لبيع ماله لوفاء دينه وقضى دراهم دينه من دراهم بلا امره وكذا الدنانير والعكس بالعكس وكذا يبيع اليوم العرض والعقار ولو افلس ومعه عرض شراء فقبضه بالاذن فباعه اسوة الغرماء فان افلس قبل قبضه او بعده بغير اذن بائعه كان له استرداده بالتمن ولو جبر عليه القاضي ثم رفع الى آخر جاز له اطلاقه وما فعل قبل اطلاق الثاني لم يجز وصح الجبر على غائب ولا يجبر مالم يعلم وبينة بقاء السفه مقدمة . وبلوغ الغلام بالانزال «٣» او بلوغ خمس عشرة وادنى مدته للغلام اثنتا عشرة ولها تسع سنين فلو راهقا ببلوغها هذه السن فقلا بلغنا صدقا ان لم يكذبها الظاهر بان يكونا بحال يحتلم مثلها وهما اذ ذاك كباغ حكماً فلا يقبل جبروها البلوغ بعد اقرارهما به .

«١» فلو له فهدر «٢» كتعليم الردة لتبين من زوجها او ليستط عنه الزكاة او بفي عن جهل «٣» وقلم يعلم ذلك من الجارية الا بالاحتلام والحبل والحيض

(١٥- كتاب الآبق)

بسم الله الرحمن الرحيم

الآبق هو العبد الفار من سيده واخذته فرض ان خاف ضياعه وحرم
 لنفسه وزندب ان قوي عليه (١) فان ادعاه آخر دفعه اليه برهن واستوثق
 بكفيل وحلفه الحاكم بالله ما اخرجته عن ملكه بوجه وان لم يبرهن وافر العبد
 انه عبده او ذكر المولى علامته وحليته دفع اليه بكفيل فان انكر المولى اباقة
 مخافة جعله حلف فان طال مدة مجي المولى باعه القاضي ولو علم مكانه وحفظ
 ثمنه لصاحبه وامسك ما انفق منه فان جاء بعده وبرهن او علم دفع باقي الثمن
 اليه ولا يملك نقض بيعه ولو زعم تدبيره او كتابته او استيلاؤها الا ان يبرهن
 او يكون لديه ابنها ولو أبق عبد فجاء به رجل وقال لم اجد معه شيئاً صدق
 ولان رده اليه مدة سفر فاكثر وهو ممن يستحق الجمل (٢) اربعون درهماً ولو
 بلا شرط وان لم يعد لها (لثبوتها بالنص) ان اشهد انه اخذه ليرده ويرضخ لراذه
 من اقل منها برأي الحاكم ولو من المصر وام ولد ومدير ومأذون كفن بخلاف
 مكاتب وان أبق منه بعد اشهاده لم يضمن بخلافه قبله ولا جعل له في الوجوهين
 وان مات المولى قبل وصوله وهو مدير او ام ولد فلا جعل له لعتقه بجوته
 وجعل مأذون مدين على من يستقر له الملك وجعل مقصوب على غاصبه وموهوب
 على موهوب له وان رجع الواهب وجعل عبد صبي في ماله ونفقة الآبق كنفقة
 اللقطة ولكن لا يؤجره القاضي ان خاف الاباق ويحبسه تغريراً له سنية اشهر
 (١) اما الضال فايساله اولى لو عرف بيته والا اختلف في افضلية اخذه
 او تركه ولا جعل لراذه ولا يجلس ويؤجر (٢) بان يكون غير سلطان الخ

ينفق عليه من بيت المال ثم يبيعه ويرد نفقته بخلاف الضال واللقطة
(بل يؤجران للاتفاق عليهما) .

(١٦ - كتاب المفقود)

بسم الله الرحمن الرحيم

المفقود غائب لم بدر أحي أم ميت وهو في حق نفسه حي فلا ينكح عرسه
ولا يقسم ماله ولا تفسخ أجارته ونصب القاضي وكيلاً يأخذ حقه ويحفظ ماله
ويقوم عليه لكنه ليس بخم فيما يدعى للمفقود أو عليه ولا يبيع القاضي مالا
يخاف فسادَه في نفقة أو غيرها وينفق الوكيل من ماله الحاصل والواصل من
ثمن ما يتسارع اليه الفساد على أصوله وفروعه وعرسه والمفقود ميت في حق
غيره فلا يرث ولا يستحق ما أوصى له بل يوقف حتى يموت أقرانه في بلدِه وقدره
ابن المهام بسبعين سنة لحديث اعمار ائمة مابين السنين الى السبعين واقلهم من
يجوز ذلك فان ظهر قبل ذلك حياً فله ذلك وبعده يحكم بموته فتعده عرسه
ويقسم ماله بين من يرثه الآن والمفقود ميت في مال غيره من حين فقده فيرد
الموقوف له الى من يرث مورثه عند موته وان كان مع المفقود وارث يحجب
به لم يعط شيئاً وان انتقص حقه اعطي اقل النصيبين وارقف الباقي في الوجهين
كالحمل ويفتى اليوم للضرورة بقول مالك انه يفرق بينه وبين عرسه بربع سنين
إذا كان غالب حاله الهلاك كمدة طهر تعده عنده بتسعة أشهر .

(١٧- كتاب اللقيط)

بسم الله الرحمن الرحيم

اللقيط اسم لولود طرحه اهله خوفاً من العيلة (١) او الريبة (٢)، مضيه
آثم ومحرزه غائم والنقاطه فرض كفاية ان غلب على ظنه هلاكه لو لم يرفعه
والا فمندوب وهو حر مسلم تبعاً للدار الابحجة رقه ومسا يحتاج اليه ففي بيت
المال وان كان له مال او قرابة ففي ماله او على قرابته وجنابته وارثه في بيت
المال وليس لأحد اخذه من ملتقطه قهراً حتى لو اخذه احد وخاصمه الاول رد
اليه الا اذا دفعه باختياره ولو وجده مسلم وكافر وتنازعا فضي به المسلم حتى
لو كان الكافر هو الملتقط وحده نزع منه حين يعقل الاديان وبشيت نسبه من
واحد واكثر اذا استورا (كولد أمة مشتركة) بمجرد دعواهم فان مات اللقيط
فلا بد في دعوى انه ابنه من البينة لاحتمال ظهور مال له بخلاف الحي فان دعواه
تنمخض للنسب وان ادعته امرأة ذات زوج فان صدقها زوجها او شهدت لها
القابلة او قامت بيينة على الولادة صحت الدعوة والا لالما فيه من تحمیل الذنب
على الغير وان لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين وان ادعته امرأتان
واقامت احدهما البينة فهي اولى به وان اقامتهما جميعا فهو ابناهما وان وصف
احد المدعين علامة يجده، ووافق فهو احق ان لم يعارضها اقوى منها (كبينة
الآخر وحرية وسبقه وسنه واسلامه) وبشيت نسبه من ذمي وهو مسلم (٣)
ان لم يكن في مكان اهل الذمة وبشيت نسبه من عبد وهو حر ولو ادعاه حر ان

(١) الفقر (٢) الشك (٣) فينزع من يده قبيل ان يعقل الاديان مالم

يبرهن بمسلمين انه ابنه فيكون كافراً

احدهما انه ابنه من هذه الحرة والآخر من الامة فالذي من الحرة اولى وان وجد معه مال فهو له عملاً بالظاهر فيصرفه الواجد او غيره اليه بامر القاضي ولو قرر القاضي ولاؤه موالاة الملتقط صح وليس له بعد بلوغه ان يوالي غيره لاتصاله بالقضاء ويدفعه في خرقه ويقبض هبته وصدقته وليس له ختنه الا باذن السلطان او نائبه وله نقله حيث شاء ولا ينفذ الملتقط عليه نكاح او بيع او اجارة .

(١٨ - كتاب اللقطة)

بسم الله الرحمن الرحيم

اللقطة رفع شيء ضائع للحفظ على الغير (ومنه ما لو وجد خائفاً او دبّاراً مضروباً بضرب الاسلام) لا للمليك وندب رفعها لصاحبها ووجب عند خوف ضياعها فان اشهد عليه وعرف الى ان علم ان صاحبها لا يطلبها او انه تفسد ان بقيت « ١ » كانت امانة لا تضمن بلا تعد ولو من الحرم قليلة او كثيرة فينتفع الرافع بها لو فقيراً والا تصدق بها على فقير ولو اصله او فرعه او عرسه الا اذا عرفت لذمي فتوضع في بيت المال ومالكها بالخيار بعد التصديق ان شاء ضمنه وان شاء اجاز فعله ولو بعد هلاكها وثوابها له ولو تصدق بامر القاضي كما يضمن القاضي او فعل ذلك او المسكين واجبا ضمن لا يرجع به على صاحبه ولو العين قائمة اخذها من الفقير ولا شيء للملتقط من الجعل الا بالشرط فله اجر مثله ان خصص المالك لا ان عم وندب النقاط البهيمة الضالة وتعريفها ما لم يخف

« ١ » وتقدر المدة لكل شيء بحسبه

ضباعها فيجب ولو في الصحراء ان ظن انما ضالة وهو في الاتفاق على القبط
واللقطة متبرع الا اذا قال له قاض انفق لتزجج او يصدقه القبط بعد بلوغه ان
القاضي قال له ذلك فان كان لها نفع آجرها باذن الحاكم وانفق عليها والا باعها
القاضي وحفظ ثمنها ما لم يكن الاتفاق انظر وله منعها من رباها حتى يأخذ النفقة
ولا يدفعها الى مدعيها بغير بيينة فان بين علامة او صدقه حل الدفع ولو التقط
لقطة فضاعت منه ثم وجدها في يد غيره فله الخصومة كالوديعة ولو عليه ديون
ومظالم جهل اربابها وأيس من معرفتهم تصدق بقدرها وان استغرقت جميع ماله
وسقطت عنه المطالبة في العقبى ومن مـات في البادية جاز لرفيقه بيع متاعه
ومركبه وسجل ثمنه الى اهله والخطب في الماء ان له قيمة فلقطة والا حل لا خذه .

(١٩- كتاب البيوع)

بسم الله الرحمن الرحيم

البيع مبادلة شيء مرغوب فيه بمثلته على وجه مخصوص وركنه الايجاب
والقبول فالايجاب مايدكر اولا من كلام المتعاقدين الدال على التراضي والقبول
مايدكر ثانيا من الاخر والايجاب والقبول كل لفظين ينبئان عن معنى التملك
ماضيين او حالين ولا يحتاج الصادر بلفظ الماضي الى نية بخلاف الثاني ويصح اضافته الى
عضو يصح اضافة العتق اليه وكل ما دل على معنى بيع واشترت كهات الثمن ولا
يتوقف شطر العقد فيه على قبول غائب كما في النكاح وينعقد بتمهـ اط (١) في
وهو التناول واذا ترتب بيع التعاطي على بيع باطل او فاسد لم ينعقد

خصيس ونفيس ولو من احد الجانبين اذا لم يصرح معه بعدم الرضا وما يستجره
الانسان من البائع اذا حاسبه على اثمائها بعد استهلاكها جاز استحسانا ويجوز
النزول عن الوظائف بهال وخلو الخوانيت فلا يملك رب الخانات اخراجه ولا
اجارتها لغيره ولو وفقا وينعقد البيع بلفظ واحد كما في بيع الاب من طفله
وشرائه منه واذا اوجب احدهما قبل الآخر في المجلس كل المبيع بكل الثمن
او ترك الا اذا بين ثمن كل وما لم يقبل بطل الايجاب ان رجع الموجب او قام
احدهما عن مجلسه وان لم يذهب واذا وجدا الزم المبيع الخيار رؤية او عيب
وشرط لصحته معرفة قدر ووصف ثمن غير مشار اليه وصح بثمن حال ومؤجل
اننى معلوم بخلاف جنسه ولم يحكمهما قدر (١) وابتداء الاجل من وقت التسليم
او سقوط الخيار وينصرف مطلق الثمن الى غالب نقد البلد وان اختلفت النقود
مالية فسد العقد مع الاستواء في رواجها الا اذا بين في المجلس والا انصرف الى
الاروج وصح بيع الطعام كيبلا وجزافا بخلاف جنسه اذا لم يكن رأس مال
سلم او يجنسه وكان دون نصف صاع اذ لا ربا فيه وباناء وحجر لا يعرف قدره
اذا لم يمتل النقصان والتفتت والمشتري خيار كشف الحال وصح في صاع
في بيع صبرة كل صاع بكذا (مع خيار المشتري لتفرق الصفقة عليه)
وفي الكل ان كبرت في المجلس او سميت جملة ففزانها بلا خيار لو عند العقد
وبه لو بعده وفسد في الكل في بيع ثلة (٢) كل شاة بكذا وثوب كل ذراع
بكذا وكذا في كل معدود متفاوت والضابط لكلمة كل ان الافراد ان لم
تعلم نهايتها فان لم تؤد للجهالة فلا تستغراق والا فان لم تعلم في المجلس فعلى
الواحد والا فان تفاوتت الافراد اولا صح في الكل وان باع صبرة

على انها مائة قفيز بمائة درهم وهي اقل اخذها بحصتها من الثمن فان كانت اكثر فما زاد للبائع وكذا كل مكيل او موزون ليس في تبعيضه ضرر وفي المذروع يأخذ الاقل بكل الثمن او يترك والاكثر بلا خيار للبائع لان الذرع وصف لتبعيه بالتبعيض بعكس القدر والوصف لا يقابله شيء من الثمن الا اذا كان مقصوداً ككل ذراع بدرهم فيأخذ الاقل او الاكثر بحصته او يترك لتفريق الصفقة وادفع ضرر التزام الزائد وفسد بيع عشرة اذرع من مائة ذراع من دار او حمام لا عشرة اسهم ولو اشترى عدداً من قيمي كتياب وغنم على ان كذا فنقص او زاد فسد كما لو استثنى واحداً بغير عينه ولو بين ثمن كل من القيمي ونقص صح بقدره وخير وان زاد فسد ولو اشترى ثوماً تتفاوت جوانبه على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم فان خرج عشرة ونصفاً اخذه بعشرة بلا خيار وان تسعة ونصفاً اخذه بتسعة مع الخيار . وكل ما كان من بناء الدار او متصلاً به تبعاً لها دخل في بيعها (١) كالبناء والمفاتيح المنصلة اغلاقها (٢) والسلم والسرير والدرج المنصلة (٣) والرحى لو اسفلها مبنياً والبكرة لا الدلو والحبل ما لم يقل بمرافقتها ودخل الشجر غير اليابس مشعراً او بلا ذكر في بيع الارض اذا كان موضوعاً للقرار (دون ما لقلعه مدة معلومة لانه كالزرع) ولا يدخل الزرع بلا تسمية ولا الثمر في بيع الشجر بدون شرط ويؤمر البائع بقطع الزرع والثمر وتسليم المبيع وان لم يظهر صلاحه لان

(١) والضابط ان كل ما يتناول اسم المبيع عرفاً يدخل بلا ذكر وكل ما كان متصلاً بالمبيع اتصال قرار (وهو ما وضع لا ليفصله البشر) دخل تبعاً وما لم يكن من القسمين فان من حقوقه ومرافقه دخل بذكرها والا لا والمرافق الحقوق والحق ما هو تبع للمبيع ولا بد له منه ولا يقصد الا لأجله كالطريق والشرب للارض (٢) لا القفل (٣) نعمت للسلم وما بعده

ملك المشتري مشغول بملك البائع فيجب على تسليمه فارغاً ومن باع ثمرة
بأجرة ظهر صلاحها أولاً صح وكذا لو برز بعضها دون البعض الحاقاً بالسلم (١)
وبقطعها المشتري في الحال وان شرط تركها على الاشجار لا يفسد البيع اذا
قناهت الشجرة للتعارف فكان شرطاً يقتضيه العقد وما جاوز ايراد العقد عليه
بانفراد صح استثناءه منه (الا الوصية بالخدمة يصح افرادها دون استثناءها)
فصح استثناء ابطال معلومة من بيع تمر نخالة كبيع بر في مثله بغير السبل
وباقلاء وارض وسمسم في قشرها وجوز ولوز وفستق في قشرها الاول وهو
الاعلى او الثاني بالاولى وله خيار الرؤية واجرة كيل ووزن وعد وذرع على
بائع لانه من تمام التسليم واجرة وزن ثمن (٢) ونقده وقطع ثمر واخراج
طعام من سفينة على مشتر وبسلم الثمن اولاً في بيع سلعة بدراهم ودنانير ان
أحضر البائع السلعة وفي بيع سلعة بمثلها او ثمن بمثلها معها ما لم يكن
احدهما ديناً كسلم وثمان مؤجل والتسليم يكون بالتخلية على وجه يتمكن
من القبض بلا مانع ولا حائل وان يقول خلعت بينك وبين المبيع ولو وجد
البائع الثمن زيوفاً فليس له استرداد السلعة وجبها به لسقوط حقه بالتسليم
بخلاف الرصاص والستوفة والمستحق والمرتن يسترد في الوجوه كلها ولو قبض
بدل دراهمه الجياد التي له على زيد زيوفاً يظن انها جياد ثم علم يرددها ويسترد
الجياد ان قائمة والا رد مثل الزيوف ورجع بالجياد ولو اشترى شيئاً وقبضه
ومات مغلماً قبل نقد الثمن فالبايع اسوة الغرماء ولو لم يقبضه فالبايع احق
به . وخيار الشرط صح شرطه للتعابيعين ولاحدهما (ولو وصياً او وكيلاً)
ولغيرهما ولو بعد العقد في الكل لا قبله في كل مبيع او بعضه واكثره ثلاثة ايام
(١) ولعله المسمى بالضمان (٢) الا اذا قبضه البائع ثم جاء يردده بعين

فان لاكثر جاز ان اجاز في الثلاثة والافسد وصح في لازم بمقتضى الفسخ
كمزارة ومعاملة واجارة وقسمة وصلاح عن مال ولو بغير عينه وكتابة وخلع
وعتق على مال وكفالة وحالة فان اشترى على انه لم ينقد ثمنه الى ثلاثة ايام
فلا بيع صح ولا يخرج مبيع عن ملك البائع مع خياره فقط فملك على المشتري
بقيته يوم قبضه ومثله في المثلي اذا قبضه باذن البائع ويخرج عن ملكه
مع خيار المشتري فملك بيده الثمن كتعيبه فيه — بعيب لا يرتفع ولا يملكه
المشتري ولا يخرج شيء من المبيع والثمن عن ملكهما اذا كان الخيار لهما
وايها فسخ في المدة انفسخ وايها اجاز بطل خياره فقط ولو اجاز من له
الخيار صح ولو مع جهل صاحبه (١) فان فسخ بالقول لا يصح الا اذا
علم الآخر في المدة (٢) وتم العقد بوثه (٣) ومضى المدة والاعتاق (٤) وطلب
الشفعة بها من المشتري اذا كان الخيار له ولو شرط المشتري الخيار لغيره صح
فاذا اجاز احدهما او نقض صح وان اجاز احدهما وعكس الآخر فالسبق
اولى ولو كانا معاً فالفسخ احق ولو تراضيا على اعادة العقد بينهما جاز ولو باع
عبدان على انه بالخيار في احدهما ان فصل ثمن كل وعين الذي فيه الخيار صح
والا لا وكذا اذا كان الخيار للمشتري وصح خيار التعيين فيما دون الاربعة
في القيميات لا في المثليات لعدم تفاوتها ولو اشترى بالخيار فرضي احدهما او رد
لا يعكس الآخر ولو اشترى عبداً بشرط خبزه او كتبه فظهر بخلافه
اخذه بكل الثمن او تركه لفوات الوصف المرغوب بخلاف شرائه شاة

(١) الا ان يكون الخيار لهما وفسخ احدهما فليس الآخر الاجازة لان
المفسوخ لا تلحقه الاجازة (٢) فلو لم يعلم لزوم وقت العقد (٣) ولا يخلعه للوارث
كخيار روبة وتغير ونقد لان الاوصاف لا تورث بخلاف خيار العيب (٤) وتوابعة
وكذا كل تصرف لا ينفذ او لا يحل الا في الملك

على انها حامل او تحلب كذا لانه شرط فاسد (يفسد به البيع) حتى لو شرط انها حلوب او لبون جاز لانه وصف والقول المنكر كما في دعوى الاجل والمضي ولو اتى جارية بالخيار فرد غيرها قائلاً انها المشتراة وقال البائع لا ولا بينة له فالقول المشتري بيمينه وجاز للبائع وطؤها وانعقد بيعاً بالتعاطي .

وخيار الرؤية يثبت في الشراء ولاجارة والقسمة والصاح عن دعوى المالم على شيء بعينه وصح البيوع والشراء لما لم يرباه والاشارة اليه او الى مكانه شرط الجواز وله ان يرده اذا رآه وان رضي قبله ولو فسخه قبل الرؤية صح ويثبت الخيار مطلقاً غير موقت ويشترط للفسخ علم البائع به خوف الغرر ولا خيار لبائع مالم يره وكفى رؤية ما يؤذت بالمقصود كوجه صبرة ورقيق ودابة مع كفائها (١) وظاهر ثوب وذاخل بيوت وجس شاة لحلم ونظر شاة قنية للدر والنسل ودهن في زجاج ورؤية وكيل قبض او شراء لا رسول وصح عقد الاعمى ولو اغيره رسله رسله بخاره يجس مبيع وشبهه وذوقه (٢) ووصف عقار ولو قبل الشراء ويمتد ما لم يوجد منه دليل الرضا او يتعيب او يملك بعضه ومن رأى احد ثوبين فاشترى اثنان رأى الاخر فله ردهما لا احدهما لتفريق الصفقة واو اشترى ما رأى فاصداً لشرائه علماً بانه مرئيه وقت الشراء فلا خيار له الا اذا تغير والقول للبائع بيمينه اذا اختلفا في التغير لو المدة قريبة وان بعيدة فالقول المشتري عملاً بالظاهر كما لو اختلفا في الرؤية ولو اشترى عدلاً وباع منه ثوباً بعد القبض او وهب وحلم رده بخيار عيب لا رؤية او شرط . ومن وجد بمشربه ما يناقض الثمن ولو يسيراً عند ارباب المعرفة اخذه بكل الثمن اورده كالاباق والبول في الفراش والسرقة وكلها تختلف صفراً وكبراً الا الجنون والجنون (٣) والدفر (٤) والزنا

(١) عجزها (٢) حسباً يمكن معرفته المبيع في شيء منها (٣) نقي القم

(٤) نقي الابط والانف

والنولد منه عيب فيها لا فيه الا ان يفحش الاولات او يكون الزنا
 عادة له لانه محل بالحكمة والكفر عيب فيها ولو حدث عيب آخر عند
 المشتري بغير فعل البائع رجع بنقصانه وله الرد برضا البائع ولو اشترى
 بغير آفئجره فوجد امعاء فاسدة لا يرجع كالثوب يبيعه المشتري بعد القطع
 وان قطعه ولم يخرج به عن ملكه رجع بنقصانه كما يرجع بالنقصان لو باعه
 في صور امتناع الرد بعد رؤية العيب قبل لرضائه او مات العبد او
 اعتقه او كان طعاماً فأكله او بعضه ولو اعتقه على مال او قتله لا ولو
 شري نحر جوز وبطيخ فكسره فوجده فاسداً ينتفع به ولو علفاً للدواب
 فله نقصانه والا فله كل الثمن لبطلان البيع ولو باع ما اشتراه فرد عليه
 بعيب رده على بائعه بعد قبضه او الرد بقضاء لا رضاه ولو قبل القبض
 رده مطلقاً ولو ادعى المشتري اباقاً ونحوه مما يشترط لرده وجود العيب
 عند البائع او المشتري لم يحلف بائعه حتى يبرهن المشتري انه فعل ذلك
 عنده فيحلف بائعه بالله ما ابق قط في الصغير وفي الكبير ما ابق مذبلغ
 مبلغ الرجال لاختلاف الابق صغراً وكبراً والعيوب خمسة ظاهر كعور
 ويقضي فيه بالرد بلا بين وخفي كالباق وقد مر وما لا يعرفه الا الاطباء
 ككبير فيكفي فيه قول عدل ولا ثباته عند بائعه قول عدلين وما لا يعرفه
 الا النساء كرتق فيكفي قول الواحد ثم يحلف البالغ وما لا ينظره
 الرجال والنساء كخشوبة الجارية فيحلف البائع ولو استنحق بعض المبيع
 فان قبل قبض الكل خير في الكل وان بعده خير في القيمي دون المثلي
 لان تبعض القيمي عيب وخيار العيب على التراخي فلو خاصم ثم ترك ثم عاد
 وخاصم فله الرد ما لم يوجد مبطله كدليل الرضا واللبس والركوب والمداواة

رضاً فيما يداويه وكذا ما يفيد الرضا بعد العلم بمنع الرد وأرش النقصان ومنه العرض على البيع لا الركوب للرد أو الشراء العلف والسقي ولا بد للمشتري منه لعجز أو صعوبة ولو اختلفا بعد التقاض في عدد المبيع أو المقبوض فالقول للمشتري لأنه قبض ولو قابض كيلياً أو وزنياً أو احدعدين ورجد ببعضه عيباً رد كله أو اخذه ولو اشترى جارية فوطئها أو قبلها أو مسها بشهوة ثم وجد بها عيباً لم يردّها ولو ثيباً لأنه استوفى ماها ورجع بالنقصان إلا إذا قبلها البائع ويعود الرد بالعيب القديم بعد زوال الحادث لعود الممنوع بزوال المانع وصح البيع بشرط البراءة من كل عيب وإن لم يسم ويدخل فيه الموجود والحادث قبل القبض فلا يرد بعيب والداء باطن والمرض ظاهر ولو وجد مشتري غنيمة من الامام أو امينه عيباً لا يرد عليها (١) بل على منصوب الامام ولا يحلفه (٢) فإذا رد عليه بعد ثبوت العيب بيع ودفع الثمن اليه ورد النقص والفضل الى محله من الخمس أو اربعة الاخماس لان الغرم بالغرم ولو وجد بمشربه عيباً واراد الرد غاصطلحاً على درهم بدفعها البائع ولا يرد المشتري جاز وجعل خطأ من الثمن وبالعكس وهو دفع درهم من المشتري لا لأنه لا وجه له غير الرشوة ولو رضي الوكيل بالعيب لزم الموكل ان كان المبيع يساوي الثمن والا لا ولا يحل كتمان العيب في بيع أو ثمن الا الاخير يشتري ثمة ويغش في الثمن والا الجبايات الظالمة فتعطى فيها الزيوف والناقص . وبطل بيع ماليس بمال (والمال ما يميل اليه الطبع ويجري فيه البذل والمنع) كالدلم المسفوح والميتة والحر والبيع به والمعدوم كبيع حق التعلي (٣) والمضامين (٤) والملاقح (٥) والنتاج (٦)

(١) لان الامين لا ينتصب خصماً (٢) لعدم صحة تكوله واقاراره (٣) كما هو سقط (٤) ما في ظهور الآباء من المني (٥) ما في بطون الامهات من الاجنة (٦) حبل الحيلة

والجمل وبيع ابن في ضرع ولؤلؤ في صدف وضربة القانص «١» والغائص للغرور وبيع أمة تبين انه عبد وعكسه ومتروك التسمية عمداً وكري الانهار وما في حكم ماليس بمال كأنم الولد والمدير المطلق والمسكانب وبيع مال غير متقوم «٢» كخمر وخنزير وميتة لم تمت حتف انقها «٣» وبيع فن ضم الى حر وذكية ضمت الى ميتة ماتت حتف انقها وان سمي ثمن كل بخلاف فن ضم الى مدير او فن غيره ومملك ضم الى وقف «٤» ولو محكوما به كما بطل بيع صبي لا يعقل ومجنون شيئاً وبول آدمي ورجيعه اذا لم يغلب عليه التراب «٥» وشعر الانسان لكرامته ولو كافراً وبيع ماليس في ملكه لا بطريق السلم وبيع صرح بنفي الثمن فيه لانعدام الركن وهو المال من احد الجانبين وحكم البيع الباطل عدم ملك المشتري اياه اذا قبضه ويضمنه بالقيمة لانه اشبه الغصب وفسد بيع ما سكت فيه عن الثمن وبيع عرض بخمر وعكسه «٦» وبام الولد والمسكانب والمدير «٧» وبيع سمك لم يصد بعرض «٨» او صيد ثم القي في مكان لا يؤخذ منه الا بحيلة «٩» الا اذا دخل بنفسه ولم يفسد مدخله «١٠» وبيع طير في الهواء لا يرجع «١١» وامة الاحملها لفساده بالشرط وصوف على ظهر غنم

«١» الصائد «٢» غير مباح الانتفاع به «٣» فانما مال عند الذمي «٤» غير المسجد العام فانه كالحر «٥» والاجاز كسرقين وبعر خالصين «٦» فيبطل في الحر ويفسد في العرض فيملكه بالتقبض بقيمته وهذا في حق المسلم «٧» حتى لو تقابضا ملك المشتري العرض «٨» والا فباطل لعدم الملك «٩» للعجز عن التسليم وان اخذ بدونها صح وله خيار الوثية لانه يتفاوت في الماء وخارجه «١٠» فلو سد ملكه لانه فعل اختياري موجب للملك كالشبكة ولم تجز اجارة بركة ليعاد منها السمك «١١» فان يرجع كهمام صح اما قبل الصيد فباطل لعدم الملك

وجذع في سقف وذراع من ثوب يضره التبويض والمزابة (١) والملاسة (٢) والمناذبة (٣) والقاء الحجر عليها (٤) وبيع ثوب من ثوبين وعبد من عبيد (٥) والمراعي (٦) واجارتها (٧) وبيع الآبق الا بمن يزعم انه عنده (٨) ولبن امرأة ولو أمة (٩) وشعر الخنزير (١٠) وجلد ميتة قبل الدبغ بالعرض (١١) وشراء ما باع بنفسه او وكيله بمن اشتراه ولو حكما كوارثه باقل من الثمن الاول قبل نقده (١٢) وبيع زيت على ان يزنه بظرفه ويطرح عنه بكل ظرف كذا وطلاً (١٣)

(١) بيع نحو الرطب على النخل بتمر مقطوع مثل كيله تقديرأ (٢) السلعة (٣) نبد السلعة للمشتري (٤) لوجود القمار وكلها من بيع الجاهلية (٥) لجهالة المبيع (٦) لعدم الملك (٧) لانها على استهلاك العين وبيع دود القز وبيضه والنحل والعلق بخلاف غيرها من الحوام فيبطل الا السمك وما انتفع بجلده او عظمه فجواز البيع يدور مع حل الانتفاع (٨) لان العلة عدم القدرة على التسليم وهي هنا زائلة ولو باعه ثم عادتم البيع (٩) لان الرق لا يحل لعدم الحياة فيه (١٠) وان جاز الانتفاع به لضرورة الخرز (١١) وبالثمن باطل وبعده ببيع (غير شعر الانسان والخنزير وما لا يحتمل الدبغ) وينتفع به لغير الأكل كالصوف والعصب وما لا تحله الحياة (١٢) وشراء ما لا تجوز شهادته له كشراؤه فان اختلف جنس الثمن او تعيب المبيع جاز والدرهم والدنانير هنا جنس واحد (١٣) بخلاف شرط طرح وزن الظرف فانه يجوز كما لو عرف قدر وزنه ولو اختلفا في نفس الظرف فالقول للمشتري بيمينه لانه قبض او منكر وصح بيع رقبته الطريق وحق المرور فيه (ولو قصداً والشرب تبعاً والافسد) حد او لا (وان او ان لم يبين يقدر بعرض باب الدار العظمى) وهبته لا يبيع مسيل الماء وهبته لجهالته

والبيع الى النيزوز «١» والمهرجان «٢» وصوم النصارى وفطهر اليهود اذا لم يدركها المعاقدان والى قدوم الحج والحصاد والدياس والقطاف «٣» وبيع بشرط لا يقتضيه العقد ولا يلانته وفيه نفع لاحدهما او المبيع هو من اهل الاستحقاق «٤» ولم يجر العرف به ولم يرد الشرع بجوازه «٥» واذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد باذن البائع صريحا او دلالة «٦» ملكه (الا في ثلاث تعلم من المطولات) بمثلها ان ان مثليا والا فبقيته يوم قبضه اذا هلك او تعذر رده والقول فيها للمشتري ويجب على كل واحد منها فسخه قبل القبض او بعده ما دام في يد المشتري اعداما للفاسد لايه معصية فيجب رفعها فلا يشترط قضاء قاض واذا علم القاضي فله فسخه عليها جبراً حقاً للشرع ومتى رده المشتري على البائع بوجه يرى من ضمانه فان باعه لغير بائعه بيعا صحيحا بآنا او وهبه وسلم او اعتقه بعد قبضه او وقفه او رهنه او اوصى او تصدق به والفساد بغير الاكراه نفذ البيع الفاسد وامتنع الفسخ وان بالاكراه ينقض تصرف المشتري فيه وان تداولته الايدي ولا يبطل حق الفسخ بموت احدهما ولا يأخذه حتى يرد ثمنه فان مات فالمشتري احق به وبأخذ مثله لو هالك وطاب للبائع ربيح الثمن «٧» كربح

«١» اول الربيع «٢» اول الحريف «٣» لانها تنقدم وتتأخر ولو باع مطلقا عنها ثم اجل الثمن اليها صح ككفاله الى هذه الاوقات وكذا لو اسقط المشتري الاجل قبل حلوله وفسخه والافتراق او وكل المسلم ذميا ببيع خمر او خنزير او شرائها او المحرم غيره ببيع صيده «٤» بان يكون آدميا «٥» كشرط ان يقطعه او يستخذه البائع شهراً او يعتقه وصح على ان يجذره وبشرطه للعرف «٦» وتكون بقبضه في مجلس العقد بخضرنه ولم ينه «٧» لا للمشتري ربح البيع

مال ادعاه فصدقه صاحبه ثم ظهر عدمه بتصادقهما ولو بنى او غرس فيما اشتراه فاسداً لزمه قيمته وانقطع الفسخ وكذا كل زيادة متصلة غير متولدة ولو نقص في يد المشتري بفعله او المبيع او بآفة سم او بة اخذه البائع مع الارش ولو بفعل البائع صار مسترداً بالفعل ولو بفعل اجنبي خير البائع ان شاء اخذ الارش من المشتري ليرجع على الجاني وان شاء اتبع الجاني ولا يرجع على المشتري وكره تحريماً مع الصحة البيع عند الاذان الاول للجمعة (١) والنجش (٢) اذا بلغت السلعة قيمتها (٣) والسوم على سوم غيره (٤) بعد الاتفاق على الثمن او المهر (٥) وقلقي الجلب اذا اضر باهل البلد او لبس السعر وبيع حاضر لباد حالة قحط وعوز (٦) والتفريق بين غير بالغ وذوي رحم محرم من جهة الرحم (٧) الا باعناق (٨) وحق مستحق (٩) وصح شراء كافر مسالماً او مصحفاً واجبر على اخراجها عن ماله كما يجبر من عاقته اتباع المردان دفعا للفساد . والفضولي من يتصرف في حق غيره بغير اذن شرعي وكل تصرف صدر منه وله مجيز حال وقوعه انعقد موقوفاً كما لو باعه ماله فلو لنفسه أو من نفسه او بخيار ماله او عرضاً بعرض غصبه آخر من المالك بطل ووقف يبيع العبد والصبي والمعتوه المحجورين على اجازة الولي والمولى

(١) الا اذا تبايعا وهما يمشيان ولعدم الإخلال بالسعي (٢) ان يزيد ولا يريد الشراء او يمدحه بما لبس فيه ويجري في النكاح وغيره (٣) والا لا (٤) ولو ذمياً او مستأمناً (٥) والا لا (٦) لا يبيع من يزيد (٧) لا الرضاع كابن عم هو اخ رضاعاً فانه رحم محرم لكن لا من جهة الرحم بل من جهة الرضاع فيحل التفريق (٨) وتوابعه (٩) كدفعه بجذبة اية اودين ورده بعيب وكالبيع قسمة ميراث وغنائم

وبيع ماله من فاسد عقل غير رشيد على اجازة القاضي او الوصي وبيع الموهون والمستلجر والارض في مزارعة غيره على اجازة مرتن ومستأجر ومزارع وبيع شيء برقمه فان علمه المشتري في مجلس البيع نفذ والا بطل وبيع المرتد وبما باع فلان وبما يبيع الناس به وبما اخذ فلان وبقيمته ان علم او بين في المجلس صح والا بطل ووقف بيع على خيار المجلس وبيع الغاصب على اجازة المالك وحكم بيع الفضولي قبول الاجازة من المالك اذا كان البائع والمشتري والمبيع قائما (١) وكذا الثمن لو عرضا معيننا وصاحب المتاع فتبطل اجازة وارثه واخذ المالك الثمن او طالبه من المشتري اجازة وقوله بشما صنعت اولا اجيز رد وقوله احضت او اصبحت رهبة الثمن من المشتري والنصدق به عليه اجازة (والاجازة تلحق الافعال فلو غصب عينا لانسان فاجاز المالك عقبه صح ويرى عن الضمان) . والاقالة رفع البيع وتصح بلفظين ماضيين او احدهما مستقبل وبفاسختك وتاركك وبالتعاطي وتوقف على قبول الآخر في المجلس ولو فعلا كانت قطعه البائع وتصح اقالة المتولي ان خيراً والا لا وهي فسخ في حق المتعاقدين (٢) بيع جديد في حق غيرهما بالنسبة الاول (٣) تصح بمثل الثمن الاول وبالسكوت عنه (الا في مسائل تعلم من المطولات) وان شرط غير جنسه او اكثر او اقل الامع تعيبه لو بقدر العيب بغير ما يتغابن الناس فيه ولا تفسد بالشرط الفاسد وان لم يصح تعليقها به وجاز للبائع بيع المبيع منه ثانيا قبل قبضه وجاز قبض المكيل والموزون منه بلا اعادة كيل ووزن وجاز هبة المبيع منه قبل القبض وبالنسبة الثاني (٤) ليس للواهب الرجوع اذا باع الموهوب له الموهوب

(١) لم يتغير بحيث يعد شيئاً آخر والا لم تصح الاجازة (٢) فيما هو من احكام العقد فتبطل بعد ولادة المبيعة (٣) لكونها فسخا (٤) لكونها بيعا جديداً

من آخر ثم تقابلا ويمنع صحة الافالة هلاك المبيع ولو حكما كما بقا لاهلاك الثمن وهلاك بعض المبيع يمنع بقدره واذا هلك احد البدلين في المقيضة صحت الافالة في الباقي منها وعلى المشتري قيمة الهالك ان قيمياً ومثله ان مثلياً ولو هلكا بطلت الا في الصرف وتصح اقالة الافالة فلو تقابلاهما ارتفعت وعاد البيع الا اقالة السلم لان المسلم فيه دين سقط والساقط لا يعود . والمراجعة يبيع مامله بما قام عليه وبفضل والتولية يبعه بثمنه الاول ولو حكما «١» وشرط صحتها كون العوض مثلياً او مملوكاً للمشتري والربح شيئاً معلوماً ويضم الى رأس المال أجر القصار والصنع والطرارز «٢» والقتل وحمل الطعام وسوق الغنم وكسوة المبيع وطعامه وسقي الزرع والكرم وكسحه واجرة السمار والمعتمد في ذلك وغيره عاوية التجار «٣» ويقول قام علي بكذا ولا يقول اشتريته لانه كذب فان ظهر خيانه في مراجعة باقراره او نكوله او يبرهان اخذه بكل الثمن او رده وله الخطفي التولية قدر الحيانة لتحقيق التولية ولو حدث بالمبيع ما يمنع رده لزمه بجميع الثمن وسقط خيانه ولو شراه ثانياً بجنس الثمن الاول بعد بيعه بربح فان ربح طرح ما ربح ولا يربح ان استغرق الربح الثمن «٤» ويرابح سيد شري من مأذونه او مكاتبه على ما يشاء كعكسه وكذا اصله وفرعه ومن لا تقبل شهادته له «٥» نفياً للثمة ولو الى او رابح رجلاً

«١» اي بقيته «٢» علم الثوب «٣» فما اعتادوا ضمه ضمه والا فلا فلا يضم اجر الطيب والدلالة والراعي ونفقة نفسه وما يؤخذ في الطريق من المظالم الا اذا جرت العادة باخذه «٤» كما لو اشتراه بعشرة وباعه بعشرين مراجعة ثم اشتراه بعشرة لا يبيعه مراجعة اصلاً «٥» وهم احد الزوجين والمتفاوضين والعبد والمكاتب والاصل والفرع

شيئاً بما قام عليه او اشتراه ولم يعلم به المشتري ففسد وخير لو علم في علم في مجلسه ولو بغبن فاحش يرد ان غره وتصرفه في بعض المبيع لا يمنع الرد بل يرد مثل ما ائلف ويرجع بكل الثمن وفي القيمي يستهلك بعضه يرد الباقي الا في نحو الثوب الواحد . وصح بيع عقار لا يخشى هلاكه قبل قبضه لعدم الغرر لا منقول بخلاف هبته والتصدق به واقراضه من غير بانه (فانه صحيح وكل عوض ملك بعقد يفسخ بهلاكه قبل قبضه فالتصرف فيه غير جائز والا جاز) ولو وهبه من البائع قبل قبضه فقبله البائع انتقض البيع ولو باعه منه قبله لم يصح ومن اشترى مكيلا او موزونا او معدوداً بشرط الكيل او الوزن او العدد كره تحريماً اكله وبيعه حتى يعيد الكيل او الوزن او العدد (غير الدراهم والدنانير لجواز التصرف فيها قبل الوزن بعد القبض كبيع التعاطي) وفسد البيع الثاني وكفى كيله او وزنه او عدده من البائع بحضرة المشتري بعد البيع ولا يكره بيع المذروع قبل ذرعه وان اشتراه بشرط الذرع الا اذا افرد لكل ذراع ثمناً وجاز التصرف في الثمن قبل الكيل والوزن والقبض تعين او لا وكذا كل دين قبل قبضه كمبر واجرة وضمان متلف سوى صرف وسلم ولم تلزم الزيادة في الثمن ولو من غير جنسه او من اجنبي انت قبل البائع في مجلس الزيادة وكان المبيع قائماً وكذا اخط منه ولو بعد هلاك المبيع وقبض الثمن ويلتحق كل من الزيادة والنقص باصل العقد بالاستناد (١) وكذا الزيادة في المبيع ولو بعد هلاكه ان قبل المشتري في مجلس الزيادة (٢) وكذا اخط منه ان ديناً لا عيناً لان اسقاط العين لا يصح والاستحقاق لبائع او مشتري او شفيع بشئ ما وقع عليه العقد وبالزيادة ولزم تأجيل كل دين ان قبل المدين الا في بدلي صرف وسلم وثمن عند اقالة وبعدها وما اخذ به الشفيع ودين الميت

(١) فبطل حط الكل (٢) فلو هلك قبل القبض سقطت حصتها من الثمن

والقرض الا اذا كان مجبوراً او حكم مالكي بلزوم التأجيل بعد ثبوت اصل الدين عنده او في حوالة او وصية . والقرض عقد مخصوص على دفع مال مثلي لا آخر ليرد مثله فلم يصح في القيميات ولو استقرض فلوساً رائجة فكسدت فعليه قيمتها يوم القبض ولو استقرض شيئاً من الفواكه فلم يقبضه حتى انقطع اجبر صائب القرض على تأخيرها الى مجيء الحديث الا ان يتراضيا على القيمة ويملك القرض بنفس القبض ولو قبل الاستهلاك ولو افرض صيباً مجبوراً فاستهلكه بضمن وكذا المعتوه ولو عبداً مجبوراً لم يؤاخذ به قبل العتق والقرض لهؤلاء كالوديعة واو قال المستقرض ألقى القرض في الماء ففعل المقرض فلا شيء على المستقرض والقرض لا يتعلق بالجائز من الشروط فالفساد لا يبطله ولكن يلغو شرط رد شيء آخر وعليه مثل ما قبض فان قضاء اجرد بلا شرط جاز ولم يجبر الدائن على قبوله ولا ربا فيما دون نصف صاع ولا في خميرة يتعاطاها الحيوان وشراء اليسير بغال بطريق المعاملة لحاجة القرض يكره ويحبس صاحبه الى ان تظهر توبته وصلاحه . والرضا فضل خال عن عوض بمعيار شرعي «١» مشروط في المعاوضة لاحد المتعاقدين «٢» وعلمته القدر مع الجنس فان وجدا حرم الفضل والنساء وان عدما حلا وان وجد احدهما «٣» حل الفضل وحرم النساء «٤»

«١» هو الكيل والوزن «٢» فلو شرط لغيرهما او في الهبة فليس بوبا بل بيع فاسد في الاول «٣» كالقدر في حنطة بشعير والجنس في هروي بهري «٤» الا اسلام منقود بموزون لثلاث ينسد اكثر ابواب السلم وحل حنفة بمحفتين وتفاحة بتفاحتين وغرة بتمرتين ما لم يبلغ نصف صاع وفلس بفلسين وما لا يدخل تحت الوزن من الذهب بمثليه

حرمات الشارع على كونه كيلياً «١» او وزنياً «٢» فهو كذلك ابدأ ومالم ينص عليه حمل على العرف والمعتبر تعيين الربوي في غير الصرف ومصوغ ذهب وفضة بلا شرط تقايض وجيد مال الربا «٣» ورديته سواء «٤» ولو باع نقداً بنقد جاز اذا نقد احدهما كما جاز بيع لحم حيوان ولو من جنسه لعدم القدر وكرباس بقطن وغزل وفطن بغزله مطلقاً لاختلاف الجنس وجاز بيع رطب بتمر وعنب بزبيب مماثلاً وبيع لحوم مختلفة بعضها ببعض وابن بقر وغنم وشحم بطن بالية او لحم وخبز ببر او دقيق متفاضلاً لاختلاف الجنس وابن بجين لا بر بدقيق او سوبق ولو متساوياً لعدم المساوي «٥» ولا زيتون بزيت وسهم بمحل «٥» حتى يكون الزيت والحل اكثر مما في الزيتون والسهم ليكون قدره مثله والزائد بالثقل ولا ربا بين سيد وعبد (غير المكاتب) الا ان يكون دينه مستغرقاً لرقبته وكسبه ولا بين متفاوضين وشريكي عنات اذا كان كل من البديلين من مال الشركة ولا بين حرابي ومسلم مستأمن في دار الحرب ولو بعقد فاسد او قمار «٤» لان مال حرابي مباح ثمة وكحرابي من اسلم ثمة ولم يجاجر البينا لعدم عصمة ماله ولو اشترى بيتاً فوقه آخر لا يدخل فيه العلو وان قال بكل حق له «٧» او بكل قليل وكثير مالم ينص عليه «٨» وكذا لا يدخل بشراء منزل «٩» الا بكل حق له او برفقه «١٠» او بكل قليل وكثير فيه او منه ويدخل بشراء دار وان لم يذكر شيئاً كالكنيف وبشر الماء واشجار الصحن

«١» كالبر والشعير والنمر والملح «٢» كالذهب والفضة «٣» لاحقوق العباد «٤» الا في مال وقف ويقيم ومريض وقلب رهن انكسر والقلب ما يلبس في الذراع من فضة «٥» فيحرم اشبهه الربا «٦» شريح «٧» اذا كانت الزيادة للمسلم وقد عري عن الصدر «٨» لان الشيء لا يستتبع مثله «٩» هو مالا اصطبل فيه «١٠» حقوق كطريق ونحوه

والبدستان الداخل لا الخارج الا اذا كانت اصغر او بعرف او شرط والظلة لا تدخل في بيع الدار (١) الا بكل حق ونحوه ويدخل الباب الاعظم للبيت او الدار مع ذكر المرافق لا الطريق والمسيل والشرب الا بنحو كل حق بخلاف الاجارة والرهن والوقف والمدار في كل ذلك على العرف. والاستحقاق منه ما يبطل الملك ومنه ما ينقله فالناقل لا يوجب فسخ العقد والحكم به حكم على ذي اليد ومن تلقى الملك منه فلا تسمع دعوى الملك منهم بل دعوى النتائج ولا يرجع على بائعه من لم يرجع عليه ولا على الكفيل ما لم يقض على المكفول عنه اثلاً يجتمع ثمان في ملك واحد والمبطل كالعقود يوجب فسخ العقود ولكل من الباعة الرجوع على بائعه وان لم يرجع عليه وعلى الكفيل ولو قبل القضاء على المكفول عنه لعدم اجتماع الثمنين اذ الحر لا يملك والحكم بالحربة الاصلية حكم على الكافة فلا تسمع دعوى الملك من احد وكذا العقود وفروعه (اما في الملك المؤرخ فعلى الكافة من وقت التاريخ لا قبله) والقضاء بالوقف ليس كالحربة فتسمع فيه دعوى وقف آخر او ملك آخر (٢) ويثبت رجوع المشتري على بائعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالبينة لانها متعدي لا بالافرار او النكول من المشتري او وكيله بالخصوص لانه حجة قاصرة وكذا او استحققت مبيعة ولدت بيينة يتبعها ولدها بشرط القضاء بالولد وان بافرار او نكول لا ومنع التناقض (٣) دعوى الملك لا ما يخفى سببه كالنسب والطلاق والحرية فلو قال عبد اشترى فانا عبد فاشتراه فاذا هو حر فان كان البائع حاضراً أو غائباً غيبة معروفة فلا شيء على العبد لتمكنه من الرجوع على القابض والا رجوع على العبد والعبد على

(١) لبنائهما على الطريق (٢) فيتعدى القضاء في حرية ونسب ونكاح وولاء.

وبقتصر في الوقف (٣) التدافع في الكلام

البائع اذا ظفر به بخلاف الرهن لان النفرير يوجب الضمان في عقد المعاوضة دون الوثيقة ولو باع عقاراً ثم برهن انه وقف قبل لان الوقف حق الله تعالى فيه البينة من غير دعوى ولو اشترى شيئاً ولم يقبضه حتى ادعاه آخر لم تسمع دعواه بدون حضور البائع والمشتري للقضاء عليها ولا يحكم بسجل الاستحقاق بشهادته انه قاضي كذا بل لابد من الشهادة على مضمونه سوى نقل الشهادة والوكالة من محاضر وسجلات وصكوك لان المقصود منها الزام الخصم بخلاف نقل وكالة وشهادة لانها لتعصيل العلم للقاضي ولذا لزم اسلامهم ولو الخصم كافراً ولا رجوع في دعوى حق مجهول من دار صولح على شيء معين واستحق بعضها لجواز دعواه فيما بقي ولو ادعى كلها رد كل العوض فيصح الصلح عن مجهول بلا اشتراط صفة الدعوى ورجع بحصته في دعوى كلها اذا استحق شيء منها لفوات سلامة المبدل ولو صالح من الدنانير على دراهم وقبضها فاستحققت بعد التفرق ورجع بالدنانير لانه في معنى الصرف فاذا استحق البدل بطل الصلح فوجب الرجوع ولو شري داراً وبني فيها فاستحققت رجوع بالثمن وقيمة البناء مبيناً على البائع اذا سلم النقص اليه يوم تسليمه والا فبالثمن كما لو استحققت بجميع بنائها ولو استحق من يد المشتري الاخير كان قضاء على جميع الباعة والكل ان يرجع على بائعه بالثمن بلا اعادة بينة لكن بعد ان يرجع عليه المشتري منه ولو شري داراً بعد فاختلت بالشفعة ثم استحق العبد بطلت الشفعة ويأخذ البائع الدار من الشفع لبطان المبيع . والسلم بيع آجل بعاجل وركنه ركن البيع وصاحب الدراهم رب السلم او المسلم والآخر المسلم اليه والحنطة مثلاً المسلم فيه والثلث رأس المال وحكمه ثبوت الملك المسلم اليه في الثمن ولرب السلم في المسلم فيه ويصح فيما امكن ضبط صفته ومعرفة قدره

كمكيل وموزون مثنى «١» وعددي متقارب «٢» وصنعتة وصفته ورقته ووزنه لا في متفاوت «٣» وحجوات «٤» واطرافه وحطب «٥» وجوهر وخرز «٦» ومنقطع «٧» ولحم ولو منزوع عظم وبمكيال وذراع مجهول «٨» وبر قرية بعينها وثمر نخلة بعينها «٩» وشرطه بيان جنس ونوع وصفة وقدر وأجل وائله شهر «١٠» وقدر رأس مال «١١» ومكان الايقاء فيما له حمل او مؤنة «١٢» وقبض رأس المال قبل الافتراق بابدانها «١٣» ولو ابى المسلم اليه قبض رأس المال اجبر عليه فان اسلم مائتي درهم في كره «١٤» برمانة ديناعلى المسلم اليه

«١» لا الدرهم والدنانير لانها اثنان «٢» كفلس ولبن وآجر بمابن معين «٣» كبطح وقرع «٤» الا في سمك ملبح او طري حين يوجد وزنا وكيلاً ونوعاً لا عدداً «٥» الا اذا ضبط بما يرفع النزاع «٦» الا صغار لؤلؤ فتباع وزنا «٧» لا يوجد في الاسراق من وقت العقد الى وقت الاستحقاق ولو انقطع في اقليم دون آخر لم يحز في المنقطع ولو انقطع بعد الاستحقاق قبل ان يوفى المسلم فيه خير رب السلم بين انتظار وجوده والفسخ واخذ رأس ماله «٨» الا قرب الماء للتعامل «٩» الا اذا كانت النسبة لبيان الصفة لا لتعيين الخارج كفتح مرجى او بلدي فالمانع والمقتضي العرف وعدمه «١٠» وببطل بموت المسلم اليه لارب السلم بل يؤخذ من تركته حالاً «١١» كمكيل وموزون وعددي غير متفاوت «١٢» ولو شرط الايقاء في مدينه فكل محلانها سواء فلو اوفاء في واحدة منها برى وما لا حمل له كمسك وكافور وصغار اواؤ لا يشترط فيه بيان مكان الايقاء ويوفيه حيث شاء ولو عين مكاناً معيناً لانه يفيد سقوط خطر الطريق «١٣» وهو شرط بقائه على الصحة لا شرط انعقاده بوصفها «١٤» الكروستون قفيزاً والقفيز ثمانية مكاكبك والمكوك صاع ونصف والصاع ثمانية ارطال بالبغدادى كل رطل ١٣٠ درهماً

ومائة نقداً وافترقا فالسلم في حصة الدين باطل لانه دين بدين ولا يجوز التصرفه في رأس المال والمسلم فيه «١» قبل قبضه ولا شراء شيء من المسلم اليه برأس المال بعد الاقالة في عقد السلم الصحيح «٢» قبل قبضه «٣» ولو شري كراً وامر رب السلم بقبضه قضاء عما عليه لم يصح «٤» ولو امره رب السلم ان يكيل المسلم فيه في ظرفه فكله «٥» بغيبته لم يكن قبضاً والقول لمدعي الرداءة والتأجيل لا لنا في الوصف والاجل «٦» ولو اختلفا في مقداره فالقول للطالب بيمينه لانكاره الزيادة واي برهن قبل وان برهنا فضي بيمينه المطلوب لاثباتها الزيادة وان في مضيه فالقول للمطلوب والاستصناع باجل سلم جرى فيه تعامل ام لا وبدونه فيما فيه تعامل كالحنف والمعتزلة والطست وصح الاستصناع بيعاً لا عدة فيجبر الصانع على عمله ولا يرجع الأمر عنه «٧» والمبيع هو العين لاعمله فان جاء بمصنوع غيره صح ولا يتعين المبيع للأمر بلا رضاه فصح بيع الصانع لمصنوعه قبل رؤيته أمره والامر اخذه وتركه بخيار الرؤية . ولو اشترى ثوباً او فرساً من خرف لاستثناس الصبي لم يصح ولا قيمة له فلا يضمن متلفه ولو من خشب او صفر جاز لا مكان الانتفاع به وصح بيع الكلاب غير العقور والفهد

«١» بنحو بيع وشركة ومرا بحة وتولية ولو بمن عليه واقالة بعض السلم جائزة «٢» وفي الفاسد يجوز الاستبدال كما في سائر الديوث «٣» بخلاف بدل الصرف فانه يجوز الاستبدال عنه شرط قبضه في مجلس الاقالة «٤» للزوم الكيل مرتين ولم يوجد وصح لو كان قرضاً وامر مقرضه به لانه اعارة لا استبدال كما لو امر رب السلم بقبضه منه له ثم لنفسه ففعل فاكتاله مرتين لزوال المانع «٥» في دعاء رب السلم «٦» اذ الاصل ان من خرج كلامه تعنتاً فالقول لصاحبه ومن خرج كلامه خصومة ووقع الاتفاق على عقد واحد فالقول لمدعي الصحة «٧» ولو كان عدة لما لزم

والسباع علمت او لا حتى المرة سوى الخنزير وكره بيع القرد للتمسخر به
والتمسخر حرام وصح بيع خر حرام وهبته وادنى القيمة التي تشتري لجواز
البيع فلس فلا يجوز بكسرة خبز ولا يجوز بيع هوام الارض والبحر الا
السماك وما جاز الانقاع بجلده او عظمه ويجوز بيع دهن نجس ويستصح به
في غير مسجد والذمي كسالم في بيع غير خمر وخنزير وميتة لم تمت حتف انفها
ولو اشترى شيئاً وغاب قبل القبض ونقد الثمن غيبة معروفة فاقام بائعه بينه انه
باعه منه لم يبع في دينه وان جهل مكانه يبيع ولو قبض زيفاً بدل جيد جاهلاً
به ونفق او انفقته فهو قضاء فلو قائماً رده ولو فرخ طير او باض في ارض
لرجل او تكسر فيها ظبي فهو للاخذ لسبق يده لمباح الا اذا هيا ارضه لذلك او
كان صاحب الارض قريباً من الصيد بحيث يقدر على اخذه او مسده وكذا
صيد تعلق بشبكة نصبت للجفاف ودرهم او سكر نثر فوق وقع على ثوب لم يعد له
ولم يلف ولو اكتسب مالا حراماً ثم اشترى فان دفعه الى البائع او لا ثم اشترى
منه به ثم اشترى قبل الدفع به ودفعه لم يطب والاطاب ولو دفع ماله مضاربة
لرجل جاهل جاز اخذ ربحه ما لم يعلم انه اكتسب من حرام ولو باع الاب مال
طفله وهو مفسد فاسق لم يجوز بيعه المولود نقضه بعد بلوغه اذا كان خيراً له بان
باع بضعف القيمة فان كان محموداً او مستوراً جار بيعه ولو شرت لطفلها على
الا ترجع عليه بالثمن جاز وهو كالحبة ولو شري داراً ودبغ وتأذى به جيرانه
ان على الدرام يمنع وعلى النادرة يتحمل . وكل ما كان مبادلة مال بمال يفسد
بالشرط الفاسد كالبيع ومالا فلا كالقرض وكل ما كان من التمليكات او
التقييدات كرجعة يبطل تعليقه بالشرط المحض (١) والاصح ويصح التعليق
مطلقاً في الاسقاطات والالتزامات التي يخلف بها كحج وطلاق وبالملازم في

الاطلاقات والولايات والتعريضات والشرط الفاسد يلتحق باصل العقد عنده
 لا عندهما فيفسد بالشرط الفاسد البيع (١)، والقسمة للمثلي (٢)، والاجارة (٣)،
 والاجازة والرجعة والصلح على مال والابراء عن دين (٤)، وعزل الوكيل
 والاعتكاف والمزارعة والمعاملة (٥)، والاقرار والوقف والتحكيم ولا يبطل
 بالشرط الفاسد القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والعق
 والرهن والايضاء (كجعلتك وصياً على ان تتزوج بنتي فصح ان قبل ولغا
 الشرط) والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والكفالة والحوالة
 والوكالة والاقالة والكتابة (٦)، واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصلح عن
 عمد وجراحة وعقد الذمة وتعليق الرد بالغييب وبخيار الشرط وعزل القاضي
 ويصح ان يضاف الى المستقبل الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة
 والوكالة والكفالة والايضاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعقاق
 والوقف ولا يصح ان يضاف الى المستقبل البيع واجازته وفسخه والقسمة
 والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح عن مال والابراء عن دين . والصرف
 بيع الثمن بالثمن جنساً بجنس او بغير جنس ويشترط التامثل (٧)، والتقايض (٨)،
 قبل الافتراق ان اتحدا جنساً ولو اختلفا جودة وصياغة والا شرط التقايض
 لحرمة النساء فلو باع احدهما بالآخر جزافاً او بفضل وتقايضا في المجلس صح
 ولا يتعينان وبفسد بخيار الشرط والاجل وصح مع اسقاطهما في المجلس ولو

(١) ان علقه بان لايعلى (٢) وتصح للقبضي بخيار شرط ورؤية (٣) الا في
 اذا جاء رأس الشهر آجرتك داري بكذا (٤) لانه تمليك من وجه الا اذا كان
 الشرط متعارفاً او علقه بكائن (٥) المساقاة (٦) الا اذا كان الفساد في نفس
 البديل كالكتابة على خمر فتفسد به (٧) التساوي وزنا (٨) بالبراجم وهي مفاصل
 الاصابع لا بالتخلية

ظهر بعض الثمن زيوفا فردة انقص فيه فقط ولا يتصرف في بدل الصرف قبل قبضه حقاً لله تعالى ولو باع سيفاً حليته خمسون ويخلص بلا ضرر بائنه ونقد خمسين فهو ثمن الفضة سواء سكت او قال خذ هذا من ثمنها او حصة السيف لانه اسم للحلية تبعاً تحريماً للجواز وان زاد خاصة او افترقا من غير قبض صح في السيف والا يخلص الا بضرر بطل فيه ايضاً ومن باع اناة فضة بفضة او جذهب ونقد بعض ثمنه في المجلس ثم افترقا صح فيما قبض واشتركا في الاناء ولا خيار للمشتري وصح بيع درهمين ودينار بدنانين ودرهم وبيع كرى وكري شعير بكري بر وكري شعير بصرف الجنس بخلاف جنسه وما غلب فضته وذهبه فضة وذهب فلا يصح بيع الخالص به ولا بيع بعضه ببعض ولا الاستقراض به الا متساوياً وزناً وما غلب غشه فتي حكم عروض صح بيعه بالخالص ان كان ما في الخالص من الذهب او الفضة اكثر مما في المغشوش منها كما صح بيعه بجنسه متفاضلاً بشرط التقابض في المجلس والا او كان لا يدري فلا للربا واحتماله ولا يتعين بالتعيين غالب الغش ان راج والاتعين به وصحت المبايعه والاستقراض بما يروج منه عملاً بالعرف فيما لا نص فيه وزناً او عدداً او بها معا والمتساوي غشه كغالب الفضة والذهب في تباع واستقراض قلم يجوز الا بالوزن الا مع الاشارة اليها وهو في الصرف كغالب الغش ولو اشترى شيئاً بغالب الغش او بفلس نافقة فكسدت (١) قبل التسليم للبائع او انقطعت (٢) صح البيع ببقية الثمن يوم البيع وكذا لو رخصت او غلت فعليه قيمتها يوم البيع في البيع وبيوم القبض في القرض وصح البيع بالفلس النافقة وان لم تعين وبالكاسدة مع التعيين ويجوز شراء فلس بنصف درهم وعلى البائع فلس تباع به ومن

(١) تركت المعاملة بها في جميع البلاد (٢) بعدم وجودها في السوق وان وجدت لدى الصيارفة والبيوت

اعطى صيرفاً درهما فقال اعطني به نصف درهم فلوساً ونصفاً الا - بنة صح لا
لو قال بنصفه نصف درهم فلوساً وبنصفه نصف درهم الاحبة للربا والاموال
ثلاثة ثمن بكل حال وهو النقدان «٣» ومبيع بكل حال كالتياب والدواب
وثنمن من وجه مبيع من وجه كالمثليات فان اتصلت بها الباء فثنمن والا فمبيع
والفلوس الرنجة كالثمن والا فكالمبلغ ومن حكم الثمن عدم اشتراط وجوده
في ملك المتعاقد عند العقد وعدم بطلان العقد بهلاكه ويصح الاستبدال به في
غير السلم والصرف وحكم المبيع خلافه في الكل ويبع الوفاء ان يبيعه العين
بالف على انه اذا رد عليه الثمن رد عليه العين وهو رهن لاتصح اجارته من البائع .

(٢٠ - كتاب الشفعة)

بسم الله الرحمن الرحيم

الشفعة تمليك البقعة جبراً على المشتري بما قام عليه وسيبها اتصال ملك
الشفيع بالمشتري بشركة او جوار وشرطها ان يكون المحل عقاراً سفلاً او علواً
وان لم يكن طريقه في السفل لانه التعق بالعقار بماله من حق القرار وركنها
اخذ الشفيع من احد المتعاقدين عند وجود سببها وشرطها وحكمها جواز الطلب
عند تحقق السبب ولو علم بها بعد سنين وصفها ان الاخذ بها بمنزلة شراء مبتدئ
قيمت بها ما يثبت به كالد بخيار رؤية وعيب ونجب للشفيع بعد البيع ولو
فسداً انقطع فيه حق المالك بهية او بناء وغرس او بخيار للمشتري وتستقر

بالإشهاد في مجلسه وهو ان يطلب كما سمع ويملك الاخذ بالتراضي او قضاء
القاضي بقدر رؤوس الشفعة لا ملكهم ونجب للخليط في نفس المبيع ثم للخليط
في حق البيع كشرط نهر لا تجري فيه السفن وطريق غير نافذ ثم جار ملاصق
جابه في سكة اخرى ولو مأذونا او مكاتباً او ذمياً فلو بابه في تلك السكة فهو
خليط وواضع جذع على حائط لا وشريك في خشبة عليه جار ولو اسقط بعضهم
حقه بعد القضاء وليس لمن بقي اخذ نصيب التارك ولو كان بعضهم غائباً قضي بالشفعة
بين الحاضرين في الجميع لاحتمال عدم طلبه فلا يؤخر بالشك ثم اذا حضر وطلب قضي
له بها ولو اسقط الشفعة قبل الشراء لم يصح ولو اراد اخذ البعض وترك الباقي
لم يملك ذلك جبراً على المشتري اضرر تفريق الصفقة ولو جعل بعض الشفعة
نصيبه لبعض لم يصح وسقط حقه به لاعراضه وقسم بين البقية ولا شفعة في
الوقف ولا بجواره . وطلبها الشفيع في مجلس علمه بالبيع «١» على الفور «٢»
بلفظ يفهم طلبها وهو طلب المواتية والإشهاد فيه ليس بلازم بل لخافة الجحود
ثم يشهد على البائع لو العقار في يده او على المشتري وان لم يكن ذا يد او
او عند العقار فيقول اشتري فلان هذه الدار وانا شفيعها وقد كنت طلبت
الشفعة وانا اطلبها الان فاشهدوا عليه وهو طلب اشهاد او تقرير ولا بد منه
ان تمكن ولو بكتاب او رسول حتى لو لم يشهد بطلت شفيعته وان لم يتمكن
لا ثم بطلب عند قاض فيقول اشتري فلان دار كذا وانا شفيعها بسبب كذا
لي فمره يسلم الدار الي وهو طلب تمليك وخصوصة وتأخير به بعذر او غيره لا
تبطل الشفعة حتى يسقط بلسانه فيسأل القاضي الخصم عن مالكية الشفيع لما
يشفع به فان اقر او نكل عن الحلف على العلم او برهن الشفيع سألته عن الشراء

فان اقر به فان اقر او نكل عن البين على الحاصل او السبب في شفعة الجوار
 «١» او يرهن الشفيع قضي له بها وان لم يحضر الثمن وقت الدعوى والمشتري
 حبس الدار حتى يقبض الثمن فلو قيل للشفيع أد الثمن فأحر لم تبطل والحكم البائع قبل
 التسليم والمشتري مطلقة «٢» ولا تسمع البيعة عليه حتى يحضر المشتري لانه المالك وبفسخ
 بحضوره وللشفيع خيار الرؤية والعيب وان شرط المشتري البراءة منه والقول للمشتري
 يمينه في الثمن والبرهان للشفيع وحط البعض يظهر في حق الشفيع وحط
 الكل لا والشفعة في الشراء بمثل بمثل وبقي بقي بالقيمة ففي بيع عقار بعقار بأخذ
 العقار بقيمة الآخر وبثمن مؤجل بحال او يطلب الشفعة بالحال وبأخذ بعد الاجل
 ولا يتعجل ما على المشتري لو اخذ الشفيع بحال من المشتري ولو سكنت عن
 الطلب وصبر حتى طلب عند حلول الاجل بطلت شفعته وبأخذ بمثل الخمر
 وقيمة الخنزير ان البائع والمشتري والشفيع من اهل الذمة وبقيتهما لو الشفيع
 مسلماً «٣» وبالثمن وقيمة البناء والغرس مستحق القلع والا كلف المشتري
 قلعها الا ان يكون به نقصان الارض وينقض الشفيع جميع تصرفات المشتري
 حتى الوقف والمسجد والهبة والمقبرة ويرجع بالثمن فقط ان استعقت لا بقيمة
 ما بنى او غرس والطلب في بيع فاسد وقت انقطاع حق البائع وفي هبة
 بعوض وقت التقايب ومن لم ير شفعة الجوار كشافعي اذا طلبها عندها كم يراها
 يسأله هل تعتقد وجوبها فان قال نعم قضي له بها والا لا . ولا تثبت الشفعة قصدا
 الا في عقار ملك بعوض «٤» هو مال «٥» وان لم يقسم كرحى لافي عرض
 وفلك وبناء ونخل بيعاً قصداً ولو مع حق القرار ولا في ارث وصدقة وهبة
 لا بعوض مشروط ودار قسمت وان قول ببعض امال «٦» وتثبت للعبد المأذون
 «١» خلاف الشافعي رضي الله عنه وصياقي «٢» قبل التسليم او بعده «٣»
 وتعرف بالرجوع الى ذمي اسلم او فاسق تاب «٤» خرج الهبة «٥» خرج المهر
 «٨» الخ ما في المطولات

المستغرق بالدين في مبيع سيده ولسيده في مبيعه ولمن شري (اصاله او وكالة)
او اشتري له لا لمن باع او بيع له لان الشفعة تبطل باظهار الرغبة عنها لا فيها .
ويبطلها ترك طلب الموائبة او الاشهاد مع القدرة وتسليمها بعد البيع (١) ولو
من اب او وصي او وكيل بطلبها سلمها او اقر على الموكل بتسليمها في مجلس
الفاضي وصلحه منها على عوض وعليه رده لانه رشوة وبيع شفعته بالمال وموت
الشفيع قبل الاخذ بعد الطلب او قبله ولا توث (لا يبطلها موت المشتري)
وبيع الشفيع ما يشفع به قبل القضاء بالشفعة او اخراجه عن ملكه وشراء الشفيع
من المشتري واستجاره ومساومته وطلبه ان يولييه عقد الشراء وضمانه الدرك
ولو قيل بيعت بالف فلم ثم علم انه - ما بيعت باقل او بخلاف الجنس (٢) فله
الشفعة وكذا لو علم باختلاف المشتري وان باع عقاراً الا ذراعاً في جانب
الشفيع فلا شفعة لعدم الاتصال وكذا هبته ولو ابتاع سها بثمن ثم البقية فللجار
الشفعة في السهم الاول فقط وتكره الحيلة لاسقاط الشفعة بعد ثبوتها (كأن
يقول للشفيع اشتريه مني فيقول نعم او بصالحه بهال فتبطل ويسترد المال)
ولاسقاط الزكاة ولا حيلة لاسقاط الحيلة واذا اشتري جماعة عقاراً من واحد
تعدد الاخذ بالشفعة بتعدد في التعدد العاقد دون المالك ولو اختلف الجار
والمشتري في ملكية الدار التي يسكن فيها الشفيع فالقول للمشتري
لانه منكر وللجار تخليفه على العلم كما لو انكر طلب الموائبة وان
انكر طلب الاشهاد عند لقائه حلف على البتات ولو كانت دار الشفيع

(١) علم بالسقوط اولا (٢) الا الدراهم والدنانير فانها جنس واحد

ملاصقة لبعض المبيع فله الشفعة فيما لاصقه فقط ولو فيه تفريق الصفقة
والابراء من الشفع يبطالها قضاء لا ديانة ان لم يعلم بها وبعذر الجار بتأخير
طلب الشفعة لان القاضي لا يراها ولا يعذر اليهودي بتأخيره الطلب عن
يوم السبت ولا يستولي الشفع بغير قضاء الا ان يكون من اهل الاستنباط
وقد علم ان بعض الناس قال ذلك ولا شفعة لمرتد ولا تبطل شفعة صبي
شفيع ولو نصب القاضي فيما يطلبها جاز .

(٢١ - كتاب القسمة)

بسم الله الرحمن الرحيم

القسمة جمع نصيب شائع له في مكان معين وسبها طلب الشركاء او
بعضهم الانتفاع بملكه على وجه الخصوص وركنها الفعل الذي يحصل به
الافراد والتعيين بين الانصباء كالكيل والذرع وشرطها عدم فوت المنفعة
بالقسمة وحكمها تعين نصيب كل على حدة وتشتمل على الافراز والمبادلة
والاول هو الغالب في المتلي والثانية في غيره فيأخذ الشريك حصته بغيبة
شريكة في الاول دون الثاني وان اجبر عليها في متحد الجنس فقط (سوى
رفيق غير المغنم) عند طلب الحقم وينصب قاسم يرزق من بيت المال ليقسم
بلا اجر وهو احب وان نصب باجر صح وهو على عدد الرؤوس لا الانصباء
ويجب كون القاسم عدلا امينا عالما بها ولا يتعين واحد لها لثلاث بتحكم بالزيادة

على اجر المثل ولا يشترك القسام خوف تواطئهم وصحت برضا الشركاء الا اذا كان فهم صغير او مجنون لا نائب عنه او غائب لا وكيل عنه وقسم منقول ادعوا شراؤه او ارثه او ملكه مطلقاً (١) وعقار ادعوا شراؤه او ملكه مطلقاً فان ادعوا انه ميراث لم يقسم حتى يبرهنوا على موته وعدد ورثته وكذا لا يقسم ان يبرهنوا ان العقار معها حتى يبرهنوا انه لها وقسم المال المشترك بطلب احدهم ان انتفع كل بحصة بعد القسمة وبطلب ذي الكثير ان لم ينتفع الآخر لقلة حصته وان تضرر الكل لم يقسم الا برضاهم وقسمت عروض اتحاد جنسها لا الجنس والرفيق (٢) والجواهر والحمام الا برضاهم وكذا كل ما في قسمه خمر وقسمت كل منفردة دور مشتركة او دار وحانوت او دار وضبعة (٣) سواء اكانت في مصر واحداً ام لا . وبصور القاسم ما يقسمه على قرطاس ليرفعه للقاضي وبعدله على سهام القسمة ويذرعه ويقوم البناء ويفرز كل نصيب بطريقه وشربه وبلقب الانصباة بالاول والثاني والثالث وهلم جرا ويقرع لطبيب القلوب (٤) فمن خرج اسمه اولاً فله السهم الاول ومن خرج ثانياً فله الثاني الى الاخير ولا تدخل الدراهم في القسمة الا برضاهم والقسمة على التفاضل بالتوازي في غير الاموال الربوية جائزة وسفل له علو وسفل مجرد مشترك وعلو مجرد مشترك قوم كل على حدة وقسم بالقيمة ولو اختلفوا في مقدار عرض الطريق جعل قدر عرض باب الدار بطوله ولو ظهر دين في التركة المقسومة تفسخ القسمة الا اذا قضوه او ابرا الغرماء ذمم الورثة او بقي من التركة ما يفي بالدين ولو ظهر في القسمة غبن فاحش بطلت سواء وقعت بالقضاء او الرضاء ولو وقعت شجرة في

(١) ومنه البناء والاشجار حيث لم تتبدل المنفعة بالقسمة والا فلا جبر (٢) لفحش التفاروت في الادمي (٣) عرصمة غبر مبنية (٤) فهي غير واجبة ويتعين النصيب بالالزام من غير اقراع لانه في معنى القضاء

نصيب أحدهما وأغصانها متدلية في نصيب الآخر فليس له أن يجبره على قطعها والقسمه تقبل النقص فلو اقتسموا وأخذ كل حصته ثم تراضوا على الاشتراك بينهم صح وعادت الشركة والمقبوض بالقسمه الفاسده (١) يثبت الملك وبقيده جواز التصرف لقابضه فيه ويضمنه بالقيمة كما يفيد الملك المقبوض بالشراء الفاسد ولو تم إياً في سكنى دار أو دارين أو غـ... ذلك أو خدمة عبد أو عبيدين صح ويمضى القاضي بينهما جبراً بطلب أحدهما ولا تبطل ولو بموتها لا يطلب القسمه والغرامات أن لحفظ الاملاك فعلى قدر الملك وأن لحفظ النفوس فعلى قدر الرؤوس .

(٢٢ - كتاب الشركة)

بسم الله الرحمن الرحيم

الشركة عقد بين المتشاركين في الأصل والربح وركنها في شركة العين اختلاط العينين وفي شركة العقد اللفظ المفيد له وشرط جوازها كون الواحد قابلاً للشركة وهي ضربان شركة ملك وشركة عقد فالأولى أن يملك متعده عينا أو حفظاً أو ديناً وكل اجنبي في مال صاحبه فله بيع حصته ولو من غير شريكه بغير اذنه الا في صورة الخلط والاختلاط والثانية ركنها الإيجاب والقبول وشرطها كون المعقود عليه قائلاً للوكالة (٢) وعدم ما يقطعها كدراهم (١) كقسمه على شرط هبة أو صدقة أو بيع من المقسوم أو غيره (٢) فلا

تصح في مباح كاحتطاب

مسماة لاحدهما وحكمها الشركة في الربح وهي مفاوضة وعنان وتقبل ووجوه
فالاولى ان يتساويا مالا «١» وتصرفا ودينا ان تضمنت وكالة وكفالة فلا تصح
بين حر وعبد وصبي وبالغ ومسلم وكافر وكل موضع لم تصح المفاوضة لفقد
شرطها ولا يشترط ذلك في العنان كان عنانا لاستجماع شرائطه وتصح بين حنفي
وشافعي وان تفاوتا مصرفا في متروك التسمية عمداً «٢» ولا تصح الا بلفظ
المفاوضة وان لم يعرفا معناها او بيان مقتضياتها اذ العبرة للمعاني دون اللفظ
فما اشتراه احدهما بقع مشتركا الا طعام اعله وكسوتهم وللبائع مطالبة اجمالا
شاء ويرجع المؤدي على المشتري بقدر حصته ان ادى من مال للشركة وكل
دين لزم احدهما بتجارة واستقراض وغصب واستهلاك وكفالة بمال بامره لزم
الاخر ولو لزمه باقراره لغير من تقبل شهادته له (ولو معتدته عن نكاح فيلزمه
خاصة) فاذا ادعى على احدهما فله تحليف الاخر على العلم وبطلت ان وهب
لاحدهما او ورث ماتصحب فيه الشركة وصارت عنانا ولا تصح مفاوضة وعنان
بغير النقدين والفلوس النافقة والتبر والنقرة «٣» ان جرى التعامل بها وصحت
بعرض ان باع كل منهما نصف عرضه بنصف عرض الاخر ثم عقداها مفاوضة او
عنانا ولا تصح بمال غائب او دين مفاوضة كانت او عنانا والثانية ان تضمنت
وكالة فقط تصح من اهل التوكيل «٤» وان لم يكن اهلا للكفالة فتصح مع

«١» تصح به الشركة دون العرض والعقار والدين قبل قبضه «٢» لتساويهما
ملة وولاية الالتزام بالحجة ثابتة والشافعي رضي الله عنه يعتبرها كالمذكاة ويجعل
التسمية سنة ونحن حملنا قوله صلى الله عليه وسلم لم المسلم يذبح على اسم الله
سمى ام لم يسم على السماهي لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله
عليه ورفع الخطا والنسيان والاكرام عنا «٣» النقدان قبل ضربهما «٤» كصبي
ومعتوه يعقلان البيع

تفاضل في المال دون الربح وعكسه وبيع المالك دون بعض وبخلاف الجنس والوصف (١) ومع عدم الخلط وبطالب المشتري فقط بالثمن (٢) ويرجع على شريكه بحصته منه ان ادى من مال نفسه وتبطل بهلاك احد المالكين قبل الشراء فان اشترى احدهما بماله وهلك بمده مال الآخر فالمشتري بينهما ورجع على شريكه بحصته منه فان هلك قبله فان صرحا بالوكالة في عقد الشراكة فالمشتري بينهما على ما شرطوا شراكة ملك لبقاء الوكالة والا فهو لمن اشتراه خاصة وتفسد باشتراط حرام مسماة من الربح ولكل من شريكى المفاوضة والعنان ان يستأجر ويضع (٣) ويودع ويضارب ويوكل ويبيع بنقد ونسيئة بما عز وهان ويسافر لايملك الشراكة والرهن والكتابة والاذن بالتجارة وتزويج الامة والمفاوض كل ذلك وليس لهما في مفاوضة وعنان تزويج العبد والاعتاق والهبة والقرض وما كان اتلافا للمال او غلبا بغير عوض وصح بيع مفاوض من ترد شهادته له لا اقراره بدين وهو امين في المال فيقبل قوله بيمينه في الدفع لشريكه ولو بعد موته ويضمن بالتعدي كما يضمن في العنان والمفاوضة بموته مجالا نصيب صاحبه . والثالثة ان يتفق حانعان ولو لم يتحددا صنعة ومكانا ان ينقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما وكل ما تقبله احدهما لزمها فيطالب كل منهما بالعمل ويطالب بالاجر ويؤا بالدفع اليه والحاصل بينهما من عمل احدهما بينهما على ما اشترطا والرابعة ان يعقداها على ان يشتريا بوجوهها ويبيعا ويكون كل من التقبل والوجوه عنانا ومفاوضة بشرطه ويتضمنان (١) الوكالة والكفالة اذا كانت مفاوضة والربح على ما شرطوا من مناصفة او مثالثة . ولا تصح شراكة في مباح كاحتطاب واحتشاش وما حصله احدهما فهو له وما حصله معا فلهما ان لم يعلم مال كل وما حصله احدهما (١) كدنانير ودرهم بيض وسود (٢) لعدم تضمنها الكفالة (٣) يدفع للمال بضاعة بان يشترط الربح لرب المال ولا شيء للعامل (٤) اي التقبل والوجوه

باعانة صاحبه فله ولصاحبه اجر مثله بالغاً ما بلغ والربح في الشركة الفاسدة بقدر رأس المال ولا عبوة بشرط الفضل وتبطل شركة العقد بموت احدهما ولو حكما وبانكارها اذ القول للمنكر وبفسخ احدهما وجنونه مطبقاً ولم يترك احدهما مال صاحبه الا باذنه ولو اشترى احد المتفاوضين امة باذن الاخر صريحاً لبطاها فهي له بلا شيء لنضمنه الهبة اذ لا طريق لحل الوطء الا بها وللبنائع اخذ كل بضمنها وكل من اجبر ان يفعل مع شريكه ان فعله احدهما بلا اذن فهو منطوع والا لا ولا يجبر الشريك على العمارة الا في وصي وناظر وضرورة تعذر قسمة .

(٢٣ كتاب المضاربة)

بسم الله الرحمن الرحيم

المضاربة عقد شركة في الربح بمال من جانب وعمل من جانب وركنهما الايجاب والقبول وحكمها ابداع ابتداء وتوكيل مع العمل وشركة ان ربح وغصب ان خالف وان اجاز رب المال بعده واجارة فاسدة ان فسدت فلا ربح للمضارب بل له اجر عمله بلا زيادة على المشروط الا في وصي اخذ مال يتم مضاربة فاسدة فلا شيء له اذا عمل ولا ضمان في الفاسدة كالصحيحة لان المضارب امين . وشرطها كون رأس المال من الاثمن ومعلوماً للعاقدين (١) عينا لا ديناً ومسلماً الى المضارب (٢) وان يكون الربح بينهما شائعاً ونصيب كل معلوماً (١) وكفت الاشارة (٢) بخلاف الشركة لان العمل فيها من الجانبين

والقول المدعي الصحة الا ان يقول رب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشرة
وقال المضارب الثلث لانكاره الزيادة ويملك المضارب في المصلحة البيع ولو
خاسداً «١» والشراء وانوكيل بها والسفر برأ وبجراً والابضاع «٢» ولو لرب
المال ولا تفسد به المضاربة والابداع والرهن والارتمان والاجارة والاستئجار
والاحتياال بالثمن على الايسر والاعسر لانه من صنيع التجار لا المضاربة
والشركة والحلط بمال نفسه «٣» الا باذن «٤» ولا الاقراض والاستدانة «٥»
ولا تزويج قن من مالها ولا شراء من يعتق على رب المال «٦» او المضارب «٧»
فان فعل وقع الشراء لنفسه وان ظهر الربح بزيادة قيمته بعد الشراء عتق حظه
ولم يضمن نصيب المالك لعنقه لا بصنعه وسعى المعتق في قيمة نصيب رب المال
ولو فعل الشريك او الاب او الوصي ذلك على نفذ على العاقد واذا ضارب
المضارب بلا اذن لم يضمن بالدفع «٨» ما لم يعمل الثاني ربح اولا فان ضاع من
يده قبل العمل او غضب منه فلا ضمان الا على الغاصب ولو استهلكه الثاني او
وهبه فالضمان عليه خاصة وان عمل خير رب المال ان شاء ضمن الاول رأس
المال او الثاني وليس ان يختار اخذ الربح ولا يضمن فان اذن بالدفع ودفع
بالثلث وقد قيل الاول مارزق الله فينبثا نصفان فللمالك النصف والاول السدس
وللثاني الثلث ولو قيل مارزقك الله فللثاني الثلث والباقي بين الاول والمالك
نصفان ومثله ما ربح او كان لك فيه ربح ولو شرط للثاني ثلثيه في المسألة

«١» بنقد ونسيئة «٢» دفع المال بضاعة اي يبيعه وله اجر معلوم لاحصة
في الربح «٣» لان الشيء لا يتضمن مثله «٤» او ان يقول له اعمل برأبك «٥» وان
قيل له ذلك ما لم ينص عليها لانها ليسا من صنيع التجار «٥» بخلاف الوكيل
بالشراء عند عدم القرينة «٧» بان كانت قيمة العبيد اكثر من رأس المال «٨»
لانه ابداع ويملكه

الاولى ضمن الاول للثاني السدس تكملة الثلثين ولا شيء للاول والنصف للمالك ولو شرط للمالك ثلثه ولعبد المالك ثلثه «١» ولنفسه ثلثه صح ولو شرط بعض الربح للمساكين او الحج او في الرقاب لم يصح وكان المشروط لرب المال وان شرط البعض لمن شاء المضارب فان شاء لنفسه او لرب المال ولا فعلا وتبطل بموت احدهما وحاقه مرتدأ «٢» وبمعزل بعزله ان علم به فان المال عروض باعه ولو بنسيئة ثم لا يتصرف في ثمنه ولا يملك المالك فسخه بخلاف احد الشريكين اذا فسخ الشركة ومالها اتمتع صح ويجبر المضارب على اقتضاء الديون ان في المال ربح حال الافتراق والا لا وبوكل المالك عليه والوكيل بالبيع والمستبضع كالمضارب يؤمران بالتوكيل والسمار يجبر على التقاضي وما هلك من مال المضاربة يصرف الى الربح لانه تبع فان زاد عليه لم يضمن ولو فاسدة لانه امين وان قسم الربح وفسخت المضاربة ثم عقداها فهلك المال ثم لم يتواذا وان بقيت ترادا ليأخذ المالك رأس المال وما بقي بينهما . ولا تفسد المضاربة بدفع كل المال او بعضه الى المالك بضاعة لا مضاربة وان اخذه بغير امر المضارب وباع واشترى بطلت المضاربة ان كان رأس المال نقداً وان صار عرضاً لا ولو سافر المضارب فطعامه وشرابه وكسوته وركوبه وكل ما يحتاجه في عادة التجار بالمعروف في مالها «٣» فان ظهر ربح اخذت النفقة منه والا لم يضمن المضارب «١» وله ان يشترط عمله معه لاعمل رب المال لانه مفسد كعمل المضارب مع مضاربه ولو عقدها المأذون مع اجنبي وشرط المأذون عمل مولاه لم يصح ان لم يكن عليه دين «٢» لكن مع الحكم بالحقاق في المضارب ويوقف تصرفه ولو ارتد المالك فان عاد مسلماً بعد لحاقه مرتدأ فهي على حالها بخلاف الوكيل «٤» لو صحبحة لا فاسدة لانه اجير حينئذ وان عمل في المصر فنفقته في ماله .

وان باعه مرا بحة ضم الى رأس المال ما اوجب زيادة فيه لا ما انفق على نفسه
ولو اشترى بالف المضاربة شيئاً وهلك الثمن قبل النقد دفع المالك الفاً اخرى
وكما هلك دفع اخرى الى غير نهاية ورأس المال جميع ما دفع والقول في مقدار
المقبوض للقابض اميناً او ضمناً كما لو انكره اصلاً ولو الاختلاف في مقدار
الربح فالقول لرب المال وايها اقام بيئة قبلت فان اقامها فالبيئة كرب المال
في دعواه زيادة رأس المال والمضارب في دعواه زيادة الربح .

(٢٤ - كتاب المزارعة)

بسم الله الرحمن الرحيم

المزارعة عقد على الزرع ببعض الخارج وتصح بشروط ثمانية صلاحية
الارض للزرع واهلية العاقدين وذكر مدة متعارفة وذكر رب البذر ولو دلالة
وجنسه «١» وقسط العامل الآخر والتخليفة بين الارض والعامل والشركة في
الخارج «٢» وتبطل لو الارض والبقر لزبد او البقر والبذر له والآخرا «٣»
للآخر ويجبر من ابى على الماضي الارب البذر قبل القاء بذره ومتى فسدت
فالخارج لرب البذر وللآخر مثل عمله او اجر ارضه لا يزاد على الشرط وان لم يخرج
شيء في الفاسدة فان البذر من العامل فعليه اجر مثل الارض والبقر وان من رباها
«١» لا قدره «٢» فتبطل بنحو شرط قفزان مساهة لاعدما او رفع بذره
او الخراج الموظف لاخراج المقاسمة والاعشر «٣» من الاربعة وهي الارض
والبذر والعمل والبقر

فعليه اجر مثل العامل ولو امتنع رب الارض من المضي فيها وقد كرب العامل فلا شيء لكرابه قضاء اذ لا قيمة للمنافع ويسترضى ديانة باجر مثله لغرر وتفسخ المزارعة بدين محرج الى بيع الارض اذا لم ينبت الزرع ويسترضى المزارع ديانة اذا عمل فاذا نبت ولم يستحصل لم تبع الارض لتعلق حق المزارع حتى لو اجاز جاز وان مضت المدة قبل ادراك الزرع فعلى العامل اجر مثل نصيبه من الارض الى ادراكه ونفقة الزرع بعد مضي مدة المزارعة «١» عليها بقدر الحصاص فان شرطه على العامل او رب الارض فسدت بخلاف ما لو مات رب الارض والزرع بقل فالعمل فيه جميعا على العامل او وارثه وصح اشتراط العمل «٢» على العامل للتعامل والغلة في المزارعة ولو فاسدة امانة في يد المزارع فلا ضمان عليه لو هلك وكذا المساقاة واذا قصر المزارع في سقي الارض حتى هلك الزرع لم بضمن في الفاسدة وضمن في الصحيحة لوجوب العمل فيها عليه وهي في يده امانة فيضمن بالتقصير واذا امتنع احد شريكي حرث عن سقيه اجبر ولو فسد قبل رفعه الى الحاكم فلا ضمان عليه وجاز استئجار ارض ثم استئجار صاحبها ليعمل فيها غير المساقاة .

«١» اما قبل المضي فكل عمل قبل انتهاء الزرع على العامل ولو بلا شرط كفقة بذر وروثة حفظ وكري غير فاذا تنامى بقي مالا مشترك بينهما فتجب عليها مؤنته كحصاد ودياس «٢» كحصاد ودياس ونسف

(٢٥ - كتاب المساقاة)

بسم الله الرحمن الرحيم

المساقاة دفع الشجر الى من يصلحه بجزء معلوم من ثمره وهي كالزراعة حكماً وشروطاً «١» الا في اربعة اشياء اذا امتنع احدهما اجبر عليه واذا انقضت المدة تركت بلا اجر وعمل بلا اجر واذا استحق النخل رجوع العامل باجر مثله وفي المزارعة بقية الزرع وليس ببيان المدة بشرط استحسانا ان علمت المدة عادة ويقع على اول ثمر يخرج في اول السنة «٢» ولو ذكر مدة لا يخرج الثمرة فيها فسدت ولو شك في بلوغه بها صح فلو خرج في الوقت المسمى فعلى الشرط والا فسدت فللعامل اجر المثل ونصح في الكرم والشجر والبقول واصول الباذنجان والنخل لو فيها ثمرة غير مدركة والا لا كالزراعة لعدم الحاجة ولر دفع ارضاً بيضاء «٣» مدة معلومة ليفرس وتكون الارض والشجر بينهما فسدت ولا تصح لاشتراط الشركة فيما هو موجود قبل المساقاة كقفيز الطحان فيكون الثمر والفرس لرب الارض تبعاً لارضه والاخر قيمة غرسه يوم الفرس واجر مثل عمله ولو ذهبت الريح بنواة رجل او خوخة الى كرم آخر فنبت فيها شجرة فهي لصاحب الكرم اذ لا قيمة للنداء والخوخة لا تنبت الا بعد ذهاب لثمها وتبطل المساقاة كالزراعة بموت احدهما ومضي مدتها والثمر فيه والا بقي عقدها حكماً استحساناً فان مات العامل قام ورثته عليه حتى يدرك الثمر وان كرهه رب الارض وان ارادوا القلع لم يجبروا على العمل وان مات الدافع

«١» تمكن فيها «٢» وفي الرطبة على ادراك بذرها ان الرغبة فيه وحده فان لم يخرج في تلك السنة فسدت ان لم يسم مدة «٣» لاشجر فيها

قام العامل كما كان وان كره ورثة الدافع وان ماتا فالخيار لورثة العامل وان لم يموتا يل انقضت المدة فالخيار للعامل وتفسخ المساقاة كالزراعة بالعذر ومنه ان يعجز العامل عن العمل او يكون سارقاً يخاف منه على السعف والثمر دفعاً للضرر .

(٢٦ - كتاب الكفالة)

بسم الله الرحمن الرحيم

الكفالة ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في المطالبة . طلقا «١» وركنها الايجاب والقبول وشرطها كون المكفول به مقدور التسليم من الكفيل «٢» وفي الدين كونه صحيحاً قائماً لا ساقطاً «٣» او ضعيفاً «٤» وحكمها ثبوت المطالبة على الكفيل بما على الاصل نفساً او مالا تعذر عليه مطالبة الاصيل ام لا واختبار الطالب تضمن احدهما لا يوجب براءة الاخر . ما لم توجد حقيقة الاستيفاء فلذلك ملك مطالبة كل منهما بخلاف الغاصب وغاصب الغاصب واهلها من هو اهل للتبرع فلا تنفذ من صبي او مجنون الا اذا استدان له وليه وامره ان يكفل المال عنه فيكون اذا له في القضاء والمدعي مكفول له والمدعي عليه مكفول عنه او اصيل والنفس او المال مكفول به ومن لزمته المطالبة كفيل وكفالة النفس تنعقد كالطلاق بنحو كفلت بنفسه بما يعبر به عن بدنه

«١» اي بنفس او دين او عين كمنصوب «٢» فلم تصح بحد وقود «٣»

بجوته مفلساً «٤» كبذل كناية ونفقة زوجة قبل الحكم بها

او يجزء شائع منه كنصفه وبضمنته وعلي او الي «١» واذا كفّل الى ثلاثة ايام كان كفيلاً بعدها ابدأ حتى يسلمه ولا يطالب في الحال وان شرط تسليمه في وقت بعينه احضره فيه ان طلبه وان لم يحضره حبسه الحاكم فن غاب امهله مدة ذهابه وايابه ولو لدار الحرب ولو لم يعلم مكانه لا يطالب به اذا ثبت ذلك بتصديق الطالب او بيينة اقامها الكفيل لانه عاجز ويبرأ بموت المكفول به ولو عبداً وبموت الكفيل لا الاطالب فيطالب وارثه او وصيه ولا يبرأ في زماننا بتسليمه الطالب الا في مجلس القاضي لان الناس يعينون المطلوب على الامتناع لغلبة الفسق كما يبرأ بتسليم المكفول عنه نفسه اذا كانت الكفالة بامره والا لا بتسليم وكيل الكفيل ورسوله فان قال ان لم اواف به غداً فانا ضامن لـ عليه من المال فلم يواف به مع قدرته عليه او مات المطلوب او جن ضمن المال ولو اختلفا في الموافقة فالقول للطالب والمال على الكفيل ولو ادعى على آخر مائة دينار ولم يبين نوعها «٢» فقال رجل دعه فانا كفيل بنفسه وان لم اوافك به غداً فعلي المائة فلم يواف به فعليه المائة والقول للطالب في البيان ولا يجبر على اعطاء الكفيل بالنفس في دعوى حد وقود ولو اعطى برضاء جاز في الحدود التي للعباد فيما حق «٣» ولا حبس في حد وقود حتى يشهد شاهدان مستوران او عدل وكفالة المال تصح ولو مجهولاً اذا كان ديناً صحيحاً «٤» بكفلت عنه بالف او بما لك عليه او بما يدركك في هذا البيع او بما بايعت فلانا او غضبك فلان

«١» الى آخر ما في المطولات «٢» لتصح الدعوى فصحة الدعوى وقت الكفالة غير شرط «٣» وهو في حد القذف لا غير «٤» وهو مالا يسقط الا بآداء او ابراء او حكماً كسقوط المهر بمطأوعتها ابن الزوج فلا تصح ببدل كتابة اسقوطه بدونها بالتعجيز

فعلي او علق بشروط ملائم لكفالة (١) والكفالة بنوعها لا تصح بلا قبول الطالب او نائبه (٢) في مجلس العقد ولو اخبر عنها والطالب غائب او كفل وارث المريض المتي (٣) عنه بامره صح بلا قبول (٤) ولا تصح بدين عن ميت مفلس ولا كفالة الوكيل بالثمن للموكل (٥) ولا كفالة المضارب لرب المال بالثمن ولا للشريك بدين مشترك ولا بالعمدة والحلاص ولو كفل بامره رجوع بما ادى وبغيره لا ولا بطالب الاصيل قبل ان يؤدي عنه فان لزم الكفيل لازم الاصيل واذا حبسه فله حبسه ويرى الكفيل اداء الاصيل وابرائه وتأجيله وتأجل عنه (٦) واذا حل الدين على الكفيل بموته لم يحل على الاصيل كعكسه

(١) وهو ان يكون شرطاً للزوم الحق كان استحق المبيع او لامكان الاستيفاء كان قدم زيد وهو مكفول عنه او لتعذره كان غاب زيد عن المصر لا بتعليق بالخطر كان نزل المطر او بجهالة المكفول عنه اوله (كما ذاب لك على الناس او على احد منهم او ما ذاب عليك للناس او لاحد منهم فعلي) ولا بنفس احد وقصاص لان النيابة لا تجري في العقوبات ولا بحمل دابة معينة مستأجرة له وخدمة عبد معين مستأجر لها ولا ببيع قبل قبضه ومرهون وامانة باعياها وصح لو المكفول به ثمناً (الا ان يكون المشتري صديداً محجوراً فلا يلزم الكفيل تبعاً للاصيل) او مغصوباً او مقبوضاً على سوء الشراء او مبيعاً فاسداً فتصح بالايمان المضمونة بنفسها لا بغيرها ولا بالامانات (٢) ولو فضولياً واجازها الطالب (٣) وهو من عنده ما يفي بدينه (٤) لانها في الثاني وصية والاخبار عن العقد في الاولى اخبار عن ركنيه الايجاب والقبول (٥) لانه يصير ضامناً لنفسه اذ حق القبض له بالاصالة (٦) اي في ضرورة التأجيل ولا بنعكس لعدم تبعية الاصل للفرع

ولو صالح احدهما رب المال عن الف على نصفه برئاً الا اذا شرط براءة الكفيل دون الاصيل «١» ولو صالح الكفيل الطالب على شيء ليبرئه عن الكفالة لم يصح الصلح ولا يجب المال على الكفيل وبطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط ولو ملانها ولا يسترد اصيل ما ادى الى كفيل بامره وان لم يعطه الطالب «٢» وان ربح به طالب له «٣» ولو امر كفله ببيع العينة «٤» ففعل فالبيع للكفيل والرجع عليه لانه العاقد ولا شيء على الامر «٥» ولو كفل بها ذاب له او بها قضي له عليه او بها لزم له فغاب الاصيل فبرهن المدعي على الكفيل ان له على الاصيل كذا لم يقبل حتى يحضر الغائب وان برهن ان له على زيد الغائب كذا وان اخضر كفيل قضي على الكفيل ولو زاد بامره قضي عليها وكفالاته بالدرك «٦» تسليم للمبيع وصح ضمان الخراج الموظف والرهن به وكذا النوائب ولو بغير حق «٧» ولو قال لآخر اسلك هذا الطريق فانه امن فسلك واخذ ماله لم يضمن ولو قال ان كان مخوفاً واخذ مالك فانا ضامن ضمن وضمان الغرور هو ضمان الكفالة والكفيل منع الاصيل من السفر لو حالة ليخلصه منها باداء او ابراء وبالنفس برده الى الطالب لو بامره ومن قام عن غيره بواجب بامره رجع

«١» لانها فسخ للكفالة لا اسقاط الدين «٢» ولا يعمل نفيه عن الاداء لو كفيل بامره والا عمل لان له الاسترداد حينئذ «٣» ان كانت المؤدى للكفيل شيئاً لا يتعين بالتعيين كدراهم ودنانير وندب رد الربح الى الاصيل ان قضم الدين بنفسه فيما يتعين بالتعيين كحفظه «٤» وهو بيع العين بالربح نسبة لبيعها المستقرض باقل لبقضي دينه اختاره اكلة الربا وهو مكروه ان عادت العين الى البائع والا فخلاص الاولى لما فيه من الاعراض عن مبرة القرض «٥» لان ضمان الخسران والتوكيل بالمجهول باطل «٦» هو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع «٧» وهي فوق الديون حتى او اخذت من الأكار فله الرجوع على مالك الارض

بها دفع وان لم يشترطه «١» وليس للسلطان مصادرة مال غير عمال بيت المال
واذا كان على رجلين دين لآخر وكفل كل عن صاحبه بأمره جاز ولم يرجع على
شريكة الا بها اداه زائداً على النصف «٢» وان كفلا عن رجل بشيء على
التعاقب ثم كفل كل عن صاحبه فما ادى رجوع بنصفه على شريكه او بالكل
على الاصيل وان ابرأ الطالب احدهما اخذا لآخر بكنه ولو افترق المفارضان
اخذ الغريم ايا منهما بكل الدين ولا رجوع حتى يؤدي اكثر من النصف واو
كاتب عبديه كتابة واحدة وكفل كل عن صاحبه فما ادى احدهما رجوع بنصفه
ولو اعتق احدهما صح واخذ ايا منهما بحصة من لم يعنق فان اخذ المعتق رجوع على
صاحبه وان اخذ الآخر لا لأصلته واذا كفل عن عبد مالا لم يظهر في حق
مولاه بل في حقه بعد عتقه ولو مات العبد بريء الكفيل ولو كفل عبداً غير
مدين بمستغرق عن سيده بأمره جاز فاذا عتق فاداه او كفل سيده عنه بأمره
فاداه ولو بعد عتقه لم يرجع احدهما على الآخر لان عقداها غير موجبة للرجوع
فلا تقلب بالعتق موجبة له كما لو كفل رجل عن رجل بغير امره فبلغه فاجاز
وفائدة كفالة المولى عن عبده وجوب مطالبته بايفاء الدين من سائر امواله
وفائدة كفالة العبد عن مولاه تعلق الدين برفقته فبيع فيه .

«١» الا في مسائل تعرف من المطولات «٢» لرجوعان حجة الاصلة على النيابة

(٢٧ - كتاب الحوالة)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحوالة نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة المحتال عليه والدائن بحال له والمال بحال به والمدين بمحيل والقابل محتال عليه وشرط لصحتها رضا غير المحيل «١» وتصح الحوالة في الدين لا العين بالقبول من المحتال للحوالة ولا يرجع المحتال على المحيل الا بالتوى «٢» ولو احواله بماله عند زيد ودبعة صحت فان ملكت برى المودع وعاد الدين على المحيل ولو باع بشرط ان يحيل على المشتري بالثمن غريمه للبائع بطل ولو بشرط ان يحتمل بالثمن صح لانه ملائم ولو ادى المال في الحوالة الفاسدة فهو بالخيار ان شاء رجع على المحتال القابض وان شاء رجع على المحيل ولا يصح تأجيل عقد الحوالة ولو توكل المحيل على المحتال بقبض دين الحوالة لم يصح ولو شرط لمحتال الضمان على المحيل صح وبطال ايا شاء والاب او الرعي اذا احتال بهال اليتيم فان خيراً بان كان الثاني الأصح والا لا وكرهت السفنجة وهي الاقراض لسقوط خطر الطريق .

«١» فلا يشترط رضا الا الرجوع عليه «٢» وهو ان يجهد المحتال عليه الحوالة ويخلف ولا بدنة للمحيل والمحتال او يموت المحتال عليه فليسا بغير عين ودين وكفيل ولو اختلفا في موته فليسا بالقول للمحتال مع يمينه على العلم

(٢٨ - كتاب الوكالة)

بسم الله الرحمن الرحيم

التوكيل صحيح بالكتاب والسنة والاجماع وهو خاص وعام كانت
وكيلي في كل شيء عم حتى الطلاق وهو اقامة غيره مقام نفسه توفهاً او عجزاً
في تصرف جائز معلوم فلو جهل ثبت الادنى وهو الحفظ بمن يملك التصرف فلا
يصح توكيل مجنون وصبي (لا يعقل مطلقاً وصبي يعقل بضار كطلاق وعتاق
وهبة وصدقة وصح بما ينفعه بلا اذن وليه كقبول هبة وبها تردد بين نفع وضرر
كبيع واجارة ان مأذونا والا توقف على اجازة وليه كما لو باشره بنفسه) وعبد
مجبور (١) وتوقف توكيل مرتد فان اسلم نفذ وان مات او لحق او قتل لا
وصح توكيل مسلم ذمياً ببيع خمر او خنزير او شرائها وبحريم حلالاً ببيع صيد
وان امتنع عنه الموكل لعاراض النهي (٢) وحقوق عقد لا بد من اضافته الى
الوكيل (٣) بتعلق به ان لم يكن مجبوراً وفي كل عقد لا بد من اضافته الى
موكاه بتعلق بالموكل لا به (٤) لانه سفير محض (٥) وللمشتري الالباء عن دفع

(١) وصح لو مأذونا او مكانياً (٢) هذا كله اذا كان الوكيل يعقل العقد
ولو صبياً او عبداً مجبوراً بكل ما يباشره الموكل بنفسه فصح بخصومة في حقوق
العباد ايقانها واستيفائها (ولو بغير رضا الخصم) الا في حدود وفود (بغيه
موكاه عن المجلس في الفود فقط) (٣) كبيع واجارة وشرط عدم تعلق الحقوق
به باطل (٤) كالنكاح والخلع (٥) حتى لو اضافته الى نفسه وقع النكاح له فلا
خطأ البتة عليه

الثلث للموكل وان دفع صح ولو مع نهي الموكل ولا يطالبه الوكيل ثانياً وكذا
 مأذون لا دين عليه مع مولاه فلا يملك قبض ديونه ولو قبض صح ما لم يكن
 عليه دين لانه للفرمان والوكيل بالاستقراض باطل لا الرسالة والوكيل بقبض
 القرض صحيح كالنوكيل بالاقتراض . والوكالة ان عمت او علمت او جهلت
 جهالة يسيرة (١) صحت ولو وكيل الرد بالعيب مادام المبيع في يده لتعلق
 الحقوق به ولو ارثه او وصيه ذلك بعد موته فان لم يكونا فله وملكه فان سلمه
 الى الموكل امتنع رده الا بامر له ولو وكيل حبس المبيع بثلث دفعه من ماله اولاً
 ولو اشتراه بنقد ثم اجله البائع كان للوكيل المطالبة به حالا ولو هلك المبيع
 من يده قبل حبسه هلك من مال موكله ولم يسقط الثلث لان يده كيدته وار
 بعد حبسه فهو كمبيع يملك بالثمن ولا عبء بمفارقة الموكل واو حاضراً بل
 بمفارقة الوكيل ولو صبيّاً في حرف واسلام سلم (٢) فيبطل العقد بمفارقة
 صاحبه قبل القبض لانه العاقد والرسول فيها (الصرف والسلم) لاتعتبر مفارقتها
 بل مفارقة مرسله وأو وكله بشراء عشرة ارطال لحم بدرهم فاشترى ضعفه بدرهم
 ما يباع منه عشرة بدرهم لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم ولو وكله بشراء
 شيء بعينه لا يشترطه لنفسه ولا للموكل آخر عند غيبته (٣) وان بغير عينه
 فالشراء للوكيل الا اذا نواه للموكل وقت الشراء او شراء بمال الموكل ولو زعم
 انه اشترى عبداً لموكله فملك وقال موكله بل شريته لنفسك فان معيناً وهو حي

(١) وهي جهالة النوع كفرس وبغل وثوب هروي فان فاحشة وهي جهالة
 الجنس كدابة بطات وان متوسطه كعبد فان بين الثمن او الصنعة كترك
 صحت والا لا (٢) لا قبول سلم لانه لا يجوز (٣) الا ان يشترطه بغير النقود او
 بخلاف ما مضى من الثمن

فأقول للمأمور نقد الثمن أولاً (١)، وكذا ان مينا والتمن منقود والا فالقول للموكل لانه ينكر الرجوع عليه وان غير معين فكذا ان الثمن منقوداً والا فلاخر ولو امرأه بشراء شيئين معينين (٢) ولم يسم ثمناً فاشترى احدهما له بقدر قيمته او بزيادة يتغابن الناس فيها صح والا لا وبنصفه او اقل صح وبالاكثر لا الا ان يشتري الثاني بها بقي قبل الخصومة ولو امره بالتصدق بها عليه صح كما لو امر المستأجر بمرمة ما استأجره بها عليه من الاجرة ولو اختلفا في مقدار الثمن فقال امرتك بشرائه بهائة وقال بالف فالقول للامر بيمينه وقدم برهانه المأمور وشراء العبد نفسه من سيده اعتاق فصح الى العطاء والشراء متى لم ينفذ على الامر نفذ على المأمور بخلاف البيع . ولا يعقد وكيل نحو البيع والشراء مع من ترد شهادته له الا اذا اطلق له الموكل كبيع من شئت فيجوز بيعه لهم بمثل القيمة او باكثر وصح بيعه بما قل او اكثر وبالعرض والنسيئة ان للتجارة وان الحاجة فلا كالأمر اذا دفعت غزلاً الى رجل لبيعه لها فيتبين النقد وصح اخذه رهناً وكفلاً بالثمن فلا ضمان عليه ان ضاع او توى على الكفيل وتقيد شراؤه بمثل القيمة وغبن يسير الا ان يكون معروف السعر فلا تنفذ الزيادة على الموكل وان قلت وان رد مبيع بعيب على وكيله ببيته او نكوله او اقراره فيما لا يحدث مثله في هذه المدة رده الوكيل على الامر فلو باقراره فيما يحدث لا والاصل في الوكالة الخصوص وفي المضاربة العموم فان باع نسيئة فقال امرتك بنقد وقال اطلقت صدق الامر وفي المضاربة المضارب عملاً بالاصل ولا ينفذ تصرف احد الوكيلين وحده (٣) والوكيل بتضاء الدين لا يجبر عليه اذا لم يكن على الوكيل دين والوكيل لا بوكل الا باذن آمره (٤) والتفويض الى رأيه

(١) لانه يملك استثنائه (٢) او غير معينين اذا نواه للموكل (٣) الا

في مسائل (٤) الا في مسائل

كلاذن الا في طلاق وعتاق فان وكل بدونها «١» ففعل الثاني فاجازه الاول
صح الا في نحو طلاق بعتاق ولو قال فوضت اليك امر امرأتي تقيد بالمجلس بخلاف
وكذلك في امرها والولاية في مال صغير لابيها فوصيه فوصي بوصيه فالجسد اني
الاب فوصيه فوصي وصيه فالقاضي فمن نصبه القاضي فوصيه «٢» . ووكيل
الخصومة والتفاضي لا يملك القبض والصلح ورسول النكاح يملك القبض لا
الخصومة ولا يملكها وكيل الملازمة كما لا يملك الخصومة وكيل الصلح ووكيل
قبض الدين يملكها ولو امره الا يقبض دينه الا جميعاً فقبضه الا درهماً لم يجز
على الامر وله الرجوع على الغريم بكاء والوكيل بالخصومة اذا ابى لا يجبر عليها
(الا في مسائل) بخلاف الكفيل وصح اقرار الوكيل بالخصومة بغير حذر وقصاص
عند القاضي دون غيره وان انزل بالاقرار ولو استثنى الاقرار فاقول لم يصح
وخرج عن الوكالة وصح التوكيل بالاقرار ولا يصير به مقراً والوكيل بقبض
الدين اذا كفل صح وتبطل الكفالة لانها اقوى بخلاف العكس وكذا كلما
صححت كفالة الوكيل بالقبض بطلت وكالته تقدمت الكفالة او تاخرت ولو قال
اني و وكيل بقبض الوديعة فصدقه المودع لم يؤمر بالدفع اليه وكذا لو ادعى
شراءها من المالك وصدقه ولو انفق وصي من ماله ومال اليتيم غائب فهو كالاب
متطوع الا ان يشهد انه قرض عليه او انه يرجع عليه والوكالة المجردة «٣»
لا تدخل تحت الحكم . والوكالة من العقود غير اللازمة فلا بدخلها خيار شرط
ولا يصح الحكم بما مقصوداً بل في ضمن دعوى صحيحة على غريم والموكل العزل
مضى شاء الملم بتملق به حق غيره «٤» بشرط علم الوكيل القصدي (اما الحكمي

«١» الاذن او التفويض «٢» اي وصي من نصبه القاضي وهو وصي وصي

«القاضي» «٣» كانت وكيلى في الدين «٤» كوكيل خصومة بطلب الخصم

فيثبت وينعزل قبل العلم كالرسول (ولو قبل وجود الشرط في المعلق به وبثبت ذلك بمشاهدة او كتابة او اقرار بالرسول ١٥) والوكيل عزل نفسه شرط علم موكله وينعزل الوكيل بنهاية ما وكل فيه وبموت احدهما وجنونه جنونا مطبقا وحلقة مرتدأ الا الوكالة ببيع الرهن فلا تبطل بالعزل حقيقيا او حكما ولا بالخروج عن الاهلية بخون وردة وفيما عداها من اللازمة لا تبطل بالحقيقي بل بالحكمي وبالخروج عن الاهلية وتعود الوكالة اذا عاد الى الموكل قديم ملكه او بقي اثره كماله العدة بخلاف ما لو تجدد الملك (ولو قال متى عزلتك فانت وكبلي يقول في عزله عزلتك ثم عزلتك لان متى لعموم الاوقات ولو قال كلما عزلتك فانت وكبلي يقول في عزله رجعت عن المطلقة وعزلتك عن الوكالة الوكالة المنجزة لان كلما لعموم الافعال) .

(٢٩ - كتاب الوديعة)

بسم الله الرحمن الرحيم

الايداع تسليط الغير على حفظ ماله صريحا او دلالة والوديعة ما تترك عند الامين وركبتها الايجاب صريحا او كناية (كاعطني الف درهم فاعطاه لان الوديعة ادنى من الهبة فهي متيقنة) او فعلا ٢٠ والقبول من المودع صريحا او دلالة ١٥ شرطه وجود احد شرطتي الشهادة فيه العدالة او العدد ٢١ كما لو وضع ثوبه بين يدي رجل ولم يقل شيئا

وشرطها كون المال قابلاً لاثبات اليد عليه وكوث المودع مكلفاً شرط
لوجوب الحفظ عليه وهي امانة فلا تضمن بالهلاك مطلقاً واشتراط الضمان على
الامين باطل وللمودع حفظها بنفسه وعياله «١» الامناء «٢» ولان في عياله الدفع
لن في عياله وان حفظها بغيرهم ضمن الا اذا خاف الفرق او الحرق فسلمها الى
جاره او فلك آخر فان ادعاه صدق ان علم وقوعه ببسته والا لا لو منعه الوديعه
ظلماً «٣» بعد طلبه وهو قادر على تسليمها ضمن والا لا وله الامتناع من الدفع
اذا كانت الوديعه سيفاً اراد اخذه ليضرب به رجلاً او كتاباً فيه اقرار منها
للزوج بقبض مال او مهر ولو خلطها المودع بها له بغير اذن بحيث لا تتميز ضمنها
وان باذنه اشترك او بغير صنعه لم يضمن واذا تعدي ثم زال التعدي زال الضمان
بخلاف المستعير والمستاجر وله السفر بها عند عدم نهي المالك وعدم الخوف
عليها ولو اودعها شيئاً لم يدفع المودع الى احدهما حظه في غيبة صاحبه ولو دفع
ضمن فان اودع رجل عند رجلين ما يقسم قسماء وحفظ كل نصفه ولو دفعه الى
صاحبه ضمن الدافع بخلاف ما لا يقسم ولا يضمن مودع المودع بخلاف غصب
الناصب «٤» ولو قال لا ادري كيف ذهبت لم يضمن والقول له ولو خيف
على الوديعه الفساد رفع الامر الى الحاكم ليبيعه ولو لم يرفع حتى فسد فلا
ضمان ولو انفق بلا امر قراض فهو متبرع ولو قرأ من مصحف الوديعه او
الراهن فلهك حال القراءة فلا ضمان .

«١» وهم من يسكن معه حقيقة او حكماً لا من يموته «٢» الا ان ينه
عن الدفع اليهم او الى بعضهم ووجسد بدأ منه «٣» ومنه موت المودع مجهلاً
الوديعه (وكذا سائر الامانات) الا في ناظر اجهل غلات الوقف وقاض
اجهل مال يتيم وغاز اجهل مغنا اودعه اياه سلطان «٤» ويرجع على الغاصب
ان ضمن .

(٣٠ - كتاب العارية)

بسم الله الرحمن الرحيم

العارية فليكن المنافع مجانا وتصح باعرتك واطعمتك ومنجنتك وحميتك اذا لم يرد الهبة واخدمتك وداري لك سكنى وعمري سكنى (١) ويلزم الايجاب والقبول ولو فعلا كالنعاطي وتكون امانة وشرطها قابلية المستعار للانتفاع وخلوها عن شرط العوض وتجوز اعارة المشاع وايداعه وبيعه ويرجع المعير متى شاء ولا تضمن بالهلاك من غير تعد ولا تؤجر ولا ترهن كالأوديعة فان آجر او رهن فهلكت ضمنه المعير ولا رجوع له على احد او المستاجر ورجع على المعير اذا لم يعلم انه عارية في يده وله ان يعير ان لم يعين المعير منتفعا وان عين فما لا يختلف لا ما يختلف ومثله المؤجر وبضمن بالخلاف الى شر ورعاية المثني قرض فبضمن بهلاكها قبل الانتفاع ولو اعار ارضا للبناء والغرس صح وله ان يرجع متى شاء ويكلفه قلعها الا اذا كان فيه مضره بالارض فيتركها بالقيمة. قلوعين ومؤنة الرد على المستعير وكذا الموصى له بالخدمة والمؤجر والغاصب والمرتهن وان رد غير النفيس مع غير اجنبي برى وبملك المستعير الايداع من الاجنبي وليس الاب اعارة مال طفله لعدم البدل وكل امين ادعى ابطال الامانة الى مستحقها قبل قوله والعارية كالاجارة تنسخ بموت احدهما .

(١) اي تسكنها مدة عمرك

(٣١ - كتاب الهبة)

بسم الله الرحمن الرحيم

الهبة تملك العين مجاناً وسببها ارادة خبير ذنبوي او أخروي للواهب
وشرائط صحتها في الواهب العقل والبلوغ والمملك وفي الموهوب ان يكون
متبوضاً غير مشاع مميزاً غير مشغول وركنهما الايجاب والقبول وحكما ثبتت
المملك للموهوب له غير لازم وعدم صحة خيار الشرط فيها وانما لا تبطل بالشرط
الفاسدة وتصح بوهبت ونخلت واطعمت وبلاضافة الى ما يعم به عن الكل
واعمرت وحملت وكسوت وداري لك هبة او عمرى تسكنها لاهبة سكنى او
سكنى هبة بل تكون عارية وتصح بقبض بلا اذن في المجلس وبه بعده والتمكن
من القبض كالتصايد ولو ناه لم يصح قبضه ولو في المجلس وتم بالقبض الكامل
ولو الموهوب شاغلاً للملك الواهب لا مشغولاً به في محوز مقسوم ومشاع لا يقسم
لا فيما يقسم ولو وهبه لشريكه لعدم تصور القبض الكامل فان قسمه وسلمه
صح وان سلمه شائعاً لم يملكه فلا ينفذ تصرفه فيه والمانع شيوع مقارن لا طارئ
والاستحقاق مقارن (١) ولا تصح هبة ابن في ضرع وصوف على غنم ونخل في
ارض وتغر على نخل لانه كمشاع ولو فصله وسلمه جاز بخلاف دقيق في بر ودهن
في سمسم وسمن في ابن حيث لا يصح اصلاً لانه معدوم ومملك بالقبول بلا قبض
جديد لو الموهوب في يد الموهوب له وهبة من له ولابنة على الطفل في الجملة (٢)
له اتم بالعقد لو الموهوب معلوماً لان كل عقد يتولاه الواحد يكفي فيه الايجاب
وان ذهب له اجنبي تم بقبض عليه (٣) له وامه واجنبي لو في حجرها وبقبضه
(١) فيفسد الكل (٢) وهو كل من يعوله (٣) وهو الاب فوصيه فالجد
فوصيه وان لم يكن في حجرهم وعند عدمهم اتم بقبض من يعوله كعمه

لو بمنزلة ولو مع وجود أبيه وصح رده لها كقبوله ولو قبض زوج الصغيرة بعد الزفاف ما وهب لها صح وقبله لا ولو وهب اثنان داراً لواحد صح وبقلبه لا للشبوع واذا تصدق بعشرة ووهبها لفقيرين صح ولغنيين لا «١٥». وصح الرجوع في الهبة بعد القبض مع انتفاء مانعه وان كره تحريماً «٢٥» ولو مع اسقاط حقه من الرجوع وينع الرجوع فيما زيادة «٣» منصلة «٤» وموت احد العاقدين وعرض «٥» (ويشترط فيه شرائط الهبة ولا يجوز للاب ان يعرض عما ذهب للصغير من ماله «٦» ولا يصح تعويض مسلم من نصراني عن هبته خمرأ او خنزيراً لعدم صحة تملكهما من المسلم ويشترط الا يكون العوض بعض الموهوب فلو عوضه البعض عن الباقي فله الرجوع في الباقي ودقيق الحنطة يصلح عوضاً عنها لحدوثه بالطحن وصح العوض من اجنبي وبسقط حق الواهب في الرجوع اذا قبضه «٧» ولو بغير اذن الموهوب له وكل ما يطالب به الانسان بالجلس والملازمة يكون الامر بادائه مثبتاً الرجوع من غير اشتراط ضمان والا فلا ولو استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض «٨» وعكسه لا ما لم يرد ما بقي كما لو استحق كل العوض حيث يرجع في كل الهبة ان قائمة لا هالكة) وخروج الهبة عن ملك الموهوب له بالكتابة والزوجية وقت الهبة وقرابة ذي رحم محرم منه نسباً «٩»

«١٠» لان الهبة للفقير صدقة يراد بها وجه الله تعالى وهو واحد فلا شبوع والصدقة على الغني هبة «٢٥» لان العائد في هبته كالعائد في قبضه «٣٥» في نفس العين موجبة لزيادة القيمة «٤٥» وان زالت قبل الرجوع كبناء وغرس لا المنفصلة كولد وأرش وعقر «٥٥» بلفظ يشعر انه عوض كل هبته «٦٥» اي الصغير اما من مال الاب فيجوز «٧٥» كبذل الخلع «٨٥» ان قائماً ومثله ان هالكاً وقيمته ان قيمياً «٩٥» لا ان يكون اخاه رضاعاً ولو ابن عمه او محرماً بالماهرة

ولو ذميا او مستأثرا وهلاك العين الموهوبة (١٦) ولا يصح الرجوع لابنواضيها
او بحكم الحاكم ويكون فسغا من الاصل واعادة للملكه فلا يشترط فيه قبض
الواهب وصح في الشائع وللواهب رده على بائعه ولو اتفقا على الرجوع في
وضع لا يصح جاز ولو تلفت العين الموهوبة واستحقها مستحق وضمن الموهوب
له لم يرجع على الواهب لانها عقد تبرع لا يستحق السلامة والاعارة كالهبة والهبة
بشرط العوض هبة ابتداء ببيع انتهاء . ولو وهب أمة الاصلها او على ان
يردها عليه او يعتقها او يستولدها او داراً على ان يرد عليه شيئاً منها او يعوض
في الهبة والصدقة شيئاً عنها صحت الهبة وبطل الاستثناء والشرط ولو اعتق حمل
أمة ثم وهبها صح ولو وهبه ثم دبرها لم يصح كما لا يصح تعليق الابراء عن الدين
بشرط محض الا بشرط كائن لانه تنجيز وجازت العمري (هي ان يجعل داره
له عمره فإذا مات ردت عليه) للمعمر له ولورثته من بعده لبطلان الشرط لا
الرقبي لانها تعليق بالخطر وتكون عارية ولو بعث الى امراته متاعاً وبعثت له
ثم افترقا وادعى انه عارية استرد كل منهما ما اعطى وهبة الدين بمن عليه الدين
وابراؤه عنه يتم من غير قبول وتقليد الدين بمن ليس عليه الدين باطل الا في
حوالة ووصية واذا سلطه على قبضه او اقر الدائن ان الدين لفلان وان اسمه
في كتاب الدين عارية والصدقة كالهبة يجامع التبرع لا تصح غير مقبوضة ولا في
مشاع يقسم ولا رجوع فيها .

(١٦) ولو ادعاه صدق بلا حلف وان قال الواهب هذه هي حلف المنكر

انما لبست له

(٣٢ - كتاب الاجارة)

بسم الله الرحمن الرحيم

الاجارة تمليك نفع بعوض وكل ماصح ثما صلح اجرة وتنعقد باعتراف هذه الدار شهراً بكذا او وهبتك منافعتها وركنتها الايجاب والقبول وشرطها كون الاجرة والمنفعة معلومتين وحكمها وقوع الملك في البدلين ساعة فساعة وتنعقد بالتعاطي ويعلم النفع ببيان المدة (١) والعمل (٢) والاشارة (٣) ولا يلزم الاجر بالعقد فلا يجب تسليمه به بل بتعجيله وشرطه في الاجارة المنجزة والاستيفاء بالمنفعة او تمكنه منه (٤) ويسقط الاجر بالغصب (٥) الا اذا امكن اخراج الغاصب بحماية او شفاعاة ولا يعتق قريب المؤجر لو كان اجرة ولو سلم العين المؤجرة بعد مضي بعض المدة فليس لاحدهما الامتناع اذا لم يكن في مدة الاجارة وقت يرغب فيه لاجله والا فلو لم يسلم في الوقت خير في الباقي (٦) والمؤجر طالب الاجر للدار والارض كل يوم وللدابة كل مرحلة ولو بين وقت الاستئصال تعين وللصنائع اذا فرغ وسلم وان عمل في بيت المستأجر (٧) ومن

(١) ولم ترد في الارواق على ثلاث سنين في الضياع وسنة في غيرها الا اذا كانت المصلحة بخلاف ذلك فلو آجرها المتولي اكثر لم تصح وقفسخ في كل المدة لان العقد اذا فسد في بعضه فسد في كله (٢) كالاشارة (٣) كنقل هذا الطعام الى كذا (٤) فتجب الاجرة لدار قبضت ولم تسكن ولا تجب في الفاسدة الا بحقيقة الانتفاع (٥) وهو الحيلولة بين المستأجر والعين لان حقيقة الغصب لا تجري في العقار (٦) كبيوت مكة ومنى وحوازينها زمن الموسم (٧) غير انه لو حرق مداما عمل به في بيت المستأجر او انه لم يمدد ما بذاه فله الاجر بحسابه والا فلا

عمله اثر في العين «١» فله حبسها لاجل الاجر اذا كثرت حالا «٢» ومن لا اثر لعمله «٣» لا يحبس العين «٤» واذا شرط عمله بنفسه لم يستعمل غيره وان اطلق فله ولو استأجره لباقي بعياله فمات بعضهم فله اجر الذهاب بكامله واجر المجيء بحسابه ان كانوا معلومين للمنفقين وكانت تنقص اؤنة بنقصهم والا فكله ولو آجر متول ارض الوقف بغير اجر المثل يلزم المستاجر تمام اجر المثل «٥» ولو مات الآجر وعليه ديون وكذا متى فسخ العقد بعد تعجيل البدل فالمستاجر او العين في يده ولو بعقد فاسد احق من سائر الغرماء بالمستاجر حتى يستوفي الاجرة المعجلة الا انه لا يسقط الدين بهلاكه بخلاف الرهن وتصح الزيادة في الاجرة من المستاجر في المدة لابعدها ان كانت من خلاف جنس ما استأجره ومن جانب المؤجر تصح مطلقا وتجوز الاجارة بما لا يتغابن الناس فيه مما هو اكثر او اقل من اجر المثل والا فتفسد الا في مال وقف وبتم وكان انفع . وتصح اجارة حانوت ودار بلا بيان ما يعمل فيها ومن يسكنها «٦»

«١» كالصباغ والقصار «٢» فان حبس فضاء فلا اجر ولا ضمانات «٣» كالخمال واللاح وغاسل الثوب «٤» فان حبسها ضمنها ضمان الغصب ان شاء ضمنه قيمتها محمولة وله الاجر او غير محمولة ولا اجر له «٥» وبقي بالضمان في غصب عقار الوقف او منافعه وبكل ما هو انفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه حتي نقضوا الاجارة عند زيادة اجر المثل زيادة فاحشة من غير تعنت نظرا للوقف وصيانة لحقه تعالى «٦» وله ان يعمل ويسكن من شاء غير ما يوهن البناء من حداد وقصار وطحان فلا يجوز بغير رضا المالك وان اختلفا في اشتراط ذلك فالقول للمؤجر والبيئنة على المستاجر وله السكنى بنفسه واسكان غيره باجارة وغيرها

وارض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها او اطلاقه (١) وللبناء والغرس (٢) ودابة
 ركوب والحمل (٣) وثوب للبس (٤) وان سمي نوعا او قدراً فله حمل مثله
 واخف لا اضر فلو اردف من يستمسك بنفسه فعطبت الدابة ضمن النصف ان
 كانت تطبقها (ولا اعتبار بالثقل لان الآدمي غير موزون) والا فالكل كما
 لو حمل على عاتقه وان كانت تطبق لانها في مكان واحد وان صغيراً لا يستمسك
 ضمن بقدر ثلثه وان هلك بعد بلوغ المقصد وجب الاجر وتضمن وفي
 الحمل اذا عطبت ضمن ما زاد على المقدار المعين ان حملها المستاجر وكانت تطبق مثله
 والا ضمن جميع القيمة وضمن بضربها وكسبها (٥) وترع السرج والايكاف
 (١) ولو آجرها مشغولة بزرع غيره ان يحق لم تجز ما لم يستعصد الزرع

او يضيفها المستقبل وان بغير حق صحت (٢) فان مضت المدة فلعنها وسلمها فارغة
 الا ان يغرم له المؤجر قيمته مقلوعا ويتركه او يرضى بغرسه فيكون البناء
 والغرس لهذا والارض لذلك ولو استاجر ارض وقف وغرس فيها او بنى
 خلفه مستاجر استبقاؤها باجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر بالوقف وان ابنى
 الموقوف عليهم الا القلع والرطوبة لعدم نهايتها كالشجر والزرع يترك باجر المثل
 جالقضاء او الرضاء الى ادراكه (فلا يجب الاجر الا باحدهما) بخلاف موت
 احدهما قبل ادراكه فانه يترك بالمسمى الى الحصاد وكذا المستعير اما الغصب
 فيؤمر بالقلع مطلقا لظلمه (٣) لا ليجنبها (يجعلها جنسية) بين يديه ولا يركبها
 او ليربطها على بابها ليقول الناس له فرس (٤) لا لتزيين حانوته وبيته به لانها
 منافع غير مقصودة وان لم يقيدها براكب ولا يس تعين اول من فعل ذلك
 وان قيد فخالف ضمن اذا عطبت ولا اجر عليه وان سلم وكذا كل ما يختلف
 بالمستعمل والا بطل تقييده به (٥) لاسوقها

(وضع الاكاف للحمل) والامراج (وضع السرج الموكوب) بما لا يسرح بمثله جميع قيمته وكذا لو ألجمها بما لا تلجم بمثله او تفاوتت الطريق مع الطريق المعينة او حمله بالبحر وقيد به بالبر وان بلغ فله الاجر وضمن بزرع الرطبة اذا استأجر لبر ولا اجر وقيمة ثوب ابيض صبغه بخلاف ما امر به وان شاء اخذه واعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا اجر له ولو صبغ رديثاً انت فاحشا عند اهل الفن ضمن قيمته ابيض والا لا واجرة السجى (١) والسجى في زماننا على رب الدين وان انتظم بيت المال فتمنه . والفاسد ما كان مشروعا باصله دون وصفه والباطل ما ليس مشروعا باصله ولا بوصفه فيجب بالاول بالاستعمال اجر المثل لا يتجاوز به المسمى بخلاف الثاني فلا اجر فيه ولا تملك المنافع بالاجارة الفاسدة (٢) بالقبض (بل بالاستعمال) بخلاف البيع الفاسد وتفسد الاجارة بالشروط المخالفة لمقتضى العقد (٣) والشبوع (٤) وجهالة المسمى وعدم التسمية (٥) ولو آجر حائوتا كل شهر بكذا صح في واحد فقط وفسد في الباقي (٦) وفي كل شهر سكن اوله (٧) صح العقد فيه الا ان يسمى جملة شهور معلومة واذا آجر سنة بكذا صح وان لم يسم اجرة كل شهر وتقسم سوية واول المدة مسمى والا

(١) بملوكا والا فلا اجر (٢) فليس له ان يؤجر ولو اجرها وجب اجر المثل ولا يكون غاصباً وللأول نقض الثانية والمستأجر فاسداً لو اجر صحيحاً جاز (٣) فكل ما افسد البيع افسدها (٤) الا اذا آجر لشريكه (٥) او تسمية خمر او خنزير وبالجولة وما بعدها يجب اجر المثل باستيفاء المنفعة بالغاً ما بلغ والا لم يزد على المسمى وينقص عنه (٦) والاصل أنه متى دخل كل فيله لا يعرف منتهاه تعين ادناه واذا مضى الشهر فلكل فسدها شرط حضور الاخر لانتهاء العقد الصحيح (٧) وهو الليلة الاولى ويومها عرفاً

فوقت العقد معتبراً بالاهلة «١» ويفسد استئجار عبد باجر معام وبطعامه لجهة البعوض وجاز اجارة حمام «٢» وحجام وظئر «٣» لا لعسب تبس ومعاصي «٤» وطاعات «٥» ويفسد استئجار غزال ببعض المغزول وحمل طعام او طعنه ببعضه او خبز كذا اليوم بدرهم «٦» او ارض بشرط الحراثة وما يبقى اثره لرب الارض «٧» ولا اجر في عمل طعام مشترك او استئجار راهن من مرتين واذا فسدت الاجارة بجهة المقدار المحمل فهلك الدابة فلا ضمان كالصحيحة لانه امانة ولو استأجر للاحتطاب والصيد ان وقت او كان ملكه جاز والا لا ويستأجر امرأته لتخبز للبيع لا للبيت وتستأجر الماشطة للعروس مع بيان المدة والعمل وتؤجر دارها لزوجها وان سكنها لتبعيتها له ، والاجير مشترك وخاص او وحد فالاول من يعمل لا لواحد اوله عملاً غير موقت او مؤقتاً بلا تخصيص

«١» فلو ابتداء بثاني يوم من شهر انتهى بثاني يوم من الشهر الاخر مثلاً وان ظهر بمراجعة المطولات غير ذلك لصحة ضبطه «٢» كما جاز بناؤه للرجال والنساء «٣» باجر معين او بطعامها وكسوتها لاعادة الناس بالتوسعة عليها شفقة على الولد ولها الوسط وللزوج ان يطأها لا في بيت المستأجر الا باذنه وللزوج فسخها في نكاح ظاهر والا لا والمستأجر فسخها بحبلها ومرضها وفجورها لاستغلاها به عن حفظ الصبي لا باجرها والاجر على الاب ان لم يكن للصبي مال ولو ارضعته لبن شاة او غنمه بطعام ومضت المدة فلا اجر لها بخلاف دفعها الى خادمها لترضعه او استأجرت من ارضعته الا اذا شرط ارضاعها «٤» كغنام ونوح وملامي «٥» الا اليوم لتعليم قرآن وفقه ولا مائة واذان ويجبر على دفع ما قبل ويجبس به ويجبر على الخلوة المرسومة وهي ما يهدي للمعلم عند رؤوس بعض السور «٦» لجمعه بين الوقت والعمل «٧» ككيري انهارها العظام والسرقة وزراعتها بزراعة ارض اخرى

ولا يستحق الاجر حتى يعمل ولا يضمن مالهك في يده « وان شرط عليه الضمان
 لو مصلحاً ، فيأيدوا وبعمله ولا يني آدم من غير جنابة وان انكسر دن في الطريق
 ضمن الحال قيمته في مكان عمله ولا اجر له او حيث انكسر واجره بحسابه ولا
 ضمان على حجام وبزاع « ١٥ » وفصاد لم يجاوز المعتاد والا ضمن نصف الدية ان
 هلك والزيادة ان لم يهلك ولو قطع الحنان الحشفة وبرىء المقطوع وجبت الدية
 الكاملة وان مات فالواجب نصفها « ٢٥ » والثاني من يعمل لواحد عملاً مؤقتاً
 بالتخصيص ويستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استؤجر
 شهراً للخدمة او لرعي الغنم وان هلك في المدة نصف الغنم او اكثرت له الاجرة
 كاملة ولا يضمن مالهك في يده او بعمله الا اذا تعمد الفساد ولو نذت من راع
 شاة فنفذ ان اتبعها هلك الباقي لم يضمن وصح ترديد الاجر بالترديد في العمل
 والزمان والمكان والعامل والمسافة والحمل ولو بنى المستاجر تنوراً او دكاناً لم
 يضمن باحتراق بيوت الجيران ما لم يجاوز ما يصنعه الناس ولو استاجر عبداً
 شهرين شهراً باربعة وشهراً بخمسة صح على الترتيب والقول قول من يشهد له
 الحال مع يمينه في نحو اباق العبد وماء الرحى . وتفسخ الاجارة بقضاء او رضاء
 بخيار شرط ودونة وعيب يفوت النفع به « ٣٥ » او يخل به « ٤٥ » وبعد لزوم ضرر
 لم يستحق بالعقد ان بقي العقد « ٥٥ » وبعد لزوم دين تبيان او بيان او اقرار ولا

« ١٥ » بيطار « ٢٥ » والتعليل في كتاب الجنات « ٣٥ » كخرب الدار وماء
 الرحى والارض « ٤٥ » كمرض العبد ودبر الدابة « فرحتها » فان لم يخل او ازاله
 المؤجر سقط خياره وعلى رب الدار ما كان من البناء او اخل بالسكنى فان ابى
 فلم يستاجر « الا ان يكون استاجرها وهي كذلك وراه » الخروج واصلاح
 البئر والبالوعة والخرج بلا جبر فان فعله المستاجر فهو متبرع « ٥٥ » كسكون
 ضرر استؤجر لقلعه

مال غيره وبافلاس مستأجر دكان لبئجر واعتزام مكثري دابة ترك سفر (١) وبيع ما آجره (٢) وبموت احد عاقدين عقدها لنفسه (٣) وبموت احد مستأجرين او مؤجرين في حصته . ومن احرق حصائد (٤) في ارض مستأجرة او مستعمارة فاحترق شيء من ارض غيره لم يضمن وان لم تضطرب الرياح (٥) ولو سقى ارضه سقياً لا تحتمله فتعدى الى ارض جاره فافسدها ضمن لانه مباشر لامتسبب ولو اقام خياط او صباغ في حانوته من بطرح عليه عمله بالنصف اتحد العمل ام اختلف صح وهي شركة صنائع كاستئجار جمل ليحمل محملاً وراكبين الى مكة وله المعتاد ورؤيته احب ولو استأجر جملاً لمقدار فاكل منه رد عوضه ولو قال لغاصب داره فرغها والا فاجرتها كذا فلم يفرغ وجب المسمى الا اذا انكر الغاصب ملكه او لم يرض بالاجرة والمستأجر ايجار المؤجر من غير مؤجره ويستحق القاضي الاجر على كتب الوثائق والمحضر قدر ما يجوز لغيره كالمفني والمستأجر لا يكون خصماً لمدعي الايجار والرهن والشراء بخلاف المشتري وتصح الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايصال والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعتاق والوقف مضافات الى المستقبل

(١) بخلاف المكاري لا يمكن ارسال غيره (٢) ويوقف الى نهايتها (٣) الا لضرورة لا يجزونه مطبقاً ولا يردته الا ان يحكم بلعاقه مالم يعد مسلماً في المدة فتعود فان عقدها لغيره ام تنفسخ كوكيل ووصي واب وجد وقاض ومتولي وقف (٣) بقايا اصول قصب محصود (٤) وكذا كل موضع للواضع حق الوضع فيه فلو وضع جرة في الطريق فاحترق بذلك شيء ضمن وكذا في كل موضع ليس له فيه حق الوضع الا اذا هبت به الريح او دحرج السيل لنسخها فعليه .

لا ما كان غلبكاً للحال كالبيع واجازته وفسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح عن مال وبراء المدين ولو زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يزيد احد فلم يتولي فسخها ولم يفسخ فعلى المستاجر المسمى ولو فسخ العقد بعد تعجيل البدل فلم يجز حبس المبدل حتى يستوفي ماله من البدل صحيحا كانت العقد او فاسداً لو العين في يد المستاجر ولو استاجر مشغولاً وفارغاً صح في الفارغ فقط ولا يجوز لعدم العرف استئجار شاة لارضاع ولده او جديده والمستاجر فاسداً اذا آجر صحيحاً جازت بعد قبضه والمقاطعة صحيحة بشروط الاجارة (اما ما يفعله في هذه الايام حيث يضمنها من له ولا يهتم الرجل بمال معلوم ليكون له خراج مقاسمتها ونحوه فباطل اذ لا يصح اجارة لوقوعه على اتلاف الاعيان وللجندي ان يؤجر ما اقطعه الامام من اراضي بيت المال ولا يثر لجواز اخراج الامام له او موت المؤجر اثناء المدة) ولو ساق الدابة ولم يركبها لزم الاجر الا لعذر بها .

(٣٣ - كتاب الرهن)

بسم الله الرحمن الرحيم

الرهن حبس شيء مالي بحق يمكن استيفاء منه حقيقة (١) او حكماً (٢) وينعقد بايجاب وقبول غير لازم فاذا سلمه وقبضه المرتهن محوزاً (٣) مفراً (٤) (١) كالدين (٢) كالايمان المضونة بالمثل او القينة (٣) لا تفرغاً كشر على شجر (٤) لا مشغولاً بحق الراهن كشجر بدون ثمر

مميزاً (١) لزوم (٢) والتخلية قبض كالمهبة وهو مضمون اذا هلك بالاقل من قيمته ومن الدين ولعتبر قيمته يوم القبض (٣) فان هلك وساوت قيمته الدين صار مستوفياً حكماً وان زادت كان الفضل امانة وان نقصت عن الدين سقط بقدر القيمة ورجع وبالفضل له حبس رهنه بعد الفسخ حتى يقبض دينه او يبرئه وليس له الانتفاع به الا باذن واذا طلب دينه امر باحضار رهنه (٤) فان احضر سلم دينه اولا ثم رهنه وان في غير بلد العقد فكذلك ان لم يكن الرهن مؤنة والا سلم دينه وان لم يحضر الرهن وللراهن ان يحلفه بالله ما هلك ولا يكلف من قضي دينه ان يسلم بعض رهنه حتى يقبض البقية من الدين ويجب ان يحفظ الرهن بنفسه وعياله ويضمن ان يحفظ بغيرهم وبايداعه وتعمديه كل قيمته فيطالب بالفضل ان كان واجرة بيت حفظه وحافظه على المرتن واجرة راعيه ونقصه وخراجه على الراهن ومؤنة رده تنقسم على المرتن في المضمون والراهن في الامانة وكل ماوجب على احدهما فاداه الاخر كان متبرعاً الا ان يأمره القاضي به وبجمله ديناً على الاخر والقول للمرتن في انه الرهن وله السفر بالرهن ان كان الطريق اماناً وان كان له حمل ومؤنة واذا عمي الرهن فهو بما فيه (٥) كما في الحديث الشريف ولا يصح رهن مشاع وثمرة على نخل بدونه وزرع ارض او نخل او بناء بدونها وكذا عكسها ولا رهن الحرا والمدير والمكاتب وام الولد والوقف ولا بالامانات والدرك وعين مضمونة بغيرها (٦) ولا بالكفالة

(١) لامشاعاً (٢) فالقبض شرط للزوم كالمهبة (٣) والمقبوض على سوم الرهن ليس بمضمون اذا لم يبين مقدار ما يريد اخذه من الدين (٤) لئلا يصير مستوفياً دينه مرتين الا اذا كان له حمل او عند العدل لانه لم يأتمنه (٥) اي اذا اشتبهت قيمته بعد هلكه بان قال كل لا ادري ضمن بما فيه من الدين (٦) كما مبسوع في يد البائع فانه مضمون بالثمن

جائفس والقصاص «١» ولا بالشفعة واجرة الذائخة والمغنية والعبد الجاني والمدين
ولا رهن خمر وارتهاها من مسلم او ذمي لمسلم «٢» وصح بعين مضرونة بنفسها
كالمنصوب وبديل الخلع والمهر والصلح عن عمد والدين «٣» وبرأس مال السلم
وثمن الصرف والمسلم فيه «٤» وللاب ان يرهن بدين عليه عبداً لطفله «٥»
وكذا الوصي فاذا هلك ضمنا قدر الدين للصغير لا الفضل لانه امانة وله رهن
ماله عند ولده الصغير بدين له عليه ويجبسه لاجله بخلاف الوصي وكذا عكس
ذلك «٦» وصح رهن الحجرين «٧» والمكبل فان رهن بخلاف جنسه هلك
بقيته وان يجنسه هلك بمثله «٨» من الدين ولا عبوة بالجودة عند المقابلة
بالجنس ولو قال للبائع امسك هذا فعني اعطيك الثمن فهو رهن «٩» لو بعد
قبض المبيع والا لا ولو رهن عينا عند رجلين بدين اكل منها صح وكاه رهن
من كل منهما فان تهايا فكل واحد منهما في نوبته كالعدل في حق الآخر ولو
هلك ضمن كل حصته فان قضى دين احدهما فسكاه رهن عند الآخر وان رهنه رجلاً
وهنا بدين عليهما صح بكل الدين ويمسكه الى استيفاء كاه «١٠» وبطل بينة كل منهما

«١» بخلاف الجناية خطأ لا مكان استيفاء الارش من الرهن «٢» ولا يضمن
له مرتتها ولو ذميا وفي عكسه الضمان لتقوم ا عندهم لا عندنا «٣» ولو موعوداً
بان رهن ليقرضه كذا فاذا هلك في يد المرتهن كان مضمونا عليه بما وعد
فيسلم الالف الراهن جبراً اذا كان الدين مسارياً للقيمة او اقل فلو اكثر فهو
مضمون بالقيمة فان لم يسره فهو غير مضمون «٤» فان هلك في المجلس صار
مستوفياً واذا افترقا قبل نقد وهلاك بطلا «٥» لان له ابداءه فالرهن اولى
لهلاكه مضمونا «٦» لان الاب لو فور شفقتة كشخصين «٧» الذهب والفضة
«٨» وزنا وكبلا لافية «٩» لتلفظه بما يفيد العبرة للماني «١٠» اذ لاشيوع

على رجل انه رهنه هذا الشيء وقبضه ان لم يؤرخا والا قدم صاحب التاربيخ
 الاقدم وكذا ان كان في يد احدهما كان احق ولو اخذ عمامة المدين لتكون
 رهنا لم تكن الا برضاء وغصب الرهن كهلاكه الا اذا غصب حال انتفاع
 مرتهن باذن راهن (١) . واذا وضع الرهن على يد عدل صح ويتم بقبضه ولا
 ياخذه منه احدهما ضمن لو دفع الى احدهما واذا هلك هلك من ضمان المرتهن
 فان وكل الراهن المرتهن او العدل او غيرهما ببيعه عند حلول الاجل صح لو
 اهلا لذلك عند التوكيل والا لا وان شرطت الوكالة في عقد الرهن لم ينزل
 بعزله ولا بدوت الراهن والمرتهن (٢) . ويجبر على البيع عند الامتناع ويملك
 بيع ولد المرهون وارثه (٣) . واذا باع بخلاف جنس الدين فله صرفه الى جنسه
 واذا كان عبداً وقتله عبداً فخطا فدفع بالجناية كان له بيعه بخلاف الوكالة
 المفردة في الجميع وله بيعه في غيبة وارثه كما في حياته بغير حضرته وتبطل
 بدوت الوكيل ولو اوصى الى آخر ببيعه لم يصح الا اذا شرط ذلك في الوكالة
 ولا يملك راهن ولا مرتهن ببيعه بغير رضا الآخر فان حل الاجل وغاب الراهن
 اجبر الوكيل على البيع كالوكيل بالخصومة وان باعه بالعدل فالثمن رهن
 يملك كهلكه . وتوقف بيع الراهن رهنه على اجازة مرتهنه او قضاء دينه فان
 وجد احدهما نفذ وصار ثمنه رهنا (٤) . وان لم يجز وفسخ لم يفسخ والمشتري
 بالخيار ان شاء صبر الى فكاك الرهن او رفع الامر الى قاض ليفسخ البيع وصح
 اعتناق الرهن وتدييره واستبلادها فان غنياً ودبته حال اخذ دينه من الراهن

(١) لانه حالئذك مستعير فبطل حكم الرهن والقول المرتهن في وقته
 (٢) الزومها بلزوم العقد (٣) فيما لو جني عليه فدفع ارش الجناية عروضاً مثلاً
 ملك بيعه (٤) اي في حالة الاجازة دون القضاء كما هو معلوم

وان مؤجلاً اخذ قيمته بدل الرهن الى حلول الدين وان ميسراً ففي العتق سمي
العبد في الاقل من قيمته ومن الدين ويرجع على سيده اذا اسبر وفي التدبير
والاستيلاد سعياً بلا رجوع «١» واذا اتلف الراهن الرهن كان كما اذا اعتقه
غنياً واذا اتلفه اجنبي فالمرتئن يضمه قيمته يوم هلك وتكون رهناً عنده
وباعارته من رهنه يخرج من ضمانه فان عاد عاد الى ضمانه وللمرتئن استرداده
منه فلو مات الراهن قبل الاسترداد فالمرتئن احق به من سائر الغرماء ولو اعاره
احدهما باذن الآخر اجنبياً سقط ضمانه ولكل منهما اعادته رهناً وصح استعاره
شيء ليرهنه فان قيده بجنس او قدر او مرتئن او بلد تقيد به فان خالف «٢»
ضمن المستعير او المرتئن «٣» ولو مات المستعير مقلماً فالرهن على حاله لا يباع
الا برضا المعير «٤» وجناية الراهن على الرهن مضمونة كجناية المرتئن عليه
ويسقط الدين بقدرهما وجناية الرهن عليهما وعلى مالهما هدر اذا كانت غير وجبة
للقصاص في النفس «٥» كجنايته على ابن الراهن او المرتئن ولو مات الراهن
باع وصيه رهنه باذن مرتئنه وقضى دينه فان لم يكن له وصي نصب له القاضي
وصياً وامره ببيعه . ولو رهن عسيراً قيمته عشرة عشرة فتعذر ثم تخلل وهو
يساوي العشرة فهو رهن بعشرة كما كانت ولو رهن شاة قيمتها عشرة بعشرة

١٠ لان كسبها للمولى «٢» الا الى خير كرهته باقل «٣» فان ضمن
المستعير تم عقد الرهن لتملكه بالضمان وان ضمن المرتئن رجع بها ضمن وبالدين
على الراهن ولو افتكه المعير اجبر المرتئن على القبول ثم يرجع المعير على الراهن
بما ادى لانه غير متبرع لتخليصه ملكه بخلاف الاجنبي «٤» وببيعه المعير بغير
رضا الراهن ان به وفاء والا لا «٥» والا اقتضى منه وبدل الدين

فكانت فدبغ حلدتها بما لا قيمة له (١) وهو يساوي درهما فهو رهن به (أي بدرهم)
ولو ابقى عبد الرهن وجعل بالدين ثم عاد عاد الدين والرهن وناء الرهن للرهن
وهو رهن مع الاصل بخلاف ما هو بدل عن المنفعة كالكسب والاجرة والهبة
والصدقة فهي الرهن ولا تدخل في حق الرهن (٢) وإذا هلك الناء هلك بجائز
(٣) وإذا بقي بعد هلاك الاصل فك بخصته (٤) ولو اذن الرهن للمرتهن في
اكل الزوائد فاكلها فلا ضمان عليه ولا يسقط شيء من الدين وان لم يفتك
الرهن حتى لو هلك قسم الدين على قيمة الزيادة التي اكلها المرتهن وعلى قيمة
الاصل فما اصاب الاصل سقط وما اصاب الزيادة اخذه المرتهن من الرهن وتصح
الزيادة في الرهن دون الدين ولو أبرأ المرتهن الرهن عن الدين او وهبه منه
ثم هلك الرهن في يد المرتهن هلك بغير شيء ولو تصادقا لا دين ثم هلك
الرهن هلك بالدين ويدفع المرتهن الرهن ان ادى اليه دينه (من رهن
او متطوع او شراء او صلح) وكل حكم ي رهن الصحيح فهو في الرهن
الفاسد وفي كل موضع كان الرهن مالا والاقابل به مضمونا الا انه فقد بعض
شرائط الجواز كرهن المشاع ينعقد الرهن بصفة الفساد وفي كل موضع لم يكن
كذلك لم ينعقد الرهن اصلا فاذا هلك هلك بغير شيء ورهن الرهن باطل (٥)

(١) فلو له قيمة ثبت المرتهن حق حبسه بماراد باغ (٢) اذ كل ما يتولد من عين
الرهن يسري اليه حكم الرهن والا فلا (٣) لعدم دخوله تحت العقد مقصودا (٤) فيقسم
الدين على قيمته يوم العسك وقيمة الاصل يوم القبض ويسقط من الدين حصة الاصل
وفك الناء بخصته (٥) الا اذا منه من صاحبه لصيرورته غاصبا ٦ اذا رهنه
الرهن او المرتهن بغير اذن والا صح الثاني وبطل الاول

(٣٤ - كتاب احياء الموات)

بسم الله الرحمن الرحيم

الموات ارض غير منتفع بها واحياؤه ببناء او غرس او كرب او سقي
 «١» فاذا احيا مسلم او ذمي ارضاً غير منتفع بها «٢» ولا مملوكة لمسلم او ذمي
 واذن له الامام او القاضي في ولايته بذلك ملكها ولو تركها بعد الاحياء وزرعها
 غيره فالاول احق بها ولو احيا ارضاً مينة ثم احاط الاحياء بجوانبها على التعاقب
 تعين طريقها في الارض الرابعة ومن حفر ارضاً «٣» ثم تركها ثلاث سنين
 دفعت الى غيره وقبلها هو احق بها «٤» ولو كرسها «٥» او ضرب عليها المسغة «٦»
 ارشق لها نهراً او بذرها فهو احياؤه وليس للامام ان يقطع ما لاغنى عنه للمسلمين
 المعادن الظاهرة «٧» وحريم بشر الناضح «٨» والعطن «٩» اربعون ذراعاً «١٠»
 من كل جانب اذا حفرها في موات باذن الامام وحريم العين خمسمائة من كل
 جانب ومنع غيره فيه من الحفر وغيره «١١» ولو حفر الثاني بشراً في منتهى
 «١» اي تسبب للحياة النامية «٢» فلو انتفع بها قربت او بعدت لم يجوز
 احياؤها كبرض البلد «٣» بوضع علامة من حجر او غيره «٤» لان الملك بالاحياء
 والتمتع لا بالتمتع به «٥» الكراب قلب الارض للحرث «٦» ما بين السبل
 ليرد الماء «٧» كاللح والابار التي يستقي منها الناس ولم تملك بالاستنباط والسعي
 فليس لاقطاعها حكم بل المقطع وغيره سواء «٨» التي ينزع الماء منها بالبيع «٩»
 التي ينزع الماء منها باليد والعطن مبارك الابل «١٠» والذراع هي المكسرة
 وكان ذراع الملك اي ملك الكامرة سبع قبضات فكسر منه قبضة فصار ستاً
 «١١» لانه ملكه فلو حفر فلان اول رده او تضمينه نقصان الارض بالحفر ثم رده لنفسه

حريم الاولى فذهب ماء الاولى فذهب ماء الاولى الى الثانية فلاشيء عليه لعدم تعديده
 (١) وللا حافر الثاني الحريم من الجوانب الثلاثة دون جانب الاولى لسبق الملك فيه
 وللغناة (٢) حريم بقدر ما يصلحه لاقاء الطين ونحوه (٣) وحريم شجر بغرس في الارض
 الموات خمسة اذرع من كل جانب وما امتنع عوده دجلة والفرات اليه بالحق
 بالموات ما لم يكن حريما لعامر والا لا ولا حريم لنهر في ملك الغير الا ببرهانه .
 والشرب نصيب الماء (٤) المزرعة والدواب والشفة شرب بني آدم والبهائم
 بالشفة ولكل منها (٥) حقه في كل ماء لم يحرز باناء وسقي ارضه من نهر عظيم (٦)
 وشق نهر لسقي ارضه منه او لنصب الرحى ان لم يضر بالعام (٧) لاسقي دوابه
 ان خيف تخريب النهر اكثرتهم ولا السقي ونحوه من ارض غيره الا باذنه
 والحرز في كوز وحطب (٨) لا ينتفع به الا باذن صاحبه الملك اياه باحرازه واذا
 كان البئر او الحوض او النهر في ملك رجل فله ان يمنع مريد الشفة من الدخول
 في ملكه اذا كان يجد ماء بقربه والا قيل لصاحبه اما ان تخرج الماء اليه او
 تدعه بدخل شرط الا يكسر ضفته (٩) ولو منع الماء وهو يخاف على نفسه
 ودابته الهلاك فله ان يقاتله بالسلاح لاثر عمر رضي الله عنه (١٠) وكري نهر (١١)
 (١) وعدم ملك الماء تحت الارض كمن بنى حائوتا بجانب حائوت غيره .
 فكسدت الاولى بسببه (٢) مجرى الماء تحت الارض (٣) برأي الامام لو الحفر
 باذنه والا فلا ملك له (٤) اي وقت الانتفاع به (٥) اي بني آدم والبهائم (٦)
 لان قهر الماء يمنع قهر غيره (٧) وهو شرط حل الانتفاع بالمباح (٨) خابية
 (٩) لان له حق الشفة لحديث احمد المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلاء
 والنار والمراد شركة الاباحة لا الملك وكذا الكلاء (١٠) اذ قال فهلا رضعتهم
 السلاح وان حرز آ في الاواني فاته بغير سلاح اذا كان فيه فضل عن حاجته
 كطعام عند المحضبة (١١) اي حفره

غير مملوك من بيت المال فان لم يكن ثمة شيء اجاب الناس على كره
 ان امتنعوا عنه وكري المملوك على اهله ويحبر من ابى منهم ومؤنة ككري
 للنهر المشترك عليهم من اعلاء فاذا جاوزوا ارض رجل بوى ولا ككري على
 اهل الشفة وتصح دعوى الشرب بلا ارض (١) ولو اختلف قوم في شرب نهر
 بينهم فهو على قدر اراضيهم بخلاف اختلافهم في الطريق فانهم يستوون في
 ملك رقبته وليس لاحد الشركاء كسر خفة النهر وشغل موضع مشترك بلا اذن
 ويورث الشرب ويوصى بالانتفاع به ولا يباع ولا يوهب ولا يؤجر ولا يتصدق
 به ولا يوصى بذلك (٢) ولا يضمن من ملا ارضه ماء فنزلت ارض جواره او
 غرقت اذا سقاها سقياً معتاداً تتحمله (٣) ولا من سقى ارضه من شرب غيره
 يغير اذنه (٤) فان تكرر ذلك منه عزز بالجلس والضرب ان رأى الامام ذلك.

(١) لانه قد يمكن ملكه وحده بارث او وصية (٢) لانه ليس بالمتقوم
 والا ضمن (٤) لعدم تقومه ولو تصدق بتوكه (اي غنمه) فحين اشبهه
 حقه الماء الحرام فيه بخلاف العلف الحرام لانه انعدم وصار دماً وفراً ولحمًا

(٣٥ - كتاب الوقف)

بسم الله الرحمن الرحيم

الوقف هو حبس العين على حكم ملك الله تعالى وصرف منفعتها على من
 أحب ولو غنيا فيلزم ولا يجوز ابطاله ولا يورث عنه وسببه ارادة محبوب النفس
 في الدنيا يبر الاحباب وفي الآخرة بالنية الثواب وهو مباح فيصح من كافر
 ويجب التصديق بالعين او ثمنها ولو وقفها على من لا يجوز له الزكاة جاز في
 الحكم وبقي نذره ومحل المال المتقوم وركنه الالفاظ الخاصة كصدقة موقوفة
 مؤبدة على المساكين او على وجه الخير والبر او موقوفة فقط بشرطه شرط
 سائر التبرعات كعبرة وتكليف وان يكون قربة في ذاته معلوما منجزاً ويتم
 الوقف بالتأييد فقط ولو معنى كصدقة وذكره ليس بشرط فيصح الوقف مع
 عدم تعيين الموقوف عليه (١) واذا وقته بطل اذا شرط رجوعه اليه بعد الوقت
 او ابطله بعده والا لا ولا يملك ولا يملك ولا يعار ولا يرهن ولا يقسم الا اذا
 كانت القسمة بين الواقف والمالك او واقف آخر او بين متولين نصبهما
 الواقف وان اتحدت الجهة اما الموقوف عليهم فيتهاؤون ولا يقتسمون ويزول
 ملكه عن المسجد بالفعل (٢) وبقوله جعلته مسجداً (٣) واذا جعل تحتة مرداباً
 لمصالح المسجد او فوقة علواً كذلك جاز (٤) واذا خرب ماحوله واستغني عنه

(١) المراد بالمعين ما يحتمل الانقطاع ولو سمي ثلاثة بطون فهو وقف على
 جميع البطون الى يوم القيامة (٢) وهو الصلاة فيه (٣) لكن ان كان مشاعاً فلا
 بد من افرازه بطريقه (٤) فالشرط كون سفله وعلوه مسجداً لينقطع عنه حق =

بيع نقضه باذن القاضي وصرف ثمنه الى بعض المساجد (١) وكذا حبش المسجد وحصره مع الاستغناء عنها والرباط والبئر اذا لم ينتفع بها فيصرف وقف المسجد والرباط الى اقرب مسجد او رباط او بئر اليه ولو اتحدت الجهة والواقف وقل مرسوم بعض الموقوف عليه جاز للحاكم ان يصرف من فاضل الوقف الآخر عليه وان اختلف الوقف والواقف او الواقف فقط لا ولو وقف للمعار ببقره واكرته (٢) صح وللحاكم ان يحكم بصحة وقف المشاع وبطلانه وح وقف كل منقول قصداً (٣) اذا كان فيه تعامل للناس كفاس وقدم ودارهم ودنانير وقدر وجنازة وثيابها ومصحف وكتب (٤) ويبدأ من غلته بمهارته (٥) وان لم يشترط الواقف ولو داراً فعمارتها على من له السكنى بقدر الصفة التي وقفها الواقف (٦) ولو ابي او عجز عمرها الحاكم بلجرتها ثم ردها الى من له السكنى وصرف نقضه الى مهارته ان احتاج والا حفظه للحاجة ولا يقسم بين مستحقي الوقف ولو جعل شيئاً من الطريق مسجداً لضيقه ولم يضر بالمارين جاز كعهده (٧) وتؤخذ ارض بجانب مسجد ضاق على الناس بالقيمة كرها ولو جعل الولاية لنفسه جاز ويتزعم منه = العبد والا لا كما لو جعل في وسط داره مسجداً الا اذا شرط الطريق اما اذا تمت المسجدية فيمنع من البناء ولو على جدار المسجد ولا يجوز اخذ الاجرة منه ولا ان يجعل شيئاً مستغلاً منه ولا سكنى (١) بل لا يبعد القول ببيع ارضه في مثل هذه الحال (٢) عبيده الحر اثنين (٣) اما تبعاً للمعار فهو جائز مطلقاً (٤) لا التعامل بترك به القياس لحديث ما رآه المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن رواء احمد موقوفاً (٥) ثم بما هو اقرب لها كإمام ومدرس مدرسة بقدر كفايتها اذا لم يكن معيناً (٦) لان الغرم بالغرم (٧) وهو جعل بعضه لا كله طريقاً عند الحاجة وسعة المسجد بحيث لا يحتاجون الى بعضه

ولو غير مأمون او عاجزاً او ظهر به فسق وان شرط عدم نزعه لخالفته حكم
 الشرع وجاز جعل غلة الوقف وشرط الاستبدال به او بيعه وبشترى به ارضا
 اخرى اذا شاء وتكون الثانية كالاولى في شرائطها ثم لا يستبدل بثالثة اما
 بدون الشرط فلا يملكه الا القاضي ولو بنى على ارض ووقف البناء فصد آدوم
 والارض مملوكة صح اذا كانت الارض محتكرة «١» ولا يصح للقاضي اطلاق بيع
 وقف غير مسجل لو ارث او غيره «٢» والوقف في مرض الموت كالهبه فيه ان
 خرج من الثلث او اجازته الوارث نفذ في الكلي والابطل فيما زاد على الثلث
 وبطل وقف رهن معسر ومريض مدين بمحيط بخلاف صحيح قبل حجره او
 بعده والوقف اما للفقراء او للاغنياء ثم الفقراء او يستوى فيه
 القرىقات كرباط وخان بخلاف ادوية فلم تجز لغني بلا تعميم او تنصيب
 ويدخل في التعميم الاغنياء تبعاً للفقراء ويراعى شرط الواقف في اجارته فلم يزد
 القيم بل القاضي لان له ولاية النظر لفقير وغائب وميت فلو عمل الواقف مدتها
 تقبض سنة في الدار وبثلاث سنين في الارض الا اذا كانت المصلحة بخلافه وبوثر
 بالمثل لا بالاقل فلو رخص لا يفسخ ولو زاد يجدد العقد بالاجرة الزائدة وقبول
 المستأجر الزيادة بكفي عن تجديد العقد وهو اولى اذا قبلها والموقوف عليه الغلة
 او السكنى لا يملك الا بقبولية واذا آجره المتولي بدون اجر المثل لزم
 المستأجر تمامه كأب آجر منزل صغيرة بدونه ويفق بالضمان في غضب عقار الوقف
 «٣» او منافعه او اتلافها وكذا بكل ما هو انفع للوقف فيما اختلف فيه العلماء

«١» والاستحكار عقد الاجرة بقصد استبقاء الارض للبناء والفرس او
 احدهما وفي الموقوفة يصح مطلقاً سواء عيئت على ما وقف البناء له ام لا «٢»
 وقول الامام هنا بخلافه معدول عنه «٣» بان كان ارضا اجرى عليها الماء
 حتى لاتصح للزراعة

وتقبل في الوقف الشهادة حسبة (١) ويشترط في دعوى الوقف بيان الواقف ولو
الوقف قديماً لئلا يكون ثباتاً للمجهول وتقبل فيه الشهادة على الشهادة وشهادة
النساء مع الرجال والشهادة بالشهرة (٢) وبعض المستحقين ينتصب خصماً عن
الكل اذا كان الاصل ثابتاً والا فلا ولو اشترى المتولي بال الوقف واذن الحاكم
داراً تصير وقفاً كالاول على شروطه وان لم يذكر شيئاً واذا مات الامام
والمؤذن ولم يستوفيا وظفعتها من الوقف لم تسقط بل تورث بخلاف رزق القاضي
وولاية نصب القيم الى الواقف ثم وصيه ثم القاضي وما دام احد من اقارب
الواقف يصلح للتولية لا يجعل المتولي من الاجانب لانهم اشفق ولو اراد المتولي
اقامة غيره مقامه في حياته وصحته ان كان التفويض له عاماً صح والا لا ولا يملك
الغزل الا اذا كان الوقف جعل له التفويض والعزل ولو باع داراً ثم ادعى انه
كان وقفها لم تصح الدعوى للتناقض ولو اقام بينة او ابرز حجة شرعية (٣)
قبضت فبطل البيع وبازم اجر المثل فيه على المشتري لا في الملك الا ملك اليتيم
والباقي اولى بالنصب الامام والمؤذن الا اذا عين القوم اصلح منه وصح الوقف
قبل وجود الموقوف عليه وتصرف الغلة الى الفقراء حتى يوجد ولو استأجر داراً
موقوفة فيها اشجار مشجرة اذا لم يعلم شرط الواقف لا يأكل منها بل يبيعها
المتولي ويصرفها في مصالح الوقف كما في اشجار مسجد لم تفرس للسبيل والا
جاز لكل مسلم الاكل (٤) وشرط الواقف كنص الشارع في القهم والدلالة

(١) اي بدون دعوى كطلاق الزوجة وتعليقه وحرية الامة وتديورها
والخلع وهلال رمضان وحد الزنا والشرب والايلاء والظهار وحرمة المصاهرة
ودعوى المولى نسب العبد والشهادة بالرضاع (٢) لكن لا تقبل بالشهرة لشرائطه
وكما تقدم تقبل ايمان مصرفه كعلى مسجد كذا لانه من اصله (٣) اي كتاب
وقف له اصل في ديوان القضاة الماضين (٤) اي اذا غرحت للسبيل

ورجوب العمل به ويكره اعطاء نصاب لفقيه من وقف الفقراء الا اذا وقف على فقراء قرابته لانه كالوصية وليس للقاضي تقرير وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقرر الاخذ الا الناظر على الوقف باجر مثله وتجوز الزيادة من القاضي على معلوم الامام او الخطيب اذا كان ذلك لا يكفيه وكان ورعاً نقياً وواقف السلاطين والامراء صورية فلا تراعى شروطها وصح تعليق التقرير في الوظائف وليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شكابة المستحقين حتى يشتموا عليه خيانة وكذا الوصي ولا تجوز الاستدانة على الوقف الا اذا احتجج بها باذن القاضي وعدم تبسر اجارة العين ولو اقر بارض في يد غيره انها وقف ثم كذبه ثم ملكها صارت وفقاً ومتى ذكر الواقف شرطين متعارضين عمل بالآخر لانه ناسخ والوصف بعد الجمل يرجع الى الاخير عندنا ومتى وقف على اولاده حال صحته وقال على الفريضة الشرعية فللذكر مثل حظ الانثيين للعرف ولا يلزم المحاسبة كل عام لو امكن بل يكفي بالاجمال ولو متمماً يجبره على التعيين شيئاً فشيئاً ولو اتممه حلقه ولو وقف على بنيه وله واحد فله النصف والباقي للفقراء ولو على ولده فله الكل لانه مفرد مضاف بعم الواحد وغيره والصلات تملك بالقبض والولد ينقص الصلبي وبعم الذكر والاشى الا بالتخصيص وثلاثة بطون نعم النسل كله واختلاف الشاهدين يضر الا في مسائل والسكوت كالنطق في مسائل ولا يخلف المنكر في مسائل والقاضي اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل (وتراجع المستثنيات في المطولات) .

(٣٦ - كتاب الغصب)

بسم الله الرحمن الرحيم

الغصب ازالة يد محقة باثبات يد مبطلة في مال متقوم محترم (١) قابل
النقل (٢) بغير اذن مالكه لا بجهة (٣) وحكمه الاثم (٤) ورد العين قائمة
والغرم هالكه والمغصوب منه بخيرين تضمن الغاصب وغاصب الغاصب (٥)
ويجب رد عين المغصوب (٦) في مكان غصبه ويبرأ بردها ولو بغير علم المالك
او برد مثلها (٧) او قيمتها (٨) فان ادعى هلاكه حبس حتى يعلم الحاكم انه لو
بقي لظهر ثم قضى عليه بالبدل . وبرهان الغاصب على الهالك اولى ولا يضمن لو
هلك العقار في يده بأفة سماوية الا في الوقف او ينقص العقار بسكناء وزراعت
فيضمن النقصان كضمانه في النقلي وان استغفل العقار او ربح في المغصوب
والوديعة تصدق بالربح وان زال اثم المغصوب وجل مقاصده او اختلط بملك
الغاصب بحيث لا يمكن تمييزه الا بخرج ملكه ولم يحل ارتفاعه به قبل ادائه ضمنه
ويضمن النقصان في الحرق الدسـير لا يفوت شيئاً من العين ويدفع العين وفي
الغرس والبناء يضمنه المالك مقاوعا او يكلفه القلع ويضمن نقصان الارض وفي
ذبح شاة الغير يطرحها المالك عليه وبأخذ قيمتها او بأخذها ويضمن نقصانها

(١) فلا يتحقق في خمر مسلم ومال حربي (٢) فلا يتحقق في عقار الا في
الوقف (٣) لنخرج السرقة (٤) لمن علم انه مال الغير (٥) الا في المغصوب
يغصبه الثاني وهو املأ وقيمة العقار اكثر (٦) ما لم يتغير تغيراً فاحشاً (٧) ان
هلك المغصوب وهو مثلي وان انقطع المثل فقيمه يوم الغصب (٨) في القيمي
يوم الغصب والمخلوط من المثلي بخلاف جنسه قيمي

وكذا قطع يدها وفي صبغ الثوب وات السويق يأخذهما المالك ويضمن الزيادة او يطرهما وبأخذ القبة ورد غاصب الغاصب للغاصب وضمانه مبرىء له والاجازة لاتلحق الانلاف فلا يبرأ الغاصب من الضمان . ولو عيب ماغصب وضمن قيمته ملكه مستنداً الى وقت الغصب والقول له في القبة ما لم يبرهن المالك على الزيادة فان ظهر والقيمة اكثر من الضمان وكان الضمان بقول الغاصب مع يمينه اخذه المالك ورد عوضه او امضى والا فهو للغاصب ولا خيار للمالك وضمان الغصب ملك ناقص يكفي لافاذا البيع دون العتق (١) وزوائد المغصوب (٢) امانة لاتضمن الا بالتعدي او المنع بعد طلب المالك وما نقصته الجارية بالولادة مضمون ويجبر بولدها ولا تضمن منافع الغصب استوفاه او عطلها الا في الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال الا بتأويل ملك (٣) او عقد (٤) ولو غصب خمر مسلم فخلها بها لاقبته له اخذها المالك مجاناً ولو اتلفها الغاصب ضمن وكذا دبغ جلد ميتة ولو فعلها (٥) بذى قيمة ملك الغاصب الخمر ولا شيء عليه واخذ المالك الجلد ورد ما زاد الدبغ ولو اتلفه الغاصب لم يضمن وضمن بكسر معزف (آلة لهر) قيمته صالحاً لغير اللهو ولو غصب ام ولد فهلكت لم يضمن بخلاف المدبر ولو امر عبد غيره بالابق او قتل نفسه ففعل وجب عليه قيمته .

(١) اي فيما لو باع او حرر ثم ضمن (٢) متصلة كسمن وحسن ومنفصلة كدر وثور (٣) كبيت سكنه احد الشركاء في الملك ولو لبيتيم (٤) كبيت رهن سكنه مرتين ثم بان للغير بعداً للاجارة (٥) التخليل والدبغ

(٣٧ - كتاب الحظر والاباحة)

بسم الله الرحمن الرحيم

المكروه تحريماً الى الحرام اقرب نسبته الى الحرام كنفية الواجب الى
الفرض ويثبت بها يثبت به وفي ترك السنة المؤكدة العتاب والحرمات من شفاع
النبي المختار (١) والاكل والشرب فرض ولو من حرام مقدار ما يدفع الهلاك
عن نفسه ويقوم معه بالفرائض والصلاة قائماً ومندوب وهو ما يعينه على تحصيل
النوافل ومباح الى الشيع اتزبد قوته ومكروه وهو مازاد ولم يتضرر به وحرام
وهو مازاد مع الضرر (٢) ولا بأس بانواع الفواكه واتخاذ الاطعمة ووضع
الحيز فوق الحاجة سرف وسنة الاكل البسلة او له والحمدلة آخره وغسل اليدين
قبله ويبدأ بالشباب وبعده يبدأ بالشيوخ وكره ابن الجلالة (التي تأكل العذرة
فقط حتى انتن لحمها كبيعها وهبتها وعرقها نجس فتعلف بطاهر حتى تطيب)
ولحمها ولو سقى ما يؤكل لحمه خمرأ فذبح من ساعته حل وكره تحريماً . ويجوز
الاكل متكئاً على غير وجهه التكبر وكذا مكشوف الرأس وكره تحريماً
الاكل والشرب من افاء الذهب والفضة واستعمالها للرجل والمرأة (٣) والاكل

(١) صلى الله عليه وسلم والمراد شفاع خاصة دون الشفاع العامة التي هي
لاهل الكبائر والكفار وترك سنن الهدى (كالجماعة والاذان والاقامة) مع
الاصرار مكروه تحريماً لانه استخفاف بالدين فيقاتل المجمعون على تركها (٢)
لكن يباح له من الزيادة ما يعينه على صوم الفيد او اثلا يستحي ضيفه (٣) اذا
استعملت ابتداء فيما صنعت له بحسب متعارف الناس والا فلا كراهة كقتل
الطعام من افاء الذهب الى موضع آخر قبل اكله او صب الدهن في كفه قبل
رأسه ويجوز التجميل بتلك الانية فعلة بعض السلف وتوسد الديباج اي استعماله
في غير لبس ولو للرجال

بما يؤذي البدن كحرصا ونحوه الا بعد الطلي والافضل الحذف (١) وحل استعمال اناه مفضض (٢) شرط ان يبقى موضع الفضة في المراد من استعماله اما المطلي فلا بأس به بالاجماع لان الطلاء مستهلك لا يخاص فلا عبرة لونه ، ويقبل قول كافر ولو بجوسيا قال اشترت اللحم من كناني فيحل او من مجوسي فيحرم (٣) وقول المملوك ولو انشئ والصبي في الهدية والاذن وقول الفاسق والكافر والعبد في المعاملات لكثرة وقوعها (٤) وشرط العدالة في الديانات (٥) واجابة الدعوة وليمة (٦) او غيرها سنة الا ان يقصد بها نحو التطاول او يكون ثمة لعب او غناء علم به اولاً (٧)

(١) لقوله صلى الله عليه وسلم من اتخذ او اتي بيته خزفا زارته الملائكة (٢) مروق بالفضة اي منقش ومزين او رصع (٣) لان قول الكافر مقبول في المعاملات دون الديانات (٤) كاخباره انه وكبل فلان في بيع كذا فيحل الشراء منه ان غلب على رايه صدقه (٥) وهي التي بين العبد وربيه كالحبر عن نجاسة الماء فيتيهم ولا يتوضا ان اخبرهم مسلم عدل (اي ينزجر عما يعتقد حرمته) ولو عبداً او امة ويتجرى في الفاسق والمستور ثم يعمل بغائب ظنه والاحوط اراقة الماء والتيمم اذا غلب على الظن صدقه والتوضؤ والتيمم اذا غلب كذبه والحاصل انه في الاواني اذا غلب الطاهر تحرى في الاختيار والاضطرار للشرب والوضوء ولا لم يتجرى في الاختيار وتحرى في الاضطرار للشرب دون الوضوء وفي الذكبة والميتة تحرى في الاضطرار وفي الاختيار ان غلبت الميتة او تساورتا لم يتجرى وفي الثياب تحرى في الاضطرار مطلقا وفي الاختيار ان غلب الطاهر (٦) طعام عرس ٧ والافان قدر على المنع فعل -

ويحرم من الشعر ما فيه هجو مسلم أو ذمي أو فحش أو كذب على الله
ورسوله والصحابة أو تركية نفس وتفاخر مذموم وكذب وقدح بالانساب ووصف فخر
مهم - ج العيا وديريات وحانات أو فيه وصف امرئ حي معين أو امرأة حبة معينة
أما غير المعين أو الميت منها فلا بأس به وإنشاده للاستشهاد لا يضر وكذا
للتشبيات البليغة والاستعارات البديعة . ويحرم لبس الحرير ولو بحائل بينه وبين
بدنه أو في حالة الحرب على الرجل الا ضرورة أو قدر أربع أصابع مضومة (١)
والكسوة فرض قدر ما يستتر العورة ويدفع الحر والبرد ومستحب للزينة
وأظهار النعمة (٢) ومكروه للتكبر (٣) ويستحب الأبيض والأسود (٤) والأخضر
وله لبس ثوب نجس في غير صلاة ولا بأس بكافة الديباج للرجال وتكره التكة
والقلنسوة منه (والأجاز) وإن كانت تحت العمامة وحل لبس ماسداه

- والاصبر ان لم يكن مقتدي به والاخرج ولم يقعد لما فيه من شين الدين وفي
الحديث لهو المؤمن باطل الا في ثلاث تأديبه فرسه ورميه عن قوسه وملاعبته
اهله اه ويدخل على ارباب الملاهي اذا ظهر صونها بلا اذنهم لازالة المنكر وروى
ابن مسعود في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الغناء يثبت النفاق في
القلب واستماع صوت الملاهي كضرب قصب ونجوه حرام لقوله عليه السلام
استماع الملاهي معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر (اي بالنعمة)
وروي انه عليه السلام ادخل اصبعه في اذنه عند سماعه (١) ولو زادت على ذلك
طولاً ولا يجمع المتفرق ولو في عمامة (٢) ومباح للتزين في الجمع والاعياد وبجامع
الناس لا درماً لما في الجديد الفاخر من الصلف والحيلاء وغبط المحتاج (٣) وعدمه
ان يكون معها كما كان قبلها (٤) وقد دخل عليه السلام مكة وعلى رأسه عمامة
سوداء والكعبين المعلق شبه لبس وحل توسده واقتراشه

أبرسم ولحمه غيره (١) وكره تنزعاً لبس المعصفر والمزفر (٢) للرجال ولا بأس بساتر الألوان وندب لبس السواد وأرسل ذنب العمامة بين كنفيه إلى وسط الظهر ولا يتعلل الرجل بذهب وفضة إلا بخاتم ٣ ومنطقة وحلية سيف من الفضة ولا يتختم بغيرها إلا بعقيق ويشب والعبرة بالحلقة لا الفص فيجوز ولو كان حجو مسجده من ذهب وترك التختم لغير سلطان وقاض وذئب حاجة كقول أفضل ولا يشد سنه المتحرك بذهب بل بفضة ويتخذ انفاً منه لأن الفضة ثلثة (٤) وكره الباس الصبي ذهباً أو حريراً لاخرقة لوضوء أو مخاط لغير تكبر ولا رتبة (٥) والتميمة المكروهة ما كانت بغير العربية لاحتمال الكفر وينظر الرجل من الرجل ولو امرد صبيح الوجه من غير شهوة (٦) إلى سوى ما بين سترته وركبته والركبة من العورة لا السرة ومن عرسه وامته خلال (٧) حتى إلى فرجها (٨) ومن محرمة (٩) إلى ما عدا الظهر والبطن وعورة الرجل بغير شهوة وكدامة غيره إذا بلغت الشهوة ١٠ وما حل نظره حل مسه إذا امتت الشهوة ١١

(١) لا اعتبار اللحمة لأن بها تمام الذئج فقط وحل عكسه في الحرب فقط لو صفيقاً يحصل به اتقاء العدو (٢) المراد بها الأحمر البيحت والأصفر البيحت (٣) قدر درهم من الفضة (٤) ويقول الأطباء اليوم في السن كذلك فينبغي جوازه من الذهب لمن اضطر إليه (٥) خيط يربط باصبع للتذكير فما كان لتكبر كره وما لحاجة فلا (٦) وهي ميلة اليه زائد عن المتاع الجزيل وابنه الجميل فلو بها حرم (٧) خرج المجوسية والمكاتب والمشتركة ومنكوحه الغير والمحرمه برضاع أو مصاهرة فهن كالأجنبية حرمه الوطء (٨) والأولى تركه لأنه يورث النسيان (٩) وهي من لا يحل له نكاحها أبداً بنسب أو سبب ولو بزنا (١٠) من غير قيد بسن بل بان تصلح لجماع (١١) إلا وجه أجنبية وكفها وإن أمن لأنه اغاظ وله مس ذلك إذا أراد الشراء وإن خاف الشهوة

وينظر من اجنبية ولو كافرة الى وجهها وكفها مع الامن (١) وتنظر المسامة من المرأة كالرجل من الرجل وكذا من الرجل اذا امننت الشهوة والذمية كالرجل الاجنبي فلا تنظر الى بدن المسامة وكل عضو لا يجوز النظر اليه قبل الانفصال لا يجوز بعده ولو بعد الموت والنظر الى ملاءة الاجنبية بشهوة حرام ووصل الشعر بشعر الادمي حرام (٢) والحصى والمجبوب والمخنث (٣) في النظر الى الاجنبية كفحل وجاز عزله هو ان يجامع حتى اذا جاء وقت الانزال نزح فأنزل خارج الفرج (عن امته بغير اذنها وعن عرسه به (٤) . ومن ملك الاستمتاع بامة ملكا حادثا (٥) حرم عليه وطؤها ودواعيه (٦) حتى يستبرئ بمجيضة فيمن تحبض وبشهر في ذات اشهر وآية وبوضع الحمل في الحامل (٧) ويجب بشراء نصيب

(١) وعندها معها كلاجنبي ولكن في زماننا تمنع الشابة من كشفها لا لانها عورة بل لحرف الفتنة الا حاجة كقاض وشاهد يحكم ويشهد عليها ومريد خكاها (ولو عن شهوة بذية السنة لاقضاء الشهوة) وشرائها ومداوانها الى موضع مرضها بقدر الضرورة وكذا القابلة والحائض وينبغي ان تعلم امرأة قد اوجها لان نظر الجنس الى الجنس اخف (٢) شعرها او شعر غيرها حديث لعن الله الواصلة والمستوصلة الخ (٣) فحل فاسق (٤) وفي زماننا لفساده له العزل بغير اذن عرسه (٥) ولو بكرأ او مشربة من عبد او امرأة او عبده (لو ماذونا مستغرفا او مكاتبأ والا فلا) او من محرما غير رحما او من مال صبي ولو حطفه (٥) لاحتمال وقوع الدواعي في غير ملكه بظهورها جلي (٦) ولا يعتبر بمجيضة ملكها فيها او كانت قبل قبضها ولا بولادة حصلت بعد ملكها قبل قبضها كما لا يعتمد بالاصل من ذلك قبل اجازة بيع فضولي وان كانت في يد المشتري ولا بالحاصل بالشراء فاسداً بعد القبض حتى يشترها صحبها

شربكه من امة مشتركة لتمام ملكه الان ويجتزى بما حاضته وهي بحوسية او مكانية بعد الشراء ولا يجب عند عود الابقه في دار الاسلام ولا عند رد المغصوبة (١٥) والمستاجرة وفك المرهونة ولا باس بحيلة اسقاط الاستبراء اذا علم ان البائع لم يقربها في طهرها وذلك (٢) والا لا ولو كان له امان لانجتماعه نكاحاً فقبلها بشهوة او مس او نظر كذلك حرمتا عليه (٣) حتى يحرم فرج احدهما عليه ٤ بملك او نكاح صحيح (٥) او عتق (٦) او كتابة (٧) وكره تقبيل الرجل شيئاً من الرجل على وجه الشهوة لا البر وممانقته في ازاء واحد سائر لما بين الصرة والركبة (٨) فلو عليه قبض او جبة جاز بالاجماع . والحائنان سنة من شعائر الاسلام فلو اجتمع اهل بلدة على تركه حاربهم الامام ووقته طاقته وختان المرأة لبس بسنة ولكنه مكروه للرجال ويسمي خفاضاً وقطع اكثر من نصف الجلدة ختان ولو كان في قطع جلدة ذكر تشديد لم ترك على حاله كشيخ اسلم وقال اهل النظر لانطبق الحائنان وجاز كي الصغير وبطقرخته ومدواته بما فيه المصاحبة وجاز في البهائم كقتل ما يؤذي منها وذبح حرة مؤذبة ولا يفيد ضربها . والمصافحة سنة في سائر الاوقات غير ادبار الصلوات (٩) وهي الصاق الكف بالكف واقبال الوجه بالوجه بكلتا يديه

(١٠) اذا لم يصبها الغاصب (٢) كان ينكحها وليس تحته حرة او اربع اماء ثم يشترها فتحل له للرجال (٣) والدواعي كالوطء وهي كالنظر والتقبيل (٤) ولو بغير فعله كاستيلاء كفار عليه (٥) لا فاسداً بالدخول (٦) ولو لم يعضها (٧) فلو قبل او وطئ احدهما حل له وطؤها وتقبيلها دون الاخرى (٨) اي مع كشف الباقي على وجه الشهوة لا البر ايضاً وهو التقبيل بسمي مكاحة كما ان هذا العناق بسمي مكاحة (٨) اي لثلا يعتقد سنيتها

بغير حائل من ثوب او غيره عند اللقاء بعد السلام وان يأخذ اليمين فان فيه عرفاً بنبت المحبة كما في الحديث الشريف فاخذ الاصابع ليس بمصافحة خلافاً للروافض . ولا يجوز مضاجعة الرجل الرجل وان كان كل واحد منهما في جانب الفراش وكذا المرأة المرأة (١) واذا بلغ الصبي او الصبية عشرة فرق بينهما في المضاجع حتى بين ابيه وامه ولا بأس بتقبيل يد العالم والمتورع تبركاً والسلطان العادل (٢) وتقبيل رأس العالم اجود ولا رخصة في تقبيل اليد لغيرهما ولو طلب من عالم او زاهد ان يدفع اليه قدمه ليقبله اجابه وكره تحريماً تقبيل يد نفسه اذا لقي غيره وحرم تقبيل الارض بين يدي العلماء والعظماء واذلال النفس لغير الله او لنيل الدنيا حرام واما خفض الجناح فمأمور به سيد الانام عليه الصلاة والسلام ويندب القيام للقادم ان كان ممن يستحق التعظيم وانما تكره محبة القيام وقبلة المودة للولد على الحُد وقبلة الرحمة للوالدين على الرأس وقبلة الشفقة لاختيه على الجبهة وقبلة الشهوة لامراته وامته على الفم وقبلة التحية للمؤمنين على اليد وقبلة الديانة للحجج الاسود وعتبة الكعبة المشرفة والمصعف ويقول عند تقبيله عهد ربي ومنشور ربي (٣) كما كان يقول عثمان رضي الله عنه ويكره دوس الجبز لا بوسه ولا يكره قطع الجبز واللحم بالسكين ولا يجوز التهادي باسم الزيروز والمهرجان وبقصد تعظيمه بكفر وللشباب العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل ولو قرشياً وحق العالم على الجاهل والاستاذ على التلميذ سواء فوق حق الوالد فلا يفتتح الكلام قبله ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد عليه كلامه ولا يتقدم عليه في مشيه ولا يقرع بابه بل ينتظر خروجه وحق الزوج اكثر لوجوب طاعته في المباح وخير الطلبة خير من خير غيرهم وشرفهم خير من شرف غيرهم والعلماء هم اولو الامر على الاصح وورثة الانبياء بلا خلاف فمن

(١) اي متجردين والا فتزج (٢) فتقبيل بدم حنة (٣) اي كتابة

وضعهم وضعه الله في جهنم وينبغي لحاظ القرآن عند الحكم كل أربعين يوماً مرة .
 وصح بيع العذرة خالصة (١) كالمخلوطة بتراب او رماذ غلب عليها وكذا
 الانتفاع بها خالصة (٢) وجاز اخذ دين على كافر من ثمن خمر لصعة بيه بخلاف
 مسلم الا اذا وكل ذمياً ببيعه وحل ميراث من كسبه حرام ما لم يعلم عين الحرام
 وان لم يعلم اربابه تصدقوا به وجاز تحلية المصحف وتعشيره ونقطة ونقش المسجد
 خلا المحراب بالجص وماء الذهب (٣) لتعظيمها وكره تصغير مصحف تنزيها ولا
 يجوز لف شيء في كتب فقهه ونحوه وفي كتب الطب يجوز ويحرم اسم الله
 والنبي صلى الله عليه وسلم منها وجاز دخول الذمي مسجداً (٤) وعبادته وكذا
 الجحومي والفاسيق وخصاء البهائم (٥) وانزاع الخمر على الخيل وعكسه والتداوي
 بنجس او محرم (٦) واساغة اللقمة بالخر (٧) ورزق القاضي من بيت المال (٨)
 وسفر الامة وام الولد والمسكينة والمبعدة بلا محرم (٩) وشراء وبيع مالا بد
 للصغير منه (١٠) لآخ وعم وام وملتقط هو في حجرهم واجارة اب وجد
 ووصيها وقاض ولو بدون اجر المثل بيسير وبيع عصير عنب ممن علم انه يتخذ
 خمرآ (١١) وعمل مسلم في كنيسة وحمله خمر ذمي باجر (١٢) واجار بيت ليعمل

(١) وكذا السرقة وهو ربيع ماسوى الانسان (٢) والانتفاع كالبيع
 في الحكم (٣) لا من مال الوقف الا اذا فعل الواقف مثله (٤) ونهيم عن
 قربان المسجد تكويين لالتكليف اي ان الله لا يخاق فيهم القرب (٥) هو تزج
 الخصية لارادة ميمها او منعها عن العن وخصاء الادوي حرام ويراد به المعصية
 (٦) اذا اخبر طبيب مسلم ان فيه شفاء ولم يجد غيره (٧) اي اذا اضطر ولم يجد
 غيره (٨) لو حلالاً جمع بحق (٩) في زمانهم لازماننا (١٠) كالنفقة والكسوة
 واستئجار الظئر (١١) لان المعصية لا تقوم بعينه بخلاف بيع امرء ممن يلوط به
 وسلاح لاهل الفتنة (١٢) لا عصرها لقيام المعصية بعينه

كنيسة او بيت نار «١» وبيع بقاء بيوت مكة وارضا «٢» وقيد العبد تحرراً
عن الابق «٣» وقبول هديته لو تاجرأ واجابة دعوته واستعارة دابته وكره
قبول كسوته «٤» ثوبا وهداؤه النقيدين لعدم الضرورة واستخدام الحصى «٥»
واقراض بقل دراهم لاخذ متفرقاً منه ماشاء «٦» وكرة تحريماً للعب بالنرد
والشطرنج وكل مهر وجعل الغل «٧» في عنق العبد الا حيث يغلب الابق
واحتكار قوت البشر والبهائم في بلد يضر باهله «٨» وتلقي الجلب «٩» وامساك
الحمامات ان كان يضر بالناس بنظر او جلب «١٠»

«١» حيث يمكنون من ذلك بان ابيع لهم ذلك في الصلح «٢» وكره
اجارتها في الموسم ليكون الناس سواء العاكف فيه والباد «٣» وهو سنة المسلمين
في الفساق «٤» من اضافة المصدر لفاعله «٥» لئلا يكثر الحصيان «٦» ولو لم
يشترط حالة العقد لانه قرض جر نفعاً وهو بقاء ماله فلو اودعه لم يكره لعدم
الضمان «٧» طوق له راية «٨» لحديث الجالب مرزوق والمختكر مملوك اي
مبعد عن درجة الابرار لاعن رحمة العزيز الغفار لان هذا ليس الا للكفار «٩»
ويجب ان يامر القاضي ببيع ما فضل عن قوته وقوت اهله فان لم يبيع عزره
وحجر الزائد وباع عليه ولا يسعر حاكم الا اذا تعدى ارباب الحاجات القيمة
تعديا فاحشاً فيسعر بمشورة اهل الرأي لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله هو
المسعر القابض الباسط الرزاق واسناده على شرط مسلم وصححه ابن حبان
والترمذي «١٠» اي الحمامات غيره والاحوط ان يتصدق بها ثم يشتريها
او توهب له يعني ان لم يسدر صاحبها فان كان يطيرها فوق السطح
مظالماً على عورات المسلمين ويكسر زجاجات الناس يرميه الحمامات عزز ومنع
اشد المنع فان لم يمنع ذبحها المحتسب وان امسك الحمامات للاستئناس فمباح
ومن اعتق عصافير وقال من اخذها فهي له لم ياخذها بمن اخذها

ولا بأس بالتوسل «٢» ولا بصلي استقلالا الا على نبي او ملك ويستحب التروضي
 عن الصحابة والترحم على التابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد والاخيار وجاز
 عكسه ومن سأل لوجه الله او لحقه لا يعطى الا اذا علمت ضرورته والامرار
 بالذكر والدعاء افضل حيث خيف الرياء او الاذى «٣» والا فالجهر ولا بأس
 بالمسابقة في الرمي والفرس والاقدام والابل وحل الجمل «٣» ان شرط المال
 من جانب واحد وحرم من الجانبين لانه قمار الا اذا ادخلا بينها ثالثا محلا
 بفرس كفء لفرسهما «٤» فان سبقا اخذ منهما وان سبقاه لم يعطها وفيما بينهما
 ايها سبق اخذ من صاحبه وكذا المتفقه والمصارعة لغير التلوي وبلا جعل
 ويجوز السباق في كل شيء يعلم الفروسية ويعين على الجهاد «٥» وبه جاز بشرطه
 المتقدم «٥» ويحل سماع الغرائب والاعاجيب من كل ما لا يتيقن كذبه بقصد
 الفرجة لا الحجة وما يتيقن بقصد ضرب الامثال والمواعظ وتعلم نحو الشجاعة
 على السنة الحيوانات والبشر وكذا للتزيين بالعبارات اللطيفة المرققة والشرح
 لفوائده ويستحب قلم اظافيره «٥» يوم الجمعة قبل الصلاة «٦» وحلق عانته
 ونف ابطيه وتنظيف بدنه بالاغتسال في كل اسبوع مرة «٧» وقص شاربه
 حتى يوازي الحرف الاعلى من الشفة العليا وما زاد على القبضة من لحيته ولا
 «١» وهو قول اللهم يجاه فلان افعل كذا واصله في السنة اللهم بحق
 السائلين عليك الحديث اما الاستغاثة وهو قوله يا فلان اشف مريضى او اقض
 حاجتى فحرام الا ان ينوي المجاز الاسنادي ومع ذلك فيبتعد عنه لما فيه من
 الايهام والله تعالى اعلم «٢» للمصلين او النيام «٣» ولا يصير مستحقا فلا يجبره
 القاضي على الدفع «٤» والا «٥» الا لمجاهد في دار الحرب فيستحب توفير
 شاربه واطفاره «٦» الا ان يؤخره اليها تأخيرا فاحشا فيكره ولم يثبت في كفيته
 شيء «٧» والافضل يوم الجمعة وجاز كل خمسة عشر وكره راء الاربعين تحريما

باس بنتف الشيب مالم يكن على وجه التزين ويجرم على المرأة قص شعرها وعلى
الرجل قطع لحية وسن في رأسه الفرق أو الحلق «١» وتعلم العلم لتعليمه
افضل منه للعمل به لتعديبه وهو افضل لجميع البر شرط الا يدخل النقصان في
فرائضه وتعلم الفقه افضل من حفظ القرآن وله الخروج لطلب العلم الشرعي
بغير اذن والديه مالم يضيعهما او يخف عليه لردته ويكره اعطاء سائل المسجد
الا ان لم يتخط رقاب الناس ويمر بين يدي المصلين . وافضل الاسماء عبد الله فعبد
الرحمن «٢» فمحمد فاحمد فابراهيم ويسمى بالاسماء المشتركة كعلي ورشيد ويراد بها «٣»
غير ما يراد في حقه تعالى ولا يسمي بها العوام اذا كانوا يصغرونه عند النداء
كنحو كريم ولا باس بعد وفاته عليه السلام بتكنية من اسمه محمد ابا القاسم
فعله علي رضي الله عنه في ابنه محمد ابن الحنفية ويكره ان يدعو الرجل اياه
والمرأة زوجها باسمه بل لابد من لفظ يفيد التعظيم ويكره الكلام في المسجد
وخلف الجائزة « مع رفع الصوت » وفي الحلاء وحالة الجماع وعند قراءة القرآن
والتذكير فكيف يرفع الصوت فيما يسمى وجداً من الغناء والاعربية فضل على
سائر اللسان وهي لسان اهل الجنة من تعلمها او علمها غيره فهو ناجور وفي
فضل العرب تصانيف كثيرة منها للعراقي والبيكري ولا يكره تطيين القبور
ولا باس بالكتابة عليها اثلا يذهب الاثر ويمتن ويكره تمني الموت لغضب او
ضيق عيش لا خوفاً الوقوع في المعصية فان كان لابد متمنياً فليقل اللهم احيني
ما كانت الحياة خيراً لي وتوفني اذا كانت الوفاة خيراً لي ولا باس للبالغ
والصغير بلبس اللؤلؤ ويكري للولي الباس الخلخال او الدوار للصبي ولا باس

«١» لا حلق البعض وترك البعض «٢» وما جرى مجراها اذا اريد
به العبودية «٣» اي المشتركة

يشتبه اذن الطفلة لا الطفل وحل وطء من زفت اليه وقال النساء هي امراتك
ونكاح من قالت طلقني زوجي وانقضت عدتي او كنت امة فلان واعتقني
ان وقع في قلبه صدقها (١٥) واذا كتب المفتي بدين يكتب ولا يقضى به لتبع
القضاة للفتوى في زماننا لجهلهم فربما ظن انه يصدق قضاء ايضا . والتوجيه
بالقرآن والاذان بالصوت الحسن حسن الملم يزد حرفا والا كره له ولمستمعه
وان قال احسنت ان لم يكرهه فحسن وان لتلك القراءة يخشى عليه الكفر
والمناظرة في العلم لنصرة الحق عبادة وحرام لقهر مسلم ونيل دنيا اول مال
او قبول والتذكير على المناظر للوعظ سنة الانبياء والمرسلين والرياسة ومال وقبول
عامه من ضلالات اليهود والنصارى وقراءة القرآن بقراءة معروفة وشاذة (٢٥)
دفعه واحدة مكروه ويستحب للرجل خضاب شعره ولحيته (للتزين للنساء والجواري
لا يديه ورجليه فانه مكروه للتشبه بالنساء) ولو في غير حرب ولم يفعله عليه
السلام لقلة شبيهه ويكره بالسواد لغير الحرب والكتب التي لا ينتفع بها يعي
عنها امم الله وملائكته ورسله ويحرق الباقي ولا باس بان تلقى في ماء جار كما
هي او تدفن وهو احسن . والافضل مشاركة اهل محله في النائية الا في زماننا
لان اكثرها ظلم فمن تمكن من دفعه عن نفسه فحسن والا فليعط عن عجز
ولذي الحق اليوم ان ياخذ من غير جنس حقه ولو طلب معلم من الصبيان ثمن
حصر فشرى ببيعها واخذ بعضها فله ذلك لانه تمليك له من الآباء ولا باس بوطء
المنكوحه بمعينة الامة دون العكس ولو وجد مالا قيمة له فلا باس بالانتفاع

(١٥) والحاصل انه متى اخبرت بامر محتمل فان ثقة او وقع في قلبه
صدقها تزوجها وان بامر مستنكر كقولها كان نكاحي فاسداً او زوجي غير
مسلم لم يتزوج الملم يستفسرها (٢٥) هي ما فوق العشر

به ولو له قيمة وهو غني تصدق به ولا بأس بالطماع في بيت فيه مصحف للبلوي
ولا تركب مسلمة على سرج للتلهي لا حاجة وبذية او ذنبية والاختفاء افضل في
قراءة ما بعد الصلاة من آية كرسي وخواتيم بقرعة ومعوذات وتسيبجات والرشوة
لا تملك بالقبض فله الرجوع بها الا ان يدفعها بغير طلب المرتشي قضاء لادبانه وله
الرشوة ان خاف على دينه او لاستخلاص عفة . وجمع اهل المحلة للامام حسن
ومن له حظ في بيت المال كالعلماء فله ديانة اخذ ما هو وجه بيت المال كوديعة
لا وارث ومن السحت ما يؤخذ على مباح (١) وما يأخذه غاز لغزوه وشاعر
لشعره ومسخرة وحكواتي واصحاب معازف وقواد وكاهن ومقامر وواشمة (٢)
ويجوز له الرد في كل شتيمة لاتوجب الحد وتركه افضل ومن الحق والفاق قول
من سئل اصائم انت فقل حتى انظر ولو كان متطوعاً لعدم دخول الرياء في
الصوم ومن له اطفال ومال قليل لم يوص بنفق ويكره غزل الرجل على هيئة
غزل المرأة وتشبه الرجال بالنساء وبالكس ويكره مؤر الرجل المرأة وعكسه
في غير الزوجة والمحارم وله ضرب الزوجة على ترك الصلاة والتزين وغسل
الجنابة وخروجها من المنزل وترك الاجابة الى فراشه (٣) وله اكراه طفله على
تعلم قرآن وادب وعلم وضرب يقيم فيما يضرب به ولده ولا يجب على الزوج
تطبيق الفاجرة ولا عليها تسريح الفاجر (٤) الا ان يخاف الا يقبأ حدود الله وقد
قال صلى الله عليه وسلم للذي لاترد امرأته بدلامس قال طلقها فقال اني احبها
قال فاستمتع بها ولا يجوز الوضوء من الحياض المعدة للشرب وينع من الوضوء
منه وله حمل لاهله ان مأذونا به والا لا . ويكره تغميز خدام فوق الازار بغير
ضرورة اذ ربما يفعله عن شهوة ويفسق من اعتاد المرور بجامع وله ان يقوم

(١) كملح وكلا ومعادن (٢) الخ ما في المطولات (٣) فللزوج والولي

التغري في كل معصية لاحد فيها (٤) والفجور بعم الزنا وغيره

بين يدي العالم تعظيماً لعلمه «١» وحظر نقل ميت فوق ميلين ولا باس بتعويذها للحب ما لم يكن فيه شيء ولها اسقاط حملها قبل تصويره لعذر فان اسقطته ميتاً فعلها غرة وان حياً فمات فعلى عاقبتها الدية في ثلاث سنين وعليها الكفارة ولا ترث وبكره الا كتحال في عاشوراء لانه صار شعار الروافض وبشاب بالتوسعة على عياله فيه وبجاز ضرب عبد غيره وولد غيره بأمر السيد والوالد واستماع القرآن العظيم افضل من قراءته لا فتراضه ونديها وثواب الطفل له ولعلمه ثواب التعليم وتعلم القرآن افضل من صلاة النفل وكره ختم الدرس بنحو الله اعلم وقول الداخل باستار لبيته وواله الا اذا قصد الذكر والتفويض فان ارادها معاً اعتبر الغالب ولا يكفر الفرار من الزلزلة الى الفضاء ولا الدخول الى بلد الطاعون ولا الخروج منه الا عند خوف سوء الاعتقاد

(٣٨ - كتاب الاشربة)

بسم الله الرحمن الرحيم

المراد بالشراب هنا ما يسكر والمحرم من الاشربة اربعة الخمر وهي التي من ماء العنب اذا غلى واشتد وان لم يقذف بالزبد «٢» وحرم قليلها وكثيرها بالاجماع لعينها لقوله تعالى (انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه) وهي نجاسة مخافة لانها رجس كالبول وبكفر مستحلبها وسقط تقومها في حق المسلم لا ماليتها (فهي مال غير منقوض بالنسبة اليه) وحرم الانتفاع بها «٣»

(١) لا لغيره وهي غير مسألة القيام للقادم تعظيماً (٢) بحيث لا يبقى فيه شيء منه فيصفو ويروق (٣) ولولسقي دواب او نظر للتلامي

إلا لتخليل أو خرف عطش بقدر الضرورة (١) ويجد شاربها وإن لم يسكر
 منها (٢) وشارب غيرها إن سكر ولا يؤثر فيها الطخ ولا يجوز بها التداوي (٣)
 ويجوز تخليلها (٤) ولو بطرح شيء فيها . والطلاء وهو ماء العنب يطبخ بالنار
 أو الشمس حتى يذهب ثلثاه وهو حلال فإن ذهب أقل (٥) حرم ونجاسته
 كالخمر وسمي طلاء لقول عمر رضي الله عنه ما أشبه هذا بطلاء البعير (٦) .
 والسكر وهو النبي . من ماء التمر (٧) ونقيع الزبيب (٨) وهو النبي . من مائه
 وهما حرامان إذا غلى كل منهما واشتد وإن لم يقذف بالزبد ويجد من سكر من
 سكر من الثلاثة ونجاستها خفيفة وحرمها بالاجتهاد فلا يكفر مستعملها . ويحل
 نبيذ التمر والزبيب يطبخ أدنى طبخة (٩) مالم يشتد ويقذف بالزبد إذا شرب
 بلا هو ولا طرب مالم يسكر وكذا الخلطات (١٠) بطبخان ونبيذ العسل
 والتين والبر والشمير والذرة طخ أولا بلا هو ولا ط ب والمثلث العنبي مالم
 يشتد وهو مطبوخ من ماء العنب حتى يذهب ثلثاه وبقي ثلثه ومر
 وصح بيع مامر غير الخمر وكذا الحشيشة والافيون وإن كره بما
 تقوم المعصية بعينه .

(١) فلو زاد حد (٢) وإن شرب قطرة (٣) إلا على نحو ما مر في الحظر
 والاباحة (٤) خلافا للشافعي رضي الله عنه (٥) منه أو من غيره ويسمى الأخير
 الباذق (٦) وهو القطران الذي يطلى به البعير الأجرب (٧) ومثله الفضيخ
 وهو النبي . من ماء البسر المذنب بكسر ويجعل في حب ويصب عليه الماء الحار
 لخرج حلاوته (٨) في الماء لتخرج حلاوته وكذا نقيع غيره من نحو بسر
 ورطب وتمر (٩) إلى أن ينضج (١٠) من نبيذ التمر والزبيب معا

وحل الانتباز (١٥) في الدباء (٢٥) والحنتم (٣) والنقيز (٤) والمزفت (٥) وحرم شرب دردي الخمر (٦) والامتشاط به (٧) ولا يجد شارب به بلاسكر (٨) ويحرم اكل البنج والحشيشة (٩) والافبوت (١٠) لكن دون حرمة الخمر ولا حد فيه وان سكر منه (١١) لكن يعزر وتحرم جوزة الطيب ان استكرت (والطباق والقهوة حين الضرر) ويقع طلاق السكران من كل محظور ذجراً له .

(٣٩- كتاب الذبائح)

بسم الله الرحمن الرحيم

كل حيوان يذبح (١٢) حرم مالم بذلك ذكاة شرعية اضطرارية او اختيارية فذكاة الضرورة جرح وطعن وانهار دم (١٣) في اي موضع من البدن وذكاة الاختيار ذبح بين الحلق واللبة (١٤) وعروقه الحلقوم (١٥) والمرى (١٦)

- (١) اتخذ النبيذ (٢) جمع دبابة وهي القرع (٣) كل خزف (٤) خشبة منقورة (٥) وما ورد من النهي عن الانتباز فيها نسخ فان الوعاء لا يجل شيئاً ولا يحرمه (٦) عكرة وما يبقى في اسفله (٧) فيه من اجزاء الخمر (٨) لغلبة الثقل (٩) ورق القنب (١٠) عصارة الحشيش (١١) لانه ليس بمشروب والحدانما ورد به (١٢) فحل سمك وجراد بلا ذكاة لعدم ذبحهما (١٣) اي اسالته (١٤) المنحر من الصدر فلو وضع منجلأ في صحراء ليصيده حمار وحش وسمى عليه فوجده ميتاً ولو من ساعة يؤكل لعدم جرح انسان او ذبحه (١٥) كله وسطه او اعلاه اسفله وهو مجرى النفس (١٦) مجرى الطعام والشراب

والودجان (١) وحل بقطع ثلاث منها (٢) بكل ما انهر الدم واخرى ولو بليطة (٣) او مروة (٤) او نار الاسنأ وظفرأ قائين (٥) ونذب احـداد شفرته قبل الاضجاع وكره بعده كالجر بوجـلها الى المذبح (٦) وذبحها من قفاها (٧) والنخع (٨) وكل تعذيب بلا فائدة (٩) وترك التوجه الى القبلة (١٠) وشرط كون الذابح مسلماً حلالاً خارج الحرم لذبح صيد (١١) او كتابياً ذمياً او حربياً (١٢) ولو الذابح مجنوناً او امرأة او صبياً يعقل التسمية والذبح ويقدر عليه او اقلف او اخرس ولا تحل ذبيحة غير كـلابي كـمجوسي ووثني ومرتد وجني (١٣) ومبتدع يكفر ببدعته (١٤) وتارك تسمية عمداً (١٥) وان ذكر مع اسمه تعالى غيره فان وصل بلا عطف كره (١٦)

(١) ثنية ووج وهو مجرى الدم (٢) لان لاكثر حكم الكل وبكفي ان يكون في المذبح ادنى حياة لنصح الذكاة (٣) قشر قصب (٤) حجر ابيض كالسكين يذبح به (٥) فلو مزو عين حل مع الكراهة لما فيه من الضرر بالحيوان كالشفرة السكينة (٦) الامر بالاحداد في الحديث ولانها تعرف ما يراد بها ففي الخبر ايهت البهائم الا عن اربعة خالقها ورازقها وحتمها وسفادها (٧) ان بقيت حية حتي تقطع العروق والالم تحل لموتها بغير ذكاة (٨) بلوغ السكين النخاع وهو عرق ابيض في جوف عظم الرقبة (٩) كقطع الراس والسليخ قبل ان تبرد اي تسكن عن الاضطراب (١٠) تخالفته السنة المؤكدة للتوارث (١١) فصيد الحرم لا تحله الذكاة في الحرم مطلقاً (١٢) الا اذا جمع منه عند الذبح ذكر اسم المسيح عليه السلام (١٣) الا ان يتصور بصورة الآدمي وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن ذبائح الجن (١٤) لانه مرتد (١٥) فلو ناسيا حل وهو قايـل حديث المؤمن يذبح على اسم الله سمي او لم يسم (١٦) كقوله باسم الله اللهم تقبل مني او من فلان

وان عطف حرمت (١) وان فصل صورة ومعنى فلا باس لعدم القران (٢) والشرطي
التسمية هو الذكر الخالص عن شوب الدعاء وغيره (٣) والمستحب ما نقل عن النبي صلى
الله عليه وسلم وهو قول باسم الله الله اكبر ولو سمي ولم تحضره التنية صح بخلاف ما لو
قصدها التبرك في ابتداء الفعل (٤) وتشتط التسمية حال الذبح او الرمي او
الارسال او وضع الحديد لمار الوحش اذا لم يقعد عن طلبه والمعتبر الذبح
عقب التسمية قبل تبدل المجلس وسن نحر الابل (٥) وكره ذبحها وفي الغنم
والبقرة المكس ولا بد من ذبح صيد مستانس وكفى جرح نعم توحش او
تعذر ذبحه (٦) والجنين يذكي كذكاة امه (٧) وليس في ذبح الام اضاعه الولد
لعدم التيقن بموته ولا يحل ذر ناب بصيد بتابه وذو مخلب يصيد بمخلبه من
سبع (٨) او طيور ولا الحشرات (٩) والحر الاهليه ولو توحشت (١٠) البغل
امه حمارة (١١) والصبيع والثعلب والسلحفاة والغراب الذي لا يأكل الا الجيف (١٢)

(١) كباسم الله وفلان او اسم فلان لانه اهل فيها لغير الله والنهي للتحريم
(٢) كاللحشاء قبل الاضجاع او التسمية او بعد الذبح لعدم القران اصلاً (٣) فلا
يحل باللهم اغفر لي بخلاف الحمد لله وسبحان الله يريد التسمية لا حمد العطاس
بخلاف حمد الخطبة اذا نواه للذبح ايضاً (٤) او امر آخراً فلا تحل كالله اكبر
يتابع المأذن ولا يشرع بهذا التكبير في الصلاة ايضاً (٥) في اسفل العنق وكذا
كل طويل العنق (٦) كأن تردى في بئر وعلم موته بالجرح او اشكل وكذا
دجاجة تعلقت على شجرة وخيف فوتها (٧) وهو معنى حديث ذكاة الجنين ذكاة امه
(٨) هو كل مختطف منتهب جارح قاتل عادة (٩) صغار دواب الارض (٣) بخلاف
الوحشية وان تاهت ووضع عليها لا كاف فانها حلال وكذا لبنها (١١) فلو
امه فرسا اكل مع الكراهة لان الحيوانات تنسب الى امهاتها (١٢) وهو الابقع
فيه بياض وسواد فان لم يأكل كغراب الزرع او خلط كالعقق حل بغير كراهه

والنسر والفيل والضب (١) واليربوع وابن عرس والرخمة (٢) والبغاث (٣) وحيوان الماء غير السمك وكره الحيل لالبئها لعدم تقليله آلة الجهاد وحل السمك (٤) والجراد (٥) بلا ذكاة (٦) والارنب مع الذكاة وذبح ما لا يؤكل يظهر جلده لالحمة الا الخنزير (٧) وان ذبح شاة لم تدر حباتها فان تحركت او خرج منها الدم حلت والا لا (٨) وان فيها حياة قلبية حلت مطلقا ولو كانت سمكة في سمكة فان المظروفة صحيحة حلتا (٩) والاحل الظرف دوت المظروف لانقلابه عذرة ولو ذبح لقدم الامير ونحوه حرم لانه اهل به لغير الله وان ذكر اسم الله تعالى ولو ذبح للضيف لا لانه سنة الحليل عليه السلام واكرام الضيف اكرام الله (١٠) والعضو المنفصل من حي كمبنته (١١) واذا نزا (١٢) كلب فوق عتر فجاء النتاج له راس كلب فان اكل لحما فكلب وان (١)

(١) وانما اكل في ابتداء الاسلام (٢) آكل العظم كالنسر (٣) طائر دنيء الهمة كالرجم (٤) الذي مات بآفة ولو ولد في ماء نجس بخلاف الطافي على وجه الماء الذي مات حتف انفه وهو ما يطنه لفوق فلو ظهره لفوق فليس يطاف فيؤكل ومنه الجريث (سمك اسود) والمار ماهي (سمك في صورة الحية) (٥) وان مات حتف انفه (٦) لحديث احلت لنا ميتتان السمك والجراد ورومان الكبدة والطحال (٧) لنجاسة عينه في جميع اجزائه اما الآدمي فيظهر جلده بالذكاة والديبغ ولكن لا يجوز استعماله لكرامته وان كان كافرا (٨) ان فتح الفم او العين او مد الرجل او نام منه الشعر لانه استرخاء وهو علامة لموت او لم يفعل شيئا من ذلك وان ضم الفم او العين او قبض الشعر او قام منه الشعر فهو حركة فيحل (٩) لموت المبلوعة بسبب حادث (١٠) فالمناط قصد التعظيم للحرمة والاكرام للحل (١١) الا من مذبح قبل موته او بالا يبقى بعد الابانة فيه فوق حياة المذبح (١٢) نزا الفحل وثب على الانثى لمواقعها

تبنا بقر الراس واكل الباقى وان خاط فان نجح لم يؤكل وان ثغا اكل وان
اشكل فان كان له كرش اكل والا فهو كلب طمر . وكره تحريما من الشاة
سبع الحياء (الفرع من ذواب الظلف والحف والسباع) والحصى والغدة
والثانة والمرارة والدم المسفوح والذكر .

(٤٠- كتاب الاضحية)

بسم الله الرحمن الرحيم

الاضحية ذبح حيوان مخصوص في وقت مخصوص بنية القرية وشرايط
وجوبها الاسلام والاقامة واليسار يسار الفطرة لا الذكورة فتجب على الانثى
وسببها الوقت وهو ايام النحر وركنيتها ذبح ما يجوز ذبحه من النعم «١» لا غير
فيكره ذبح دجاجة او ديك لانه تشبه بالمجوس وحكمها الخرج عن الغدة
في الدنيا والوصول الى الثواب فضل الله في العقبى «٢» فتجب اراقة الدم
عملا لا اعتقادا بقدره بمكنة لا مبصرة (فالاولى وهي ادنى ما يتمكن به العبد
من اداء ما لزمه شرط في وجوب اداء كل ما مر به والثانية وهي الكاملة
المبصرة للأداء بعد التمكن دواها شرط لدوام الواجب الشاق على النفس
كما كثر الواجبات المالية فما يتعلق بالاولى الحج وصدقة الفطر لا يسقطان بهلاك

«٢» وهي الابل والبقر والغنم والمعز «٣» مع صحبة النبوة اذ

لا ثواب بدونها

المال وما يتعلق بالثانية الزكاة والعشر والخراج تسقط بهلاكه بعد التمكن
 الفوت القدرة المبسرة وهي النماء بالهلاك (على حر مسلم مقيم ولو في بادية مواسر
 عن نفسه لاطفله شاة او سبع بدنة «١» فبجر يوم النحر الى اخر ايامه «٢» لاعلى
 صغير ومجنون ولو من مالهما واول وقتها ان ذبح في مصر بعد اسبق صلاة عيد
 وبعد الخطبة احب «٣» وان ذبح في غيره فبعد طلوع فجر يوم النحر «٤»
 وآخره قبيل غروب يوم الثالث والمعتبر آخر وقتها في الغنى والفقر والولادة
 والموت ولا تعاد التضحية لو تبين ان الامام صلى بغير طهارة او انه
 يوم عرفة بعيد ان شهدوا عند الامام انه يوم النحر «٥»
 وكره الذبح ابداً مخافة الغلط ولو مضت ايام التضحية تصدق بها حية ناذر «٦»
 ولو فقير المعينة «٧» وفقير شرها لها «لوجوبها عليه بذلك حتى امتنع ببيعها»
 وغني بقيمتها شرها اولاً واذا استوت الاضحيان في اللحم والقيمة فاطببهما
 لحما افضل والا فالاكثر اولى وصح الجذع «٨» من الضان ان كان بحيث
 لو خلط بالثنايا لا يمكن تمييزه من بعد والثني فصاعداً من غيره وهو ابن خمس

«١» هي الابل والبقر فلو لاحدهم اكثر من سبع جاز لا اقل فلا يجزي
 عن احد والشرط ارادة القرية من الكل دون اللحم فان كان احدهم نصرانيا
 او يربد اللحم لم يجز عن احدهم ويقسم لحم البدنة ان ارادوا وزناً لاجزافاً
 الا اذا ضم معه من الاكارع او الجلد صرفاً للجنس بخلاف جنسه «٢» وهي ثلاثة
 افضلها اولها «٣» وفي الغد وبعده جاز قبل الصلاة لان الصلاة قضاء حينئذ «٤»
 والعبرة لمكان الشاة دون المضحى «٥» وتجزئهم الصلاة في المسألة الثانية صيانة
 لجمع المسلمين «صلاتهم بالجماعة» لعدم امكان التجزؤ عن مثل هذا الخطأ «٦» بنحو قوله
 الله علي ان اضحي شاة او بدنة «٧» ولو ذبحها تصدق بلحمها ولو نقصها تصدق
 بقيمة النقصان ولا ياكل التاذر فان اكل تصدق بقيمة ما اكل «٨» ذر ستة اشهر

من الإبل وحولين من البقر والجاموس وحول من الشاء والمعر والاشئ افضل
من الذكر ان استويا قيمة ولما ولو ولدت الاضحية قبل الذبح ذبح معها
وتصدق به ولم يؤكل منه ولو ضلت او سرفت فشرى اخرى ثم رجعها فالا فضل
ذبحها وان ذبح الاولى جاز وكذا الثانية «١» بلا فرق بين غني وفقير وبضحي
باجما «٢» والشولاء «٣» والحصى والجرباء السمينة «٤» لا بالعمياء والعوراء
والمعفا «٥» والعرجاء التي لانمشي الى المنسك «٦» والمريضة البين مرضها
ومقطوع اكثر الاذن او الذنب او ذاهبة اكثر ضوء العين «٧» او الالبية «٨»
ولا بالهتاء «٩» والسكا «١٠» والجذاء «١١» والجذعاء «١٢» والمصرمة اطباؤها
«١٣» والتي لا آلية لها خلقة والحنثى «١٤» والجلالة «١٥» ولو اشتراها سليمة ثم
تعميت بعيب مانع فعليه اقامة غيرها مقامها ان غنياً وان فقيراً اجزاء ذلك

«١» فان كانت قيمتها اقل من الاولى ضمن الزائد وتصدق به «٢» التي لاقرن
لها خلقة وكذا العظماء التي ذهب بعض قرنما بالكسر او غيره ما لم يبلغ الكسر
المخ «٣» التي في اعضائها استرخاء او المجنونة ما لم يمنعهما ذلك عن السوم والرعي
«٤» لا الممزولة لان الجرب في اللحم نقص وكذا بضحي بالمجبوب العاجز عن
الجماع والعاجزة عن الولادة لكبر سنها والتي بها سعال او لها كي وبالشرقاء
(مشقوقة الاذن طولاً) والخرقاء (مشقوبة الاذن ما لم يبلغ النصف) والحولاء
والمجزوزة وفي جميع ذلك الكراهة لانه خلاف المستحب «٥» التي لا مخ في
عظمها «٦» المذبح «٧» ويعرف بتقريب العلف «٨» ولو النصف من كل لم
يجز احتياطاً «٩» التي لا اسنان لها وبقاء الاكثر كاف «١٠» التي لا اذن لها
اذن خلقة فلو بها اذن صغيرة خلقة اجزأت «١١» مقطوعة رؤوس ضرعها
او يابسها «١٢» مقطوعة الانف «١٣» اتداؤها باث عولجت حتى انقطع لبنها
«١٤» لان لحمها لا ينضج «١٥» التي تأكل العذرة ولا تأكل غيرها

وان مات احد السبعة وقال الورثة اذبحوا عنكم وعنك صبح وبأكل من لحم
الاضحية ويؤكل غنيا ويدخر وندب الا ينقص الدفقة عن الثالث وندب ترك
التصدق لذي عيال غير موسع الحل توسعة عليهم وان يذبح بيده ان علم والا
شهدا بنفسه (١) وامر غيره بالذبح لثلاث يجعلها مينة وكره ذبح الكتاني لانها
قربة فلا يستعان فيها بشرك ويتصدق بجلدها او يعمل منه نحو جراب وقربة
او يبدله بما ينتفع باقياً لايستهلك كخيل ولحم فان بيع الجلد واللحم به او
بدراهم تصدق به بثمانه ولا يعطي اجر الجزار منها وكره جز صوفها قبل الذبح
(٢) لا بعده ولا يركبها ولا يحمل عليها ولا يؤجرها ويتصدق بالاجرة ويكره
الانتفاع بلبنها قبل الذبح فان كانت التضحية قربة نضح ضرعها بالماء البارد
والا حلبه وتصدق به ولو غلط اثنان وذبح كل شاة صاحبه صبح بلا غرم وتحالا
لو اكلا ولم يعرفا ثم عرفا فلو تشاها ضمن كل صاحبه قيمة لحمه وتصدق بها كما
يصح لو ضحى بشاة الغصب ان ضمنه قيمتها لا بالوديعة وان ضمنها (٣) وافضل
الشاة ان يكون كبشاً املح (٤) اقرن (٥) موجوداً (٦) ولو نذر عشر اضحيات
وجب الكل ولو ضحى بثلثين فكلاهما اضحية ولو قال الذابح تركت الفسمية
عمداً لزمه قيمتها ليشترى بها الامر اخرى ويضحي ويتصدق ولا يأكل لو ايام
النحر باقية والا تصدق بقيمتها على الفقراء بلا فرق بين غني وفقير في هذه المسألة
ولو وضع يده على يد القصاب واعانه على الذبح سمى كل وجرباً فلو تركها
(١) لامر النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة رضي الله عنها ان تشهد اضحيتهما
(٢) وان جزه تصدق به (٣) لان سبب ضمانه هنا الذبح والملك يثبت بعد تمام
السبب فبقع الذبح في غير ملكه بخلاف الاول وان اثم لان ابتداء فعله محظور
فعليه التوبة والاستغفار (٤) ابيض وظاهره الخالص البياض (٥) العظيم
القرن (٦) خصياً

احدهما اوطن ان تسمية احدهما تكفيه حرمت ولو وهبه شاة فضحي بها ثم رجع
الواهب صح الرجوع وأجزاء الذابح وأجر

(٤١ - كتاب الصيد)

بسم الله الرحمن الرحيم

الصيد مباح الا ان يتخذ حرفة او للتلمي ولو نصب شبكة للصيد ملك
ما تعقل «١» بها بخلاف ما اذا نصبها للجفاف «٢» وحل الصيد بكل ذي ناب
ومخلب شرط ان يقبل التعليم والا يكون نجس العين «٣» ويعلم بتوك الاكل
من الصيد «٤» ثلاثا في الكلب ونحوه «٥» وبالرجوع اذا دعوت البازي وبشرط
جرحه بما الصيد في اي موضع منه وبشرط ارسال مسلم او كتابي والتسمية
عند ارسال ولو حكما «٦» على حيوان بمنع «٧» متوحش «٨» يؤكل وحل

«١» علق ونشب وهو مولد «٢» واسباب الملك ثلاثة ناقل كبيع وهبة
وخلافة كارث واصالة وهو الاستيلاء حقيقة بوضع اليد او حكما كنصب شبكة
لغير جفاف «٣» فلا يجوز الصيد بدب وذئب واحد لعدم قابليتها للتعليم (الدب
حذته والاسد لعلو همته حتى لو تصور ذلك منها جاز) ولا بالخنزير لنجاسة عينه «٤»
اما شرب دمه فلا يضر «٥» فما صاده قبل التعليم او حالته لم يؤكل واكل
ما اصطاده ثلثا «٦» ليدخل النامي «٧» قادر على الامتناع بقوائمه او جناحه
«٨» لا واقع في شبكة او متود في بشر او مستأنس

صيد غيره وانتفع بجلده شرط الا يشرك الكلب المعلم كلب من لا يحل صيده
كبحومي والا تطول والا تطول وقفته بعد ارساله بخلاف ما اذا كمن كالفهد
«١» وان اكل لا يؤكل ولو بعد الثلاث وكذا ما صاد بعده حتى يتعلم ثانياً او
نفس من الصيد فأكله ثم ادر كه الصيد او مات اما لو اعطاه صاحبه منه بعد
ايماله فلا واذا ادرك الصيد وبه فوق حياة المذبوح ذكاه وجوبا وشرط حله
بالرمي التسمية ولو حكما والجرح والا يقعد عن طلبه لو غاب متعملاً به. فان
ادر كه او المرسل حيا ذكاه وجوبا ولو تركها حرم والحياة المعتبرة هنا ما كانت
فوق حياة المذبوح «٢» وفي المتردية والنطيحة والموقوذة «٣» وما أكل السبع
والمريضة ونحوها الحياة وان قلت «٤» وكذا لو ارسل بحومي كلباً فزجره لم
قائزجر او قتله معراض «٥» بمرضه «٦» او بندقة «٧» ذات حدة «٨» او رمى
صيداً فوقه في الماء او وقع على سطح او جبل فتدوى منه الى الارض «٩»
ولا يؤكل عضو أبين وحرم صيد بحومي ووثني ومرتد ومحرم «١٠»

«١» وفيه خصال ينبغي للعاقل اتباعها فهو يكمن للصيد حتى يتمكن منه
ولا يتعلم بالضرب بل يضرب الكلب بين يديه اذا اكل من الصيد فيتعلم بذلك
ولا يتناول الحيت انما يطلب من صاحبه اللحم الطيب ويثب ثلاثاً او خمساً
فاذا لم يتمكن من اخذه تركه ويقول لاقتل نفسي فيما اعملى لغيري «٢» وحياته
الا يبقى الا اضطراب الموت فان كانت حياة المذبوح لم يعتبر حتى لو وقع في
ماء لم يحرم «٣» فان ترك الزكاة عمداً مع القدرة عليها فمات حرم «٤» المقتولة ضرباً
«٥» لم لا يرش له «٦» فلو لرأسه حدة فاصاب بحده حل «٧» طينة مدورة
«٨» فالموت اذا حصل بالجرح بيقين حل وان بالثقل او شك فيه حرم والادماء
والحركة ايها بشرط ان علمت حياة الذبيحة «٩» لا ان وقع على الارض
ابتداء لان الاحتراز عنه غير ممكن «١٠» لانهم ليسوا من اهل الذكاة

ومن اتخن الصيد (١) فهو له وبالصيد يطهر جلد غير نجس العين لالحج ان غير مأكول
وبكره تعليم الرمي الطير الحي للتعذيب وبشروط الادماء ان اصاب نحو
القرن والظلف والعبرة في الرامي لحالة الرمي دون الاصابة (٢) ولو دخل صيد
هاو رجل فلما رآه اغلق عليه بابه بحيث يقدر على اخذه من غير اصطياذ ملكه .

(٤٢ - كتاب القضاء)

بسم الله الرحمن الرحيم

القضاء فصل الخصومات وقطع المنازعات واهله اهل الشهادة على المسلمين
«٣» وللناسق بأثم مقلده كقابل شهادته والعدو لا تقبل شهادته على عدوه اذا
كانت عدوته دينوية فلا يصح قضاؤه عليه والناسق لا يصح مفتيا ولا يحل استفناؤه
«٤» ويكتفى بالاشارة منه لامن القاضي وبفتي القاضي ولو في مجلس الحكم
من لم يخاصم اليه وبأخذ كالمفتي في القضاء بقول ابي يوسف لزيادة تجربته

«١» اخرجه عن حيز الامتناع «٢» فمسلم حالة الرمي ارتد حين الاصابة
حل صيده وكذا حلال احرم بخلاف العكس «٣» والكافر يجوز تقليده القضاء
ليحكم بين اهل الذمة «٤» وانفق على حل استفتاء من عرف من اهل العلم
بالاجتهاد والعدالة او رآه منتصبا والناس يعظمونه وعلى امتناعه ان ظن
عدم احدهما «اي الاجتهاد والعدالة» لان من اعتمد على رأيه وهو في المعاصي
فلا نور له قال تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله

فإبي حنيفة «١» فمحمد بن زفر والحسن بن زياد ولا يخير الا اذا كان مجتهداً واذا
اختلف مفتيان اخذ بقول اورعها فأفقهها واذا اشكل عليه امر ولا رأي له
فيه شاور العلماء ونظر احسن اقاويلهم وقضى بما يراه صواباً الا ان يكون
غيره اقوى في الفقه ووجوه الاجتهاد فيجوز ترك رأيه برأيه «٢» ولا يشترط
المصر ومكان الولاية لصحة القضاء (فيصح قضاؤه بمقام في غير ولايته ويكتب
بالحكم لقاضي تلك الناحية والعقار المتنازع فيه لا يخرج من يد ذي اليد ما لم
يبرهن المدعي) ولو اخذ القضاء برشوة لا يصير قاضياً واذا ارتشى بعدما صار
نقد لئلا تبطل جميع القضايا لضرورة الزمان «٣» ولو قلده عدلاً ففسق استحق
العزل وجوباً ويجب ان يكون موثقاً به في عفاؤه وعقله وصلاته وفهمه
والاجتهاد شرط الاولوية بتعذر «٤»

«١» وفي غيره بقول ابي حنيفة في يوسف فمحمد الخ «٢» وان لم يكن
مجتهداً فعليه اتباع ما اتفقوا على ترجيعه او كان ظاهر الرواية او قول الامام
الخ «٣» والرشوة حرام على الآخذ والمعطي على تقليد القضاء والامارة وليحكم
ولو بحق لوجوبه عليه او لدفع ضرر او جلب نفع لنفسه او ماله عند السلطان
او غيره الا ألا يمكن دفع الضرر ويحصل الحق الا به فلا تحرم على المعطي
حينئذ فان قضى حاجته بغير شرط ولا طمع فانهدى اليه بعد ذلك فهو حلال
وما نقل عن ابن مسعود رضي الله عنه من كراهته فروع «٤» والاجتهاد اذ بذل
المجهود (وهو ان يحس من نفسه العجز عن المزيد عليه) من الفقيه في تحصيل
حكم شرعي وشرطه الاسلام والبلوغ والعقل وان يكون فقيه النفس (شديد
الفهم بالطبع) عالماً بالعربية حاوياً لكتاب الله فيما يتعلق بالاحكام عالماً بالحديث
متناً وسنداً وناسخاً ونسوخاً وبالقياس وهذا في المجتهد المطلق الذي يفتي في
جميع الاحكام اما المجتهد في حكم دون فعلية معرفته ما يتعلق بذلك الحكم فالاجتهاد =

هو كذا في المفتي (١) ولا يطلب القضاء بقلبه ولا يسأله بلسانه وطالب الولاية لا يولى الا اذا
 تعين عليه القضاء ويخار الا قدر والاولى ولا يكون فظاً (٢) غليظاً (٣) جباراً (٤) عنيداً
 (٥) ويكره تقلد من خاف الحيف او العجز والتفلسد رخصه والتروك عزيمة
 ومحرم على غير الاهل الدخول فيه وجاز تقلد القضاء من السلطان العادل
 والجائر (٦) واهل البغي فاذا تقلد طلب ديوان (٧) قاض قبله ونظر في حال
 المحبوسين في سجن القاضي (اما المحبوسون في سجن الوالي فعلى الامام النظر
 في احوالهم فمن لزمه ادب اديه والا اطلقه) فمن اقر بحق او قامت عليه بينة
 ألزمه والا نادى عليه بما يرى ثم اطلقه بكفيل بنفسه فان ابى نادى عليه شهراً
 ثم اطلقه وعمل في الودائع وغلات الوقف ببينة او اقرار لا بقول المعزول الا
 ان يقر ذو اليد ان المعزول سلمها اليه فيقبل قوله فيها انها لزيد واذا ارتاب
 للقاضي في حكم الاول فله طلب بشهود الاصل ويقضي في مسجد (٨) وسط البلد
 ويستدير القبلة او في داره ويأذن للمعوم ويود هدية الا بمن فوقه في الولاية او
 من قريبه المحرم او بمن جرت العادة منه بذلك ولا خصومة لها ولا يجيب
 دعوة خاصة (٩) ويشهد الجنازة

= في حكم يتعلق بالصلاة مثلاً لا يتوقف على معرفة جميع ما يتعلق بالنكاح ومن لم
 يكن اهلاً للاجتماع اذ قلد والا حرم عليه التقليد (١) وهو الآث ناقل لتعذر
 الاجتهاد ويكفي غلبة الظن بكون الكتاب هو المسمى بان وجد العلماء ينقلون
 عنه والمشاورة بالكتاب سنة قديمة في الحوادث الشرعية (٢) جافياً ممي الخلق
 (٣) قاسي القلب (٤) يجبر غيره على ما يريد (٥) مجانباً للحق معادياً لاهله (٦)
 ولو كافراً الا اذا كان يمنعه عن القضاء بالحق فيحرم ولو فقد وال لغلبة كفر
 وجب على المسلمين تعين وال وامام للجمعة (٧) سجلات (٨) وكذا قال احمد
 ومالك (٩) وهي التي لا يتخذها صاحبها لولا حضور القاضي

ويعود المريض «١» ويسوي وجوبا بين الخصمين في الجلوس والاقبل والاشارة والنظر ويمتنع من مسارة احدهما والاشارة اليه ورفع صوته عليه والضحك في وجهه والقيام له وضية - افته ولا يمزح في مجلس الحكم لذهابه بمهابته ولا يلقنه حجته «٢» ويقضي لمن ولاء عليه ولا يكلم احد الخصمين بلسان لا يعرفه الا آخر ولو قضي بحق ثم امره السلطان بالاستئناف بمحض من العلماء لم يلزمه واجرة المحضر على المدعي ولو تردد الخصم فعليه واجرة الملازم على المدعي . والحبس بموضع لا فراش له ولا وطاء «٣» ولا يدخل عليه للاستئناس الا اقاربه وجيرانه ولا يمشون عنده طويلا وله وطء زوجته او جاريتها لو فيه خلوة ولا يخرج الجمعة ولا جماعة ولا حج فرض او حضور جنازة ولو بكفيل ولو اضناه المرض ولم يجد من يخدمه يخرج بكفيل والا لا ولا يضرب الا فيما يفوت بالناخير لا الى خلف ككفارة ظهار وقسم ومنع نفقة قريب ولا يغفل الا ان خيف فراره ولا يجرد ولا يؤاجر ولا ينام بين يدي صاحب الحراة له وان طاب صاحب الحق مكانا لحبسه اجابه اليه واذا ثبت الحق للمدعي ولو دافعا «٤» ببينة عجل حبسه بطلب المدعي لظهور المظل بانكاره فان باقرار لم يعجل بحبسه بل يامره بالاداء فان ابى حبسه ويحبس المدين في كل دين هو بدل مال او ملتزم به قد «٥» لافي غيره ان ادعى المدين الفقر الا ان يبرهن المدعي على غناه ولو بافتراض او تقاضي غريم فيحبسه ثم يسأل عنه جيرانه «٦» فان لم يظهر له مال خلاه ولو قال ابيع عرضي واقضي ديني اجله القاضي ثلاثة ايام قبل حبسه ولو له عقار يحبسه ليبيعه

«١» ان لم يك لهما او علمها دعوى «٢» الا للشاهد فيما لا يستفيد به زيادة علم «٣» ليضجر فيفي فلو جي له به منع منه «٤» سدس درهم «٥» ككفالة واو بالدرك ٦ احتياطا لا وجوبا ويكفي عدل بغيبة دائن

ويقضي الدين ولو بشئ قليل ولم يمنع عزماؤه عن ملازمته نهراً لا ليلاً الا ان يكون كسبه فيه ولا يقبل برهانه على افلاسه قبل حبسه وبينة يساره احق «١»
وابد حبس الموسر ولا يجبس لما مضى من نفقة زوجته وولده اذا ادعى الفقر «٢»
بل يجبس اذا برهنت على يساره بطلبها او ابى ان ينفق عليها او على اصوله او
فروعه لا يجبس اصل في دين فرعه بل يقضي القاضي دينه من عين ماله او قيمته
ولا يستخلف قاض الا اذا فوض اليه صريحاً او دلالة كجعلتك قاضي القضاة «٣»
والمأمور باقامة الجمعة يستخلف بلا تفويض للاذنت دلالة ونائب القاضي غير
المفوض اليه الاستنابة ان قضي عنده او في غيبته واجازه القاضي صح لو اهل
ولو فضولياً واذا رفع اليه حكم قاض آخر نفذه لو مجتهداً فيه الا ماخالف
كتاباً او سنة مشهورة او اجماعاً «٤» ويوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف
يوم القتل وينفذ القضاء بشهادة الزور ظاهراً وباطناً حيث كان المحل قابلاً و
القاضي غير عالم بزورهم في العقود «٥» والفسوخ «٦» بخلاف الاملاك المرسلة «٧»

(١) لانه عارض والبيّنات للاثبات (٢) وان قضي بها لانها ليست بدل مال
ولا لزمته بعقد (٣) والدلالة هنا اقوى من الصريح للملك بها الاستخلاف والعزل
(٤) كمتروك تسمية عمداً وتحليل بلا وطء كقول سعيد لخالفته حديث العسيلة
المشهور وكحل المتعة لاجماع الصحابة على تحريمها وكبيع ام الولد لان الاجماع
المتأخر يرفع الخلاف المتقدم فالقضاء بمنزلة هذا المحل لما ذكرنا وشرط انفاذ القضاء
في المجتهدين من حقوق العباد ان يصير الحكم في حادثة يتقدم دعوى صحيحة
من خصم على خصم حاضر منازع شرعي (٥) لا كما لو كانت المرأة محرمة بعده
او ردة (٦) كبيع وزكاح (٧) كطلاق واقالة (٨) المطلقة عن ذكر سبب
الملك فالقضاء بها ينفذ ظاهراً فقط

ولو قضى في مجتهد فيه بخلاف رأيه ناسياً أو عامداً لم ينفذ بخلاف الامير (١) ولا ينفذ قضاؤه على غائب ولا له الا بحضور نائبه حقيفة (٢) او شرعاً (٣) او حكماً (٤) فلو قضى عليه او له بغير نائبه لم يجز الا اذا رأى القاضي مصلحة في الحكم له او عليه فينفذ ولو القاضي حنفياً في زمننا لانه مجتهد فيه وولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة وبقرض القاضي مال الوقف والغائب واللقطة واليتيم من مليه مؤتمن ويكتب الصك ندباً ليحفظه لا الاب (٥) والوصي والمتنقط فان اقرضوا الا لضرورة ضمنوا ليعجزهم عن التحصيل ومتى جاز المتنقط التصديق فلا قراض اولى ولو قضى بالجور فلقرم في ماله اث متعمداً واقرب بالعمد وان خطأ فعلى المقضي له والقضاء مظهر لاثبات ويتخصص بزمان ومكان وخصوصية حتى لو امر السلطان لادم سباع الدعوى بعد خمس عشرة سنة فجمعها لم ينفذ الا بامر ولا يصح رجوعه عن قضائه الا في ثلاث لو بعلمه او ظهر خطؤه او قضى بخلاف مذهبه وفعل القاضي حكم وكذا امره الا فيما استثنى ومن اعتمد امرأ غير شرعي لقاض لم يخرج عن العهدة وليس للقاضي البيع

(١) فمن صادف امره فصلاً مجتهداً فيه نفذ ولو فوض اليه امر الدين والدين صح قضاؤه الا ان يقام مع قاض شرعي (٢) كوكيله ورضيه ومتولي الوقف (٣) كوصي نضبه القاضي (٤) بان يكون ما يدعي على الغائب سبباً لاحالة لما يدعى على الحاضر (كما اذا برهن على ذي اليد انه اشترى من فلان الغائب فحكم على الحاضر حكماً على الغائب) فان كان ما يدعى عليه شرطاً لما يدعى على الحاضر لا اذا كان فيه ابطال حق الغائب (كما اذا ادعى عبد ان مولاه علق عنقه بتطبيق زوجة آخر وبرهن على التطبيق بغيبوبة الزوج) (٥) ولو قاضياً لانه لا يقضي لولده

مع وجود أب أو وصي ومتى باعاً للقاضي نقضه لو اُصلح للصغير هذا ان كان
 الاب مصلحاً أو مستوراً فلو فسد لم يجز الا بضعف القيمة ويجلس المولى بدين
 عبده المأذون ودين مكانه الا فيما كان من جنس الكتابة ويجلس من كان عنده
 كتب بدينه لارتفاع الاعسار بها . والتحكيم توليه الخصمين حاكماً يحكم بينهما
 وركنه لفظه الدال عليه مع قبول الآخر وشرطه من جهة المحكم العقل ومن
 جهة المحكم صلاحيته للقضاء (١) وقت التحكيم والحكم جميعاً فلو حكما عبداً فعتق
 مثلاً ثم حكم لا ينفذ كما في مقلد ولو حكما رجلاً معلوماً فحكم بينهما بدينه او اقرار
 او نكول صح لو في غير حد وقود ودية على عاقلة (٢) وينفرد احدهما بنقضه
 كما في مضاربة وشركة وكالة بلا التماس طالب (٣) فان حكم لزمها لا غيرها فلو
 حكما في عيب مبيع ففضى برده فليس للبائع رده على بائعه الا برضا البائعين
 الاول والثاني والمشتري وصح اخباره باقرار احـد الخصمين وبعدالة الشاهد
 حال ولايته لا اخباره بحكمه لانقضاء ولايته ولا يصح حكمه كالقاضي لابويه
 وولده وزوجته بخلاف حكمها عليهم كالشهادة ولو حكما رجلين فلا بد من
 اجتماعهما ويضي القاضي حكمه ان وافق مذهبه والا ابطله لانه لا يرفع خلافاً
 ولثلاث تجامر العوام على هدم المذهب وليس للمحكم التفويض الى غيره والمحكم
 كالقاضي الا في مسائل مر بعضها . ويكتب القاضي الى القاضي في غير حد
 وقود للشبهة فان شهدوا على خصم حاضر حكم بالشهادة وكتب بحكمه ولو
 لفاض آخر ان احتاج وهو السجل الحكمي وان لم يكن الخصم حاضراً لم يحكم
 وكتب الشهادة ليحكم المكتوب اليه بها على رأيه وان كان مخالفاً لرأي الكاتب

(١) فصح تحكيم فاسق وامرأة (٢) اذا حكم المحكم بمنزلة الصلح وهذه
 لا تجوز بالصلح فلا تجوز بالتحكيم (٣) فلو بالتامسه كما اذا اراد السفر فطلب
 منه خصمه توكيل وكيل بالخصومة فليس له عزله

ويسمى الكتاب الحكمي واشهد شهود الطريق انه كتابه وختم عندهم وسلمهم
 الكتابة بعد كتابة عنوانه في باطنه او ظاهره فان وصل نظر المكتوب اليه
 الى ختمه ولا يقرؤه الا بحضور الخصم وشهود الطريق الا اذا اقر الخصم فلا
 حاجة اليهم بخلاف كتاب الامان في دار الحرب حيث لا يحتاج الى بينة لانه
 ليس بمنزلة ولا يعتمد على الخط الا في كتاب الامان والبراءات السلطانية والعمل
 بما في دفاتر الماضين وما يكتب الناس فيما بينهما عادة (الخ ما في المطولات) ولا
 يصح الاشهاد على الشهادة والكتابة الا ان كان بحيث لو غدا لاداء الشهادة
 لا يستطيع ان يبيت في اهله ولا يبطل الكتاب بموت الكاتب وعزله ولو قبل
 وصول الكتاب ولا يخرج وجهه عن الاهلية وموت المكتوب اليه او الخصم
 والكتابة بعلمه كالتضاء بعلمه غير مقبولة ولا يقبل الكتاب من محكم بل من قاض
 ولاه الامام ولو كتب الى من يصل اليه من قضاة المسلمين فوصل الى قاض وبني
 بعد كتابة المكتوب لا يقبله لعدم ولايته وقت الخطاب ولا يقبل الكتاب الا
 المكتوب اليه من نائب او قاض . والمرأة تقضي في غير حد وقود (١) وان اثم
 المولي لها لحديث البخاري لن يفلح قوم ولوا امرهم امرأة وتصلح نظارة ووصية
 وشاهدة ونبيه (٢) لارسولة لبناء حالهن على السر ولو قضت في حد وقود فرفع
 الى قاض يرى جوازه فامضاء لم يبطله غيره والحنث كالانثى . ولو قضى نائب
 القاضي للقاضي اولولده جاز كما لو قضى للامام الذي قلده او لولده ويقضي النائب
 بما شهدوا به عند الاصل باخباره كعكسه ولا يقضي القاضي لمن لا تقبل شهادته
 له الا اذا ورد عليه كتاب قاض لمن لا تقبل شهادته له فيجوز قضاؤه به ولا
 يقضي لنفسه او ولده الا في الوصية ويهرب المفتي من هذا متى قدر دفعاً للتممة
 ولصاحب مغل فعل ما لا يضر بالعلم ولا رضا صاحبه كذا وغيره اذا تصرف في

(١) لانها لاتصلح شاهدة فيها (٢) ومع ذلك لم تكن قط انثى نبيه

ملكه لا يمنع ما لم يكن ضرره بجارده بيناً ومن قال لا خير اشتريت مني هذه
الجاربة وانكر الاخر الشراء فلبائع وطؤها ان ترك الخصومة واقتن ذلك
بفعل يدل على الرضا بالفسخ وجعود ما عدا النكاح فسخ فلو جحد انه تزوجها
ثم ادعاء وبرهن على النكاح قبل بخلاف البيع ولو اقر بدين ثم ادعى ان بعضه
قرض وبعضه ربا وبرهن عليه قبل ولو كتب في آخر صك ان شاء الله انصرف
لاخذه فحسب ولو مات فقالت عرسه اسلمت بعد موته وقال ورثته قبله
صدقهوا تحكيماً للحال كما حكمه اصلاحته (اي تحكيم الحال) المدفع دون
الاستحقاق ولو امرك قاض عدل عالم برجم او ضرب حديد او قطع قضى به لم
يسمعك في زماننا حتى تعان الحجة .

(٤٣ - كتاب الدعوى)

بسم الله الرحمن الرحيم

الدعوى قول مقبول عند القاضي اطالب حق قبل غيره او دفع الخصم عن
حق نفسه والمدعى من اذا ترك ترك والمدعى عليه بخلافه وركنها اضافة الحق
الى نفسه او الى من ينوب منابه عند النزاع واهلها العاقل المميز ولو صبيّاً
مأذونا في الخصومة وشرط جوازها مجلس القضاء وحضور خصمه ومعلومية
المدعى اذ لا يقضى به جهول وكونها ملزمة شيئاً على الخصم والا كان عبثاً وكون
المدعى بما يحتمل الثبوت فدعوى ما يستحيل وجوده عقلاً او عادة باطلة كدعوى

عن لا يولد مثله لمثله انه ابنه وكدعوى معروف بالفقر اموالا عظيمة وحكمها
 وجوب الجواب على الخصم «١» فلو كان مابديه منقولا في يد الخصم ذكر انه
 في يده بغير حق وطلب احضاره ان امكن ليشار اليه في الدعوى والشهادة
 والاستحلاف وذكر المدعي قيمته ان تعذر بهلاكه او غيبته وان مع بقائه
 كرحى وصبرة طعام بعث القاضي امينه ليشار اليه والا اكتفى بذكر القيمة
 وبشروط التعديد في دعوى العقار والشهادة عليه ولو مشهورا الا اذا عرف
 الشهود الدار بعينها فلا يحتاج الى ذكر حدودها ولا بد من ذكر من بلدة بها
 الدار ثم المعلقة ثم السكة ويكتفى بذكر ثلاثة واسماء اصحابها ونسبتهم الى حدودهم
 ما لم يكونوا مشهورين وان العقار في يده «٢» وانه يطالب به ولو كانت دينيا
 ذكر وصفه ولا بد في دعوى المثليات من ذكر الجنس والصفة والنوع والقدر
 وسبب الوجوب ويسأل القاضي المدعي عليه بعد صحتها «٣» فان اقر او انكر
 فبرهن المدعي قضي عليه بلا طلب المدعي والا حلفه بعد طلبه واذا قال لا اقر
 ولا انكر لا يستحلف بل يجلس ليقر او ينكر ولو اصطلحا ان يحلف عند غير
 قاض ويكون بريئا او ان المدعي لو حلف فالخصم ضامن فهو باطل لان فيه
 تغيير الشرع «٤» ولا ترد اليمين على مدع وحديث الشاهد واليمين انكره
 الراوي ولو علم الشاهد ان القاضي يحلفه فله الامتناع عن اداء الشهادة لانه لا يلزمه
 وقضي عليه فوراً بنكوله مرة في مجلس القاضي او سكوته من غير آفة وان
 شك فيما يدعى عليه وابى خصمه الا تحليفه ان اكبر رأيه ان المدعي مبطل حلف
 والا لا تقبل البيينة لو اقامها بعد يمين ويظهر كذبه باقامتها لو ادعاه بلاسبب

(١) فلو سكت كان انكاراً فتسمع البيينة عليه (٢) ولا تثبت يده في
 العقار بتصادقهما بل لا بد من بيينة او علم قاض اذا ادعى ملكا مطلقا اما في
 دعوى الغصب والشراء من ذي اليد فلا (٣) والا لا (٤) واليمين حق القاضي

فحلف وان بسبب فلا ولا تحليف في حد ولعان الا اذا تضمن حقاً ويستحلف السارق فان نكل ضمن ولم يقطع وتجري النيابة في الاستعلاف دون الحلف الا اذا صح اقراره والاخرس الاصح الاعمى يحلف وليه والتحليف على فعل نفسه على البتات وعلى فعل غيره على العلم الا اذا كان شيئاً يتصل بالحالف (١) ويحلف جاحد القود فان نكل فان في النفس حبس حتى يقر او يحلف وفيادونها اقتص لان الاطراف خلقت وقاية للنفس كالمال فيجري فيها الابتذال ولو قال المدعي لي بيعة حاضرة في المصر وطلب يمين خصمه لم يحلف وبأخذ القاضي كفيلاً ثقة من خصمه بنفسه ثلاثة ايام فان امتنع من ذلك لازمه مدة التكفيل الا ان يكون غريباً فالى انتهاء مجلس القاضي لئلا يلزم الضرر ولو قال لابيئة لي وطلب يمينه فعلقه القاضي ثم برهن قبل منه لجواز النسيان ثم التذكر واليمين بالله تعالى لا بطلاق وعناق فلو حلفه بها فقضي عليه لم ينفذ ويغاط بذلك اوصافه تعالى ويختار القاضي صفة اليمين ويحجب العطف امثال تكرار اليمين ولو حلف باليمين ونكل عن التغليب لا يقضى عليه ولا يستحب التغليب على المسلم بزمان ومكان ويستحلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار والوثني بالله تعالى ولو اكتفى به في كل جاز ولا يحلفون في بيوت عباداتهم لكرامة دخولها ويحلف القاضي على الحاصل (٢) الا اذا لزم ترك النظر للمدعي او في سبب غير متكرر (٣) فيحلف على السبب وصح فداء يمين والصاح منه لحديث ذبوا عن اعراضكم باموالكم ولا يحلف بعده لانه اسقط حقه . ولو اختلفا في قدر

(١) كما لو ادعى سرقة العبد او اباقة حلف البائع على البتات (٢) نحو ما بينكما بيع او نكاح قائم (٣) كشفعة جوار وعبد مسلم يدعي علقه لعدم تكرره بغيره بخلاف الامة والعبد الكافر لتكرره بغيرها بالحق

عن او مبيع حكم لمن يرهن فان برهنا فلمثبت الزيادة وان اختلفا فيها قدم برهان
البائع في الثمن والمشتري في المبيع وان عجزا ولم يرض واحد منهما بدعوى
الآخر تحالفا وبدى بالمشتري لو بيع عين بدين والا فهو بخير وفسخ البائع بطلب
احدهما ومن نكل لزمه دعوى الآخر ولا تحالف في غير ثمن ومبيع والقول المنكر
ولا بعد هلاك وحلف المشتري ولا بعد هلاك بعضه او خروجه عن ملكه الا
اذا رضي البائع بترك حصة المال وان اختلفا في المهر او جنسه فضي لمن اقام البرهان
فان برهنا فللمرأة اذا شهد مهر المثل للزوج وللزوج ان شهد لها وان لم يشهد
لكل منهما فالتهاثر ووجب مهر المثل وان عجزا تحالفا ولم يفسخ النكاح ويبدأ
بيمينه لان اول التسلية عليه ويحكم مهر مثلها فيقضى به لو يدينها ويقول الزوج
لو كان كفايته او اقل ويقول الزوجة او كمقالها او اكثر وان في متاع البيت
فلكل واحد منهما فيما صلح له ولو اقاما بينة فيبيننها ولو اختلفا في الاجارة قبل
الاستيفاء تحالفا وبعده لا والقول للمستأجر ولو قال ذو اليد هذا الشيء اودعني
او اعارني او آجرني او رهنني زيد الغائب او غصبته منه ويرهن عليه دفعت
خصومة المدعي وتقدم حجة الخارج في ملك مطلق (لم يذ كر سبب) على حجة ذي
اليدين الخارج هو المدعي وان وقت احدهما فقط فلو وقتا فالسابق ولو برهن خارجان
على شيء قضى به لهما فان في نكاح سقطا او حبة وقضى به يدينها او مينة وعلى
كل نصف المهر ويوثان ميراث زوج واحد ولو ولدث ثبت النسب منهما وهي
لمن صدقته ان لم تكن في يد من كذبه ولم يكن دخل بها فان أرخا فهي
للسابق والشراء احق من هبة وصدقة وهو المهر سواء ولو أرخا واتحد المملك
فالسابق احق ورهن مع قبض احق من هبة بلا عوض ولا ترجيح بزيادة الشهود
والعدالة والناس احرار بلا بيات الا في الشهادة والحدود والقصاص والقتل

والحائط لمن جذوعه عليه او متصل به اتصال تربيع والا فبين الجارين لوتنازعا
وذو بيت من دار كذاي بيوت في حق ساحتها فهي بينهما نصفان بخلاف الشرب
فانه يقدر بالارض ولو قال صبي يعبر عن نفسه انا حر فالقول له فأت قال انا
عبد فلان قضي به لذي اليد فلو كبر وادعى الحرية تسمع مع البرهان لان
التناقض في دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى . ولو ولدت مبيعة لاقبل من
سنة اشهر مذ بيعت فادعاء البائع ثبت نسيبه منه وصارت ام ولده فيفسخ البيع
ويرد الثمن واذا ادعاء المشتري قبله ثبت منه لوجود ملكه ولو معه او بعده
لا والاعتاق والتدبير كالموت فانه يثبت من البائع لو ادعاء بعد موت الام
بخلاف موت الولد وبأخذه ويسترد كل الثمن ولو قال لصبي معه هو ابن زيد
الغائب ثم قال هو ابني لم يكن ابنه ابدأ ولو جحد زيد بنوته والنسب لا ينفكي
بالنفي بعد الاقرار به ولو كان صبي مع مسلم وكافر فقال المسلم هو عبدي وقال
الكافر هو ابني فهو حر ابن الكافر لنيله الحرية حالا والاسلام مآلا لظهور
هلائل التوحيد لكل عاقل .

(٤٤ - كتاب الاقرار)

بسم الله الرحمن الرحيم

الاقرار اخبار يحق عليه من وجه انشاء من وجه فصح اقراره بمال يملك
لغيره ويلزمه تسليمه اذا ملكه ولا يصح اقراره بطلاق وعتاق مكرها ولا تسمع
دعواه عليه بشيء بناء على الاقرار الا ان يقول هو ملكي واقرب لي به ونحوه

ولوجه الانشاء لورد اقراره ثم قبل لا يصح والمملك الثابت بالاقرار لا يظهر في حق الزوائد فلا يملكها المقر له ولو اقر حر مكلف يقظان طائعا او عبدا او صبي او معتوه مأذنون بحق معلوم او مجهول صح ولزومهم بيان ما جهل بذى قيمة والقول للمقر مع حلفه وان ادعى انقر له اكثر منه ولا بينة له ولا يصدق في اقل من درهم في علي مال وفي اقل من نصاب زكاة في علي مال عظيم وفي اقل من ثلاثة انصبه في علي اموال عظام وفي دراهم كثيرة صدق بعشرة وفي كذا درهما بدرهم وفي كذا كذا احد عشر وفي كذا وكذا واحد وعشرون الخ والاياء بالرأس ليس باقرار الا في افتاء ونسب واثمان وكفر وامان واسارة لصيد ورواية حديث وعدد طلاق ودلالة يمين وتعديل شهد وان اقر بدين مؤجل وادعى المقوله حلولة لزمه حالا ويستعاض بالمقر له (١) والاقرار بداية في اصطبل تلزمه جميعا (٢) وبخمس في خمسة ان غنى الضرب خمسة وان غنى معاً عشرة ومن درهم الى عشرة تسعة وصح الاقرار بالمثل المحتمل وجوده وقته ولو غير آدمي ويقدر بادن مدة بتصور ذلك عند اهل الخبرة ولدون نصف حول في الادمي والاقرار للرضيع صحيح وان بين سبباً غير صالح منه حقيقة كالاقرارض والامر بكتابة الاقرار اقرار حكما ولو اقر احد الورثة بدين لزمه كله ولو شهد على الف في مجلس وشهد آخرون في آخر بلا بيان سبب لزم الفان (فلو اتحد السبب لا) ولو اقر ثم ادعى انه كاذب يحلف المقر له ان المقر لم يك كاذبا في اقراره . والاستثناء تكلم بالباقي بعد الثنيا باعتبار الحاصل ونفي واثبات باعتبار الاجزاء وشرط فيه الاتصال الا لضرورة نفس او سعال او اخذ فم

(١) فالقول المنكر في العوارض والمقر في النوع (٢) وما يصلح ظرفا

ان امكن نقله لزماء والا لزم المظروف

والنداء بينهما لا يضر فمن استثنى بعض ما اقر به صح ولو الاكثر ولزمه الباقي
 والمستغرق باطل ولو فيما يقبل الرجوع كوصية (١) ان كان الاستثناء بمعنى
 لفظ المصدر او مساره وان بغيرهما صح كعبيدي احرار الا فلانا وفلانا وفلانا
 وهم الكل واذا استثنى عددين بينهما حرف شك كان الاقل مخرجا واذا كانت
 بجمولا ثبت الاكثر (٢) ولو وصل باقراره ان شاء الله بطل وصح استثناءه
 البيت من الدار لا استثناء البناء الا ان يقول البناء لي والعروة لك لان العروة
 هي البقعة لا البناء والاقرار بالبيع تلجئة ان كذبه المقر له لزمه البيع والا لا
 ولو قال له علي الف درهم زبوف فهي كما قال وان قال ستوفة او رصاص فان
 وصل صدق وان فصل لا ولو قال الدين الذي على فلان او الوديعة التي لي
 عنده هما لفلان فهو اقرار له وحق القبض للمقر ولو سلم المقر له برى . واقراره
 من مرض مرض الموت بدين لاجني نافذ من كل مساله واخر عنه الارث ودين
 الصحة ويقدم المزمه في مرضه بسبب معروف (٣) على ما اقر به في مرض موته ولو
 وديعة والسبب المعروف ما ليس بتبرع كتكاح مشاهد (٤) وبيع مشاهد واتلافه
 مشاهد وليس للمريض ان يقضي دين بعض الغرماء دون بعض الا اذا قضى ما استقرض
 فيه او نقد ثمن ما اشتراه فيه وقد ثبتنا ببرهات فاذا لم يؤد حتى مات فالبايع
 اسوة الغرماء ما لم تكن العين في يده واذا اقر بدين ثم بدين تحاصا وصل ام
 فصل وابراؤه مدينه وهو مدين غير جائز ان اجنبيا وان غير مدين تقدم الثلث
 وان وارثا لا مطلقا وقوله لم يكن لي علي هذا المطلوب شيء صحيح قضاء لا ديانة
 وان اقر المريض لوارثه بعين او دين بطل الا ان يصدقه الورثة وجاز اقراره

(١) لان استثناء الكل ليس برجوع بل استثناء فاسد (٢) نحو له علي
 مائة درهم الا شيئا او قليلا او بعضا لزمه واحد وخمسون (٣) بدينة او معاينة
 قاض (٤) بمهر المثل والزيادة باطلة .

له بوديعة مستهلكة والعبارة لكونه وارثا وقت الموت لا وقت الاقرار الا اذا صار وارثا وقت الموت بسبب جديد كالتزويج وعقد الموالاة فيجوز والميت ليس بوارث فلو اقر في مرض الموت انه كان له على ابنته الميئة عشرة دراهم استوفاهما وله ابن ينكر ذلك صح وان اقر لاجني ثم اقر ببنته ثبت نسبه وبطل اقراره ولو اقر لمن طلقها ثلاثا فيه فلها الاقل من الارث والدين اذا طلقها بسؤلها والا فلها الميراث وبطل الاقرار وان اقر لغلام مجهول يولد مثله لمثله انه ابنه وصدقه الغلام لو يميز آ ١٥ ثبت نسبه ولو المقر مريضا وشارك الورثة صح اقراره بالولد والوالدين بالشروط المتقدمة وبالزوج بشرط خلوها عن زوج وعدته وخلوه عن اختها واربع سواها وبالمولى ان لم يكن ولاؤه ثابتا من غيره واقرارها بالوالدين وللزوج والمولى والاصل ان اقرار الانسان على نفسه حجة لاعلى غيره وصح التصديق من المقر له بعد موت المقر الاتصديق الزوج بموتها ولو اقر بنسب على غيره كالاخ والعم والجد وابن الابن لا يصح في حق غيره الا بيهان ويصح في حق نفسه حتى نلزمه الاحكام من النفقة والحضانة والارث اذا تصادقا عليه فان لم يكن له وارث غيره ولو ذوي ارحام ومولى موالاة ورثة والا لا ومن مات ابوه فافر باخ شاركه في الارث ولم يثبت نسبه وان ترك ابنين وله على آخر مائة فافر احدهما بقبض اخيه خمسين منها فلا شيء للمقر لان اقراره ينصرف الى نصيبه والاخر خمسون بعد حلفه انه لا يعلم ان اباه قبض شطر المائة . ولو اقرت الحرة المكلفة بدين فكذبها زوجها لم يصح في حقه فلا تجبس ولا تلازم واقرار السكران بطريق محذور صحيح الا فيما يقبل الرجوع كحد الزنا وشرب الخمر وان بطريق مباح لا وان كذب المقر له المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالحربة والنسب وولاء العتاقة والوقف والطلاق

والرق والميراث والنكاح وبراء الكفيل والمدين ولو صالح احد الورثة وبراء
 ابراء عاما ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح وتحققه تسمع دعوى
 حصته منه ولا تناقض ولو اقر بمال في حك واشهد عليه ثم ادعى ان بعضه
 فرض وبعضه رباً واقام بينة على ذلك تقبل ولو اقر بعد الدخول انه طلقها
 قبل الدخول لزمه مهر ونصف بالدخول والافرار والقصص المرفوعة الى القاضي
 لا يؤخذ رافعها بما فيها من اقرار وتناقض الا اذا اقر بلفظها صريحاً ولو قال له
 علي الف في علمي او فيما اعلم او احسب او اظن لا شيء عليه ولو قال غصبنا
 الفا ثم قال كنا عشرة انفس وادعى الغاصب انه هو وحده لزمه الالف كلها
 ولو قال اوصى ابي بثلاث ماله لزيد بل لعمر وبل لبكر فالثالث للاول وليس
 لغيره شيء لان الاول استحق الثلث بالاقرار فلم يصح الرجوع بعد ذلك للثاني
 بخلاف الدين لنفاذه من الكل واقرار المكره باطل والاقرار بشيء محال وبالدين
 بعد الابراء منه باطل ولو بمهر بعد هبتها له .

(٤٥ - كتاب الشهادات)

بسم الله الرحمن الرحيم

الشهادة اخبار صدق لاثبات حق بلفظ الشهادة في مجلس القاضي وشرطها
 العقل الكامل او التمييز وقت التحمل والبصر ومعاينة المشهود به الا فيما ثبت
 بالتسامع والضبط والولاية (١) والقدرة على التمييز (٢) بين المدعي والمدعى

(١) فيشترط الاسلام او المدعى عليه مسالماً (٢) بالسمع والبصر

عليه وعدم قرابة ولاد وزوجية وعدارة ذنبوبة ودفع مغرم او جر مغنم ور كنها
لفظ اشهد لاغير وحكمها وجوب الحكم على القاضي بوجها بعد التزكية فوراً «١»
الاخوف ريبة ورجاء صلح اقارب او استمهل المدعي ويجب اذاؤها بالطلب «٢»
في حق عبد ان لم يوجد بدله وبغير طلب في حقوق الله تعالى وسترها في الحدود
أبر الا المتهتك وبقول في السرقة اخذ لا سرق ونصاها في الزنا اربعة رجال
ليس منهم ابن زوجها اذا كان الاب مدعيا ولبقية الحدود والقود واسلام كافر
ذكر وردة مسلم رجلان الا المعلق ولا يحد «٣» وللولادة واستهلال الصبي للصلاة
عليه والارث والبكارة وعيوب النساء فيما لا يطلع عليه الرجال امرأة حرة
مسلمة «٤» والمعلم اذا شهد منفرداً في حوادث الصبيان تقبل ولغير ذلك من
الحقوق مالا او غيره رجلان او رجل وامرأتان ولا يفرق بينهما لتذكر احدهما
الاخرى ولا تقبل شهادة اربع بلا رجل اثلا يكثر خروجهن ولزم في الكل
لفظ اشهد لقبولها والعدالة «٥» لوجوبه لا لصحته فلو قضى بشهادة فاسق نفذ
وأثم الا ان يمنع منه وهي ان على حاضر فلا بد من الاشارة الى الخصمين
والمشهود به او عينا لادينا وان على غائب او ميت فلا بد من نسبته الى جده
فلا يكفي ذكر اسمه وامم ابيه وصناعته الا اذا كان يعرف بها لالحالة ولو

(١) فلو امتنع أثم لتكره الفرض واستحق العزل لفسقه وعزوه وكفر
ان لم ير الوجوب (٢) او خوف موت حقه مع عدالة قاض وقرب مكانه
وعلمه بقبوله او بكونه اسرع قبولا (٣) كما او علق عتق عبده بزنا فلانة فشهد
اثنتان عليه عتق العبد ولاتحد المرأة (٤) ويقبل رجل واحد عدل يقول في الولادة
فاجأتها فانفق نظري عاها ولا تقبل شهادته ان قال تعمدت النظر (٥) وهي
ان يجتنب الكبائر ولا يصر على الصغائر وان يكون صلاحه اكثر من فساد
وصوابه اكثر من خطئه

قضي بلا ذكر الجدل نفذ وبسأل عن شاهد ولو بغير طعن من الخصم ولو في غير
حد وقود سرّاً وعلناً وكفى في التزكية هو عدل جائز الشهادة ومن عرف
بالفسق لا يكتب عنه شيئاً احترازاً عن الهتك او يكتب الله اعلم ولا يصلح
التعديل من الخصم الذي لا يرجع اليه في التعديل (١) وقوله صدقوا او هم عدول
صدقة اعتراف بالحق وله ان يشهد بما سمع او رأى في نحو البيع والاقرار وحكم
الحاكم والغصب والقتل ولو قال لا تشهد علي ولا يشهد علي محجب بسامعه منه الا
اذا تبين الغائل (٢) او يرى شخصها مع شهادة اثنين انها فلاة بنت فلان بن فلان
ويكفي هذا للشهادة على الامم والنسب ولا ينبغي للفقهاء كتب الشهادة لان
المدعى عليه يبغضهم عند الاداء فيضره ذلك واذا كان بين الخطين مشابة ظاهرة
فلا يحكم عليه بالمال ولا يشهد على شهادة غيره ما لم يشهد عليه اذا سمعه في غير
مجلس القاضى فلو فيه جاز وان لم يشهده وكفى عدل واحد لتزكية السر (٣)
وترجمة الشاهد والخصم والرسالة من القاضي الى المزيكي وعكسه والاثنان احوط (٤)
والتزكية للذمي تكون بالامانة في دينه واسانه وبده وانه صاحب بقظة فان
لم يعرفه المسلمون سألوا عنه عدول المشركين وله ان يشهد اذا رأى خطه وامن
الزيادة فيه وكذا القاضي والراوي ولا يشهد بما لم يعبأ به الا في العتق والولاء
والمهر والنسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي واصل الوقف (٥)
وشرائطه فله الشهادة بذلك اذا اخبره من يثق به (٦) ومن في يده شيء سوى
(١) فلو كان ممن يرجع اليه في التعديل صح (٢) لكن لو فسر لا يقبل
(٣) اما تزكية العلن فشهادة وتزكية الشاهد في حد الزنا لا بد فيها من اهلية
للشهادة وعدد الاربعة اجماعاً وفي بقية الحدود يشترط لها رجلان (٤) وان لم
يكن العدل او العدلان اهلاً للشهادة ك محدود في قذف وتاب (٥) هو كل ما
تعلق به صحته وتوقف عليه والا فمن شرائطه (٦) من خبر جماعة لا يتصور =

رقيق بعبر عن نفسه فلك ان تشهد انه له ان وقع في قلبك ذلك والا لا وان
فسر للقاضي ان شهادته بالتسامع او بمعاينة اليد ردت الا في الوقف والموت
اذا قالوا اخبرنا من نشق به . وتقبل من اهل الاهواء غير المكفرة الا الخطابية (١)
ومن الذمي على مثله لو عدل في دينهم وان اختلفا ملة (٢) وعلى مستأمن
لا عكسه (٣) وتقبل على مستأمن مثله مع اتحاد الدار ومن عدل بسبب الدين
ومن مرتكب صغيرة بلا اصرار (٤) ومن اقلف لو لعذر (٥) وخصي واقطع
وولد زنا ولو بالزنا وعتيق لمعتق وعكسه الا لثمة ولاخيه وعمه ومن محرم
رضاعاً او مصاهرة ومن العمال اذا كانوا اعوانا على الظلم (٦) لامن اعمى
ومرتد ومملوك وصبي (٧) ومحدود في قذف تمام الحد وان تاب بتكذيبه نفسه (٨)
ومسجون في حادثة سجن وزوجة لزوجها وزوج لزوجته ولو في عدة ثلاث
وفرع لاصله واصل لفرعه وسيد لعيده ومكاتبه وشريك لشريكه فيما هو من
شركتهما واجير خاص لمستأجره وتلميذ خاص (٩) لاستاذه

= تواطؤهم على الكذب بلا شرط عدالة او شهادة عدلين او عدل وعدلتين الا في
الموت فيكفي العدل ولو انشأ الا ان يكون الخبر منهم كوارت وموصى له
(١) وهم صنف من الروافض يرون الشهادة لشيعتهم ولكل من حلف انه
بحق وينسبون الى ابي الخطاب محمد بن ابي وهب الاجماع الكوفي ولم يبق
لذهبيهم ذكر (٢) الا في مسائل تراجع في المطولات (٣) ولا مرتد على مثله
(٤) الكبيرة كل ما كان شنيعاً بين المسلمين وفيه هتك حرمة الدين (٥) ووقت
الحنث طاقته كما تقدم (٦) الخ ما في المطولات (٧) الا ان
يؤدوا حال الاهلية (٨) الا ان يجد كافراً فيسلم او يقيم بينة على صدقه بشهادة
اربعة على زناه او اثنتين على اقراره به (٩) بعد ضرر استاذه ضرر نفسه
ونفعه نفعه

وتخنت (١) ومغنية ولولنفسها (٢) ونثقة في مصيبة غير هابجر وعدو بسبب الدنيا
ومجازف في كلامه او يخلف فيه كثيراً ومعتاد شتم وجاهل (٣) على عالم (٤) ومدمن
شرب على لهو ومن يلعب بالصبيان (٥) والطبورو الطنبورو ومن يغني للناس او يرتكب
ما يحذر به او يدخل الحمام بغير ازار او يلعب بنرد او يقامر بشرط رنج (٦) او
يفعل ما يخجل بالمروءة كبول وأكل على الطريق او يظهر سب السلف ومن وصي
بحق للبيت ومن وكيل بعد عزله لموكل ان خاصم الوكيل ولو عند غير القاضي
ثم شهد بعد عزله للثمة (٧) ولا تقبل الشهادة على جرح مجرد (٨) بعد التعديل وقبله تقبل
والحنثى المشكل كالانثى ولو شهد عدل فلم يبرح حتى قال ارهمت في بعض
شهادتي ولا مناقضة قبلت وان بعد قيامه عن المجلس لا وبينه انه مات من
الجرح اولى من بينة الموت بعد البرء وبينه العين من ينم بلغ اولى من بينة
كون قيمة ما اشتراه من وصيه مثل الثمن وبينه كون المتصرف ذا عقل اولى
من بينة كونه مخلوط العقل او مجنوناً وبينه الاكراه اولى من بينة الطوع
وتقدم الدعوى في حقوق العباد شرط قبول الشهادة والشهادة باكثر من المدعى
باطلة الا اذا وفق بخلاف الاقل للاتفاق عليه والملك المطلق ازيد من المقيد
لشبوته من الاصل والملك بالسبب مقتصر على وقت السبب ويشترط توافق
الشهادتين افظاً ومعنى (٩) وموافقة الشهادة الدعوى معنى وتقبل على الف في

(١) من يفعل الردي ويؤتى (٢) لرفع صوتها (٣) ولو على مثله لفسقه
بتوك ما يجب تعلمه (٤) هو من يستخرج المعنى من التركيب كما يحق وينبغي
(٥) لعدم مروءته وكذبه غالباً (٦) الخ ما في المطولات (٧) والا قبلت (٨)
كان يقول الشهود اكلة ربا او زناة وقوله زنا او سرقوا مني شهادة على فعل خاص
موجب للعقد (٩) بطريق الوضع لا النظم كالنكاح والتزويج لا الغصب والاقاربة

شهادة أحدهما بالف والآخر بالف ومائة ان ادعى الاكثر لا الاقل الا ان يوفق
 المدعي باستيفاء او ابراء وفي العين على الواحد وفي العقد لا ولو قال لابينة بي ثم يبرهن
 قبلت لامكان التوفيق بالنسيان ثم التذكر . وتقبل الشهادة على الشهادة الا في
 حد وقود شرط تعذر حضور الاصل عند الشهادة عند القاضي بموت او مرض
 أو سفر او كون المرأة المحدرة لا تخاطب الرجال وشرط شهادة نصاب على كل
 اصل (١) ولو امرأة وان لم يتغاير فرعاً هذا وذلك وكيفية ان يقول الاصل
 مخاطباً الفرع ولو ابنه اشهد على شهادتي اني اشهد بكذا ويكفي سكوت الفرع
 ولو رده ارتد ويقول الفرع واشهد ان دلانا اشهدني على شهادته بكذا وقال لي
 اشهد على شهادتي بذلك (٢) ويكفي تعديل الفرع لاصله ان عرف الفرع بالعدالة
 والا لزم تعديل الكل كما يكفي تعديل احد الشاهدين صاحبه وان سكنت الفرع
 عنه نظر القاضي في حاله وتبطل شهادة الفرع بانكار اصله الشهادة وبخروج
 أصله عن اهليتها وبنيته عنها ولو شهد كافرين على شهادة مسلمين على كافر لم تقبل
 وكذا شهادتهما على القضاء لكافر على كافر وتقبل شهادة رجل على شهادة ابيه
 وعلى قضته ومن ظهر انه شهد بزور بان اقر على نفسه ولم يدع سهواً او غلطاً
 (٣) عزر بالتشهير فللامام ان يسجّم وجهه اذا رآه سياسة الا ان يعود ثانياً
 فتقبل شهادته ولا يعزر . والرجوع عن الشهادة ان يقول رجعت عما شهدت
 فيه ونحوه لا انكارها وشرطه مجلس القاضي ولو غير الاول فلو ادعى رجوعها
 عند غيره وبرهن او اراد يمينها لا يقبل ولو برهن انها اقر ابرجوعها عند غيره
 قبل فان رجعا قبل الحكم سقطت ولا ضمان وبعده لم يفسخ لرجوعه بالقضاء الا

(١) الاصل هنا الشاهد والفرع الشاهد عليه (٢) والا قصر ان يقول
 الاصل اشهد على شهادتي بكذا ويقول الفرع اشهد على شهادته (٣) ولا يمكن
 ثبوت الزور بالبينة لانه من باب النفي

ان ظهر الشاهد عبداً او محرداً في قذف وضمنا ما اتلفاه للمشهود عليه قبض المدعي المال اولا والعبرة فيه لمن بقي لا لمن رجع فان رجع احدهما ضمن النصف وان رجع احد الثلاثة لم يضمن وان رجع آخر ضمنا النصف وان رجعت ثمان نسوة من عشر نسوة ورجل لم يضمن فان رجعت التاسعة ضمن الربع فان رجعوا فالغرم بالاسداس ولا يضمن راجع في النكاح شهد بهر مثلها او اقل وان زاد عليه ضمناها لو هي المدعية وهو المنكر وضمنا في البيع والشراء ما نقص عن قيمة المبيع لو الشهادة على البائع او زاد او على المشتري وفي الطلاق قبل وطء وخلوة ضمنا نصف المهر او المنعة (١) ولو بعد وطء او خلوة فلا ضمان ولو شهدا بعنق فرجعا ضمنا القيمة والولاء للمعتق وفي التدبير ضمنا ما نقصه وفي الكتابة ضمنا قيمته وان شاء اتبع المسكاتب ولا يعتق حتي يؤدي مائة عليه اليهما وتصدقا بالفضل وفي الاستيلاء ضمنا نقصان قيمتها وبعده موت المولى عتقت وضمنا بقية قيمتها للورثة وفي القصاص الدية ولم يقتص منها لعدم المباشرة وضمن شهود الفرع رجوعهم لا شهود الاصل بقولهم لم نشهد الفروع على شهادتنا او اشهدناهم وغلطنا او رجعنا عنها لعدم اتلافهم ولا يضمن الفروع لعدم رجوعهم ولا اعتبار بقول الفروع كذب الاصول او غلطوا وضمن المزكون بالرجوع مع علمهم بكونهم عبيداً لا مع الخطا وضمن شهود التعليق (٢) لا شهود الاحصان (٣) والشرط .

(١) بحسب تسمية المهر او عدمها (٢) قيمة القن اذا شهدوا بتعليق عتقه

على كذا ووقوع الشرط مثلا (٣) لانه شرط

(٤٦ - كتاب الايمان)

بسم الله الرحمن الرحيم

اليمين عقد قوي به عزم الحالف على الفعل او الترك وهي غموس ان
 حلف على كاذب عمداً وبأثم بها ولو ان حلف كاذباً يظنه صادقا ويرجي عفو
 ومنعقدة وهي حلفه على آت وفيه الكفارة (١)، ان حنث ولو مكرهاً او
 مخطئاً او ناسياً في اليمين او الحنث وكذا او حنث بمعنى عليه او مجنوناً واليمين
 بالله تعالى او باسم من اسمائه كالرحيم ولو لم يتعارف الحلف بها او بصفة من
 صفاته لا يوصف بضدها اذا تعورف الحلف بها كعزة الله وكبريائه (٢) لا بغيره
 تعالى كالنبي صلى الله عليه وسلم والكمبة ومن القسم لعمر الله وايه وعهده وميثاقه
 وأقسم وأحلف وأعزم واشهد ماضياً او مضارعاً وان لم يقل بالله وعلي نذر
 او عهد او يمين وان فعل كذا فهو كافر ولا يكفر الا ان يعتقد الكفر بالغموس
 ومباشرة الشرط لرضاه به وبقوله ان فعل فهو زان او سارق او شارب خمر او
 آكل ربا لا وحروفه الواو والباء والتاء وقد تضمن فينصب اسم الجلالة بنزع
 الحافض وكفارته تحرير رقبة او اطعام عشرة مساكين او كسوتهم بما يليق
 بالاعساف وينتفع به فوق ثلاثة اشهر ويستوي البدن فان عجز عنها وقت
 الاداء صام ثلاثة ايام ولاء بشرط استمرار العجز الى الفراغ من الصوم والا
 استأنف بالمال ولم يجز التكفير قبل حنث ومصرفها مصرف الزكاة ولا كفارة

(١) وهي رافعة للاثم وان لم توجد توبة شرط عدم الاصرار (٢) ومنه

القرآن والمصحف لانه بمعنى الكلام للتعارف

بيمين كافر وان حنث مسلماً وتحليف الحاكم له صوري وجاء النكول والكفر
يبطل الكفارة فلو حلف مسلماً ثم ارتد ثم اسلم ثم حنث فلا كفارة ومن حلف
على معصية وجب الحنث والتكفير ومن حرم على نفسه شيئاً (١) ثم فعله كفر
لان تحريم الحلال يمين وقوله كل حلال علي حرام ينصرف الى الطعام والشراب
ويقتى في زماننا بطلاق امرأته بائناً للعرف فان لم تكن له وقت الحلف امرأة
فهو يمين (سواء نكح بعده او لا) . ومن نذر نذراً مطلقاً او معلقاً بشرط
وكان من جنسه فرض وهو عبادة مقصودة (٢) ووجد الشرط لزم الناذر فان
علقه بشرط يريد (٣) وفي ان وجد الشرط وان بها لا يريد (٤) وفي او كفر
لانه نذر ظاهراً يمين معنى ولا يدخل النذر واليمين تحت القضاء ولو نذر ذبيح
ولده فعليه شاة لقصة الذبيح عليه السلام لا لو نذر ذبيح نفسه او عبده ولو نذر
ذبيح شاة ان شفي لم يجب حتى يضيف اليه التصديق باجماعها لان الاضعية واجبة
والزكاة فرض ولو نذر صدقة جزور جازت صدقة بسبع شياه ولغا تعيين الزمان
والمكان والدرهم والفقير فلو نذر ان يتصدق بهذا الدرهم على فلان يوم كذا
في بلد كذا فخالف صح ولو نذر صوم شهر معين لزمه متتابعاً فلو افطر قضى
ما افطر فيه بعكس نيته شهراً متتابعاً فانه يستقبل ولو نذر ان يتصدق بالف
وهو يملك دونها تصدق بما يملك ولو قال علي نذر ولم يزد ولا نية له فعليه كفارة
يمين ويبطل بالمشيئة (٥) ان وصل كل ما يتعلق بالقول عبادة او معاملة (٦)
بخلاف المتعلق بالقلب كالتنية الا ان ينوي التردد ولو قال مالي او ما املكه
صدقة فهو على جنس مال الزكاة فان لم يجد عنده امسك منه قدر قوته فاذا

(١) قطع امك او كلامك علي حرام (٢) لا كوضوء وتكفين ميت
(٣) كإن قدم غائب (٤) كإن زنت (٥) قول ان شاء الله (٦) لو بصيغة
الاخبار

حلك غير تصدق بقدره . والایمان مبنية على العرف (فكل مامر ويأتي كان حيث وافق العرف اللغة فإذا خالفها كما في كثير من الفاظ زماننا اعتبر العرف دون اللغة لان اليه قصد الحالفين) والالفاظ دون الاغراض فلو حلف لا يشتري الله بفلس فاشترى بدرهم لم يحث ولو حلف لا يدخل بيتا لم يحث بدخول نحو مسجد بل بنحو صفة (ايوان مسقوف ذو جدر ثلاثة او اربعة) لانه يبات فيها وفي الدار لا يحث بدخولها خربة بخلاف هذه الدار والواقف على السطح غير داخل وفي طاق الباب داخل ان يحث لو اغلق الباب كان داخلًا ودوام الركوب واللبس والسكنى انشاء لادوام الدخول والخروج والتزوج والنظهير «١» ولو حلف لا يسكن الدار او البيت او المحلة فخرج وبقي متاعه واهله حث بخلاف المصر والقربة ولا يحث في الخروج ان أخرج بغير امره ولورضي واذا لم يحث لم تنحل يمينه وفي لا يخرج الا الى جنازة لا يحث ان خرج اليها «٢» ثم اني امرأ آخر وفي ليفعلن كذا يحث بموته وفي ان استطاع على رفع الموانع الا ان ينوي القدر فيصدق ديانة. وفي لا تخرجي الا باذني شرط لكل خروج اذن بخلاف حتى او الا ان وفي لا يدخل دار فلان يراد نسبة السكنى اليه عرفا ولو بعارية ومركب المأذون والمكاتب ليس لمولاهما في اليمين الا ينوي المولى والدين غير مستغرق وفي لا يركب على المتعارف فلو ظهر انسان لم يحث . والأكل ابدال ما يحتمل المضغ الى الجوف ولولم يعضغ والشرب ابدال ما لا يحتمل المضغ اليه فلو حلف لا يأكل من هذه النخلة تقيد بشمها فلو

- (١) لان ما يمتد فلدوامه حكم الابتداء ومالا فلا هذا لو اليمين حال الدوام غلو قبله لا (٢) قاصداً عند انفصاله من باب داره مشى معها ام لا (٣) باكثر من نصف الشيع المعتاد له لا الشرعي كالثلث

لم يكن للشجرة ثمر انصرف الى ثمنها حتى لو أكل من عيها في المألتين لم يحنت
لهجران الحقيقة وفي الشاة باللحم دون اللبن وان حلف لا يأكل البسر فأكل
الرطب لم يحنت لانها صفة داعية لليمين بخلاف لا يكلم الصبي فكلمه بعدما
شاخ لانها غير داعية ولا يحنت بالسك لو حلف لا يأكل لحماً ولا يركوب كافر
لو حلف لا يركب دابة وشعم الظهر ليس بشعم والالية ليست بشعم ولا لحم
وفي البر لا يدخل الدقيق والسويق وفي الدقيق يحنت بما يتخذ منه لابسفه
والادام ما يؤكل مع الحبز غالباً والتغدي أكل مترادف يقصد به الشبع (٣٥)
بعد الفجر الى الزوال والنعشي منه الى نصف الليل والسحور بعده الى الفجر
ونبة تخصبص العام تصح ديانة ولا يشرب من دجلة على الكرع ومن مائه على غيره
وامكان تصور البر في المستقبل شرط انعقاد اليمين وبقائها ولو بطلاق ففي
لاشربن ماء هذا الكوز ولا ماء فيه لا يحنت وفي ليصعدن الى السماء او ليلقائين
هذا الحجر ذهباً او ليقتلن فلاناً عالماً بموته (والالم يحنت) حنت في الحال
والكلام باللسان والاخبار والافرار والبشارة به وبالكتابة والاياء والاظهار
والانشاء والاعلام بها وبلاشارة وفي لا يتكلم فقرأ القرآن لم يحنت والحالف
اذا جعل ليمينه غاية وفانت بطل اليمين كلا أكله حتى يأذن لي فلان فمات
قبل الاذن وما زال وما دام وما كان غاية تنتهي اليمين بها والحين والزمان
منكرهما ستة اشهر وبالنية مانوى وغرة الشهر ورأسه اول ليلة منه وآخره اذا
مضى خمسة عشر والدهر او الابد العمر ودهر كحين والايام وابام كثيرة
والشهور والسنون عشرة ومنكرها ثلاثة وفي لا يكلم عبيد فلان حنت بثلاثة
ولو له اكثر وكذا الثياب والدواب وفي الزوجات والاصدقاء والاخوة لامالم
يكلم الكل لان المنع لمعنى في هؤلاء فتعلقت باعيانهم . ولو قال آخر عبد
املكه حر فملك عبداً ثم عبداً عتق الثاني مستنداً الى وقت الشراء فيعتبر من

كل المال ان اشتراه في الصحة ومن ثلثه ان في المرض ولو لم يملك بعد الا عبداً لم يعتق وان قال ان ولدت فانت كذا حنت بالسقط المستبين والبشارة خبر صار صدق ليس للبشر به علم النية وان قارنت علة العتق والرق كامل صح التكفير والا لا فصيح شراء ابيه للكفارة لامن حلف بعنقه لعدم المقارنة ولا يعتق المدبر والمكاتب الا بالنية في كل مملوك لي حر لعدم الملك يداً ويخير في الطلاق والعتاق اذا عطف بار . ويحنت بالمباشرة بنفسه لا بالامر اذا كان بمن مباشر بنفسه في البيع والشراء والاجارة والاستئجار والصاح عن مال مع الاقرار والخصومة وضرب الولد وان كان ذا سلطان لا يباشرها حنت بالمباشرة وبالامر فان كان بمن مباشر مرة وبفوض اخرى اعتبر الاغلب (١) ولا م دخل على فعل تجري فيه النيابة كبيع وشراء اقتضى امره ليخصه به فان دخل على عين او فعل لا يقع عن غيره كاكل وشرب اقتضى ملكه فحنت في ان اكلت لك طعاما اذا اكل ما يملك من طعام ولو بغير امره وان نوى صدق فيما فيه تشديد على نفسه قضاء وديانة ودين فيما له والقضاء لا يتأني في اليمين بالله لعدم المطالب بالكفارة وحنث في حلفه على البيع والشراء بالفاسد والموقوف دون الباطل وفي الزواج والعبادة على الصحيح دون الفاسد لان المقصود الثواب وفي الماضي عليهما ولو قال ان لم ابع فكذا فدبر او اعتق او استولد حنت والنكرة تدخل تحت النكرة والمعركة لا تدخل تحت النكرة الا بالنية او في العلم فلو قال ان دخل الدار احد حنت لو دخل الحالف بخلاف داري ويجب حج او عمرة ماشياً

(١) والاصل ان كل فعل تتعلق حقوقه بمباشرة كبيع واجارة فلا حنت بفعل مأموره وكل ما تتعلق حقوقه بالامر كنهكاح وصدقة وكذا مالا حقوق فيه كإعادة وإبراء حنت بفعل وكيله ايضاً لانه سفير ومعبّر

من بلده في حلفه على المشي الى بيت الله او الكعبة وارقا دما ان ركب
لادخاله النقص وفي لا اصوم حنث بساعة بنيته وفي يوما بالكامل لان المطلق
ينصرف اليه وفي لا يصلي بركعة وفي صلاة بشفع وفي لا يلبس حلياً لا يحنث
بجأته فضة الا اذا صبغ على هيئة خاتم النعام وفي لا يمشي على الارض حنث ان
مشى بنعل لا على بساط . وما شارك فيه الميت الحي كالغسل وقع فيه اليمين
على الحائضين وما اختص بحالة الحياة كالضرب تقيدهما وفي لا يضرب زوجته
حنث بدد شعرها ونحوه وليس القصد بشرط في الضرب بل الالم فلو ضرب
غير زوجته فاصابها حنث لان عدم القصد لا يعدم الفعل وفي ليضربنه الف مرة
على الكثرة وأن لم يقتل زيداً وهو ميت ان علم بموته حنث والا لا والشهر
وما فوفه بعيد وما دونه قريب وان نوى فيها مدة فعلى مانوي وفي ليقضينه
الدين يبر بالنهرجة (١) والزبوف (٢) والمستحقة للغير لا بالرصاص والسوقة (٣)
ويبر لو وضعه بحيث لو مد اليه يده قبضه كما لو حلف ليقضينه دينه غداً فقضاء
اليوم ومن حنث مرة انحلت يمينه ولو قيدها بوقت فمضى قبل الفعل بر وكذا
ان هلك الحالف او المحلوف عليه ويبر بالفعل مرة ولو حلفه وال ليعلمنه
بكل داعر (٤) تقيده بقيام ولايته ولو حلف ليعلمنه فوهب فلم يقبل بر بخلاف
البيع وحضرة الموهوب له شرط والشتم يقع على المقصود ولو حلف لايتزوج
خزوجه فضولي فاجاز بالقول حنث وبالفعل (٥) لا ولو حلف لايدخل دار
فلان انتظم المملوكة والمستعارة والمستأجرة ولو حلف لا مال له لم يحنث اذا
كان له دين على مفلس او ملي .

(١) مايرده التجار (٢) مايرده بيت المال (٣) التي وسطها غش (٤) مفسد

(٥) ومنه الكتابة وبعث بعض المهر

(٤٧- كتاب الصلح)

بسم الله الرحمن الرحيم

الصلح عقد يرفع النزاع ويقطع الخصومة وركنه الايجاب والقبول فيما يتعين (١) وشرطه العقل (٢) وكون المصالح عليه معلوماً ان كان يحتاج الى قبضه وكون المصالح عنه حقاً يجوز الاعتياض عنه (٣) واو غير مال كالقصاص والتعزير معلوماً كان او مجهولاً وحكمه وقوع البراءة عن الدعوى ووقوع الملك في المصالح عليه وعنه لو مقراً وهو صحيح مع اقرار او سكوت او انكار فالاول كبيع ان وقع عن مال بهال وكأجارة ان وقع عن مال بمنفعة والاخير ان معاوضة في حق المدعي وفداء بين وقطع نزاع في حق الاخر (٤) وما استحق من المدعي رد المدعي حصته من العوض ورجوع بالخصومة فيه وما استحق من البديل رجوع الى الدعوى في كله او بعضه الا ان يقع الصلح بلفظ البيع فيرجع بالمدعي نفسه لا بالدعوى لان اقدامه على المبايعة اقرار بالملكية وهلاك البديل او بعضه قبل التسليم كاستحقاقه ولو صالح عن بعض عين يدعيها لم يصح الا بزيادة شيء في البديل ليصير عوضاً عن الباقي او بالبراءة عن دعوى الباقي وصح عن دعوى المال ولو بمنفعة وعن دعوى المنفعة ولو بمنفعة من جنس آخر وعن دعوى الرق وكان عتقاً على مال ويثبت الولاء لو بالاقرار والا

-
- (١) وفي غيره كالدرهم بغير قبول لانه اسقاط (٢) فصح من صبي مأذون ان عري عن ضرر بين ومن عبد مأذون ومكاتب لولم يكن فيه ضرر بين (٣) فلا تجري فيها احكام البيع والاجارة

لا الا ببينة وعن دعوى النكاح وكان خلعاً وان قتل عبده المأذون رجلاً عمداً لم يجوز صلحه عن نفسه لانه ليس من تجارته لكنه يسقط به القود وبواخذ بالبدل بعد عنقه وان قتل عبد للمأذون رجلاً وصاحبه عنه جاز والمكاتب كالحر وصح في الجنابة العمد باكثر من الدية والارش لعدم الرأى بخلاف الخطأ لان الدية فيه مقدرة ولو صالح عنه فضولي بغير امره صح ان ضمن المال او اضاف الصلح الى ماله او قل على هذا او كذا وسلم وصار متبرعاً والا يسلم فهو موقوف فان اجازته المدعى عليه جاز والا بطل والخلع كالصلح وكل عقد اعيد فالثاني باطل الا في الكفالة والشراء والاجارة والصلح عن الدعوى الفاسدة صحيح وعن الباطلة لا ومتى توجهت اليمين نحو الشخص في اي حق كان فافتدى اليمين بدراهم جاز حتى في دعوى التعزير بخلاف دعوى حد ونسب والصلح وان كانت بمعنى المعاوضة (١) ينتقض بنقضها والا (٢) فلا تصح الاقالة لان الساقط لا يعود وطلب الصلح والابراء عن الدعوى ليس باقرار بخلاف الصلح والابراء عن المال ولو صالح عن عيب او دين وظهر عدمه او زال العيب بطل الصلح ورد ما اخذه . والصلح الواقع على بعض جنس ماله عليه اخذ لبعض حقه وحط لباقيه لا معاوضة الربا ولو قال لغريمه اد الي خمسمائة غداً من الف لي عليك على انك بريء من الباقي فقبل فان ادى في الغد بريء والا عاد دينه وان لم يوقت بالغد لم يعد لانه ابراء مطلق وان علقه بصريح الشرط بطل كابن اديت او اذا او متى وان قال المدين لآخر سرّاً لا اقر لك بمالك حتى تؤخره عني او تحط ففعل صح لانه ليس بمكره عليه والدين المشترك اذا قبض احدهما شيئاً منه

(١) بان كان ديناً بعين او بدين (٢) بان كان بمعنى استيفاء البعض

واسقاط البعض

شاركه الآخر فيه فلو صالح احدهما عن نصيبه على ثوب اخذ الآخر نصفه الا ان يضمن ربع الدين (١) ولو صالح احد ربي السلم عن نصيبه على مادفع من رأس المال فان اجازته الشريك نفذ عليها وان رده رد لاث قسمة الدين قبل قبضه باطلة نعم لو كانا شريكي مفاوضة جاز مطلقاً وقبض بدل الصلح شرط ان كان ديناً بدين والا لا . واذا اخرج الورثة احدهم عن عرض او عقار بهال او عن ذهب بفضة او العكس صح قل او كثر شرط التقابض صرفاً للجنس بخلاف جذبه وفي نقدين وغيرهما باحد النقدين لا الا ان يكون ما اعطي من ذلك الجنس اكثر من حصته وبطل الصلح ان اخرج احد الورثة وفي التركة ديون شرط ان تكون الديون لبقيتهم الا ان يبرى الغرماء من حصته ونحوه لان ثقلك الدين من غير من عليه الدين باطل وصح الصلح عن تركة مجهولة ولا دين فيما على مكبل او موزون وبطل الصلح والقسمة مع احاطة الدين بالتركة الا بنحو ان يضمن الوارث الدين بلا رجوع ولا ينبغي ان يصالح ولا يقسم قبل القضاء في غير دين محيط ولو فعل صح لاث التركة لا تخلو عن قليل دين ولو اخرجوا واحداً من الورثة فحصته تقسم على الباقيين على السواء ان اعطوه من غير الميراث وان من الميراث فعلى قدر ميراثهم والموصى له كوارث ولو صالحوا احدهم ثم ظهر للميت دين او عين لم يملوها لانكون داخلة في الصلح .

(١) اما الصلح عن العين المشتركة فيختص به المصالح لانه معارضة من كل وجه

(٤٨ - كتاب الاكراه)

بسم الله الرحمن الرحيم

الاكراه فعل بغير حق يوجد من المكروه فيحدث في المحل معنى يصير به مدفوعا الى الفعل الذي طلب منه وهو ملجئ ان كان يتلف نفس او عضو او خرب مبرح وفاقص ان كان بغير ذلك وشرطه قدرة المكروه على ايقاع ماهدد به وخوف المكروه ايقاعه بالحال بغلبة الظن وكون الشيء المكروه به متلفا نفسا او عضوا او موجبا غمما بعدم الرضا وهو ادنى مراتبه (١) وكون المكروه ممتنعا عما اكراه عليه قبله لحقه او حق غيره او حق الشرع فلواكراهه بقتل او خرب شديد متلف او الحبس او قيد مديدين حتى باع او اشتري او اقر او آجر فسخ او امضى ولا يبطل الفسخ بموت احدهما او المشتري او بالزيادة المنفصلة وتضمن بالتعدي ويستتد ولو تداولته الايدي ويملكه المشتري ان قبض وتلزمه قيمته فان قبض ثمنه او سلم المبيع طوعا نفذا وان قبض مكرها لا ورده ان بقي والاكراه بيع فاسد لكنه يخافه بانه يجوز بالاجازة القولية والفعلية وينقض تصرف المشتري فيه وان تداولته الايدي وتعتبر القيمة وقت الاعناق لا وقت القبض والتمن امانة بيد المكروه لاخذها باذن المشتري فلا ضمان بلا تعد وامر السلطان اكراه وان لم يتوعد وامر غيره لا الا ان يعلم الوعيد بدلالة الحال ولو اكراه البائع لا المشتري وهلك المبيع في يده ضمن قيمته للبائع افساد العقد وللبائع ان يضمن المكروه او المشتري فان ضمن الاول رجع على المشتري بقيمته (١) والامتراف يغمون بكلام خشن والاراذل لا يغمون الا بالضرب

وان ضمن المشتري نفذ كل شراء بعده لا قبله ولو اكره المحرم على قتل صيد فأبى
حتى قتل كان مأجوراً وان اكره على أكل ميتة او دم او لحم خنزير او شرب
خمر بغير ملجى لم يحل وان بملجى حل بل فرض فان صبر حتى قتل أثم الا
لغيب كفار او جهله بالاباحة كما في الخمصة وان اكره على الكفر بملجى لا
بغيره رخص له ان يظهر ما أمر به على لسانه ويوري وقلبه مطمئن بالإيمان
ويؤجر لو صبر وكذا سائر حقوقه تعالى واتلاف مال مسلم ونسبه لا قتله وقطع
عضوه ويقاد في العمد المكره فقط ولا في زنا وأوطاة الا في حق المرأة لعدم
ضباغ الولد بالنسبة اليها وضمن رب المال في الاتلاف المكره لان المكره كالألّة
وصح نكاح المكره وطلاقه وعناقه بالقول (لا بالفعل كشرائه قريبه ورجع
بقية المعتق ونصف المهر المسمى ان لم يطاء والا لا) ونذره ويمينه وظهاره
ورجعته وايلأؤه وفينه واسلامه ولو ذميا (بلا قتل لو رجع بل يجبر على
الاسلام بحبس) وتوكيله بطلاق ونكاح لا ابرأؤه مدينه او كفيله ولا رده
ولو اكره القاضي رجلاً ليقر بقطع فقطع فان المقر موصوفاً بالصالح اقتصر
من القاضي وان متهماً بالسرقة معروفها او بالقتل فلا ولو خوفها الزوج
بالضرب حتى وهبته مهرها لم تصح ان قدر الزوج على الضرب والمكره بأخذ
المال لا يضمن اذا نوى رده على صاحبه والا ضمن والقول للمكره مع يمينه
ولو اكره على طعام نفسه فان جائعاً لم يرجع وان شبعان رجع ولو قال
حرني لرجل ان دفعت جاريبتك لأزني بها دفعت لك الف اسير لم يحل ولو اقر بعنقه
عبد مكرها لم يعتق والا كراه باخذ المال معتبر .

(٤٩- كتاب الحدود)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحد عقوبة مقدرة وجبت حقاً لله تعالى فلا تجوز الشفاعة فيه بعد وصوله الى الحاكم والمطهر التوبة ولا تسقط الحد الثابت عند الحاكم في الدنيا والزنا الموجب للحد ادخال قدر حشفة من ذكر مكلف ناطق طائع في قبل مشتهة حالاً او ماضياً خال عن ملكه وشبهته (١) في دار العدل او تمكينها ويثبت بشهادة اربعة رجال في مجلس واحد بلفظ الزنا ولو الزوج احدهم ما لم يكن قدنفها او بولدها لثمة دفع اللعان عن نفسه فيسألهم الامام عن الزنا ما هو وكيف هو واين هو ومتى زنى وبمن زنى احتيالا للدره فان الحدود تدرأ بالشبهات كما في الحديث الشريف فان قالوا رأيناه وطئاً في فرجها كالليل في المكحلة وعدلوا سرّاً وعلناً ان لم يعلم بهم حكم به وترك الشهادة اولى (بل هي مكروهة فتزيم) ما لم يكن متهمكاً فهي اولى ويثبت باقراره اربعاً في مجالس المقر الاربعة كلما اقره رده بحيث لا يراه وسأله كما مر حتى عن المزني بها لجوازه بأمة ابنه فان بينه حد (٢) ويحلى سبيله ان رجع عن اقراره قبل الحد او في اثنايه ولو بالفعل كهر به بخلاف الشهادة وانكار الاقرار رجوع كما ان انكار

(١) كجارية ابنه لشبهة حديث انت ومالك لابيک (٢) فلا يثبت بعلم القاضي ولا بالبيئة على الاقرار ولو قضى بالبيئة فاقر مرة لم يحسد ولو اقر اربعاً بطات الشهادة

الردة توبة ويصح الرجوع عن الافرار بالاحصان (١) وسائر الحدود الخالصة
 لله تعالى (٢) وان ضمن المال وندب تلقينه الرجوع بنحو اهلك قبلت او لمست
 او وطئت بشبهة لحديث ما عر رضي الله عنه ولو ادعى الزاني بلا بينة انها زوجته
 سقط الحد عنه وان كانت زوجة لغيره ولو تزوجها واشتراها بعد زناه لا
 ويرجم محصن في قضاء حتى يموت ويصطفون لرجمه كصوف الصلاة كلما رجم
 قوم تنحوا ورجم آخرون فلو قتله شخص او فقا عينه بعد القضاء به فهو هدر
 ويعزر لاقتبائه على الامام ولو قبل القضاء وجب القصاص في العمد والدبة في
 الخطا لان الشهادة قبل الحكم بها لا يحكم لها ويشترط بداءة الشروط به الا من عذر
 فيرجم القاضي بحضرتهم فان ابوا او ماتوا او غابوا او قطعوا بعد الشهادة او
 مرضوا بعدها او بعضهم سقط الرجم ولا يجدون كما لو خرج بعضهم عن اهلية
 الشهادة بفسق او عي او خرس ولو بعد القضاء لان الامضاء من القضاء في
 في الحدود (٣) ثم الامام ثم الناس ويبدأ الامام او مقرأ (٤) وغسل وكفن

(١) لانه لا مكذب له الا ان تقوم البينة على احصائه فيحد (٢) بخلاف
 ما فيه حق العبد كحد القذف والقصاص لوجود من يكذبه (٣) وكذا اذا حكم
 بالرجم ثم عزل قبل ان يوجهه وولي غيره لم يحكم ويقام الحد على
 غير المحصن في الموت والقيية (٤) والقاضي ان كان عالما عادلا واجب
 الانتار بقوله وان لم يعاينوا مجلس الحكم (قات لكن في غير هذا الزمان
 لفساده كما مر آخر القضاء) وان كان عادلا جاهلا مثل عن كيفية قضائه فاذا
 اخبر بما يوافق الشرع يؤتمر بقوله وان كان ظالما لا يقبل قوله هالما كان او جاهلا

وصلي عليه وغير المحصن بجلد مائة ان حرأ ونصفها ان عبدأ (١) بسوط لاعقدة
له متوسطا (بين الجارح وغير المؤلم) ونزع ثيابه خلا ازار وفرق على بدنه
خلا رأسه ووجهه وفرجه ويضرب الرجل قائما غير ممدود (صفة للرجل او
السوط) والمرأة قاعدة في الحدود والتعازير وتنزع ثيابها الا الحشو والفرو
ويحفر لها الى صدرها في الرجم وجاز تركه لسترها بثيابها ولا يجوز الحفر له
ولا يربط الا اذا امتنع ولا يمسك ولو هرب فان مقرأ لا يتبع والا اتبع ولا
جمع بين جلد ورجم ولا بين جلد ونفي الا سياحة وتعزيراً ويرجم مريض زنى
ولا يجلد حتى يبرأ الا ان يقع اليأس من برئه فيضرب ضربا خفيفاً يحتمله كأن
يضرب بعشكال (٢) فيه مائة شراخ تصل كلها الى بدنه دفعة واحدة ويقام الحد
على الحامل بعد وضعها وتحبس لو زناها ببينة فان كانت حدها الرجم رجمت
حين وضعت الا ألا يكون للمولود من يريه فحتى تقطعه وان كان الجلد فبعد
النفاس واحصان الرجم اسلام وحرية وتكليف ووطء بنكاح صحيح حال
الدخول وقت الوطء فلو احدهما بصفة الاحصان فلا ويجب بقاء النكاح لبقائه
والشبهة ما يشبه الثابت وليس بثابت وهي اما ان تكون في المحل او في الفعل
او في العقد فان ادعى الشبهة سقط الحد برهن ام لم يبرهن الا في دعوى الاكراه
فلا بد من البرهان ولا حد بشبهة المحل وان ظن حرمة كوطء امة فرعه وان
سفل ومعتدة الكنايات ولا حد بشبهة الفعل ان ظن حله كوطء امة ابويه
ومعتدة الثلاث وان ادعى النسب ثبت بشبهة المحل دون الفعل الا في المطلقة
ثلاثا بشرطه ولا حد بشبهة عقد النكاح كوطء محرم نكحها او نكح بغير شهود
ولا تقام الحدود على مستأمن الا حد القذف ولا حد بوطء بهيمة او اجنبية
زفت اليه وقيل هي عرسك (٣) ولا بوطء دبر ولا تكون اللواطة في الجنة
(١) ولا يحد العبد سيده بغير اذن الامام (٢) عنقود النخل (٣) وعليه
مهرها وعليها العدة بذلك قضى عمر رضي الله عنه

لان حرمتها عقلية (١) والاستمناء باليد مكروه تحريماً اذا كان لاستجلاب الشهوة
 ويباح التمسك بها وليس له زوجة او امة ويجب لو خاف الزنا او اللواط لانه
 اخف وفي الاستمناء باليد التعزير حين المنع ومن تعزير اللواط القتل بالتركرا
 ولو ثانياً ولا حد بزنا مكاف بغير مكلفة عليه ولا عليها والحليفة يؤخذ بالقصاص
 والاموال ولا يحد بخلاف امير البلدة ولو شهدوا بحد متقادم بغير عذر لم تقبل
 الا في حد القذف ويضمن المالم المسروق ولو اقر بالحد مع التقادم حد لانتفاء
 التهمة الا في الشرب وتقادمه بزوال الريح وتقادم غيره بخفي شهر ولو شهدوا
 بزناً متقادم لم يحد الشهود ولم يؤخذ بقولهم ويحد من رجع بعد الرجم من الشهود
 ويغرم ربع الدية وقبلة حدوا ولا رجم وان قال شهود الزنا نعمدنا النظر
 قبلت لاباحته لتحمل الشهادة (٢) الا اذا قالوا نعمدنا للتلذذ فلا تباع لفسقهم
 واذا بان احد الزانيين محصناً والآخر بخلافه حد كل منهما حده ولو تزوج بلا
 ولي ودخل بها لا يكون محصناً لشبهة الاختلاف ويحد مسلم ناطق مكاف شرب
 قطرة من الخمر (٣) او سكر من نبيذ ما طوعاً بعد الافاقة (٤) اذا اخذ وريح
 ما شرب موجودة الا ان تنقطع بعد المسافة ولا يثبت الشرب بالرائحة ولا
 بتقايمها بل بشهادة رجلين يسألها الامام عن ماهيتها وكيف شرب ومتى شرب
 واين شرب او باقراره مرة صاحباً ثانياً سوطاً للحر ونصفها للعبد وفرق على

(١) لان محلها لم يخلق للوطء وهي اشد من الزنا وقبل يكون في الجنة
 طائفة نصفهم الاعلى ذكور والاسفل انثى والله اعلم (٢) الا ان يكون من
 قبيل التجسس لقوله تعالى ولا تجسسوا ولقول المغيرة رضي الله عنه كيف حل
 هؤلاء النظر الى بيتي (٣) وهي هنا النية من ماء العنب اذا غلا واشتد ان لم
 يقذف بالزبد كما مر (٤) فلو حد قبلها اعيد بعدها ليحس بالالم

بدنه كحد الزنا والسكران من يختلط كلامه غالباً فلو نصفه مستقيماً فلا ولو ارتد السكران لم تحرم عرسه ولو اقيم عليه بعض الحد فهرب ثم اخذ بعد التقادم لا يحد ولو شرب او زنى ثانياً استؤنف الحد . وحد القذف كحد الشرب كمية وثبوتاً ويحد الحر او العبد بقذف المسلم الثابتة حريته (١) البالغ العاقل العفيف عن الزنا وتهمة (٢) بصريح الزنا او بنحو استلابك في غضب بطلب المقذوف ولو غائباً حال القذف وينزع الفرو والحشو فقط لاحتمال صدقه بخلاف شرب وزناً فانه مجرد فيها من ثيابه وحسن عدم رفع القاذف الى القاضي وحسن من الامام ان يقول له قبل الثبوت اعرض عنه ودعه لا يحد بلسان فلان لحد صدقه ولا يبا ابن ماء السماء ويطلبه بقذف الميت الاصول والفروع علواً او سفلاً وان حرّموا من الميراث او حجّبوا وفي يا ابن الزانية حدوا حد وفي اجناس مختلفة من الحدود يقام عليه الكل بخلاف المتحد فانه يتداخل ولا يوالى بينها فيبدأ بحد القذف ثم الزنا او القذف ثم الشرب لثبوت اجتماعاً وبالقصاص قبل الحد ولا يطالب الفرع والعبد اصله وسيده بقذفهما او قذف من يقدح في نفسه ولو قال لآخر يا زاني فاجابه بل انت حداً لقلبة حق الله بخلاف التعازير (٣) ولو قاله لعرسه فردت به حدث ولا لعان (٤) ولا حد بقذف من لها ولد لا اب له معروف في بلد القذف او من لاعنت بولد لانه اشارة الزنا فداقت العفة ولو اقر القاذف بالقذف فان اقام اربعة على زناه او اقر المقذوف اربعاً بالزنا كما امر حد المقذوف فان عجز القاذف عن البيّنة واستمهل لاحضار شهوده في المصر اجل الى قيام المجلس فان عجز حد ولا يكفل بل يحبس ويقال ابعث الهم من (١) باقرار القاذف او بالبيّنة (٢) كذات ولد ليس له اب معروف (٣) فيتقاصان فيها (٤) لان الاصل ان الحدين متى اجتماعاً وفي تقديم احدهما اسقاط الآخر وجب تقديمه احتياطاً للدرء واللعان في معنى الحد

يحضرهم . والتعزير تأديب دون الحد اكثره في الضرب تسعة وثلاثون سوطاً
واقلة ثلاثة اسواط وهو على اربع مراتب فتعزير اشرف الاشراف وهم العلماء
والعلوية بالاعلام (بان يقول له القاضي بلغني انك تفعل كذا فينجزر وله العفو
اذا كان ذلك اول ما يفعله) وتعزير الاشراف كالداهقين ١٥ بالاعلام والجر الى
باب القاضي والحصومة في ذلك وتعزير الاوساط وهم السوقة بالجر والحبس
وتعزير الاخساء بهذا كله وبالضرب ولا يفرق الضرب فيه ما لم يبلغ اقصى - اه
ويكون التعزير ايضاً بالحبس والصفع على العنق وفرك الاذن والكلام الغنيف
ونظر القاضي اليه بوجه عبوس وشم بغير القذف لا بأخذ المال والتعزير مفوض
الى رأي القاضي ويكون بالقتل كمن وجد رجلاً مع امرأة لا تحل له ان كان
يعلم انه لا يتزجر بصباح وضرب بآدون السلاح وكما كبر بظلم وقطاع طريق
وصاحب مكس وجميع الظلمة بآدنى شيء له قيمة وجميع الكبائر المعتدي ضررها
الى الغير فيجب قتل كل مؤذ ويقم التعزير كل مسلم حال مباشرة المعصية وبعدها
ليس ذلك لغير الحاكم والزوج والمولى وأشد الضرب ضرب التعزير لقلّة عدده
ثم ضرب الزنا ثم الشرب ثم القذف وعزر كل مرتكب منكر او مؤذي مسلم
بغير حق بقول او فعل ولو بغمز او اشارة ٢٥ فيعزر بشم ولده وقذفه وقذف
من لا يستوجب الحد بقذفه وقد يكون التعزير بغير معصية كتعزير الصبي
والمنهم ونفي من خيف منه فتنة بسبب نحو جماله ولو ادعى سرقة وعجز عن
اثباتها لم يعزر بخلاف دعوى الزنا فانه يحمد حد القذف اذا لم يثبت والتعزير حق
(١) جمع دهقان رئيس القرية والتاجر ومن له مال او عقار (٢) الا اذا
كان الكذب ظاهراً كباختزير الا ان يقوله للمعتق او اصحاب النفوس الالية
فيعزر والضابط انه متى نسبته الى فعل اختياري محرم شرعاً او بعد عاراً عرفاً
عزر والا لا

العبد فيجوز فيه البراء والعفو والتكفيل (الى ثلاثة ايام اذا قال لي بينة حاضرة) واليمين والشهادة على الشهادة وشهادة رجل وامرأتين كما في سائر حقوق العباد ولو شتم مسلم ذمياً عزز لارتكابه معصية وعزر المولى عبده والزوج زوجته ولو صغيرة على تركها الزينة وغسل الجنابة والخروج من المنزل بغير حق وترك الاجابة الى الفراش لاعلى ترك الصلاة والاب يعزر ابنه عليه ويمنع الصغر التعزير في حقوق الله تعالى لا حقوق العباد ومن حد او عزز فملك هدر دمه الا امرأة عززها زوجها فماتت (لان المباح ينقيد بشـ شرط السلامة) ولو ادعت عليه ضرباً فاحشاً وثبت عزز كالمعلم في ضرب الصبي فاحشاً وبضمنه لو مات ولو زاد القاضي على الحد مات فعليه نصف الدية والنصف في بيت المال لموته بسببين ماذون فيه وغير ماذون فيه وفي قذف التعريض تعزير . والسرقه اخذ مكلف ولو ذمياً ناطق بصير مقدار عشرة دراهم مقصودة ظاهرة الاخراج خفية من صاحب يد صحبة كالفاسب لا يتسارع اليه الفساد في دار العدل من حرز بيرة واحدة تحمد مالكة او تعدد لاشبهة فيه ولا تاويل (١) فيقطع ان اقر بها مرة طائماً او شهد رجلان ولو على عبد بحضرة مولاه وسألها الامام كيف هي وابن هي وكم هي ومتى هي ومن سرق وبينها وصح رجوعه عن اقراره بها وضمن المال وكذا لو رجع احد السارقين او قل هو مالي او شهدا على اقراره بها وهو يجحد او يسكت فانه اقر بها ثم هرب ولو من فوره لا يتبع بخلاف الشهادة ولا قطع بنكول السارق عن الحلف واقرار مولى على عبده بها وان لزم المال ولا لو شهد كافران على مسلم وكافر بها في حقا معاً (٢) معا ولو تشارك جمع واصاب كلا نصاب قطعوا وان اخذ المال بعضهم وشرط للقطع حضور شاهدين وقته والمدعي بنفسه فلو

(١) كسرقه من دار ابية او سرقه مصحف لتاويل القراءة فلا قطع فيها

(٢) اي المسلم والكافر

غابا او مانا فلا قطع ويقطع بكل ما هو من اعز الاموال ولا يوجد في دار الاسلام مباح الاصل غير مرغوب فيه لا بآلات لهو وصليب وشطرنج وباب مسجد ومصحف وصبي حر وعبد كبير وكتب ودفاتر شرعية او غير شرعية (وانظر المطولات) وطعام سنة فحطولا بخيانة في ودبة ونهب (١) واختلاس (٢) ونهب قبور ومال عامة او مشترك ومثل دينه ولو له ورجلا او زاندا عليه لصير ورته شريكا او من ذري رحم محرم (٣) او من زوجته او زوجها او عبد من سيده او عرسه او زوج سيده (٤) وللإمام قتل السارق سياسة وتقطع بين السارق من زنده (٥) وتحسم وجوباً الا في حر وبرد شديدين ويجلس ليتوسط الامر وثن زبته ومؤننه على السارق ورجله اليسرى من الكعب ان عاد فان عاد بعد حبس حتى يتوب ولا يقطع من قطعت ايمامه اليسرى او شلت او اصبعات منها او رجله اليمنى كذلك ولا يضمن قاطع اليسرى (٦) ولو عمداً اذا أمر بخلافه ولو قطعه احد قبل الامر والقضاء فعليه القصاص في العمد والدية في الخطأ وسقط القطع عن السارق وطلب المسروق المال لا القطع شرط القطع في اقرار وشهادة وكذا حضوره عند اداء الشهادة وعند القطع ولو سرق ورده قبل الخصومة الى مالكه او ملكه بعد القضاء او ادعى ملكه ولو لم يبرهن لم يقطع ولا غرم على السارق بعد القطع (٧) وترد العين لو قائمة ولو سرق في ولاية سلطان فليس لسلطان آخر قطعه واذا كان للسارق كفان في معصم ان تميزت الاصلية وامكن الاقتصار على قطعها والا قطعاً . وقطع الطريق هو السرقة الكبرى فمن قصده ولو بصراً ليلاً بغير سلاح او نهاراً بسلاح فهو معصوم على معصوم ولو ذمياً

(١) اخذ فمراً (٢) اختطاف علانية (٣) محرمة لا من جهة الرضاع (٤) وقامه في المطولات (٥) مفصل الرسغ (٦) ولو غير الحداد بعد الامر والقضاء (٧) لافرق بين هلاك واستهلاك قبل القطع او بعده

فأخذ قبل اخذ وقتل عزير وحبس حتى يتوب بظهور سيما الصلحاء وان اخذ
مالاً معصوماً واصاب كلاً نصاب قطع يده ورجله من خلاف (١) ان كانت
صحيح الاطراف وان قتل معصوماً ولو قتل لا يستوجب القصاص قتل حداً
وحرم عفو ولي عنه وان قتل واخذ قطع ثم قتل او صلب وقتل او فعل به
الثلاثة او قتل وصلب حياً يبيع تحت ثديه الابسر برمح تشهيراً له ويخضعه
به حتى يموت ويترك ثلاثة ايام ثم يدفنه اهله وبعد اقامة الحد عليه لا يضمن ما فعل
من قتل وجرح واخذ مال وتجري الاحكام على الكل بمباشرة بعضهم ولا حد
لوتا قبل مسكه (ومن تمام التوبة رد المال) او كان منهم غير مكلف او
اخرس او ذو رحم محرم من احد المارة او شريك مفاوض او قطع بعض المارة
الطريق على بعض ولاولي القود او الارش او العفو في هذه الحالات الست
والعبد والمرأة كغيرهما في حكم قطع الطريق ويجوز ان يقاتل دون ماله
وان لم يبلغ نصاباً ويقتل من يقائله عليه الحديث من قتل دون ماله فهو شهيد
ومن تكرر منه الخنق مرتين في المصر او غيره قتل به سياسة لسميه في الارض
بالفساد وكذا اللوطي والساحر والعراف والزندقي والسارق ونحوهم .

(١) اي يده اليمنى ورجله اليسرى

(٥٠ - كتاب الجنائيات)

بسم الله الرحمن الرحيم

القتل خمسة اضرب عمد وشبهه وخطأ وما جرى مجراه وبسبب فالاول ان
 يعتمد ضرب آدمي بالآلة تفرق الاجزاء كسلاح ومثقل من حديد وشبهه (كالصفر
 والرصاص والذهب) ومحدد من غير وابرة في مقتل وثار وبما لا تطيقه البنية
 كخشب عظيم وموجبه الاثم والقود عيناً (١) لا الكفارة (٢) والثاني ان
 يقصد ضربه بما لا يفرق الاجزاء وموجبه الاثم والكفارة ودية مغلفة على العاقلة
 لا القود (٣) وهو فيها دون النفس عمد والثالث خطأ في ظن الفاعل كأن يرمي
 شخصاً يظنه صيداً او حربياً او مرتدأ فاذا هو مسلم او ذمي وخطأ في نفس
 الفعل كأن يرمي غرضاً او صيداً فيصيب آدمياً والرابع كنهام القلب على رجل
 فقتله وموجبها (٤) الكفارة والدية على العاقلة وإثم دون اثم القتل في الخطأ (٥)
 والحامس كحافر بئر ووضع حجر في غير ملكه بغير اذن من السلطات
 او نائبه فقتل بسبب ذلك رجل وموجبه الدية على عاقلة دون الكفارة واثم
 والحفر والوضع في غير ملكه وكل ذلك يوجب حرمان الارث الا هذا لعدم
 قتله مباشرة . ويجب القصاص (٦) بقتل كل محقون الدم على التأبيد (٧)

(١) فلا يصير مالا الا بالتواضي صلحا ولو بمثل الدية او اكثر (٢) لانه
 كبيرة محضة وفي الكفارة معنى العبادة فلا ينطبقها (٣) لشبهه بالخطأ نظراً
 للآلة الا ان يتكرر منه فيقتله الامام سياسة (٤) اي الثالث والرابع (٥) دون
 شبهه لرفع القلم عن النائم (٦) وهو القود (٧) وهو مسلم او ذمي الا مستأمن
 او حربى

شرط ان يكون القاتل مكلفاً (١) وان تلتفي الشهادة بينها (٢) فيقتل الحر بالعبد وعكسه والمسلم بالذمي وعكسه لا هما بمستأمن بل المستأمن بمثله والعاقل بالمجنون والبالغ بالصبي لا أصل بفرعه (الا عند مالك اذا ذبح الاب ابنه) ولا سيد بعبيده او عبيد ولده او عبيد يملك بعضه ولا بعبيد الرهن حتي يجتمع العاقدان ولا حر بمكاتب (وعبيده وابنه) قتل عن وفاء ووارث وسيد وان اجتمعا (٣) فان لم يرثه غير سيده أقاد سيده كيف كان (٤) ويسقط فصاص ورثه على أصله لأن الفرع لا يستوجب العقوبة على أصله (٥) ولا قود بقتل مسلم مسلماً ظنه مشركاً بين الصفيين بل عليه كفارة ودية ان اختلط الصفتان وان كان في صف المشركين لم يجب شيء لسقوط عصمته قال صلى الله عليه وسلم من كثر سواد قوم فهو منهم حتى لو تشكل جني بما يباح قتله جاز قتله ولا قود الا بالسيف وان قتل بغيره فلو قاده بغير السلاح عزز وكان مستوفياً ولا يبي المعتوه القود والصلح لا العفو بقطع يده وقتل قريبه وتقيد صلحه بقدر الدية أو أكثر والا لم تصح ونجب الدية كاملة والقاضي كالأب وليس للوصي الا الصلح بقدر الدية وله القود في الاطراف لانه يملك بها مملك الاموال حتى يقص بالنكول في الطرف وللكبار القود قبل كبر الضمار (٦) الا اذا

(١) فلو جن قبل دفعه للولي انقلب دية وبقتل من قتل في افاقته (٢)
 كولد او ملك او قول اقلني (٣) لاختلاف الصحابة رضي الله عنهم في موته حراً او عبداً فاشتبه الولي وارتفع القود (٤) اي مات عن وفاء اولاً لان سيده هو الولي على كل حال (٥) كأب قتل اباً امرأته ولا وارث له غيرها فماتت ورث ابنه القود على ابيه فسقط (٦) لان كل ما لا يتجزأ اذا وجد سببه كاملاً ثبت لكل على الكمال كزلاية نكاح وامان ولو استوفاه بعض الاولياء لم يضمن شيئاً واذا عفا احد الاولياء فقتله بعضهم ان علم بالعفو وان عفو بعضهم

كان الكبير اجنبياً عن الصغير فلا يملك القود حتى يبلغ الصغير (١)، ولو قتل
القاتل اجنبي وجب عليه القصاص في العمد والدية على عاقلته في الخطا ولو قال
ولي القتل بعد قتل الاجنبي كنت امرته بقتله ولا بينة له لا يصدق ويقتل
الاجنبي ولو جرح انساناً ومات فاقام اولياء المقتول بينة انه مات بسبب
الجرح واقام الضارب بينة انه بريء ومات بعد مدة فتبينت ولي المقتول اولى
ولو قال المجرع لم يجرعني فلان ثم مات فليس لورثته الدعوى على الجراح
بهذا السبب (٢)، ولو سقاه سماً حتى مات فان دفعه اليه حتى اكله ولم يعلم به
فمات فلا قصاص ولا دية لكنه يحبس ويعزر وكذا ان دفعه له في شربة فشربه
ومات وان اوجره او اكرهه على شربه وجبت الدية وان قتله بمر (٣) يقتص
ان اصابه حد الحديد والا لا كالخنق والتفريق ولو قطع رجلاً او صغيراً وطرحه
قدام سبع فقتله فلا دية ولا قصاص ولكن يعزر ويضرب ويحبس الى ان يموت
ولو قطع عنقه وبقي من الحلقوم قليل وفيه الروح فقتله آخر فلا قود فيه ولو
قتله في النزع قتل به ، وان علم القاتل انه لا يعيش به ومن جرح رجلاً عمداً
فصار ذا فراش ومات اقتص منه الا ان يعفو المجرع او الاولياء وان مات
بفعل نفسه وزيد واسد وحية ضمن زيد ثلث الدية في ماله ان عمداً والا فعلى
عاقلته (٤) ويجب قتل من شهر سيفاً على المسلمين في الحال ان لم يمكن دفع
يسقط حقه بقاء والا لا (١) كعبد مشترك بين صغير واجنبي قتل اي العبد عمداً
(٢) وفي الخطا والمسالة بمجالها تقبل البينة ويسقط من الدية ثلثها لنفاذ الاسقاط
من الثالث (٣) ما يعمل في الطين (٤) لان بعضه هدر في الدارين وبعضه هدر
في الدنيا وبعضه معتبر فحما في ثلاثة اجناس فوجب بالمعتبر الثلث

ضرره الا به ولا شيء بقتله لو مكافأ (١) ولا يقتل من شهر سلاحاً على رجل ليلاً أو نهاراً في مصر أو غيره أو عصاً لبسلاً في مصر أو نهاراً في غيره ولو ضربه الشاهر فانصرف فقتله المشهور عليه أو غيره قتل به ومن دخل عليه غيره لبسلاً فاخرج السرفة فاتبه رب البيت فقتله فلا شيء عليه (٢) اذا لم يعلم انه لو صاح عليه طرح ماله وان علم فقتله مع ذلك وجب القصاص كالمغصوب منه اذا قتل القاصب (٣) ولو التجأ مباح الدم الى الحرم لم يقتل فيه ولم يخرج منه للقتل بل يمنع عنه الطعام والشراب حتى يضطر فيخرج من الحرم ثم يقتل خارجاً (٤) ولو أنشأ القتل في الحرم قتل فيه ولو قتل في البيت لم يقتل فيه وكذا في سائر المساجد صيانة لها عن مثل ذلك ولو قال اقتلني فقتله فلا قصاص وتجب الدية على عاقلته أو نفسه بحسب الآلة وكذا لو قال اقتل أخي أو ابني أو أبي أو قال اقتل عبدي أو اقطع يده ففعل فلا ضمان ولو قال اقطع عني أن تعطيني هذا الثوب ففعل وجب الارش لا القود وبطل الصلح وعفو الولي عن القاتل أفضل من الصلح والصلح أفضل من القصاص وكذا المجروح ولا تصح توبة القاتل حتى يسلم نفسه للقود والامام شرط استيفاء الحدود لا القصاص ولا يمنع التقادم الشهادة بالقصاص وبشبهة بأشارة آخرى وكتابتها ولا بد فيه من الدعوى ولو نظر في باب دار رجل ففعل الرجل عينه لم يضمن ان لم يمكن تنجيته من غير فقئها وان أمكنه ختم ولو أدخل رأسه فرماه بجحر ففقاها لا يضمن (٥) . والقود في كل ما يمكن فيه رعاية حفظ المائنة

(١) بخلاف الجمل الصائل ففيه القيمة لصاحبه على ما يبدو (٢) لقوله عليه السلام قاتل دون مالك وهو يعم القليل والكثير (٣) الا ألا يقدر المسلمون او القاضي على دفعه كما في زماننا (٤) ويقصص فيما دون النفس في الحرم (٥) وارى عدم للضمان في الكل لقوله عليه السلام لو ان امرأ اطع عليك بغير

فيقاد قاطع اليد عمداً من الفصل (١) وان كانت يده أكبر منها لاتخاذ
 المنفعة وكذا الرجل والمارن والاذن وعين ضربت فزال ضوؤها وهي قائمة
 يحمل على وجهه قطن رطب وتقابل عينه بمرآة بحمالة ولو قلعت لا ولاقود في
 فقى عين حوله ولو فقا اليمنى ويسرى الفاقى ذاهبة افتص منه وترك أعمرى
 والقصاص في كل شجة تراعى فيها المماثلة كموضحة ولاقود في عظم الا السن
 غير الزائدة وان تفاوتتا لاتخاذ المنفعة فتقلع ان قلعت (٢) وتبرد الى ان
 تتساويا ان كسرت (٣) وتأخذ الشنية بالشنية والذاب بالذاب لا الاعلى بالاسفل
 الا بمثله فلاقود في عضو الا بمثله ولاقود في طرفي رجل وامرأة وحر وعبد ولا في
 طرفي عبد (٤) وطرف المسلم والكافر سبان في القود للتساوي في الارش ولا
 قود في جائفة برئت (٥) ولسان (٦) وان كان القاطع اشل او ناقص الاصابع او
 رأس الشاج أكبر خير المجني عليه بين القود والارش وكذا اذا كان طرف القاطع او
 الضارب مغيباً ويسقط القود بموت القاتل لقوات المثل وبغزو الاولياء وصلحهم
 على مال ولو قليلا ويجب حالا عند الاطلاق وبصلح احدهم وعفوه ولمن بقي
 من الورثة حصته من الدية في ثلاث سنين على القاتل ويقتل جمع بمفرد ان
 جرح كل واحد جرحاً مهلكاً والا لا (٧) ويقتل فرد بجمع اكتفاء ان حضر
 = اذن فعذفته بحصاة وفقات عنه لم يكن عليك جناح ولا يعارضه قول عليه
 السلام في العين نصف الدية لاختلاف المورد (١) لامن نصف ساعد او ساق او
 قصبة انف لا متناع حفظ المماثلة (٢) او تبرد الى اللحم وهو احتياط لئلا تفسد
 اللثة فتنبعها غيرها (٣) مالم يسود الباقي والا فلا قصاص وان طلب المجني عليه
 استيفاء الكسر وترك السواد (٤) لاختلاف القيمة (٥) والا انتظر البرء او
 السراية فيفتقص (٦) لا ذكر بل بقطع من اصله وكذا الحشفة والشفة وان
 استقصاهما بالقطع لا مكان المماثلة (٧) كان كانوا نظارة او مغرين او معينين بامساك واحد

ولهم فأتى حضر ولي واحد قتل له وسقط حق البقية كموت القاتل ولو قطع رجلان يد رجل ان أخذنا سكيناً وامراها على يده حتى انفصلت فلا قصاص على واحد منها لانعدام المائثلة (١) وضمنا ديتهما بالسوبة وان قطع واحد يميني رجلين فلها قطع يمينه ودية يد بينهما ان حضرا فان احدهما وقطع له فلا آخر على القاطع نصف الدية ويقاد عبد أقر بقتل عمداً ولو بخطأ لم ينفذ على مولاه بل في رقبتة حين يعتق ولو رمى رجلاً عمداً فنفذ السهم منه الى آخر غمنا اقتص للاول وكان للثاني الدية على عاقلته واذا وقعت حية فدفعها عن نفسه فسقطت على آخر وهكذا ثم لست الآخر من فورها فعلى من قبله الدية (٢) والا لا ولو اشترك قاتل العمد مع من لا يجب عليه القود فلا قود على واحد منها ولو دخل بيته فرأى رجلاً مع امرأته او جاريته فقتله حل ولا قصاص اذا تعين القتل طريقاً في ازالته ولو المرأة مطاوعة قتلها ولو اكرها فلها قتله ودمه مدر وكذا الغلام ان لم يمكن التخلص منه بدون قتله ولو صاح رجل بصبي على حائط لانتقع فوقه لم يضمن ولو قال قع ضمن كما لو غير صورته فجن الصبي . ولو قطع يد رجل ثم قتله اخذ بالامرئ الا في الخطاين لم يتدخل بينهما برء فتجب دية واحدة وتجب حكومة عدل مع دية النفس في مائة سوط جرحته وبقي اثرها ثم مات لا ان ذهب الاثر ثم مات من عشرة بعدها بل تجب دية واحدة ومن قطع فعفا عن قطعه فمات منه ضمن قاطعه الدية فلو عفا عما يحدث منه او الجنابة فهو عفو عن النفس فالخطأ من ثلث ماله والعمد من كله (٣) وكذا الشجة ولو قطعت يده فاقتص منه فمات الاول قبل الثاني قتل به لسرايته ولو مات المقتص منه ذبيته على عاقلة المقتص له وضمنا الصبي على ابيه ووصيه

(١) لعدم المساواة في القيمة والمنفعة بخلاف النفس فأتى الشرط فيها المساواة في العصة (٢) دون الباقي (٣) لتعلق حق الورثة بالدية دون القود

ان مات من ضربها تاديباً كضرب معلم صبياً بغير اذن ابيه ومولاه ١١٥٠
وكزوج امرأة ضربها تاديباً . والقود يثبت للورثة ابتداء بطريق الخلافة دون
لورثة فلا يصير احدهم خصماً عن البقية في استيفاء القصاص (٢) فلو اقسام
جميعه بقتل ابيه عمداً مع غيبة اخيه لا يعيد فان حضر الغائب اعادها ثانياً لبقية
القاتل وفي الخطأ والدين لا يحتاج الى اعادة البيئة فلو برهن القاتل على عفو
الغائب فالآخر خصم لانقلابه مالا وسقط القود ولو اخبر ولياً قود بعفو اخيهما
فهو عفو للقصاص منهما ان صدقها القاتل والاخ ولا شيء له ولهما ثلثا الدية وان
كذبها فلا شيء . للمخبرين ولاخيهما ثلث الدية (٣) وان شهدا انه ضربه بشيء
جارج فلم يزل صاحب فراش حتى مات يقتص وان اختلف الشاهدان في الزمان
او المكان او الالة بطلت الشهادة ولو اقر كل انه قتله وقال الولي قتلتهما
جميعاً فله قتلتهما مملأهما باقرارهما ولو كان الاقرار شهادة لغت ولو صدقها لم يقتل
واحداً منها (٤) ولو شهدا بقتله خطأ وحكم بالدية فجاء المشهود بقتله حياً ضمن
العاقلة الولي او الشهود ورجعوا عليه والعمد هنا كالحط الا في الرجوع (فلا
يرجع الشهود على الولي لانهم اوجبوا له القود وليس بال) ولو شهدا على اقراره
او على شهادة غيرهما في الخطأ لم يضمننا وضمن الولي الدية في الصورتين للعاقلة
والمعتبر حالة الرمي (في حق الحل والضمان) لا الوصول فتجب الدية في ردة
الرامي اليه قبل الوصول لا باسلامه والقيمة بعنقه والجزاء على محرم رمي صيداً
فحل فوصل بخلاف العكس ولا يحل مارماه بجوسه فاسلم .

(١) والا لا (٢) بخلاف ماله ملك بطريق الورثة (٣) الخ ما في المطولات
(٤) لان تصديقه بانفراد كل بقتله اقرار بان الاخر لم يقتله (٥) تقدم في الزكاة انها التي
طعن في الثانية

(٥١ - كتاب الديات)

بسم الله الرحمن الرحيم

الدبة اسم الهال الذي هو بدل النفس او الطرف والارش امم الواجب فيها دونها ودية شبه العمد مائة من الابل مرة ارباعاً من بنت مخاض «١» وبنت لبون «٢» وحقة «٣» وجذعة «٤» وهي المغلظة لا غير وفي الخطأ اخماساً منها ومن ابن مخاض «٥» او الف دينار او الف دينار او ذشرة الاف درهم وكفارتها عتق مؤمنة فان عجز صام شهرين متتابعين ولا اطعام فيها لعدم ورود النص وصح عتق وضيع احد ابويه مسلم لا الجنين ودية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وما دونها والذمي والمستأمن والمسلم سواء وفي النفس والانف وما رنه وأرنقه والذكر والحشفة والعقل والشم والذوق والسمع والبصر واللسان ان منع النطق او اكثر الحروف ولحية حلفت لم تنبت «٦» وشعر الرأس كذلك «٧» وفي العيين والشفتين والحاجبين والرجلين والاذنين والانيبين «٨» وتديي المرأة وحلماتها واستئصال الالبتين وفرج المرأة من الجانبين الدية «٩»

(١) طعنت في الثالثة (٢) طعنت في الرابعة (٣) طعنت في الخامسة فيجب من كل صنف خمس وعشرون . (٤) من كل عشرون (٥) ويؤجل سنة فان مات برى . وفي نصفها نصف الدية وفيما دونه حكومة عدل (٦) أي اذا لم ينبت (٧) الحصيتين (٨) اذ في قطع طرف آدمي فوت جنس منفعه على او ازال جمالا على الكمال الدية لانه اتلاف النفس من وجه وقد قفى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية في اللسان والانف فقيس عليهما ما في معناهما .

وفي كل واحد من المزدوجة نصفها وفي اشفار العينين
 الاربعة الدية وفي كل ربعها وفي كل اصبع من اصابع اليدين او الرجلين
 عشرها ولكل سلاحي ثلث دية الاصبع الاسلامي الاربعة النصف وفي كل
 سن من الرجل خمس من الابل قيمة كل منها مائة درهم او خمسون ديناراً
 او خمسمائة درهم وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب نفعه كيد شلت وعين ذهب
 ضوؤها وصلب انقطع ماؤه وحكومة عدل بانلاف عضو ذهب نفعه ان لم
 يكن فيه جمال كاليد الشلاء او أرش كالملا ١٠٠ ان كان فيه جمال كالاذن
 الشاخصة من اطرش . والشجة في الوجه والرأس وفي غيرهما جراحة فيم احكومة
 عدل والشجاج عشرة الحارصة التي تحرس الجلد اي تحدشه والدامعة التي تظهر
 الدم كالدمع ولا تسيله والدامية التي تسيله والباضة التي تبضع الجلد اي تقطعه
 والمتلاحمة التي تأخذ في اللحم والسمحاق التي تصل الى السمحاق وهو جلدة
 رقيقة بين اللحم وعظم الرأس والموضحة التي توضح العظم اي تظهره والماشمة
 التي تهشم العظم اي تكسره والمنقلة التي تنقله بعد ما تكسره والآمة التي تصل
 الى ام الدماغ وهي جلدة فيم الدماغ اما الدامغة فهي التي تخرج الدماغ
 ويكون الموت بعدها عادة فهي قتل لا شج ففي الموضحة نصف عشر
 الدية لو غير اصلح والا فحكومة عدل لاث جلد انقص زينة وفي الماشمة
 عشرها وفي المنقلة عشر ونصف عشر وفي الآمة والجائفة التي تبلغ الجوف ثلثها
 فان نفذت الجائفة فثلثاها وفي باقي جراح الرأس حكومة عدل وهي ان يقوم
 المشجوع عبداً بغير هذا الاثر ثم معه فقدر التفاوت بين القبعتين يؤخذ من الدية
 في الحر ومن القيمة في العبد ولا قصاص الا في الموضحة عمداً وما لا قود فيه
 يستوي العمد والخطأ فيه وفي اصابع اليد الواحدة نصف الدية ولو مع الكف
 لانه تبع للاصابع ومع نصف ساعد نصف دية للكف وحكومة عدل انصف

الساعد وفي كف فيها اصبع او اصبعان عشرها او خمسها ولا شيء في الكف
وفي الاصبع الزائدة وعين الصبي وذكره ولسانه ان لم تعلم صحتها بنظر او
حركة او كلام حكومة عدل والا فكبالغ في عمد او خطأ وقفل ارش موضحة
اذهبت عقله او شعر رأسه في الدية وان ذهب سمعه او بصره او نطقه فلا ولا
قود ان ذهبت عيناه بل الدية ولا يقطع اصبع شل جاره (١) او قطع مفصله
الاعلى فثل ما بقي (٢) ولا يكسر نصف سن اسود باقيا (٣) ويجب الارش
كاملا على من اقاد سنه ثم نبتت او قلعها فردت الى مكانها ونبت عليها اللحم
وكذا الاذن ان الصقها فالتحمت لعدم عودها الى ما كانت عليه الا السن تقلع
فتنبت اخرى فيسقط الارش كسن صغير وكذا اذا التجم الشج او الجرح ولا يقاد
جرح الا بعد برئه وعمد الصبي والمجنون والمعتوه والمغمى عليه والسكران من
مباح لا حرام خطأ وعلى عاقلة الدية ولا كفارة ولا حرمان ارث ولو ضرب
صبي من صبي فانترعها انتظر بلوغ المضرور فان لم ينبت فعلى عاقلة الضارب
الدية وحكومة العدل لا تنعملها العاقلة . ومن ضرب بطن امرأة ولو كتابية
او مجوسية او زوجته فالقت جنيناً ميتاً حراً وجب على العاقلة غرة (٤) في
سنة فان القته حياً فمات فدية كاملة وان ميتاً فماتت الام فدية وغرة وان
ماتت فالقته ميتاً فدية فقط وان القته حياً بعدما ماتت وجب عليه ديتان كما لو
القته حياً وماتا وما وجب فيه ورث عنه وترث امه لا ضاربه وفي جنين الامة
الربيق نصف عشر قيمته ذكراً وعشر قيمته انثى في مال الضارب حالاً فاته
حرره سيده بعد ضربه فالقته فمات ففيه قيمته حياً للمولى (٥) ولا كفارة في
الجنين ولو وقع ميتاً وان خرج حياً ثم مات فعليه الكفارة وما استبان بعضه
(١) بل يجب ارشها كاملا (٢) بل دية المفصول وحكومة الباقي (٣) بل
كل دية السن (٤) نصف عشر الدية (٥) لا ديته لان العبرة لحالة الضرب

حلقه (١)، كنام (٢)، وضمن الغرة عاقلة امرأة اسقطته ميتاً عمداً بدواه او فعل (٣) بلا اذن زوجها (٤)، وفي جنين الهيمة ما نقصت الام (٥)، ولو اخرج الى طريق العامة كنيفاً او ميزاباً او جرسناً (٦) او دكاناً جاز ما لم يضر بالعامه والامام الذي ولاه الخليفة ان يقطع انساناً من طريق الجادة ما لم يمر بالماره ولكل من اهل الحصومة (٧) منعه ومطالبته بنقضه بعده اذا بنى لنفسه بغير اذن الامام ولم يمكن للمطالب مثله وان المسلمين كرسجد ونحوه فلا وان اضر بالعامه لم يجوز احداثه لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار وعلى هذا القعود في الطريق ليسع وشراء ان لم يضر جار والا لا وفي غير التنافذ لا يتصرف باحداث شيء اضر به لم يضر الا باذنهم لانه كالمملك الخاص بهم فان مات احد بسقوطها عليه قد يثبته على عاقلته ولو جلس في مسجد لا للصلاة فغضب به احد ضمن وما تعمده وجل المرور فيه بما فعل بطريق العامة فلا ضمان . ولو مال حائط الى طريق العامة ضمن ربه ما اتلفه ان طالبه بنقضه من هو من اهل الطلب (٨)، ولم ينقضه لا يضمن من يسكنه او اشتراه بعد الاشهاد وان مال الى دار انسان (٩) فالطلب اليه (١٠)، لا الى الطريق وان بنى ما تلا ابتداء ضمن بلا طلب والاشهاد على الحائط اشهاد على النقص (١١)، وان عثر بقتيل مات بسقوط الحائط لا لا يضمن ولا يصح الاشهاد قبل ان يبي الحائط (١٢) وتقبل فيه شهادة رجل وامرأتين . والمرور بطريق المسلمين مباح شرط السلامة فيما يمكن الاحتراز

(١) كشعر وظفر (٢) فيما ذكر وفي عدة ونفاس (٣) كضربها بطناً (٤) والا فلا (٥) والا لا (٦) كبرج وجذع (٧) وهو الحر البالغ العاقل ولو ذمياً (٨) ولو ذمياً او مكاتباً او صبيحاً او عبداً اذن له بها بالحصومة وليه او حوله (٩) مالك او ساكن (١٠) فيصح تأجيله او ابرأؤه من الجناية (١١) فلو عثر به انسان ضمن (١٢) يضاف ويهم بالسقوط

عنه فيضمن الراكب ما وطئت دابته وما اصابته ولو في ملكه لم يضمن ربه الا في وطئها وهو راكمها ولو في ملك غيره باذنه فكملكه والا ضمن لا ما نفعت بذنبها او رجلها او عطف بروتها او يولها (١) او ثرت من غمار او حصى (٢) حوضين السائق والقائد ما ضمن الراكب وعليه الكفارة لا عليها ان كانوا معاً وضمن كل فارس او راجل دية الاخر ان اصطدما وماتا منه لو حرين ولو عبيدين هدر دمهما في العمد ولو تجاذبا الحبل فمن وقع على القفا هدر ومن على الوجه فغلى على عاقلة صاحبة ديته ولو قطع انسان الحبل بينهما فوفعا على القفا فغلى عاقلة القاطع ديتها ومن ساق بهيمة بعد ان ارسلها فاصابت من فورها ضمن وان ارسلها ولم يسبقها او طيراً مطلقاً او انفلتت دابة هدر ما اصابته من نفس ومال لبلا دناراً (٣) كما لو جمحت به ولم يقدر على ردها ومن ضرب دابة او تخمها ضمن هو لا الراكب الا ان ينقطع ثر النخس وفي فتق عين دجاجة او او شاة ما نقصها وفي عين بقرة جزار وجزوره وحمار وبغل وفرس ربع القيمة لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك . ولو جنى عبد خطأ في النفس ومطلقاً في غيرها دفعه مولاه بها فيملكه وليه او فداء بارشها حالاً فان فداء فيجنى بعد ذلك فكلازل وان جنى جنايتين دفعه بها الى وليها او فداء بارشها واذا احدث به تصرفاً بعجزه عن الدفع عالماً بالجزاية اختار الفداء فان غير عالم بها ضمن الاقل من قيمته ومن الارش ولو اتلف العبد الجاني اجنبي فعليه قيمة واحدة لمولاه وتباع المأذونة مع وادها في الدين وان قال قطعت يدك وانت امتي فقالت جل بعد العتق فالقول لها وكذا فيما اخذه منها الا الجماع والغلة ودية العبد قيمته ما لم تبلغ دية الحر فنقص عشرة دراهم من كل من دية الرجل والمرأة وفي الغصب تجب القيمة بالغة ما بلغت وما قدر من دية الحر قدر من ديته ولو قطع يد

(١) فلو اوقفها لغيره فبالت ضمن (٢) الا ان يكون كبيراً لامكان

الاحتراز (٣) لقوله صلى الله عليه وسلم جرح المعجب جبار

عبد فحرره سيده فسرى فمات منه وللعبد ورثة غير المولى لم يقتص منه لاستتباعه من له الحق والا اقتص منه ولو فقا رجل عبي دفع مولاه عبده واخذ منه قيمته او امسكه ولم يأخذ النقصان ولو جنى مديرو ام ولد ضمن السيد الاقل من قيمته والارش وان اعتق المديرو وقد جنى جنائيات لم يلزم المولى الا قيمة واحدة علم بالجرايات ام لا ولو قطع يد عبده فغصبه رجل فمات منه ضمن الغاصب قيمته اقطع وان قطع يده ولو في يد غاصب فمات يرى لانه اتلفه فيبعد مسترداً ولو غصب عبد محجور مثله فمات في يده ضمن فيبيع فيه ان ثبت الغصب بالبيئة ولو غصب رجل صبياً حراً لا يعبر عن نفسه (١) فمات في يده لم يضمن الا بنسبته بالقل لمكان الصواعق والحيات فمات منها فديته على عاقلة الغاصب ولو غصب صبياً فغاب عن يده حبس الغاصب حتى يجيء به او يعلم بموته ولو امر خنانا ليختن صبياً فقطع حشفته فمات الصبي منها فعلى عاقلة الحثان نصف الدية وان لم يمت فعلى عاقلة الدية كلها (٢) كمن حمل صبياً على دابة وقال اتسكها فسقط الصبي ولم يكن منه تسبير (٣) فمات كان على عاقلة من حمله ديبته كان الصبي بمن يركب مثله ام لا كصبي اودع عبداً فقتله فان اودع طعاماً فأكله لم يضمن لانه سلطه عليه . ولو مات وبه جرح او اثر ضرب او خنق او خروج دم من اذنه او عينه ووجدوا او اكثر بدنه في محلة (٤)

-
- (١) اي ذهب به بغير اذن وليه لان الحر ليس بمال حتى يغصب حقيقة (٢) لان الموت حصل بفعلين مأذون فيه وغير مأذون فيه ولما يرى جعل قطع الجلدة المأذون فيه كأن لم يكن فبقي قطع الحشفة فنصف الدية في الاول دون الثاني وهو بما يلغز به فيقال اية جناية اذا مات المجني عليه منها وجب نصف الدية واذا يرى وجبت الدية (٣) فلو سيرها بحيث يعرفها انقطع التسبب به هذه المباشرة بالحادث (٤) لئلا تتكرر القسامة

ولم يعلم قاتله وأدعى إليه القتل على أهلها أو بعضهم حلف خمسون رجلاً يختارهم
 الولي بقول كل منهم بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلاً وهي القسامة ولا يحلف الولي
 ثم قضى على أهلها بالدية أو وقعت الدعوى بقتل عمه وإن بخطأ فعلى عواقبهم
 وإن لم يتم العدد كره الحلف عليهم ليم نخسب بيننا (١) ومن نكل منهم جلس
 حتى يحلف على الوجه المذكور هنا ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبيد
 لأنهم ليسوا من أهل النصر ولا قسامة ولا دية في ميث لا أثر به لأنه ليس بقتيل
 وكذا من خرج منه الدم من مخرج معتاد كفم وأنف أو وجد نصفه أو أقل
 ولو مع الرأس (٢) أو على رقبته حية ملنوية وماتم خلقه ككبير وإن ادعى
 الولي على واحد من غير أهل لمحلة سقطت القسامة عنهم وعد أبواه وعلى معين
 منهم لا ولو وجد قتيل على دابة ضمت عافلة السائق أو القائد أو الراكب
 منفردين أو مجتمعين وإن لم تكن الدابة لهم لأنه في أيديهم وإن مرت دابة
 عليها فتيل بين قريتين أو قبيلتين فعلى أقربها ولو بشتر شرط مماع الصوت من
 قبلهم وإن وجد في مكان مملوك فالقسامة على الملاك والدية على عواقبهم وإن
 مباح لكنه في أيدي المسلمين ولا يسمع منه الصوت (٣) تجب الدية في بيت
 المال والدية والقسامة على أهل الحطة الذين خط لهم الامام أول الفتح ولو بقيه
 واحد درن السكان والمشتريين فإن باعوا كلهم فعلى السكان والمشتريين حينئذ وإن
 في الفلح فعلى من فيها من الركاب والملاح وكذا العجلة وفي مسجد لمحلة وشارعها
 الحاص على أهلها وفي سوق مملوك على الملاك وفي غير المملوك وفي الشارع
 الأعظم والسجن والجامع لا قسامة والدية على بيت المال إن كانت فائبة عن
 (١) لا إن تم وأراد الولي تكراره (٢) أي كان الرأس وما وجد منه
 نصفاً لثلاث تكرار القسامة (٣) ولا وجب على أقرب محلين أو قريتين لوجوبه
 النصر وقد مر

الغلات والا فعلى اقرب المحلات اليه وهدر لو في بيرة او وسط الفرات وفي نهر
حفير (١) على امله وان التقى قوم بالسيف فأجلوا عن قتيل فعلى اهل المحلة
الا ان بدعي الرلي على اولئك او على معين منهم والقبيلة كالمحلة في القسامة.

(٥١ - كتاب المعادل)

بسم الله الرحمن الرحيم

المعادل الديات (٢) والمعاقلة اهل الديوات لمن هو منهم فعليهم كل دية
وجبت بنفس القتل (٣) تؤخذ من عطاياهم او ارزاقهم (٤) في ثلاث سنين فان
خرجت العطايا في اكثر او اقل اخذ منه وان لم يكن من اهل الديوان فعاقلته
قبيلته تقسم عليهم في ثلاث سنين ولا يؤخذ من كل في السنة اكثر من درهم
وثلاث فان لم تسع القبيلة ضم اليها اقرب القبائل نسبا على ترتيب العصابات
والقاتل كاحدم ولو امرأة او صبي او مجنون او عاقلة المعتق قبيلة سيده ويعقل
عن مولى الموالاة مولاة ولا تعقل عاقلة جنسية عبد ولا عمد (في النفس او
الطرف) ولا مالزم بصلاح او اعتراف ولا ماديون نصف عشر الدية ولا حكومة
عدل ولا جنابة في دار الحرب الا ان يصدقوه في افراره او تقوم البيعة وان

(١) تستحق به الشفعة (٢) جمع معقولة بمعنى الدية لانها تعقل الدماء عن

السفك (٣) لا ما انقلب مالا بصلاح او شبهه كقتل الاب ابنه (٤) الرزق ما
يفرض في بيت المال قدر الحاجة والعطاء يفرض كل سنة لا بقدرها بل بصبره
وعنايه في امر الدين

قتل حر عبداً خطأ فديته على عاقلته ولا بدخل في العاقلة صبي ولا امرأة او مجنون اذا لم يتناصروا مالم يكونوا قاتلين (١) ولا يعقل كافر عن مسلم ولا عكسه ويتعاقل الكفار فيما بينهم وان اختلفت لهم ان تناصروا لان الكفر كله ملة واحدة واذا لم يكن للقاتل عاقلة (٢) فالدية في بيت المال اذا كانت مسلماً ومن له وارث معروف ولو بعيداً او محروماً بوق او كفر لا يعقله بيت المال ولا عاقلة للمعجم (٣) الا بالنناصر (٤) وحيث لا قبيلة ولا تناصر فالدية في بيت المال او في مال القاتل عند عدم انتظامه او عدم وجوده .

(٥٣ - كتاب الوصايا)

بسم الله الرحمن الرحيم

الوصية قلبك مضاف الى ما بعد الموت عينا او ديناً وهي واجبة بالواجبات مباحة لغني مكروهة لمنهي مستحبة لغير ذلك وسببها سبب التبرعات وهو تحصيل ذكر الخير في الدنيا والوصول الى الدرجات العليا في العقبى وشراؤها كون الموصي اهلاً للتملك (٥) وعدم استغراقه بالدين وكون الموصى له حياً وقتها (٦) وغير وارث وقت الموت ولا قاتل والموصى به قابلاً للتملك قبل

-
- (١) كما مر (٢) كقبط وحربي اسلم (٣) المعجمي غير العربي وان كان فصيحاً (٤) بنحو الحرف ان كان بها تناصر (٥) فلم تجز من صبي ومجنون ومكانب الا ان يضيف الى عتقه (٦) راو تقدراً كالحمل

موت الموصي (١) وركنها قوله اوصيت لفلان كذا وما يجري مجراه وحكمها كون الموصى به ملكاً جديداً للموصي له وتجوز بالثالث الاجنبي وان لم يجز الوارث لا بالزيادة الا ان تجيز الورثة بعدم موته وهم من اهل التصرف ونذبت باقل من الثلث ولو عند استغناء كل بحصته كتركها عند عدمه وتؤخر عن الدين وصحت بالكل عند عدم ورثة (٢) ولما لو كره ثلث ماله وتكون وصية بعته (٣) وبدرهم او دينار مرسل لا وصحت للحمل وبه ان ولد لاقل من ستة اشهر من وقتها وبالإمامة الاحتمل ومن مسلم لذمي وعكسه لا لحر في داره وان اجاز الورثة (٤) ولا لوارثه وقائله بإشارة (٥) الا باجازة ورثته او يكون القاتل صيباً او مجنوناً او لم يترك له وارث ماله ولا من صبي غير مميز او مميز (الا في تجهيزه او دفنه وتراعى فيه المصلحة) وان مات بعد الادراك او اضاعها اليه ولا من عبد ومكاتب وان ترك وفاء الا اذا اضاعها الى العتق ولا من معتقل اللسان بالاشارة الا اذا امتدت عقلته حتى صارت له اشارة معمودة فهو كاخرس وقدر بسنة وانما يصح قبول الوصية بعد موت الموصي (٦) فبطل قبولها وردها قبله الا اذا مات موصيه ثم مات هو بلا قبول فهي لورثته بلا قبول والموصي الرجوع عنها بقول صريح او فعل يقطع حق المالك عن الغصب وتصرف يزيل ملكه وبطل اقراره ووصيته وهبته لابنه ان اسلم او اعتق بعد ذلك وهبة مقعد ومفلوج وأشل ومسلول من كل حاله ان طال مدته سنة ولم يخف موته منه والا فمن ثلثه واذا اجتمعت

(١) فالوصية بما تلد اغنامه لا تجوز لانه لا يقبل التملك حال حياة الموصي بعقد من العقود (٢) ولو حكما كما تنامن (٣) من ثلث ماله والا سعى فيما بقي وما فضل من الثلث فله (٤) انهمينا عن يوم (٥) لاتسببها (٦) لان او ان ثبوت حكمها بعد الموت

الوصايا قدم الفرض وان أخره الموصي فان تساوت قوة قدم ما قدم اذا ضاق
عنها الثلث ولو اوصى بحجة الاسلام احيى عنه راكباً من بلده ان كفت نفقته
والامن حيث تكفي وان مات حاج في طريقه واوصى بالحج عنه يحج من بلده راكباً
ان بلغت نفقته ذلك والامن حيث تبلغ ولو اوصى مريض ثم برى ثم مرض بعد مدة
فوصاياه باقية ان لم يقل ان مات من مرضي هذا فقد اوصى بذلك وتبطل بالجنون المطبق
سنة اشهر وتبطل الوصية بعارية بيته من فلان او سقاية الماء شهراً في الموصى
او في سبيل الله وجازت بنحو الحنطة لرجل والتمن لآخر . واذا اوصى لكل
من رجلين ثلث ماله ولم تجز الورثة فهو بينهما نصفين (١) وان ثلث وسدس
فهو بينهما ثلاثاً ومثل نصيب ابنه صحت (٢) ونصيبه لا يجزء او سهم من ماله
يقال للورثة اعطوه ما سئتم وان قال سدس مالي لفلان ثم قال ثلثه واجازوا
فله الثلث وفي سدس مالي مكرراً سدس ولو هلك ثلثا متجدد الجنس فالباقي
للموصى له وفي مختلف الجنس له ثلث ما بقي والمات او الممدوم لا يراحم غيره
لعدم استحقاقه ومن دخل الوصية ثم خرج افقد شرط لم يوجب زيادة الآخر (٣)
ومن لم يدخل في الوصية لفقد الاهلية فالكل الآخر ولو اوصى بثلاث ماله لزيد
والمساكين فله نصفه ولهم نصفه وله حرفة لمسكين واحد ولو اقر احد الابنين
بعد القسمة بوصية ابيه بالثلث صح اقراره في ثلث نصيبه . والعق حال الصحة
من كل ماله وفي مرض موته من موته والمضاف الى الموت من الثلث وان
كان في الصحة ومحاباته (٤) وهبته ووقفه وضمائه كذلك ويتراحم اصحاب
الوصايا في الضرب ولا يسعى العبد ان اجيز وان حابي وحرد وضاق الثلث
عنها فالحمالة احق وبمكسه استويا ووصيته بان يعتق عنه هذه المائة عبد لا تنفذ
بما بقي ان هلك درهم بخلاف الحج وتبطل الوصية بعق عبده ان جنى بعد
(١) وكذا ان يجمع وثلث (٢) فيزاد مثل نصيبه على سهام الورثة
(٣) اي اذا اوصى بثلاث ماله لفلان وفلان (٤) بيع عبد قيمته مائتان بمائة

موته فدفع وان فدى العبد الورثة لا ولو ادعى الرجل ديناً على الميت والعبد
عتقاً في الصفة ولا مال له غيرهما فصدقها الورثة يسمى العبد في قيمته وتدفع
الى الغريم وجاره من اصدق به وصهره كل ذي رحم محرم من عرسه شرط
موته وهي منكوحته او معتدته من رجعي وختنه زوج كل ذي رحم محرم منه
واعله زوجته وآله اهل بيته وقبيلته التي ينسب اليها ويدخل فيه كل من ينسب
اليه من قبل آباءه الى اقصى اب له في الاسلام «١» الاقرب والابعد والذكر
والانثى والمسلم والكافر والصغير والكبير والغني والفقير فيه سواء ولا يدخل
فيه اولاد البنات والاخوات ولا احد من اقارب امه لان الولد ينسب لامه
وجنسه اهل بيته «٢» وان اوصى لافاربه او لارح امه وانسابه فهي للاقرب
فالاقرب من كل ذي رحم محرم منه «٣» وتكون اللاتين فصاعداً والعمات
اقرب من الخالين ولو له عم وخالان فله النصف ولهما النصف ولو عم واحد فله
النصف ورد النصف المورثة ولو عم وعممة استويا ولو انعم المحرم بطلت الا اذا
عين الاسفل او الاعلى قبل موته ولا يدخل المديون وامهات الاولاد لعنتهم
بعده ولو اوصى الى الفقهاء فهم من يدقق النظر في المسائل الشرعية وان علم
ثلاث مسائل مع أدائها ولا تبطل الوصية بتطيين القبور بل بقراءة القرآت
وضرب القبة عندها وصحت الوصية بخدمة عبده وسكنى داره مدة معلومة
وأبدأ «٤» وبغلتها فان خرجت الرقبة من الثاثة سلمت اليه والاقسمت الدار
اثلاثاً وتمايز العبد كذلك وليس للورثة بيع ما في ايديهم منها «٥» وليس له
(١) سوى الاب الاقصى لانه منسوب اليه (٢) وكثيراً ما ذكر هنا تغيير
فيه العرف فيعتبردون للغة (٣) لا يدخل الوالدان والولد (ولو ممنوعين بكفر
او رق) ولا الوارث (٤) ويكون محبوساً على ملك الميت في حكم المنفعة
(٥) لا حال ظهور مال آخر او خراب ما في يده فيزاحمهم في باقيها

الخلاف في الوصية من خدمة وسكنى الى اجارة وبالعكس ولا اخراجه الا
لبله (أي العبد) لن خرج من الثلث والا فبإذن الورثة ويموت الموصى له
في حياة الموصي بطلت وبعد موته (١) يعود الى الورثة وبشجرة بستانه وفيه
ثمرة له هذه الثمرة وان زاد ابدأ فله ما يربدها ايضاً كغلة بستانه وكما لو لم يكن
فيه ثمرة ولو اوصى بشيء للمسجد لم تجز الوصية الا ان يقول بنفق عليه ولو قال
لفلان او فلان بطلت لجهة الموصى له وتجوز وصية الذمي باهوقرية عندهم وعندنا
او عندهم فحسب وبطلت بما ليس قرية عندنا وعندهم او بما هو قرية عندنا فقط وجاز
وصية مستأمن لا وارث له هذا بكل ما له لمسلم او ذمي ووصية المرتد موقوفة
والمرتدة كذمية لعدم قلما والوصية المطلقة (٢) لا تحل لغني وان عمت (٣)
ولو خصت به او باغنياً محصورين حلت لصحت تملكهم حينئذ وكذا الوفاق
ولو اوصى بثلاث ماله للصوات جاز للموصي صرفه لغير الاصول والفروع من
الورثة المحتاجين ويجوز التصرف في الوصى به قبل قبضه (كبيع دار اوصى له
بها) ولو اوصى الى زيد (٤) وقبل بعلمه (٥) صح فان رد بعلمه ارتد والا لا
ثلاً يصير الميت مغروراً من جهته ويصح اخراجه عنها بعد قبوله ولو في غيبته
فان سكنت الموصى اليه فمات فله الرد والقبول ولزم ببيعه شيئاً من التركة وان
جهل بكونه وصياً (وانما يكون العلم بالعزل باحد شطري الشهادة) لا افظها)
وهما العدد او العدالة باخبار عدل او فاسق صدقه او مستورين او فاسقين
كاخبار السيد بجناية عبده والشفيع والبكر بالنكاح والمسلم الذي لم يهاجر
بالشرائع اما الاخبار بالتوكيل فيصح ولو من يميز او فاسق بخلاف التوكيل
وان سكنت ثم رد بعد موته ثم قبل صح الا اذا انفذ قاض رده فلا يصح قبوله

(١) اي الموصى له بنحو الخدمة (٢) كثلث مالي وصية او كذا منه وصية
(٣) كقوله بأكل منها الغني والفقير (٤) اي جعله وصياً (٥) اي الموصي

عد ذلك ولو ارصى الى عبد غيره وصي وفاسق بدلهم القاضي غيرهم واث
صحت الوصية ولو بلغ الصبي وعق العبد واسلم الكافر وتاب الفاسق لم يخرجهم
القاضي عنها وصح الى عبده اذا كانت ورثته صغاراً والا لا ومن عجز عن القيام
بها (١) ضم القاضي اليه غيره ولو ظهر للقاضي عجزه أصلاً استبدل غيره به ولو
عزله القاضي مع أهليته لها نفذ وان أثم وبطل فعل احد الوصيين (٢) الا باجازه
الآخر (٣) وان مات احدهما فاث ارصى الى الحي او آخر فله التصرف في
التركة وحده في الحالة الاولى ولا يوصى ضم القاضي اليه غيره ووصي الوصي
وصي في الترتين ونصح قسمة الوصي ثانياً عن ورثته كبر رغب مسافة سفر
او صغار مع الموصى له ولا رجوع للورثة على الموصى له ان ضاع قسطهم مع
الوصي وقسمته عن الموصى لهم لانصح فيرجع بثالث ما بقي اذا ضاع قسطه مع
الوصي لانه كالشريك ولا يضمن الوصي لانه أمين ولو افترض الميت شيئاً من ماله
للحج فضاع بعد موته لا ينج عنه بثالث ما بقي لانه عنه فاذا هلك بطلت (و كذا
لو اخرج القاضي الثلث للفقراء فلم يعطهم حتى هلك ملك من ماله والثلثان للورثة)
وصح احتيال الوصي بمال اليتيم لو خيراً (٤) وبيعه وشراؤه من اجني بما يتغابن
الاس فيه (٥) ولو زاد الوصي على كفن مثله في العدد ضمن الزيادة وفي القينة
وقع الشراء له وضمن ما دفع مال اليتيم ولو دفع المال الى اليتيم قبل ظهور ورثته (٦)

(١) لا بمجرد اخباره (٢) كالتولين ولو ايصأه اكل على انفراد (٣)
الا بشراء كفنه وتجهيزه والخصومة في حقه وشراء حاجة الطفل والانهاب له
واعتاق عبد معين ورد وديعة وتنفيذ وصية معينين وبيع ما يخاف تلفه وجمع
اموال ضائعة الخ (٤) بان كان الثاني املاً (٥) هذا كله في المنقول (٦) ولو ظهر
ورثته قبل البلوغ وذلك بالبيينة لم يضمن

ولو بعد البلوغ فضاء ضمن وجاز بيع الوصي على الكبير الغائب في غير العقار ولا يتجر الوصي بمال اليتيم لنفسه وجاز لليتيم ولا يجوز اقراره بدين على الميت ولا بشيء من تركته انه لفلان الا ان يكون المقر وارثاً فيصح في حصته ووصي ابي الطفل احق بماله من جده والا فالجد وليس للجد بيع العقار والعروض لقضاء الدين وتنفيذ الوصايا (بل لقضاء الدين على الارلاد) بخلاف الوصي (الله ذلك) وبطلت شهادة الوصيين لو ارث صغير بمال او كبير بمال الميت وصحت بغيره ولو شهد الوصيان ان الميت اوصى لزبد معها لفت « ١ » الا ان يدعي زبد ذلك ويرجع الوصي اذا نفذ الوصية من مال نفسه كركيل ادى الثمن من مال نفسه والوصي يشتري كسوة للصغير او ينفق عليه من مال نفسه او يقضي دين الميت الثابت شرعاً او يكفنه من مال نفسه ويقبل قول الوصي فيما يدعيه من الاتفاق بلا بينة « ٢ » وصي القاضي كوصي الميت « ٣ » ولو قبل الرصاية ثم اراد عزل نفسه لم يجز الا عند الحاكم وللوصي المحتاج الاكل والركوب بقدر الحاجة وله ان ينفق في تعليم القرآن والادب ان تأهب لذلك والا انفق بقدر تعلم القراءة الواجبة ويملك الاب لا الجد قسمة مال مشترك بينه وبين الصغير بخلاف الوصي ويملك الاب والجد بيع مال احد طفليه الآخر بخلاف الوصي ولو باع الاب او الجد مال الصغير من الاجنبي بمثل قيمته جاز اذا لم يكن فاسد الرأي والا لم يجز في المنقول والعقار ولو اشترى لطفله ثوبا او طعاماً واشهد انه يرجع به عليه يرجع لوله مال والا لا لوجوب النفقة عليه حيثئذ وكذا ان اشترى له عبداً او داراً له مال ام لا .

- (١) لا ثباتها لانفسها معيناً ولكن يضم القاضي ثلثاً لها وجوباً لاقراراً
(٢) الا في ثنتي عشرة مسألة (٣) الا في ثمن مسائل تعرف من المطولات هي والتي سبقتهما

(٥٤- كتاب الخنثى)

بسم الله الرحمن الرحيم

الخنثى من له فرج وذكر او عري عنها فسان بال من الذكر فغلام او من الفرج فانثى وان منها فأحكم للاسبق فان استويا فمشكل ولا تعتبر الكثرة فان بالغ وخرجت لحبته او وصل الى امرأة او احتلم كما يحتلم الرجل فرجل وان ظهر له ثدي او ابن او حاض او حمل او امكن وطؤه فامرأة وان لم تظهر له علامة او تعارضت العلامات فمشكل يؤخذ في امره بما هو الاحوط فيقف بين صفي الرجال والنساء في الصلاة واذا راقق (١) تبتع له امة تختنه من ماله لتكون امته او مثله ويكره ان يختنه رجل او امرأة لاحتمال نظر الجنس لخلاف جنسه (٢) وان لم يكن له مال فعن بيت المال ثم تباع ويكره له (٣) لبس الحرير والحلي ولا يخلو به غير محرم ولو قبله رجل ثبتت حرمة المصاهرة ولا يسافر بغير محرم ولا يقبل قوله بعد تقرر اشكاله انا رجل او امرأة ولو مات قبل ظهور حاله لم يغسل ويمم بالصعيد ولا يحضر غسل ميت وندب تسجية قبره وبوضع لرجل بقرب الامام ثم الخنثى ثم المرأة اذا صلى عليهم وله اقل النصيبين في الميراث (٤) .

(١) والا للرجل ختنه لانه لاعورة للصغير جداً ثم قبل ودبره ما لم يشته ثم تغلظ الى عشر سنين ثم كيبالغ (٢) ولا ضرورة اليه لسنية الختات (٣) حذرآ من الوقوع في الحرام لو ظهر رجلاً (٤) فلو مات ابوه وترك معه ابناً فله سهمان وللخنثى سهم وان ترك زوجاً وأماً وشقيقة هي خنثى مشكل فله السدس عن انه صبة ذكر لانه الاقل ولو قدر انثى اسكانه النصف وعالت الى ثمانية

(٥٥ - كتاب الفرائض)

بسم الله الرحمن الرحيم

الفرائض علم باصول من فقه وحساب تعرف حق كل من التركة والحقوق خمسة
التجهيز (١) والدين المطلق او المتعلق بالعين والوصية والميراث فيبدأ من تركه الميت بما
يتعلق به حق الغير بعينها كالرهن والعبد الجاني والمأذون ثم بتجهيزه من غير نقير
ولا تبذير ثم بدينونه التي لها مطالب من جهة العباد يقدم دين الصحة على دين
المرض ان جهل سببه (٢) ثم بوصيته المعينة (٣) من ثلث ما بقي ثم بقسم الباقي
بين ورثته يستحق الارث ولو لمصحف يرحم ونكاح صحيح (٤) وولاء
فيبدأ بذوي الفروض ثم العصباء النسبية فالنسبية (٥) ثم الرد على ذوي
الفروض النسبية بقدر حقوقهم ثم بذوي الارحام ثم مولى المولاة ثم المقر له بنسب
يثبت ثم الموصى له بما زاد على الثلث ثم في بيت المال لا ارثا واكن فيئاً للمسلمين
وموانعه الرق ولو نافصاً (٦) والقتل الموجب للقوط او الكفارة (٧) واختلاف
الدين اسلاماً وكفراً (٨) واختلاف الدار بين الكفار حقيقة (٩) او حكماً (١٠)

(١) هو من تغسيل الميت وتكفينه الى دفنه (٢) والادسيان ودين الله تعالى ان
اوصى به وجب من ثلث الباقي والا فلا (٣) اما المطلقة فتشيع في التركة فيكون
الموصى له شريك الورثة لا مقدماً عليهم (٤) فلا توارث بفاسد او باطل (٥)
وهو المعتق وعصبته الذكور لانه لبس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق
من اعتقن كما في الحديث الشريف (٦) كمكاتب ومبعض (٧) وان سقطا لحرة
الابوة (٨) وتوارث الكفار فيما بينهم وان اختلفت ملتهم لان الكفر كله مله
واحدة (٩) كجبري وذمي (١٠) كمتان وذمي او حربيين من دارين مختلفين -

فللزوجة فصاعداً الثمن مع ولد او ولد ابن « ١ » وان سفل والربع عند عدمها
والربع لزوج فاكتر مع احدهما والنصف عند عدمها والاب والجد الصالح « ٢ »
السدس مع ولد ار ولد ابن والتعصيب المطلق عند عدمها والتعصيب والفرض
مع البنت او بنت الابن والام السدس مع احدهما « ٣ » او مع اثني من
الاخوة او الاخوات فصاعداً ولو مختلفين « ٤ » والثالث عند عدمهم وثالث
الباقى مع الاب او احد الزوجين وللجدة الصحيحة « ٥ » فصاعداً « ٦ » ولبنت
الابن مع البنت الواحدة « ٧ » وللأخت لاب فاكتر مع الأخت الواحدة
لابوين « ٨ » والمواحد من ولد الام « ٩ » السدس والثلاثان لكل ثني فصاعداً
من فرضه النصف الا الزوج . والعصبات النسبية ثلاثة بنفسه وبغيره ومع غيره
فالاول كل ذكر لم يدخل في نسبته الى الميت انثى وله ما ابقى الفرائض
وعند الانفراد يجوز جمع المال ويقدم الاقرب منهم فلا قرب وهم جزء الميت « ١٠ »

— كفرنسي وانجليزي لانقطاع العصمة فيما بينهم (١) ولها مع والد البنت الربع
(٢) لانه كالاب عند فقده « الا في ثلاث عشرة مسألة خمس منها في الفرائض »
ان لم يدخل في نسبته الى الميت انثى والا فهو فاسد من ذوي الارحام (٣) اي
الولد اولد لابن ذكراً او انثى (٤) ذكوراً وانثى من جهة واحدة او اكثر
(٥) وهي من ليس في نسبته الى الميت جد فاسد والا فاسدة من ذوي
الارحام (٦) اذا نكحاً في الدرجة لان القربى تحجب البعدى وارثه او محجوبة
(٧) تكملة الثلثين والا فالنصف الواحدة والثلاثان للثنتين فاكتر واذا كانت
معهن ذكر عصهن وتنفرد بنات الابن بما ذكره المصنف وبانهم يسقطن بالصلبين
فاكثر الا ان يكون معهن غلام ليس أعلى منهن فيعصهن ويسقطن بالابن الصابي
« ٨ » تكملة للثنتين « ٩ » وللاثني فصاعداً من ولد الام الثلث ذكورهم كائنه
« ١٠ » ابنة فابن ابنة وان سفل

فأصله «١» فيجزء أبيه «٢» فيجزء جده «٣» وبعد ترجيحهم بقرب الدرجة يرجحون بقوة القرابة فمن كان لابوين من العصابات ولو انشئ مقدم على من كان لاب و لو ذكر آ «٤» والثاني البنات تصير عصبه بالابن وبنات الابن بابن الابن وان سفلوا والاخوات لابوين او لاب باخمين المساوي لمن قرابة «٥» والثالث الاخوات «٦» تصير عصبه مع البنات او بنات الابن وعصبه ولد الزنا والملاعة مولى الام «٧» والعصابات السببية المعتقد ثم عصبته بنفسه «٨» ولا يحرم سببه «٩» ابوه ويكون مع البنت فاكثر عصبه وذا سهم ثم الجد الصحيح وان علا «١٠» الاخ لابوين ثم لاب ثم ابنه لابوين ثم الاب وان سفل «١١» العم لابوين فاب فابنه لابوين فاب وان سفل ثم عم الاب ثم ابنه ثم عم الجد ثم ابنه كذلك وان سفل فاسباب العصبه بنوة فأبوة فأخوة فعمومة «١٢» فالشقيقة مع البنت تقدم على الاخ لاب «١٣» فذوات النصف اذا انفردن والثلاثين اذا تعددن ومن اربع يصرن عصبه باخوتن واو حكماً كابن ابن ابن يعصب من مثله او فوقه «١٤» لابوين او لاب اما الاخت لام فلا يعصبها اخوها وهو ذكر فعدم كونها عصبه مع الغير اولى «١٥» والاراد بالمولى مايعم المعتقد والعصبه لانه لا اب لهما وولد الزنا والملاعة يرثان من توهمهيهما ميراث اخ لام «١٦» على الترتيب المتقدم لقوله صلى الله عليه وسلم الولاء لجمه كاجمة النسب وهو صحيح فاذا ترك ابا مولاة وابن مولاة فالكل للابن وان ترك جده واخاه للمجد وليس للذماء من الولاء الا ما اعتقن او اعتقن من كاتبن او كاتب من كاتبن او دبرن او دبر من دبرن او جر ولاء معتقن او معتق معتقن والحديث وان كان فيه شذوذ الا انه تأيد بكلام كبار الصحابة رضي الله عنهم فصار بمنزلة المشهور والشاذ ان يروى الثقة حديثا يخالف ما رواه الناس

يحال الاب والام والابن والبنت والزوجان وغيرهم (١٥) بحجب الاقرب منهم
 الابعد اتحاداً في السبب (٢٥) أم لا (٣٥) ومن ادلى بشخص لا يرث معه (٤٥) الا
 ولد الأم (٥٥) والمحرم (٦٥) لا يحجب والمحجوب يحجب (٧٥) ويقتط بنو
 الاعيان (٨٥) بالابن وابنه وان سفل وبالاب والجد وبنو العلات (٩٥) ببني
 الاعيان وبمؤلا وبنو الاخياص (١٠٥) بالولد وولد الولد وان سفل وبالاب
 والجد (١١٥) والجدات (١٢٥) بالام والابوات بالاب والجد (١٣٥) وتحجب
 القربى (١٤٥) البعدي وارثة كانت القربى او محجوبة وذات جهتين في القرابة (١٥٥)
 كذات جهة واذا استكمل البنات والاخوات لا يورثن فرضهن سقط بذات
 الابن والاخوات لاب الابن نصيب ابن ابن في الصورة الاولى او اخ في الثانية مواز
 او نازل (١٦٥) فبعضهم ويكون للباقي للذكر مثل حظ الانثيين وبأخذ احد

(١٥) سواء أ كانوا عصبية او ذوي فرض (٢٥) كالجدا مع الام وبذات
 الابن مع الصليبتين (٣٥) كالاخوة مع الاب (٤٥) كبن لابن لا يرث مع الابن (٥٥)
 فيرث معها لعدم استغراقها التركة بجهة واحدة اما لو انفردت فانها تستغرقها
 بجهتي الفرض والرد (٦٥) كبن كافر او قاتل (٧٥) كالاخوة والاخوات يحجبون
 بالاب حجب حرمان ويحجبون الام من الثلث الى السدس حجب نقصان ويختص
 حجب النقصان بالام وبنت الابن والاخت لاب والزوجة بن (٨٥) وهم الاخوة
 والاخوات لاب وام (٩٥) الاخوة والاخوات لاب (١٠٥) الاخوة والاخوات
 لام (١١٥) لانهم من قبل الكلاله اي القرابة الضعيفة بالنسبة الى قرابة الولاد
 اي الوالد والولد (١٢٥) ابوات او اميات (١٣٥) الام الاب وان علت فانها
 ترث مع الجد لانها زوجته وليست من قبله فساكنها كلابون (١٤٥) من اية جهة
 كانت (١٥٥) كأم أم الام وهي ايضاً أم ابي الاب (١٦٥) صفة لابن ابن درث
 لئلا يعدم صحة وصفه بالنزول ويعنى مواز او نازل مساو او سافل

ابني عم هو اخ لام السدس بالفرض ويقسمان الباقي نصفين بالتعصيب حيث لا مانع من ارثه فيرث بجتهتي فرض وتعصيب ولا يرث بفرض وتعصيب معاً الا الاب وابوه وتجتمع جهتا تعصيب كابن هو ابن ابن عم وقد تجتمع جهتا فرض كما في المجوس (١) وبتوارثون بكلنا الجهتين عندنا (٢) ولو تركت زوجاً وأمّاً او جدة او اخوة لام واخوة لابوين فللزوجة النصف وللأم او الجدة السدس ولولد الأم الثلث ولا شيء للاخوة لابوين لانهم عصبية ولم يبق لهم شيء . والعول زيادة السهام على مخرج الفريضة فيدخل النقص على كل منهم بقدر فرضه كنقص ارباب الدين بالخاصة (٣) والرد ضده فان فضل عن الفروض ولا عصبية رد الفضل عليهم بقدر سهامهم الا الزوجين . (ويفتى بالرد عليهما في زماننا هذا لعدم انتظام بيت المال فان انتظم لم يرد) . وذوو الارحام كل قريب ليس بذوي سهم ولا عصبية (ولا يرث مع ذي سهم او عصبية سوى الزوجين لعدم الرد عليهما) فباخذ المنفرد جميع المال بالقرابة ويجب اقربهم الابعد فيقدم جزء الميت (٤) فأصله (٥) فيجزء ابويه (٦) فيجزء جديه او

(١) لنكاحهم المحارم وفي وطء الشبهة عند المسلمين وغيرهم ولا يتصور في نكاح المسلمين الصحيح (٢) فان مات ابن وترك أمّاً هي اخته ورثت الثلث بجته الامية والنصف بجته الاختية (٣) ومن العول المنهوية وهي امرأة وبناتان وابوات لان علياً كرم الله وجهه سئل عنها وهو على منبر الكوفة يقول في خطبته الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعاً ويجزي كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجعى فسئل عنها فقال من رويها والمرأة صار ثمنها تسعاً ومضى في خطبته فتمجبوا من فطنته (٤) وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وان سفلوا (٥) وهم الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدات وان علوا (٦) وهم اولاد الاخوات لابوين او لاب واولاد الاخوة والاخوات لام وبنات الاخوة لابوين او لاب وان نزلوا = (م ٢٢)

جديته « ١ » يقدم الاقرب فيهم واذا استووا في درجة واتحدت الجهة قدم وند الوارث « ٢ »
ولانوارث بين الغرقى والحرقى والهدمى « ٣ » ويقسم مال كل منهم على ورثته الاحياء
والسكافر كالمسلم يرث بالسبب والنسب ومن اجتمع له فرائقان لو تفرقنا في شخصين
يجب احدهما الآخر ورث بالجنب « ٤ » وكل نكاح لو اسلما يقران عليه
يتوارثان به ومالا فلا « ٥ » ويرث ولد الزنا واللعان بجهة الام فقط « ٦ »
ووقف للعمل الاكثر من حظ ابن او بنت وكفل الورثة احتياطاً . والمناسخة
انتقل نصيب بعض الورثة بموته قبل القسمة الى من يرث منه فتصح المسألة
الاولى ثم الثانية « ٧ » فان مات وآخر جعلت الثانية مكان الاولى والثالثة مقام
الثانية وعلم جراً والفروض الربع ونصفه والثلث ونصفه وضعفه بحري
فيما بينهما توحيد الخارج وقائل العديدين مساواة احدهما الآخر وتداخلهما ان
- ويقدم الجد عليهم (١) وهم الاخوال والحالات والاعمام لام والعمات وبنات
الاعمام واولادهؤلاء ثم عمات الآباء والامهات واخوانهم وخالاتهم واعمام الاباء لام
واعمام الامهات كلهم واولادهؤلاء وان بعدوا بالعلو والسفل (٢) فلو اختلفت فلقرابة
الاب الثلثان وقرابة الام الثلث وعند الاستواء ان اتفقت صفة الاصول في
الذكورة او الانوثة اعتبر ابدان الفروع وان اختلفت الفروع والاصول
اعطي كل من الفروع نصيب اصله (٣) اذ لاتوارث بالشك الا اذا علم ترتيب
موتهم فيرث المتأخر المتقدم وكذا كل من لم يعلم ترتيب موتهم (٤) كما لو تزوج
بحريسي امه وكذا نكاح الشبهة وان لم يجب احدهما الآخر ورث بالقرابتين (٥)
وهو ضابط النكاح الجائز والفاقد لما يثبت به الارث ومالا يثبت كالنكاح
بغير شهود او في عدة كافر واعتقد واحله فهو جائز يقران عليه لو اسلما بخلاف
نكاح محارم او في عدة مسلم فانها لا يقران عليه (٦) لانه لا اب لها (٧) الا اذا
اتحدوا كان مات عن عشرة بنين ثم مات احدهم عنهم قبل القسمة

يكون احدهما ضعف صاحبه وتوافقها ان يكونا ضعفين لعدد واحد وتباينها الا يكونا ضعفين لغير الواحد والكسور المنطقة الى العشر (١٥) والكسر الاصح ما بعده (٢) وينزل بمجموع الديون وكل دين كسها م وارث عند زيادة الديون عن التركة ومن صالح من الورثة والغرماء طرح سهمه ثم قسم الباقي من التصحيح على سهام من بقي منهم (٣٥) .

٥٦- كتاب التصوف ومكارم الاخلاق

بسم الله الرحمن الرحيم

التصوف سيد العلوم ولباب الشريعة لانه تحق بمقام الاحسان (٤) وهو علم يعرف به كيفية السلوك الى ملك الملوك فيه احوال لا يمكن فيها ولا اكناف ومقامات على العكس ومقاماته النوبة والانابة (٥) والخوف والرجاء (٦) والصبر والشكر (١) سوى النصف لانه يعبر عنه بلفظ الجزئية وغيره (٢) لانه لا يعبر عنه الا بلفظ الجزئية كجزء من احد عشر (٣) فزوج وام وعم صالح الزوج على ما في ذمته من المهر وخرج من بين الورثة طرحت سهامه وهي ثلاثة وقسم الباقي وهو ما عدا المهر بين الام والعم اثلاثا بقدر سهامها للام الثلثات وللعلم الثلث (٤) المذكور في حديث جبريل عليه السلام اعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك (٥) رجوع مع انكسار ونهوض للسير (٦) وهما كجناحي طائر لا بد منهما لاجابة وضرمهما اليأس من رحمة الله والامن من معكر الله والعياذ بالله

والورع «١» والزهد «٢» والتوكل «٣» والرضا والتسليم «٤» والمرافقة «٥» والمحاسبة «٦» والمحبة «٧» والمشاهدة والمعاناة والمعرفة «٨» ومن اراد الوصول فلا يزال يذكر حتى لا يبقى في قلبه غير معنى الجلالة ثم تفتح له ابواب الرحمة الالهية «٩» ومن اخلص لله اربعين صباحاً ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه «١٠» وفي الاولياء بدلاء ونجباء ونقباء وارقاد «١١» وقطب هو رأس اولياء عصره ومن علاماته الرحمة والعصمة «١٢» والخلافة «١٣»

(١) اتقاء الشهوات والتقوى اتقاء المحرمات (٢) وقد تكون الدنيا في اليد ولا تكون في القلب فلا تخل بالزهد (٣) ولا يمنع عن تعاطي الاسباب اعقل وتوكل (٤) بعدم المنازعة ولا يمنع اتخاذ الحيلة (٥) الله تعالى والاحتباس من المعاصي (٦) بمقارنة الحسنات بالسئآت حاسبوا انفسكم قبل ان تحاسبوا وتطلب كل يوم «٧» ان المحب لمن يحب يطبع قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم «٨» هي التمكن من المشاهدة ودوام تصالها بدوام ملاحظة جلال الله وصفاته وهذه المقامات الى المحبة على ثلاثة انواع للعامة والخاصة وخاصة الخاصة فتوبة العامة مثلاً من الذنوب وتوبة الخاصة من العيوب وتوبة خاصة الخاصة من كل ما يشغل السر عن علام الغيوب وهكذا (٩) كما في الاحياء للفرازي رضي الله عنه (١٠) وفي شرح الاحكام لعبد الحق ان هذا الحديث وان لم يكن صحيح الاسناد فقد صححه الذوق الذي خصص به اهل العطاء والامداد وفهم ذلك مستغلق الاعلى اهل العلم الفتحى الذي طريقه الفيض الرباني بواسطة الاخلاص المحمدي (١١) وقد وردت بهم الاحاديث والادال اربعون وهم بالشام كما في حديث حسن وهم لا يبلغون شيئاً ابداً ويرضون بالقضاء ويصبرون عن محارم الله ويغضبون في ذات الله والاولاد اربعة والقطب واحد في كل عصر (١٢) المراد بها الحفظ عن المعاصي وهي واجبة في الانبياء جائزة في الاولياء (١٣) عن النبي صلى الله عليه وسلم

والنباية (١) ومن اعظم اركان الطريق الحب في الله (٢) والبغض في الله (٣) ولبقدم التخلي (٤) على التحلي (٥) وليجتنب اللغو (٦) والجدال (٧) واللعن (٨) والمزاح (٩) والكذب (١٠) والغضب (١١) والحلف بالوعد (١٢) والتملق (١٣) والغيبة (١٤)

(١) عن الحق تعالى في تصريف الاحكام حسبا فنضته الحكمة الالهية وفي الحق ماثم الا القدرة الازلية (٢) لمن اطاعه (٣) لمن عصاه وأبى منه (٤) عن الاخلاق السافلة (٥) بالاخلاق الفاضلة (٦) مسالا فائدة فيه واشهر عن الكلام كذلك (٧) لقهر مسلم واطهار علم ونيل دنيا او مال او قبول اما لنصرة الحق فعبادته (٨) ولا يجوز الا لمن قطع بدخوله النار كائني جهل وبلمة الكفار (٩) اي كثرت وما يؤدي منه والكذب فيه والا فقد كان صلى الله عليه وسلم يمزح ولا بقول الاحقاً وبترك الادنى المزح مع الاعلى (١٠) الا بالمعارض (حرمة عين الكذب) لاحياء حق ودفع ظلم ووحشة وخصومة واصلاح ومع امراته وولده وفي الحرب وحينما تدعو المصلحة (١١) الا في ذات الله اذا لم يزل المنكر بالحق والغبض يذهب العقل (١٢) فان آية المنافق (علامته) ثلاث اذا حدث كذب واذا وعد اخلف واذا اؤتمن خات (١٣) بالمدح الكاذب وزيادة الازدلاف وربما كان فيه اذلال للنفس (١٤) هي ان تذكر اخاك بما يكره وان كان فيه من معاصي لم يجهر بها او شيء في خلقته او نحو ذلك وغيبة العالم كبيرة وربما كانت الغيبة بالغمز والامارة والتعريض والقلب واذا بلغت صاحبها لم تغف الا بمسامحته وعرض الامر عليه وقد تكون كفراً بان قيل له لاتغيب فيقول هذا ليس بغيبة لاني صادق فيه وقد تكون نفاقاً بان يغتاب من لا يسميه عند من يعرفه فهو مغتاب ويرى من نفسه انه متورع اما ذكر الجاهر بالمعاصي وصاحب البدعة ومن لم يعرف الا بالغيبة كالجاحظ ونصحاً من اجل =

والنبيمة (١٦) وسوء الظن (٢) والتنجس (٣) والحقد (٤) والحسد (٥) والبخل (٦) والرياء (٧) والكبر (٨) والعجب (٩) والغرور (١٠) والمان (١١) نحو خطبة نسكاح واهتماماً بمساوئه لكي تزال بمعونة اهل الخير (لاريا) وتنزهاً لنفسه بتنقيص غيره) وفي الاستفتاء وازالة الظلم وغيبة المجهول واهل قرية فجانز ويجب لجرح الرواة والمصنفين صونا للدين والله در الشاعر اذ يقول :

القدح ليس بغيبة في سنة منظم وعرف ومحمد
وبجواهر فسقا ومستفت ومن طلب الاعانة في ازالة منكر

(١) هي نقل الحديث على وجه الافساد المصلحة كأن كان يحذره بما يفعل في غيبته وفي الحديث لا يدخل الجنة قتات اي غام (٢) الا ان ينكشف انكشافاً لا يجهل التأويل (٣) وهو البحث عن عورات المسلمين فهو حرام الا ان يظهر في الدار ظهوراً يعرفه من هو خارج كرائحة الخمر وصوت الملاهي فله حينئذ الدخول بغير اذنهم لازالة المنكر وان تعرضوا له عزهم وبيع بل يجب لمصلحة المسلمين كنعو النجس على المشركين لئلا يؤتى المسلمون من قبلهم قل تعالى يا ايها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن ان بعض الظن اثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضاً ان يحب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتاً فكرهوه واتقوا الله ان الله ثواب رحيماً (٤) هو رغبة ما فوق المائلة في العقوبة (٥) بمعنى زوال ما انعم الله به على اخيك وان لم تتمنه لنفسك اما الغيبة فجانزة وهي تمنى مثل نعمة اخيك (٦) عن اعطاء الواجبات كالزكاة والفطر والاضحية رسا تقضي به المروءة كعون المحتاج (٧) وهو يحبط ثواب العبادة قال الله تعالى في الحديث القدسي انا اغني الشراك عن الشرك من اشرك في عملي غيري توددته وشركه وان جود العبادة للناس بطل ثواب التحسين ولا يدخل الرياء في الصوم ولا في الفرض بمعنى انه يسقط به وان لم ينل ثوابه (٨) الا على من تكبر (٩) بالعمل وهو محبط له (١٠) بالغفلة عما هو آت (١١) بالعطاء

والاذى (١) واذلال النفس لغير الله (٢) ولينحل بالاخلاص (٣) والصدق (٤) والتفكير (٥) والحلم (٦) والتواضع (٧) وصلة الرحم (٨) وافشاء السلام (٩)

(١) خلق الله ولو بذكر احسانه اليهم لغير مصلحة كاستاذ على تلميذ ووالد على ولد قال تعالى لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والاذى (٢) قال تعالى والله العزة لرسوله وللمؤمنين وقال صلى الله عليه وسلم لا يحل لمؤمن ان يذل نفسه اما التواضع وهو خفض الجاح فأمور به سيد الانام عليه الصلاة والسلام وهو كما فسر الغزالي رضي الله عنه النزول الى قريب من مرتبته فليس هو الضعة (٣) قال تعالى وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء واعلاء ان يعبد الله لا لينة او نار بل انه تعالى يستحق العبادة (٤) قال تعالى انما يقتري الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله وقال يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين (٥) في صفات الله عز وجل وفي ملكوت السموات والارض اما في ذات الله فليس كمثل شيء وهو السميع البصير وساعة فكرة خير من عبادة سنة (٦) عن آذاك (٧) بما فسرناه به آنفاً (٨) ولو بسلام ونجبة ومكاملة وزبارة غب كل بحبه وهي تزيد في العمر وان قطعوا والا كان مكافأة ومحرم قطعها (٩) الا على ذمي (ولا يزيد في الرد على وعليك ولو سلم تبجيلاً له كفر) وفاسق الحاجة والا كره ولا يجب رد سلام السائل ومن يسلم وقت الخطبة والسلام سنة ورده وتشيت العاطس اذا حمد فرض كفاية ويجب على الفور فلو أصم يره تحريك شفثيه لوجوب الاسماع ويسقط برد صبي بعقل وعجز لاشابة وصبي غير مميز ومجنون ويسلم على الواحد بلفظ الجماعة لان معه حافظين ويجب رد جواب كتاب النجبة ولو قال لا آخر اقرأ فلانا السلام وجب عليه ذلك ويكره السلام على الفاسق المعلن والآكل والمصلي وقارى القرآن والقاضي يجلس للحكم ومن جلس يفقه التلاميذ ويقرئهم القرآن ولو سلم لا يستحق الجواب

وتشبهت العاطس (١) والمصافحة (٢) والاستئذان (٣) وليسزل الناس منازلهم (٤) وليحذر النفس (٥) والهوى (٦) والشيطان (٧) والخوض في القدر (٨) وصحبة الاشرار (٩) واخلاق المؤمنين مجموعة في آيات من اربع سور هي التوبة (١٠)

ولا يجب رد سلام عليكم ويسلم من يأتي من الخلف والمشي على القاعد والراكب على الماشي والصغير على الكبير والقليل على الكثير واذا التقيا فأفضأها السابق بالسلام فان سلما معاً رد كل واحد ولو دخل ولم ير احداً قال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين (١) وتقدم في السلام (٢) وتقدمت في الحظر والاباحة وهي الصاق الكف بالكف ومقابلة الابهامين لان فيها عرقاً يصل الى القلب يذبت الحبة والمصافحة بيد من شعار الروافض (٣) ثلاثاً فان اذن والارجع وتقدم جواز قلع عين من ينظر في بيت غيره بغير اذنه (٤) ولو كفاراً لانه يزيل الاحن وفي الحديث لبس منا من لم يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا ويعرف لعالمنا حقه (٥) الامارة بالسوء وانظر تقسيم النفس آخر كتاب التوحيد (٦) فانه سبب للنزول الى الدرك الاسفل ان كان سيئاً وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يؤمن احدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به (٧) قل تعالى ان الشيطان لكم عدو فاتخذوه عدواً انما يدعو حزبه ليكونوا من اصحاب السعير (٨) قال رسوله الله صلى الله عليه وسلم اذا ذكر القدر فامسكوا واذا ذكر اصحابي فامسكوا (اي عن ذكر ما شجر بينهم لانهم مجتهدون لم يبتغوا الا المصلحة العامة بذلك) وبكفيها ان نعلم ان الله تعالى عادل وانه خلق الاشياء كلها بقضاء وقدر وانه لا يأسأ عما يفعل وهم يسألون اذ القدر بحر لا ساحل له كم زالت فيه اقدام قوم فكانوا جبرية او قدرية والعباد بالله (٩) ففي العزلة عنهم تفرغ للعبادة والنفكر وفي صحبة الاخيار عون على ذلك (١٠) التائبون العابدون الحامدون -

والمؤمنون (١) والاحزاب (٢) والمعارج (٣) وانما بعث النبي صلى الله عليه
ليتمم مكارم الاخلاق والحمد لله رب العالمين .

- السائحون (الصائون لتفرغ الفكر بسبب قلة الطعام وسياحته) الراكعون
الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله
وبشر المؤمنين (١) قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم
عن اللغو معرضون والذين هم للزكاة فاعيلون والذين هم لفروجهم حافظون الا
على ازواجهم او ما ملكت ايمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك
هم العادون والذين هم لاماناتهم وعهدهم راعون والذين هم على صلاتهم يحافظون
اولئك هم الوارثون الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون (٢) ان المسلمين
والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات (العابدن والعابدات)
والصادقين والصادقات والصابرين والصابرات والخاشعين والخاشعات والمتصدقين
والمتصدقات والصائين والصائمات والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين
الله كثيراً والذاكرات أعد الله لهم مغفرة واجراً عظيماً (٣) الا المصلين الذين
هم على صلاتهم دائمون والذين في اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم والذين
يصدقون بيوم الدين والذين هم من عذاب ربهم مشفقون ان عذاب ربهم غير
مأمون والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم او ما ملكت ايمانهم فانهم
غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون والذين هم لاماناتهم وعهدهم
راعون والذين هم بشهادتهم قائمون والذين هم على صلاتهم يحافظون اولئك
في جنات مكرمون . وكان الفراغ من تأليف الكتاب ضحى الاربعاء لثنتي
عشرة خلون من المحرم الحرام سنة ثنتين وسبعين وثلاثمائة والحمد لله رب العالمين .

« جدول الخطأ والصواب »

ولم نذكر فيه ما لا يقهر على اللبيب

صواب	خطأ	سطر	صفحة
مدرس	مدرساً	٨	٢
بجأها وماها	بجأها	١٩	٥
أمر لأمر	أمر	٤	٨
على فعله وعدم العتاب على تركه	على فعله	١٩	٨
والطبائعيين	والطب والطبائعيين	٢٠	١٠
وجهة	وجهة	١٣	١٩
او يبقى على الاحتمال كازوم الصدق للقرآن والكذب لنبوته مسيئة (والانشاء لا يحتمل صدقاً	او يبقى على	٢١	١٢
القديم غير مخلوق	القديم	٤	١٦
الارهاص	الارهاص	٣	١٧
العشرة المبشرة	العشرة المبشرة	٦	١٧
مختلف	مختلف	١٧	٢٠
رجع	رجع	٢	٢٣
ظل عرشك يوم لا ظل الا ظل عرشك	ظل عرشك	١٢	٢٥
والعرق	والفرق	٦	٣٢

صواب	خطأ	سطر	صحيفة
لاماتها	لاماتها	١٧	٣٢
(١٠) وكذا عكسه لغير عذر	النجاسة فينجري مكاناً	٢٠	٢٣
وصيورته	(١٠) لا صيورته	٢١	٣٩
لم	لا صيورته	١٠	٤٢
اماه	اماه	٨	٤٦
مشروعيتها الغير شبهة أو تأويل	لهافة	٩	٤٦
	مشروعاً	١٨	٤٦
وتكره	بغير شبهة أو تأويل	٢٠	٤٦
لو نوى	وتكون	٢١	٤٦
لسهوه	ولو نوى	٢١	٤٧
تبعاً	ولا سهوه	٦	٤٨
او تسبيحة او تكبيرة	تبياً	٥	٥٠
الا الاب	او تسبيحة	٦	٥٤
الكمور تغلب بحيث تصير الصور مخارج والمخارج صوراً	الاب	٢٠	٥٨
الحول	٢٢ و ٢١	٢١	٦٤
المخذرة	الحول بعد	١٥	٦٥
او في غير فم	المخذرة	١٧	٧٠
يضره	غير فم	٨	٧١
ولاعمة الحل	يغيره	٢٠	٧٢
محرم بالحيج	ولاعمة الحج	١٢	٧٨
بين الجبل والبناء	محرم	٩	٨١
	بين البناء	١٨	٨٢
	فيطوف	١٠	٨٥

صواب	خطأ	سطر	صحيفة
والنسر	والنسر	١١	١٠١
أو سلطاناً أو نائبه	أو نائبة	١٧	١٠٤
والدير والدم	والدير	٢٣	١١٥
وفي ان حضت حبيضة	حبيضة	١٥	١٢٠
راجعها	جامعها	١٩	١٢٢
بعد ذلك فان	فان بعد ذلك	١٤	١٢٤
ان وطئت (ولو حكماً	ان وطئت	١٢	١٢٩
كالخولة ولو فاسدة)			
ان تمت	وان تمت	٦	١٣٠
بنبي	بنفي	١٩	١٣٧
للتملك	للتملك	٢	١٤٠
ظهرنا	ظهر	٤	١٤٠
الفلث	الفلث	٢١	١٤١
فيسكنون	فسيكونون	٩	١٤٣
او بشهادة رجل	او رجل بشهادة	٩	١٤٥
تقدم	تقدر	١٢	١٤٦
ولو لهم فئة	ولو فئة	١٥	١٤٧
وقدمة المدير المطلق	وقدمة المدير	١٨	١٥٠
ان يرهن	برهن	٤	١٦٠
متمراً اولاً	متمراً او	١٤	١٦٦
لصحة الفسخ	للفسخ	٨	١٦٩
قابض ولو قبض	قبض ولو قابض	٤	١٧١
مبحوراً	مبحوراً	١	١٧٩

صواب	خطأ	سطر	صفحة
والربا	والرضا	١٣	١٧٩
بكل حق له	بكل حق له (٧)	١٥	١٨٠
الا اذا كان	اذا كان	١٥	١٨٥
عن دم	عن	٨	١٧٦
الا	لولا	٢٠	١٩١
(ولو - المضاربة)	ولو - المضاربة	٣	١٩٨
لم يتراها	ثم لم يتراها	١١	١٩٩
لو ارتد	ولو ارتد	٢٠	١٩٩
ثمر	ثمر	٢٠	٢٠٢
فيتمعين	فيتمعين	١٢	٢١١
الوكالة المعلقة وعزلتك عن	المعلقة وعزلتك	٩	٢١٣
	عن الوكالة		
عمل	مهل	٢٠	٢١٩
بمعين	تبيان	١٦	٢٢٤
مفرقا متفرقا	مفرقا متفرقا	١٧ و ١٦	٢٢٦
ونفقته	ونقصه	١١	٢٢٧
العدل	بالعدل	١٤	٢٢٩
من الدين	الدين	١١	٢٣٠
الرهن	حق الرهن	٤	٢٣١
المسناة	المسناة	٨	٢٣٢
والرباط والبئر	والرباط	٣	٢٣٦
بنقل	بنفق	١١	٢٥٤
لم يؤكل	يؤكل	١٨	٢٥٧

صواب	خطا	سطر	صفحة
وافرى	واخرى	١	٢٥٨
والله اكبر	الله اكبر	٣	٢٥٩
ذبحها	ذبحها	٤	٢٦٣
دون حكم	دون	٢٢	٢٦٨
وعليه	عليه	٤	٢٧٠
مع قاض	مع قاض	١٥	٢٧٢
عدو	عدل و	٥	٢٨٦
رقم (٣) من الذيل يجعل رقم (١) في ذيل الصفحة ٢٩٣		٢٠	٢٩٢
حقوق له	حقوق	٢٠	٢٩٤
او تمكينها	او تمكينها	٦	٣٠١
وان لم	ان لم	٢٠	٣٠٤
العاقدان ولا يعبد الوقف	العاقدان	٥	٣١١
رقم (٥) ينقل الى ص (٣١٧)		٢٠	٣١٦
منفعة على الكمال	منفعه على	١٧	٣١٧
لو وقع	ولو وقع	٢٠	٣١٩
(والامام - بالمارة)	(والامام - بالمارة)	(٣ - ٤)	٣٢٠
وهو	ولو	٦	٣٢٢
فقصفت	فقصفت	٢٠	٣٢٢
تسبيها	تسبيها	٢١	٣٢٦
لا ينسب	ينسب	٨	٣٢٨
نائبا	نائبا	٨	٣٣٠
لم يثبت	يثبت	١١	٣٣٣
واحد	او احد	٦	٣٣٤
ولد	والد	١٢	٣٣٤

« الفهرست »

٢	ترجمة المؤلف بقلمه	١٨٨	كتاب الشفعة
٣	خطبة الكتاب	١٩٢	« القسمة
٤	الدين الاسلامي وميزانه	١٩٤	« الشركة
٨	كتاب التوحيد	١٩٧	« المضاربة
٢٤	« الطهارة	٢٠٠	« المزارعة
٣٤	« الصلاة	٢٠٢	« المساقاة
٦٢	« الزكاة	٢٠٣	« الكفالة
٦٩	« الصوم	٢٠٨	« الحوالة
٧٦	« الحج	٢٠٩	« الوكالة
٩٩	« النكاح	٢١٣	« الودعة
١١٤	« الطلاق	٢١٥	« العارية
١٣٦	« الجهاد	٢١٦	« الهبة
١٤٨	« العتق	٢١٩	« الاجارة
١٥٢	« المسكاتب	٢٢٦	« الرهن
١٥٥	« الولاء	٢٣٢	« احياء الموات
١٥٦	« المأذون	٢٣٥	« الوقف
١٥٨	« الحجر	٢٤٠	« الغصب
١٦٠	« الآبق	٢٤٢	« الحظر والاباحة
١٦١	« المفقود	٢٥٥	« الاشربة
١٦٢	« اللقيط	٢٥٧	« الذبايح
١٦٣	« اللقطة	٢٦١	« الاضحية
١٦٤	« البيوع	٢٦٥	« الصيد

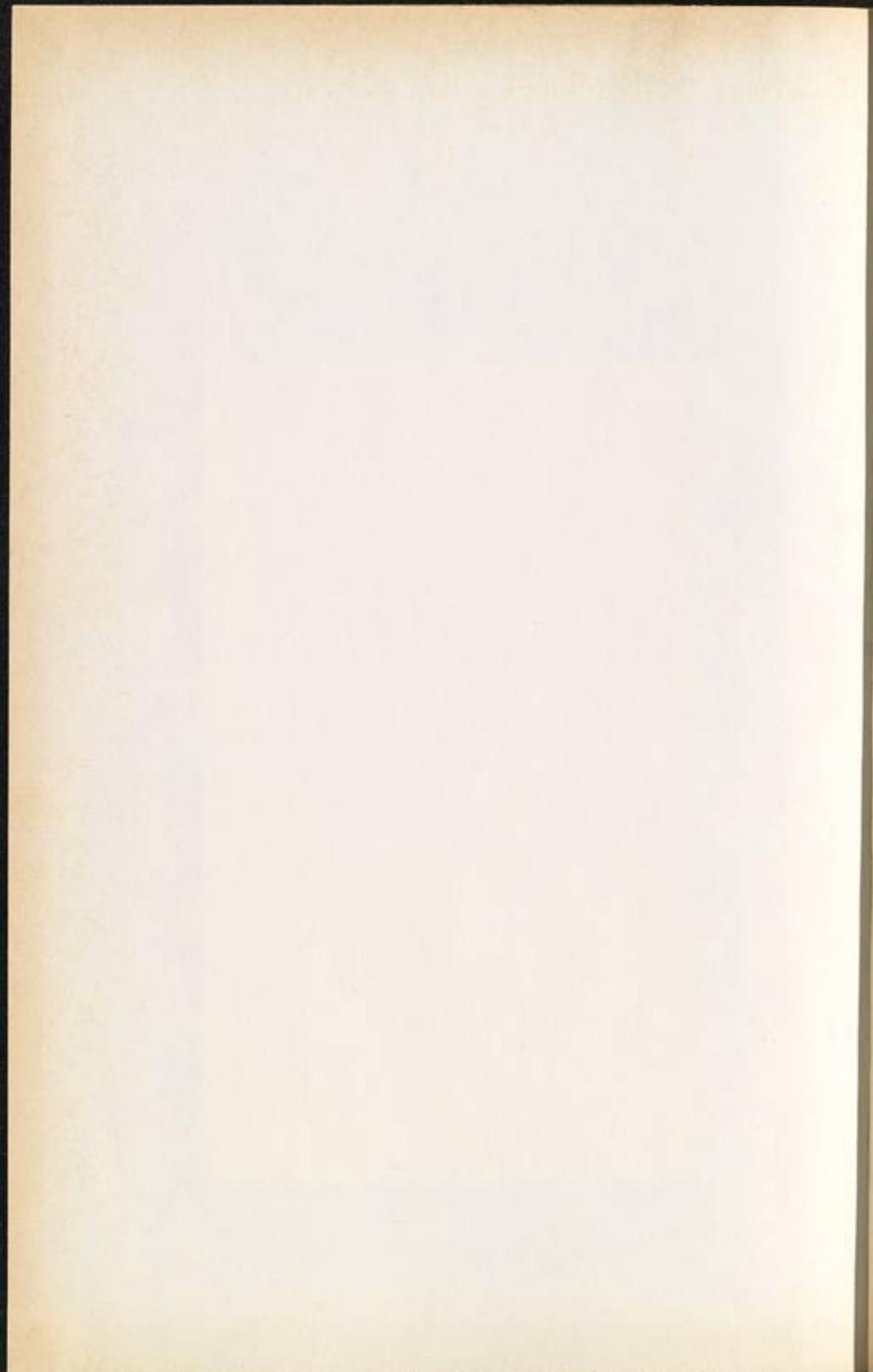
كتاب الجنایات	٣١٥	كتاب القضاء	٢٦٧
الدیات	٣١٧	الدعوى	٢٧٥
المعاقل	٣٢٤	الاقرار	٢٧٩
الوصایا	٣٢٥	الشهادات	٢٨٣
الحثی	٣٣٢	الايمان	٢٩٠
الفرائض	٣٣٣	الصلح	٢٩٦
النصوف ومكارم الاخلاق	٣٤٠	الاكراه	٢٩٩
جدول الخطا والصواب	٣٤٦	الحدود	٣٠١

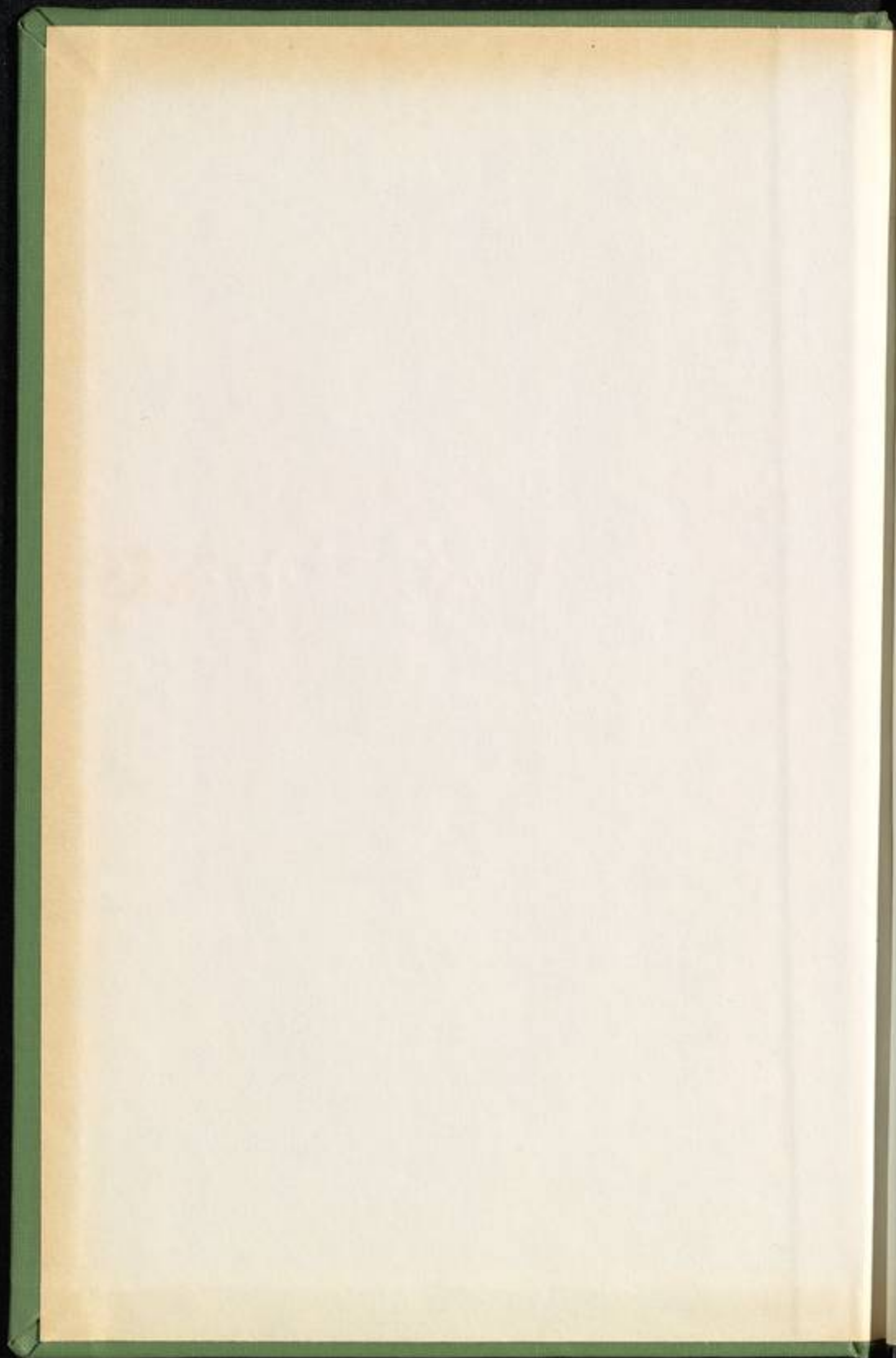


*PB-37348-SB

5-20T

C-C





NYU - BOBST



31142 02772 5673

BP161 .J3

Ratliq al-astar fi ulum al-din